# إدارة المدن التاريخية

صفحة
رقم ٧

# إدارة المدن التاريخية

**صورة الغلاف:**

المناطق التاريخية في إسطنبول © اليونسكو/ آر فان أويرز

**الإشراف والتحرير والتنسيق**

رون فان أورس وساشيكو هاراغوتشي، مركز التراث العالمي لليونسكو

**تنسيق سلسلة أبحاث التراث العالمي**

فيسنا فوجيسيتش-لوغاسي، مركز التراث العالمي لليونسكو

**التحرير الفرنسي:**

ماري نويل تورنو، مركز اليونسكو للتراث العالمي

**الترجمة:**

كارولين لورانس

جينيفيف بواسيت

سيلفي فوركيد

آن سوفيتر

**التصميم الجرافيكي:**

التصميم الأصلي بواسطة ريكتو فرسو

تحقيق اليونسكو/مركز التنمية المحلية

**الصور والرسومات المعروضة في النصوص هي حقوق الطبع والنشر للمؤلفين ما لم يشار إلى خلاف ذلك.**

**بيان إخلاء مسؤولية:**

إن الأفكار والآراء المذكورة في هذا المطبوع هي خاصة بالمؤلف/بالمؤلفين وهي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بشيء.

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها .

**مركز التراث العالمي لليونسكو**

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٧، مكان دي فونتينوي

٧٥٣٥٢ باريس ٠٧ SP فرنسا

الهاتف: ٣٣ (٠) ١ ٤٥ ٦٨ ١٥ ٧١

الفاكس: ٣٣ (٠) ١ ٤٥ ٦٨ ٥٥ ٧٠

الموقع الإلكتروني: http://whc.unesco.org

© اليونسكو، ٢٠١٠

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-92-3-004175-5

صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ عن مركز اليونسكو للتراث العالمي.

وقد أُعد هذا المطبوع بدعم من حكومتي هولندا وفرنسا.

# مقدمة

يعتبر برنامج مدن التراث العالمي واحدا من ستة برامج مواضيعية اعتمدتها لجنة التراث العالمي بشكل رسمي.[١] وقد أنشئ بعد الدورة الخامسة والعشرين للجنة التراث العالمي في عام ٢٠٠١ كجزء من نهج البرمجة الجديد متعدد السنوات الذي تتبعه الأمانة. كما تهدف إلى توفير إطار من شأنه أن يسهل على الدول الأطراف طلب الدعم الفني والمالي وعلى الجهات المانحة الدولية تقديمه بما يتوافق مع مجموعة من الاحتياجات المحددة وفقا للأهداف الاستراتيجية للجنة التراث العالمي. ويهدف برنامج المدن إلى معالجة المشكلات أو القضايا التي تعرض على لجنة التراث العالمي وتتطلب اهتماما عاجلا؛ وذلك تجنبا لتشتت الموارد المحدودة على العديد من مشاريع التراث الحضري في جميع أنحاء العالم.

وفي إطار برنامج المدن، أطلقت مبادرة المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية في عام ٢٠٠٥؛ لزيادة الوعي بضرورة حماية المدن التاريخية من خلال تضمين القيم الموروثة والأهمية الثقافية لسياقها الأوسع في استراتيجيات الحفاظ والتطوير الحضري. حيث كان من الواضح أن حماية المدن التاريخية الحية والحفاظ عليها من خلال "مناطق الحفاظ" أو من خلال "الأحياء الخاصة" المحددة جغرافيا لم تعد كافية للتعامل مع الضغوط المتزايدة المفروضة عليها. فنشأت مبادرة المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية من المؤتمر الدولي "التراث العالمي والهندسة المعمارية المعاصرة - إدارة المناظر الطبيعية التاريخية" الذي عقد في فيينا (النمسا) في مايو ٢٠٠٥، والذي أصدر "مذكرة فيينا".

تمثل مذكرة فيينا نقطة انطلاق هامة لإعادة التفكير في مبادئ ونماذج الحفظ الحضري، والتي كانت موضوعا لسلسلة من الاجتماعات الدولية للخبراء التي نظمتها اليونسكو بالتعاون مع منظمات شريكة في هذه المبادرة[٢]. وقد ضم هذا المجلد العديد من الأبحاث التي قدمت في هذه الاجتماعات. فإن جميع هذه الجهود مركزة على تطوير أداة جديدة لوضع المعايير الدولية للحفاظ على المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية، والمقرر اعتمادها في الجمعية العامة لليونسكو في عام ٢٠١١. هذه الأداة المحدثة للحفظ الحضري مطلوبة بشدة لتيسير الحماية والإدارة السليمة للمدن التاريخية الحية: ليس فقط تلك المسجلة في قائمة التراث العالمي - التي تشمل ما يقرب من نصف الممتلكات التراثية الثقافية - ولكن أيضا تلك التي تتمتع بأهمية وطنية أو إقليمية.

فرانسيسكو باندارين

مدير مركز التراث العالمي التابع لليونسكو

[١] تتعلق برامج التراث العالمي المواضيعية الأخرى بالهندسة المعمارية الأرضية والبيئة البحرية والغابات والدول الجزرية الصغيرة النامية والسياحة المستدامة (http://whc.unesco.org/en/activities)

[٢] المجلس الدولي للمعالم والمواقع (إيكوموس)، المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية ، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، الاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين، الاتحاد الدولي لمهندسي المناظر الطبيعية، والاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط، ومنظمة مدن التراث العالمي، وصندوق الآغا خان للثقافة، ومؤخرا الرابطة الدولية لتقييم الأثر.

# جدول المحتويـــات


المقدمة
(فرانسيسكو باندرين) صفحة ٤

إدارة المدن ومبادرة المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية – مقدمة
(رون فان أورس) صفحة ٦

أبحاث مختارة

١ التخطيط الحضري يواجه تحدياً من المشهد الحضري التاريخي (برونو غابرييلا) صفحة ١٦

٢ المدن التاريخية في القرن ٢١: القيم الجوهرية من أجل عالم متجه نحو العولمة (تسيفانو بيانكا). صفحة ٢٣

٣ التشكل الحضري والمناظر الطبيعية الحضرية التاريخية (جيريمي وايتهاند) صفحة ٣٠

٤ الدمج بين القديم والحديث في المشاهد الحضرية التاريخية. (جوليان سميث) صفحة ٤٠

٥ اعتبار المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية أداة للحفظ. (جوكا جوكيلهتو) صفحة ٤٨

٦ التحليل المرئي: أدوات للحفاظ على المناظر الحضرية أثناء التطوير. (هال موغريد ج) صفحة ٦٢

٧ التحضر والحفاظ على الثقافة – ملخص للسياسات والأدوات في الولايات المتحدة (جيفري سولي) صفحة ٦٩

٨ دروس من التاريخ في الحفاظ على المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية (روبرت آدم) صفحة ٧٧

٩ من الهياكل الفردية إلى إدارة المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية - التجربة الفرنسية (دانيال دوش) صفحة ٨٥

١٠ المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية: المفهوم والإدارة (دينيس رودويل) صفحة ٩٦

الملاحق

ملحق أ: مجموعة مختارة من الأدوات الدولية الرئيسية صفحة ١٠٣

ملحق ب: دليل السياسات بشأن الموارد التاريخية والثقافية، جمعية التخطيط الأمريكية صفحة ١٠٧

ملحق ج: التراث الحضري في قائمة التراث العالمي (حتى يوليو ٢٠٠٩) صفحة ١١٠

رون فان أورس – المنسق التابع لليونسكو، برنامج مدن التراث العالمي

## وصف المشهد

تستمر الضغوط في التزايد على المدن التاريخية ، في ظل الحجم الحالي والزيادة المتوقعة في عدد سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية[٣]، بالإضافة إلى عدم وجود سياسات للاعتراف بالاستخدام المستدام للموارد التراثية وتسهيل ذلك الاستخدام، مما يجعل الحفاظ على المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية مهمة صعبة للغاية. ونتيجة مباشرة لذلك، قد ازداد الوقت المخصص لجلسات اللجنة الدولية للتراث العالمي لمناقشة تأثيرات التطوير المعاصر في أو بالقرب من المدن المصنفة ضمن التراث العالمي بشكل ملحوظ.

تتراوح المشاكل التي تؤثر سلبًا على الأهمية الثقافية التاريخية لمواقع التراث العالمي الحضرية من الضغوط المرورية والسياحية إلى بناء المباني شاهقة الارتفاع والتغييرات الوظيفية داخل المدن، وغالبًا ما تكون هذه التأثيرات متعددة ومترابطة ويزداد تعقيدها. ويتزامن ذلك مع الانتشار السريع للعولمة الاقتصادية ، حيث يبدو أن هناك اتجاهًا نحو تركيز مشاريع إعادة التجديد والتطوير الحضري في الأحياء التاريخية الداخلية. وفي الواقع، كما لاحظت ساسكيا ساسن، "تتلقى مراكز المدن والمراكز الرئيسية في المناطق الحضرية استثمارات ضخمة في العقارات والاتصالات السلكية واللاسلكية"، بينما تعاني المناطق ذات الدخل المنخفض بالمدن والضواحي القديمة من نقص في الموارد. كما تظهر هذه الاتجاهات بمستويات مختلفة من الكثافة، في عدد متزايد من المدن الكبرى في العالم المتقدم وبشكل متزايد في بعض الدول النامية التي اندمجت في الأسواق المالية العالمية" (ساسن، ١٩٩٩، ص. ١٥٢).

وتشكل هذه التطورات تهديدات متزايدة لأصالة وسلامة المدن التاريخية- الهيكلية أو البصرية- ومناظرها الطبيعية الحضرية الموروثة، كما عبرت عنها المجتمعات المحلية ومجموعات الحفاظ المتخصصة مثل الأيكوموس. عندما تتعرض القيمة العالمية المتميزة للمدن أو المناطق الحضرية المدرجة ضمن قائمة التراث العالمي للخطر، تتدخل لجنة التراث العالمي للتعبير عن مخاوفها والمطالبة بإعادة توجيه المشاريع الحضرية المقترحة. وعلى وجه الخصوص، شهد عدد المناقشات ومستوى حدتها في الدورات السنوية للجنة التراث العالمي زيادة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، مما يشير إلى وجود إطار غير مناسب لمعالجة مسائل التطوير المعاصرة ضمن السياقات الحضرية التاريخية.

قدمت بعض الإحصائيات الأخيرة لتوضيح الأزمة الحالية في الحفاظ على المناطق الحضرية[٤]. كما استعرضت لجنة التراث العالمي في دورتها الحادية والثلاثين التي عقدت في كرايستشيرش، نيوزيلندا (يونيو / يوليو ٢٠٠٧) ما مجموعه أربعة وثمانين تقريرا عن دول الحفاظ على الممتلكات الثقافية (من إجمالي ٨٣٠ موقعًا مدرجًا على قائمة التراث العالمي في ذلك الوقت)، والتي أعدها مركز التراث العالمي بالتعاون مع هيئاته الاستشارية بالأيكوموس، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية. حيث ركز ثلاثة وثلاثون تقريرا على الآثار الضارة المحتملة لمشاريع التنمية الحضرية والتجديد، بما في ذلك التهديدات التي تشكلها مشاريع البنية التحتية والهندسة المعمارية المعاصرة والمباني الشاهقة: وقد أبلغت اللجنة عن نسبة تنذر بالخطر بلغت ٣٩ في المائة من مواقع التراث العالمي الثقافي[٥]. (شملت التأثيرات الأخرى الكوارث الطبيعية والصراعات الإقليمية ونقص القدرة الإدارية.)

[٣] وفي حين تشهد بعض المناطق الحضرية انخفاضا فعليا في عدد السكان، كما هو الحال في أجزاء مختلفة من أوروبا، فإن إجمالي عدد سكان الحضر يتزايد باطراد بمعدل نمو هائل في الصين والهند.

[٤] قدمها المؤلف في الندوة الدولية الخامسة حول "الدور المتغير وأهمية مواثيق الحفظ الحضري"، في (مركز الدراسات المتقدمة في الحفاظ على البيئة، ١٩-٢١ نوفمبر ٢٠٠٧، ريسيفي (البرازيل).

[٥] وهؤلاء هم تمبكتو (مالي) ؛ ومدن جني القديمة (مالي) ؛ والقاهرة التاريخية (مصر) ؛ وطيبة القديمة بمقبرها (مصر) ؛ قلعة البحرين - ميناء دلمون القديم وعاصمتها (البحرين) ؛ موقع فولوبيليس الأثري (المغرب) ؛ حصن بهلاء (عمان) ؛ وميدان إمام، أصفهان (جمهورية إيران الإسلامية) ؛ أطلال الفيهارا البوذية في باهاربور (بنغلاديش) ؛ الفرقة التاريخية لقصر بوتالا، لاسا (الصين) ؛ بلدة ليجيانغ القديمة (الصين) ؛ ممتلكات التراث العالمي في بيجين (الصين) ؛ المناطق التاريخية في اسطنبول (تركيا) ؛ برج لندن (المملكة المتحدة) ؛ وقصر وستمنستر ودير وستمنستر وكنيسة سانت مارغريت (المملكة المتحدة) ؛ منطقة الجسر القديم في مدينة موستار القديمة (البوسنة والهرسك) ؛ مركز براغ التاريخي (الجمهورية التشيكية) ؛ المركز التاريخي (المدينة القديمة) في تالين (إستونيا) ؛ بلدة ريغنسبورغ القديمة مع جزيرة شتاتامهوف (ألمانيا) ؛ مركز ريغا التاريخي (لاتفيا) ؛ المركز التاريخي لمجموعات سانت بطرسبرغ والآثار ذات الصلة (الاتحاد الروسي) ؛ المركز التاريخي لمدينة سالزبورغ (النمسا) ؛ مدينة غراتس - المركز التاريخي (النمسا) ؛ منظر فيرتو/نيوزيدلرسي الثقافي (النمسا/هنغاريا) ؛ كاتدرائية كولونيا (ألمانيا) ؛ مدينة فيتشينزا وفيلات بالاديان في فينيتو (إيطاليا) ؛ مركز سيغيوارا التاريخي (رومانيا) ؛ مدينة أفيلا القديمة بكنائسها خارج الموروس (إسبانيا) ؛ مدينة سالامانكا القديمة (إسبانيا) ؛ ليفربول – المدينة البحرية التجارية (المملكة

ويتضح أن وجهات النظر التقليدية تجاه تطوير مواقع التراث العالمي والحفاظ عليها آخذة في التغير وأن السلطات المسؤولة - في كل من البلدان المتقدمة والأقل نموا، وفي جميع القارات - تواجه صعوبات في معالجة هذه القضية بطرق مرضية للطرفين. يحتاج التوفيق بين تطوير المواقع المحمية والحفاظ عليها إلى دافع جديد وقوي، يطالب به العديد من الجهات المعنية، مع مبادئ توجيهية محدثة للمجتمعات المحلية وصناع القرار، بما في ذلك لجنة التراث العالمي، لتقييم الآثار المحتملة على أهمية الموقع وسلامته بطريقة منهجية وموضوعية.

لذا، أوصت لجنة التراث العالمي في دورتها التاسعة والعشرين المنعقدة في يوليو ٢٠٠٥ (في مدينة ديربان، جنوب إفريقيا) "بأن يعتمد المؤتمر العام لليونسكو توصية جديدة لاستكمال التوصيات الحالية حول موضوع الحفاظ على المناظر الحضرية التاريخية وتحديثها، مع إشارة خاصة إلى الحاجة إلى ربط الهندسة المعمارية المعاصرة بالسياق التاريخي الحضري" (القرار رقم ٢٩ COM 5D). وهذه القضية ليست في الواقع ظاهرة جديدة، بل كانت محل نقاش في مجال الحفاظ على المناطق الحضرية منذ عقود. ومع ذلك، يعتقد أن الظروف التي تتطور في ظلها المشاريع الحضرية حاليا قد تغيرت بشكل كبير خلال العقد أو العقدين الماضيين. هذا بالإضافة إلى حقيقة أن آخر توصية لليونسكو بشأن موضوع الحفاظ على المناطق الحضرية وضعت منذ أكثر من ثلاثين عاما (أي توصية اليونسكو لعام ١٩٧٦ بشأن صون المناطق التاريخية ودورها المعاصر)، مما يؤدي إلى أن مراجعة القضايا والطرق الحالية للتعامل معهم أكثر أهمية.

## تحليل الأدوات الدولية الرئيسة

تستخدم مجموعة الوثائق المتعلقة بوضع المعايير –بما في ذلك المواثيق والتوصيات ("القوانين غير الملزمة")– والتي تخص موضوع المدن التاريخية وإطارها الأوسع، في توجيه السياسات والممارسات على مستوى العالم، وغالبا ما تحقق نتائج جيدة (تتوفر مناقشة موجزة حول مجموعة مختارة من الصكوك الدولية الرئيسية في الملحق ١). وقد تغيرت الظروف وأصبحت المدن التاريخية الآن تواجه ضغوطا وتحديات تنموية لم تكن موجودة أو معترف بها بشكل كامل وقت اعتماد توصية اليونسكو لعام ١٩٧٦ بشأن المواقع الحضرية.

ودعت لجنة التراث العالمي لتنظيم ندوة لمناقشة كيفية تنظيم الحاجة إلى تحديث البيئات الحضرية التاريخية تنظيما سليما والحفاظ في الوقت ذاته على القيم المضمنة في المناظر الطبيعية الحضرية الموروثة، خاصة في المدن المدرجة في قائمة التراث العالمي، وذلك في دورتها السابعة والعشرين التي انعقدت في باريس عام ٢٠٠٣، بعد نقاش حاد حول مشروع تطوير حضري في محطة قطار وين ميتي في فيينا (النمسا). واستجابة لذلك، نظم مركز التراث العالمي مؤتمرا دوليا عن التراث العالمي والهندسة المعمارية المعاصرة فيما يتعلق بإدارة المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية في فيينا في مايو ٢٠٠٥ م. وقد اعتمد في هذا المؤتمر ما يعرف بـ "مذكرة فيينا" ووضع أول مخطط للمبادئ والإرشادات التي تعزز العلاقة المتكاملة والمتناغمة بين الحفاظ على التراث والتطورات الحضرية الجديدة، بهدف الحفاظ على سلامة المناظر الحضرية التاريخية.

وقد شكلت مذكرة فيينا أساسا لإعلان الحفاظ على المناظر الحضرية التاريخية، الذي اعتمدته الجمعية العامة للدول الأطراف في دورتها الخامسة عشرة في اتفاقية التراث العالمي في اليونسكو في أكتوبر ٢٠٠٥ (القرار رقم ١٥ GA 7). [٦] ومن الجدير بالذكر أن مذكرة فيينا لا تعد ميثاقا، ولم يكن الهدف منها أن تكون وثيقة نهائية يمكن أن توجه التنمية الحضرية وحفظ التراث لعقود قادمة؛ بل مثلت نتاجا توافقيا نجم عن مشاركة مختلف الكيانات المهنية، لتكون بمثابة حافز لفتح باب النقاش.

تعتبر مذكرة فيينا مذكرة ذات قيمة باعتبارها سجلا تاريخيا يوثق التقدم في الفهم وحالة النقاش الواقعة في ذلك الوقت. فهي وثيقة انتقالية تشير إلى رؤية الإيكولوجيا البشرية وتلمح إلى وجود تغيير نحو التنمية المستدامة ومفهوم أوسع للمساحة الحضرية يقترح تسميتها بـ "المنظر الطبيعي"، وليست بالضرورة المناظر الطبيعية المصممة والمتطورة التي يعرفها معظم متخصصي حفظ التراث، بل المناظر الطبيعية الارتباطية أو "المناظر الطبيعية الخيالية". [٧] وتكمن أهمية المذكرة في فعاليتها في فتح حوار بين قطاع عريض من

المتحدة) ؛ ومدينة سانتو دومينغو الاستعمارية (الجمهورية الدومينيكية)؛ بلدة لوانغ برابانغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) وسمرقند - مفترق طرق الثقافات (أوزبكستان). المرجع: WHC.07/31.COM/7B.

[٦] http://whc.unesco.org/en/cities

[٧] النتائج الرئيسية لاجتماع المائدة المستديرة الذي نظمته كريستينا كاميرون، رئيس مركز البحوث بكندا بشأن التراث المبني، جامعة مونتريال، ٩ مارس ٢٠٠٦. (http://www.patrimoinebati.umontreal.ca).

المجتمع وبين التخصصات المتعلقة بمسألة التنمية المعاصرة في المدن التاريخية. ومن خلال استخدام الطقوس والتجارب كنقاط بدء لفهم أهمية المساحات الحضرية التاريخية، سيضطر القائمين على حفظ التراث إلى مواجهة إرث النهج المتبعة في القرن العشرين. ويعتبر الحوار القيمة الأساسية لمذكرة فيينا.

واستجابة لطلب لجنة التراث العالمي بأن يتبنى المؤتمر العام لليونسكو توصية جديدة لإكمال التوصيات الحالية بشأن حفظ المناظر الحضرية التاريخية وتحديثها، قام فريق دولي من الخبراء بقيادة مركز التراث العالمي بتحليل ومناقشة أهم الوثائق المتعلقة بوضع المعايير ذات الصلة من حيث قابليتها للتطبيق على الحالات الراهنة للحفظ والتطوير الحضري. يحتوي الجدول ١ على تحليل بعض الجوانب الرئيسية لأربع أدوات رئيسية، بما في ذلك مذكرة فيينا.

وخلص التحليل والمناقشات الرئيسية التي أجراها فريق الخبراء إلى أن الديناميكيات الجديدة في مجالي الهندسة المعمارية والتنمية الحضرية -بما في ذلك العمليات العالمية/غير المحلية- قد أثارت تحديات جديدة لحفظ التراث الحضري وإدارته، لا سيما على نحو ما شهدته لجنة التراث العالمي في دوراتها السنوية؛ مما تطلب نهجًا جديدة واستعراضًا نقديًا للمعايير والمبادئ التوجيهية التي وضعت قبل ثلاثة عقود.

وفي حين اعتبار أن المبادئ العامة لتوصية اليونسكو لعام ١٩٧٦ لا تزال سارية، إلا أن الأمر لا ينطبق على السياسات المقترحة وكذلك الاستراتيجيات الموصى بها في هذه الوثيقة. ولذلك اقترح فريق الخبراء اعتبار توصية اليونسكو لعام ١٩٧٦ وثيقة مهمة في عصرها، ولكن ينبغي استكمالها بتوصية جديدة تراعي أن مفاهيم حفظ المناطق الحضرية التاريخية قد تطورت على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وأن السياسات أصبحت أكثر تفصيلًا واختبارًا، وأن مصطلحات مهنة التخطيط قد تغيرت.

وفي ديسمبر ٢٠٠٧، أدرجت هذه الاقتراحات في تقرير إعلامي وأرسلت إلى جميع الهيئات الاستُشارية الثلاث (المجلس الدولي للمعالمُ والمواقع (الأيكوموس) والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (الإيكروم))، فضلًا عن المنظمات والمؤسسات الشريكة التي شكلت جزءا من الفريق المخصص المعني بالمناظر الحضرية التاريخية لإبداء تعليقاتها واقتراحاتها الرسمية.[٨] وقد استجابت جميع هذه المنظمات استجابة إيجابية من خلال الترحيب بالمناقشة الحالية والتفاعل لصالح العمل من أجل وضع توصية محدثة بشأن حفظ المناظر الحضرية التاريخية. وقدم الأيكوموس على وجه الخصوص بعض الملاحظات الرئيسة التي زادت من تطوير مفهوم المناظر الحضرية التاريخية، حيث أشارت إلى ... الإدراك الحسي للنظام الحضري وإطاره؛ وهو عبارة عن نظام من المكونات المادية (التخطيط الحضري ونظام التقسيم والمباني والمساحات المفتوحة والأشجار والنباتات والأثاث الحضري، إلخ) والعلاقات فيما بينها، والتي تعد نتاج عملية تاريخية طويلة خضعت لقيود اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية على مر الزمن. ويسهم مفهوم [المناظر الحضرية التاريخية] في ربط مكونات التراث المادي وغير المادي وتقييم وفهم المدينة أو المنطقة الحضرية كعملية مستمرة بدلًا من كونها مجرد كيان" (كونتي، ٢٠٠٨).

[٨] يتألف الفريق العامل المخصص من خبراء أفراد يحملون مسميات وظيفية في هذا الشأن، فضلًا عن ممثلين عن الاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين والاتحاد الدولي لمهندسي المناظر الطبيعية والاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط ومنظمة مدن التراث العالمي وصندوق الآغا خان للثقافة. ويبلغ مجموع أعضاء ذلك الفريق خمسة عشر مهنيًا دوليًا من مختلف المناطق والتخصصات والمنظمات ومؤسسات البحث الجغرافية والثقافية.

| جدول ١ إجراء تحليل مقارن للمواثيق والتوصيات الرئيسة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ١٩٦٨ | ١٩٧٦ | ١٩٨٧ | ٢٠٠٥ |
| | **التوصية بشأن الحفاظ على الممتلكات الثقافية المهددة بالخطر نتيجة للأشغال العامة أو الخاصة** | **توصية نيروبي بشأن صون التراث والحفاظ على دور المناطق التاريخية في الحياة المعاصرة** | **ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية الحضرية** | **مذكرة فيينا بشأن التراث العالمي والهندسة المعمارية المعاصرة – إدارة المناظر الحضرية التاريخية** |
| **التعريفات** | أ. التراث غير المنقول: المواقع الأثرية والتاريخية والعلمية بما في ذلك مجموعات الهياكل التقليدية، والأحياء التاريخية في المناطق الحضرية أو الريفية المبنية والهياكل الإثنولوجية.<br>ب. التراث المنقول: (ليس ذا صلة بالمذكور هنا). | أ. المناطق التاريخية والمعمارية: مجموعة من المباني والهياكل والمساحات المفتوحة في بيئة حضرية أو ريفية، يعترف بتماسكها وقيمتها من المنظور الأثري أو المعماري أو من منظور ما قبل التاريخ أو المنظور التاريخي أو الجمالي أو الاجتماعي الثقافي.<br>ب.البيئة: البيئة الطبيعية أو التي من صنع الإنسان والتي تؤثر على الطريقة الثابتة أو الديناميكية التي ينظر بها إلى هذه المناطق أو التي ترتبط بها مباشرة في المساحات أو الروابط الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية. | المناطق الحضرية التاريخية الكبيرة والصغيرة، بما في ذلك المدن والبلدات والمراكز أو الأحياء التاريخية فضلا عن بيئاتها الطبيعية والبيِّئات البشرية. | أ. المناطق الطبيعة الحضرية التاريخية: تتجاوز مفاهيم المراكز التاريخية والمجموعات والمناطق المحيطة لتشمل السياق الإقليمي والمناظر الطبيعة الأوسع.<br>ب. تتألف من عناصر محددة للطابع: استخدام الأراضي وأنماطها، والتنظيم المكاني والعلاقات البصرية والتضاريس والتربة والغطاء النباتي وجميع عناصر البنية التحتية التقنية. |
| **المبادئ العامة** | أ. الحفاظ على الموقع أو الهيكل بأكمله من آثار الأشغال الخاصة أو العامة.<br>ب.إنقاذ الممتلكات وترميمها في حالة إحداث تغيير بالمنطقة، بما في ذلك الحفاظ على الممتلكات ونقلها. | أ. اعتبار المناطق التاريخية والمناطق المحيطة بها في مجملها كوحدة متماسكة يعتمد توازنها وطبيعتها المحددة على أجزائها المركبة.<br>ب.تشمل العناصر التي يتعين الحفاظ عليها الأنشطة البشرية والمباني والتنظيم المكاني والمناطق المحيطة بها. | أ. ينبغي أن يكون الحفاظ على المناطق الحضرية جزءا لا يتجزأ من السياسات المتسقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وللتخطيط الحضري والإقليمي.<br>ب.تشمل الخصائص التي يجب الحفاظ عليها الأنماط الحضرية والعلاقات بين المباني والمساحات المفتوحة والمظهر الرسمي للمباني والعلاقة مع المكان المحيط والوظائف. | أ. اعترِف بالتغير المستمر كجزء من تقاليد المدينة: يجب أن تسهل الاستجابة لديناميكيات التنمية التغييرات والنمو مع مراعاة مناظر المدينة الموروثة والمناظر الطبيعية وكذلك أصالة المدينة التاريخية ونزاهتها.<br>ب. تحسين نوعية الحياة وكفاءة الإنتاج مما يساعد على تعزيز الهوية والتماسك الاجتماعي. |

| جدول ١ إجراء تحليل مقارن للمواثيق الرئيسة والتوصيات | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ١٩٦٨ | ١٩٧٦ | ١٩٨٧ | ٢٠٠٥ |
| | **التوصية بشأن الحفاظ على الممتلكات الثقافية المهددة بالخطر نتيجة للأشغال العامة أو الخاصة** | **توصية نيروبي بشأن صون التراث والحفاظ على دور المناطق التاريخية في الحياة المعاصرة** | **ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية الحضرية** | **مذكرة فيينا بشأن التراث العالمي والهندسة المعمارية المعاصرة – إدارة المناظر الحضرية التاريخية** |
| **المخاطر المحددة** | ج.مشاريع التوسع الحضري والتجديد التي تعمل على إزالة الهياكل حول المعالم الأثرية المحيطة بالمعالم الأثرية المحدولة..<br>د. التعديلات غير المدروسة على المباني السكنية الفردية.<br>ه. السدود، والطرق السريعة، والجسور، وتنظيف الأراضي وتسويتها، والتعدين، والمحاجر وغيرها. | ج. المناطق المطورة حديثا التي قد تدمر البيئة والطابع الخاص بالمناطق التاريخية المجاورة.<br>د. تشويه المناطق التاريخية الناتج عن البنية التحتية والتلوث والأضرار البيئية.<br>ه. الافتراضات التي تضر بمصالح المجتمع ككل. | أ. التدهور المادي والتدمير الناتج عن التنمية الحضرية بعد التصنيع.<br>ب.حركة المرور ومواقف السيارات غير المنضبطة، وبناء الطرق السريعة داخل المدن التاريخية والكوارث الطبيعية والتلوث. | التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والنمو الذي لن يضع في اعتباره أصالة وقيمة المدن التاريخية وكذلك منظرها الطبيعي والمشهد الحضري الموروث. |
| **السياسات المقترحة واستراتيجيات العمل الموصى بها** | أ. اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة والحفاظ على تطبيقها لضمان حفظ الممتلكات الثقافية المهددة أو إنقاذها.<br>ب. التأكد من توفر ميزانيات عامة كافية لهذا الهدف أي حفظ الممتلكات الثقافية أو إنقاذها.<br>ج.التشجيع على الالتزام بحفظ تلك الممتلكات من خلال معدلات ضريبية مناسبة للجميع، ومنح، وقروض، وما إلى ذلك.<br>د. تكليف الهيئات الرسمية المعنية بالأمر على الصعيد القومي والمحلي بمسؤولية حفظ تلك الممتلكات.<br>ه. توعية السكان من خلال تقديم المشورة وتطوير البرامج التعليمية. | أ.إعداد استبيانات تفصيلية للمناطق التاريخية وما يحيط بها، بما في ذلك البيانات المعمارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفنية.<br>ب.إعداد خطط ووثائق مناسبة تحدد المناطق والعناصر اللازم حمايتها، والمعايير اللازم مراعاتها، والشروط التي تسري على الإنشاءات الجديدة ، وما إلى ذلك.<br>ج.ترتيب الأولويات لتخصيص الأموال العامة.<br>د. ينبغي مرافقة مرحلة الحماية والترميم سياسة مناسبة لإحياء المجتمع من الجانب الاجتماعي والاقتصادي لتجنب إحداث أي فجوة في النسيج الاجتماعي. | أ. تعرض خطط حفظ التراث لكافة العوامل المؤثرة بما في ذلك التاريخ والهندسة المعمارية وعلم الاجتماع والاقتصاد، كما يلزم مراعاة أن تنسق علاقة متناغمة بين المنطقة الحضرية التاريخية والمدينة بشكل عام.<br>ب. اتساق الوظائف والأنشطة الجديدة مع طابع المنطقة التاريخية<br>ج. إعداد برامج تعليمية وتدريبية خاصة لنشر الوعي. | أ. تتطلب عملية التخطيط في المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية إجراء دراسة دقيقة للفرص المتاحة والمخاطر المحتملة من أجل ضمان تحقيق تنمية متوازنة.<br>ب. تحديث الهندسة المعمارية المعاصرة بحيث تكون مكملة لقيم المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية مع الاخذ في الاعتبار ألا تضر بالطابع التاريخي للمدينة.<br>ج. ارتباط التطورات الاقتصادية بأهداف الحفاظ على التراث على المدى الطويل. |

المصدر: استنادًا إلى العرض التقديمي لجاد طابت، العضو السابق في لجنة التراث العالمي، لبنان، في الاجتماع التخصصي حول المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية، سبتمبر ٢٠٠٦، اليونسكو.

**مبادرة المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية**

بفضل دعم الدول الأطراف في اتفاقية التراث العالمي، ولجنة التراث العالمي، والهيئات الاستشارية، ومنظمات مهنية متنوعة، قام مركز التراث العالمي بإطلاق عملية لعقد اجتماعات استشارية إقليمية لاستلام مداخلات الخبراء حول المفاهيم والتعريفات والنهج للمناظر الحضرية التاريخية باعتبارها مواد محتملة لتوصية جديدة من اليونسكو.

نظم مركز التراث العالمي وشركاؤه حتى هذا اليوم، خمسة اجتماعات خبراء إقليمية ، عقدت في مدينة القدس (يونيو ٢٠٠٦)، وسانت بطرسبرغ، والاتحاد الروسي (يناير ٢٠٠٧)، وأوليندا، البرازيل (نوفمبر ٢٠٠٧)، وزنجبار، تنزانيا (ديسمبر ٢٠٠٩) وريو دي جانيرو، البرازيل (ديسمبر ٢٠٠٩)، بالإضافة إلى ثلاثة اجتماعات تخطيط عقدت في مقر اليونسكو (سبتمبر ٢٠٠٦، نوفمبر ٢٠٠٨ وفبراير ٢٠١٠). بشكلٍ عام، أسفرت جميع نتائج الاجتماعات عن تقديم دعم على نطاق واسع لعملية المراجعة الجارية المتعلقة بالنهج والأدوات الخاصة بحفظ المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية، حيث تم الاعتراف على نطاق واسع بمذكرة فيينا لعام ٢٠٠٥ كأساس ينتفع به ودليل على سير العمل بشكل ناجح.

كما تضمن النقاش العام في هذه الاجتماعات المنعقدة قضايا رئيسية غيرت بشكل كبير مجال وممارسة حفظ التراث الحضري، ومن بين أبرز تلك القضايا ما يلي:

**١. أهمية المناظر الطبيعية، باعتبارها تراكما للديناميات الحضرية السابقة والحالية، مع التفاعل بين البيئة الطبيعية وألبيئة العمرانية.**

اعتدنا التعامل مع هذا النوع من القضايا سابقا من خلال "التقسيم إلى مناطق"، أما اليوم فالتأكيد يكون على الاستمرارية – استمرًارية العلاقات والقيم والإدارة. يعتبر تبني نهج شامل في حفظ التراث زيادة في تعقيد العمليات لتحديد الأهمية وحماية القيم – بالإضافة إلى القطع الأثرية – التي بدأ المجتمع إدراك قيمتها الحقيقية ولكن اتضح بالفعل أن الفكرة التقليدية للمباني المجمعة، أو المجموعات التاريخية، أو المراكز الحضرية، وتحديدها ككيانات منفصلة داخل المساحة الأكبر، لم تعد كافية لحماية خصائصها وصفاتها من التفكك والانحلال، وفقدان الأهمية في النهاية. يبدو أن نهج المناظر الطبيعية، حيث تترابط كل الطبقات والعناصر – وبالتالي تصبح النزاهة والاتساق اعتبارا أساسيا – أكثر ملاءمة للتعامل مع إدارة التغيير في البيئات الحضرية التاريخية المعقدة.

**٢. دور الهندسة المعمارية المعاصرة، التي كانت تعتبر سابقا "تنسيق المباني الجديدة ضمن السياق التراثي".**

يتضح لنا أن دور الهندسة المعمارية المعاصرة اليوم يتعلق أكثر باستراتيجيات تسويق المدن بدلا من صناعة الفضاء الحضري ونظرا إلى أن الزيادة في المباني الأيقونية باعتبارها التَّعبير الثقافي عن المدن الديناميكية أمر مثير للقلق، حيث إن العديد منها يتم وضعه عن قصد بجانب المعالم التاريخية أو التجمعات بهدف جذب الانتباه وخلق ما يعتقد أنه صورة للتقدم (انظر أيضا فان أويرز، ٢٠٠٦)[٩] كما يوضح تشارلز جينكس أن مفهوم المبنى الأيقوني له تاريخ طويل ومستمر، وبالتالي ليس جديدا. ومع ذلك، يشير إلى أنه مع ظهور الهندسة المعمارية الأيقونية اليوم نحن نشهد "دائرة فارغة بلا معنى، يمثل مظهرها رمزا له دلالة إعلامية فقط" (جينكس، ٢٠٠٥، ص ٦٨)، وتعتبر المناظرة التي أجريت حول مدى أهمية المباني الأيقونية كإضافات جديدة ضرورية إلى ناطحات السحاب التقليدية منطقية، لكن قضية الاعتماد على العمارة الأيقونية كأساس تعتبر قضية أكثر إلحاحا حيث يعتبر السياسيون والإداريون والمستثمرون هذا النوع من العمارة بديلا جيدا لأنماط العمارة القديمة، متناسين أنه عندما تصبح الاستثناءات قاعدة رئيسة، سيكون لذلك عواقب وخيمة على وظائف المدينة بالأخص. وكما جاء على لسان جينكس: "السمة الحضرية، والآداب العامة، والشوارع المشتركة، والنقل الجماعي ضرورية لحياة المدينة ولهذا السبب هناك قوانين للبناء" (ص ١٧). لذلك، فإن احترام المشهد الحضري الموروث عند تصميم تدخلات جديدة في العمارة ليس مجرد حنين للماضي بل يضمن عدم اندثار المعالم، والمجمعات والأحياء التاريخية – واستمرار عملها معا كهيكل واحد.

**٣. الاقتصاد والدور المتغير للمدن إلى جانب التأكيد على العمليات غير المحلية مثل السياحة والتنمية الحضرية وعناصر التغيير الخارجية**

تظهر الأهمية الثقافية التاريخية للمدن وتشتهر عند إقامة الجهات الفاعلة المحلية مشاريع إنمائية في هذه المدن أو البلدان التاريخية، ويسهل ذلك من توافق الآراء حول كيفية حماية هذه البلدان والمدن.

كما تحتاج المدن إلى جذب عدد متزايد من رأس المال والشركات التي تتنقل حول العالم بحثا عن مكان تحقق فيه الأرباح انطلاقا من كونها دوافع للتنمية والتطور الإقليمي بينما لا يتمتعون سوى بقدر ضئيل من المعرفة بالأهمية والقيم المحلية أو الاهتمام بها، وكذلك فمن الصعب على الدولة أن توازن بين جذب اهتمام المستثمرين الدوليين وفي الوقت ذاته حماية القيم المحلية. وعلاوة على ذلك، ففي هذه المباراة غير العادلة، تستغل المدن التاريخية عرض تراثهم باعتباره عرض بيع فريد، ويمكنها أن تطالب في المقابل بامتيازات فيما يتعلق بمخطط التخطيط الشامل أو الحل المعماري المختار للمشروع الحضري للتخفيف من التأثيرات على البيئة التاريخية. وتظهر في عملية التفاوض الحاجة القوية إلى الوضوح واليقين المعروضين من خلال المبادئ التوجيهية الجديدة المعترف بها دوليا.

وفقا للاقتراحات المحددة الناجمة عن الاجتماعات الإقليمية[١٠]، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

نادى اجتماع القدس بما يلي:

- عملية التخطيط الثقافية باعتبارها أداة للتعريف بروح الأماكن التاريخية في نطاقها الواسع.
- لا تقتصر تغطية تقييمات الأثر المعزز على المشكلات البيئية فقط، بل تضم كذلك المشكلات البصرية والثقافية بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية.

أكد اجتماع سانت بطرسبورغ على أهمية ما يلي:

- التفكير الإضافي في الروابط بين المناظر الطبيعية الثقافية على النحو الموضح في المبادئ التوجيهية التشغيلية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي (اتفاقية التراث العالمي، ٢٠٠٨) والمناظر الطبيعية الحضرية (التاريخية):
- منهج متكامل للتخطيط الحضري وحفظ التراث يهدف إلى استيعاب التنمية الحضرية والاستثمارات التي تتسارع الآن على سبيل المثال في أجزاء كبيرة من وسط أوروبا وشرقها.

[٩] https://whc.unesco.org/uploads/activities/documents/activity-47-5.pdf

كما تمحورت مناقشات اجتماع أوليندا حول موضوعات هامة مثل:

- زيادة معرفة المدن التاريخية من خلال مراجعة المبادئ التوجيهية التشغيلية عن طريق ضم مفهوم "المواقع" باعتبارها فئة إضافية لترشيح المدن التاريخية، مما يؤدي إلى تيسير إتباع نهج أكثر شمولية لحفظ التراث مقارنة "بمجموعات المباني" الحالية.
- البحث حول مجموعة الأدوات القوية التي تعمل على حفظ المناطق الحضرية وتطويرها والتصدي للتناقضات الاجتماعية والاستدامة البيئية في المناطق الحضرية، وخاصة في إطار أمريكا اللاتينية.

**نحو إطار جديد مخصص لإدارة المدن التاريخية**

يتضمن القسم السابق فقط مجموعة مختارة من الاقتراحات المقدمة، ومع ذلك يمكن ملاحظة نشأة نموذج جديد للحفاظ على المدن التاريخية، كما يظهر ابتعادنا عن مفاهيم القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين المشتقة من المنهج الثابت إلى الحفاظ على الأثار (أي نهج "عدم إلحاق الضرر")، مع الاعتراف في الوقت ذاته بتأثيرها على نمط تفكيرنا الحالي في الحفظ الحضري تجاه العمليات الأكثر ديناميكية حيث تؤدي حماية الأهمية الثقافية دورا رئيسيا.

يمكن تعريف الأهمية الثقافية كما يلي "هي القيم الجمالية أو التاريخية أو العلمية أو الاجتماعية أو الروحية سواء لدى الأجيال السابقة أو الحالية أو المستقبلية، كما أنها تتفق مع الأهمية التراثية وقيمة التراث الثقافي التي قد تتغير نتيجة لامتداد تاريخ المكان بينما قد تتغير معرفتنا حول الأهمية الثقافية نتيجة لاكتسابنا معلومات جديدة[١١]، ويدل ذلك على تشبع المساحات والقطع الأثرية بالخصائص والقيم التي تحتاج أن يعرفها كل جيل وأن يعيدوا تعريفها بغرض التوصل إلى التدخلات المستدامة التي تعمل على حماية هذه القيم بالنسبة للمجموعات والمجتمع والمجتمعات ككل وتعزيزها.

[١٠] التقارير الشاملة للاجتماعات الإقليمية المتاحة عبر الإنترنت من خلال الرابط: (http://whc.unesco.org/en/cities).

[١١] المادة ١ من ميثاق بورا الأسترالي للإيكوموس سنة ١٩٩٩ من خلال الرابط: (http://australia.icomos.org/publications/charters

نلاحظ توجه العالم مؤخرا نحو التعقيد المتزايد، كما يزداد هذا النهج تعقيدا شيئا فشيا ويمكن اعتباره انعكاسا للواقع العالمي، وعلاوة على ذلك، يصاحب تزايد التعقيد حاجة إلى توجهات أكثر وضوحا، ووفقا لما لاحظته سوزان ماكدونالد:" تساعد المبادئ التوجيهية على توفير اليقين، حيث عادة ما تمتلك هذه الأماكن التي يشيع بها الفهم المشترك حول المكان أفضل الأنظمة السارية للحفاظ على هذه القيم والاعتزاز بها، وكذلك إدارة التغيير على نحو أفضل، وتقل أهمية المبادئ التوجيهية في الأماكن التي ينتشر بها الفهم المشترك (ماكدونالد، ٢٠٠٤، صفحة ٣٧)، وكما أشرنا سابقا' تشير المناقشات المثيرة للجدل في الجلسات السنوية للجنة التراث العالمي إلى نقص الفهم المشترك حول القيم التي تحتاج إلى الحماية وكيفية الحفاظ على الخصائص الكامنة في المدن التاريخية.

بناء على ذلك، أعربت لجنة التراث العالمي في دورتها ٣٢ المنعقدة في مدينة كيبك (كندا) في عام ٢٠٠٨ (القرار ٣٢ للجنة التراث العالمي ٧,٢) إلى جانب الجمعية العمومية للدول الأعضاء في اتفاقية التراث العالمي (القرار ١٦ في اجتماع الجمعية العمومية ١١) عن مواصلة دعمها لنهج المناظر الطبيعية الحضرية التاريخي، حيث قدم القرار ٣٢ للجنة التراث العالمي ٧,٢ مراجعة للأقسام المعنية بالمبادئ التوجيهية التشغيلية (لجنة التراث العالمي ٢٠٠٨) بهدف توسيع الفئات والتي يمكن إدراج المدن التاريخية ضمنها، ومن ثم تسهيل اتباع نهج أكثر شمولية لإدارة المدن التاريخية في الوقت المناسب، كما كررت اللجنة القرار ٢٩ للجنة التراث العالمي ٥ دي من خلال اقتراح تنظيم المؤتمر العمومي لليونسكو حفظ المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية على الصعيد الدولي في شكل اقتراح جديد لليونسكو.

اقترحت مذكرة فيينا تعريفا "للمناظر الطبيعية الحضرية التاريخية" كالآتي: "مجموعات من المباني أو الهياكل أو المساحات المفتوحة في سياقهم الطبيعي والبيئي، وتشمل هذه المجموعات المواقع التاريخية ومواقع الحفريات التي تشكل مستوطنات بشرية في بيئة حضرية خلال فترة زمنية مناسبة والتماسك والقيم الناتجة عن وجهات النظر الأثرية أو المعمارية أو عصور ما قبل التاريخ وكذلك وجهات النظر التاريخية والعلمية والجمالية والاجتماعية والثقافية والبيئية" (لجنة التراث العالمي، ٢٠٠٥)،

على الرغم من دور هذا التعريف العملي في تركيز الاهتمام على العناصر التي تحدد الطابع المميز للمناظر الحضرية ويشمل ذلك استخدامات الأراضي وأنماطها والتنظيم المكاني والعلاقات البصرية والتضاريس والغطاء النباتي وغيرها من الأمور، ألا أن كثير من الأشخاص اعتقدوا أن هذا التعريف لا يختلف جوهريا عن التعريفات التقليدية للمدينة، مما يعني أن العبء لا يزال يقع إلى حد كبير على الخصائص المادية، بدلا من أن يشمل المفهوم الكامل للنظام الحضري.

تكاثرت الآراء على مدار السنوات الخمس الماضية نظرا لأعداد مجموعات النقاش التابعة للإيكوموس المنتشرة في البقاع المختلفة من العالم [١٢] حول تعريف المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية، ولا شك من مناقشته بشكل أوسع في المستقبل القريب، وفي النهاية، كان هذا على وجه التحديد إحدى أهداف مبادرة المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية، وفي الوقت الحالي، يشكل التعريف التالي حالة الجدل كما ورد في اجتماع الخبراء التخطيطي حول المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية المنعقد في مقر اليونسكو بتاريخ نوفمبر ٢٠٠٨:

> تعد المناظر الطبيعية الحضرية هي وسيلة فهم المدينة أو أجزاء منها باعتبارها نتاج العمليات الطبيعية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في تكوينها من حيث المكان والزمان والتجربة، حيث تكمن أهمية هذه المناظر في المباني والمساحات أكثر من المبادئ والقيم التي يجلبها الناس إلى المدينة، وكذلك يشمل هذا المفهوم مستويات من الدلالة الرمزية والتراث المادي وإدراك القيم والروابط بين عناصر المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية المركبة إلى جانب المعرفة المحلية التي تشمل ممارسات البناء وإدارة الموارد الطبيعية، كما تكمن أهميتها في شمولية مفهومها على القدرة على التغيير.

بالرغم من شمولية هذا التعريف، يمكننا إيجاد الأساس الذي يحدث فارقا في نهايته: وهو قبول التغيير باعتباره جزء لا يتجزأ من الموقف الحضري، وكانت هذه أكبر عقبة في طريق تقدم ضبط الحفظ الحضري في العقد الأخير، حيث واجه مجتمع الحظ على وجه الخصوص من صعوبة في قبول ما يتعلق بأيدولوجيتها الأساسية لحفظ المعالم والمواقع الأساسية دون تغيير بأكبر قدر ممكن ما لم تكن قادرة على التوصل لتوافق الآراء حول مدى التغير المسموح به، ووفقا للأوراق البحثية المجمعة، يشير كافة المساهمين تقريبا إلى الجوانب الرئيسية في العملية، كما يقدم بعضهم حلولا عملية.

[١٢] نسقه جي. اروز وتبعه الأمين العام للإيكوموس في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يشغل حاليا منصب رئيس الإيكوموس.

على أي حال، ذهب البعض إلى أنه "لا تقتصر أهمية المدن في المباني والأماكن التي يمكن للأشخاص العيش بها فقط، بل تتخطى ذلك لكونها مهود الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية حيث تخلق التفاعلات المتنوعة مبادرات وأفكار وطاقات جديدة، كما يجب إعادة إعمار المدن وتحويلها إلى أماكن جذابة حيث يرغب الأشخاص الذين لديهم القدرة على الاختيار في العيش والعمل فيها والاستمتاع بالأنشطة الترفيهية والثقافية" (روبرتس وسكايز، عام ٢٠٠٠، صفحة ١٥٨)، وفي الختام، اتضح أن هذا المفهوم سيجد مكانه في سياسات واستراتيجيات الحفاظ الحضري التي تساعد على تمهيد الطريق لوسائل حفظ المدن التاريخية وإدارتها بشكل متطور بما يخالف مخاوف أنصار الحفظ.

**وثائق مختارة من اجتماعات خبراء المناظر الحضرية التاريخية**

يحتوي هذا المطبوع على مجموعة وثائق مختارة مكتوبة لاجتماعات الخبراء الإقليمية المنظمة بموجب مبادرة المناظر الحضرية التاريخية. تحتوي هذه الوثائق على أفكارٍ تطلعيةٍ وبعض الاستراتيجيات المبتكرة المقترحة لدمج ممارسات الحفظ الحضريةِ في الوقت الذي يعزز فيه الآخرون أدوات مخصصة لمشكلات محددة نشبت من إدارة المناظر الحضرية التاريخية. بطبيعة الحال، يتحمل المألوفون مسؤولية مناصبهم.

في وثيقة «**التخطيط الحضري في مواجهة المنظر الحضري التاريخي**»، يتأمل البروفيسور برونو جابرييلي أزمة التخطيط الحضري وكيف يمكن لمفهوم المنظر الحضري التاريخي العمل على تجديد هذه الممارسة. يرى جابرييلي فرصًا ممتعة عندما يتحقق من مفهوم «المنظر» في سياقة التاريخيِ الحضريِ، موضحًا إنه يشمل «منظرًا آخر مختلف عما تعرضه المدينة في شكل مشهد حضريٍ، والذي يشبه تمامًا المشاهد التي ينقلها الرسامون من كل عصر إلينا». في مناقشة مثالين إيطاليين للتخطيط الحضري حيث كانت هذه الفكرة رائدة، وهما **أسيزي** والخطة التي وضعها جيوڤانى استينجو (١٩٥٥-٥٨)، **وأوربينو** بخطة وضعها جيانكارلو دي كارلو (١٩٦٤)، يطرح فرضية باقتراح عِرض بقوة لاتخاذ الإجراءات السليم.

يناقش المدير الفخري ستيفانو بيانكا، انطلاقًا من خبرته في تخطيط برامج المدن التاريخية في صندوق الآغا خان للثقافة، العمليات الثقافية بدلًا من المنتج المادي الذي راعى المدن التاريخية. في وثيقة «**المدن التاريخية في القرن ٢١: قيم أساسية لعالم سائر نحو العولمة**» يقدم أطروحة مفادها أن «لا يمكن لقيم المدن التاريخية الأساسية الحفاظ عليها حفاظًا رصينًا، ولكن ينبغي تجديدها من الداخل (أو تجديدها تجديدًا مستمرًا)، من أجل الاتسام بالطابع التشغيلي مرة أخرى في إطار تغيير الظروف الخارجيةِ». عبر جولة فلسفية واسعة تنير العقول وتثري الأفكار، ينظر بيانكا إلى الحالات الفعلية التي ينبغي أن تطبق حتى تظل التقاليد الثقافية حية وفعالة، وفي النهاية يكشف بيانكا عن العلاقةِ بين التقاليد الثقافية ومعايير التطور الحديثة.

يشتمل مقال البروفسير المتفرغ جيريمي وايتهاند، بعنوان «**المورفولوجيا الحضرية والمناظر الحضرية التاريخية**» على نشأة مبدأ المورفولوجيا الحضرية الذي قدم دراسة عن النشاط الرئيس للمناظر الحضرية. ويقدم وايتهاند ملاحظة مهمة مفادها أن «فهم بنيةِ المدينة... ينبغي أن تكون له تداعيات على طريقة تفكيرنا بالمدن، بينما أظهر المخطِطون في كثير من الأحيان، ومن بينهم الأشخاص المسؤولين عن الحفظ، تقديرا قليلا لكيفية ارتباط الصورة المأخوذة من المنظر الحضري بطبع المدينة التاريخي»، ويؤكد البروفسير على ضعف الوعي بالمدن، في كل مكان تقريبًا، بصفتها ترصيع مكون من أشكال متداخلة. وفي الختام يطرح بعض الأساسيات المتعلقة بأهداف إدارة التغيير أو الحفاظ على المناظر الحضرية التاريخية.

كتب المعماري جوليان سميث وثيقة «**الدمج بين القديم والجديد في المناظر الحضرية التاريخية**» الذي قدم فيها بعض الأفكار الجديدة والجوهرية بشأن الحفاظ الحضريِ، وذلك بابتكار تطبيق عملي لنظرية المناظر الطبيعة الثقافية الرائدة في كندا. ويدعي الكاتب بحق أن «المشهد الثقافي القيم هو ذلك الذي يتحقق فيه التوازن بين الطقوس، أي الجوانب غير الملموسة للمكان، والقطع الأثرية، أي الأطر والأشياء الملموسة التي تدعم الطقوس. يمكن لنا ملاحظة القطع الأثرية، ولكن ينبغي لنا التعرض إلى الطقوس من أجل فهم المكان فهمًا كاملًا». تناقش مساهمة الكاتب العديد من مشاريع الحفاظ على المدن حيث تم تطبِّيق هذه الرؤية الثاقبة، والتي تأثرت إلى حد كبير بالشعوب الأصلية في كندا، وطبقت بشكل عملي مع بعض النتائج الملحوظة.

تظهر مشاركة البروفيسور جوكا جوكيليتو المتعمقة والممتدة في كل الأمور المتعلقة بالتراث العالمي ظهورًا واضحًا في وثيقة «**تأملاته حول المناظر الحضرية التاريخية بوصفها أداة للحفظ**». بتوضيح المذهب العالمي المتعلق بالمناطق التاريخية، يدرس الكاتب أصول وخصوصيات مجموعة متنوعة من سياسات الحفظ الحضرية، ويحدد مواطن الضعف التي تظهر في علاقتها بالاتجاهات والتحديات الراهنة. ومن خلال طرح أسئلة نقدية حول التطبيق العمليِ لمفهوم المنظر الحضريِ التاريخيِ في مجال الحفاظ على المدن، بما في ذلك، الامتثال لشرط الإدماج أو رسم حدود للمنظر الحضري التاريخي، يفتح جوكيليتو بهذه المناقشة آفاق جديدة.

يضع مهندس المناظر الطبيعية هال موجريدج في وثيقته «**في التحليل البصري: أدوات لحفظ المناظر الحضرية خلال عملية التطوير**» من بين مصادر أخرى من أعماله الحديثة نهجًا متطورًا غايته منع المباني شاهقة الارتفاع في لندن التي تغزو بصريًا الحدائق العامة المتميزة في المدينة والمساحات المفتوحة. من المهم ملاحظة، في هذا السياق، أن موقف موجريدج لا يتعارض مع التطوير الشاهق، ولكن بحثًا عن حلول من خلال تضافر التطبيقات تضافرًا إبداعيًا المعروفة في نظام تصميم المناظر الطبيعية، مجربًا ومختبرًا في أجزاء مختلفة من العالم.

يعد اسهام المخطط جيفري سولي، في وثيقته: «**الحضرية والحفاظ على التراث الثقافي: ملخص للسياسات والأدوات في الولايات المتحدة الأمريكية**»، التجربة

الأمريكية للمبادئ والممارسات مفيدة لدمج الحفاظ على الموارد التاريخية والتطوير من خلال مناقشة مشاريع داخل الولايات المتحدة وخارجها. هذا بالمقارنة مع الأقسام ذات الصلة في مذكرة فيينا، مما يشير إلى عوامل أربعة للفكر والتأمل. إضافة إلى ذلك، فإن مخطط المبادئ الإرشادية للسياسة، المتضمنة في ملحق ٢: دليل سياسة **جمعية التخطيط الأمريكية حول الموارد التاريخية والثقافية.**

نظرة نقدية عن قرب على مذكرة فيينا يتبناها المهندس المعماري روبرت أدم ، في وثيقته **«دروس من التاريخ في الحفاظ على المناظر الحضرية التاريخية»**، معبرا عن قلقه الخاص برفض النهج التاريخية الواردة فيها. ويرى آدم أنه ينبغي تصنيف أي تصميم معماري يستخدم عناصر الأسلوب التاريخي على إنه إبداعي ومن ثم لا ينبغي رفضه في المنظر الحضري التاريخي، وتعد وجهة نظره جزء من النقاشات المستمرة، ولكنها ليست منتشرة على نطاق واسع. على النقيض من افتتاحيته التي تقول: «أن المنظر الحضري التاريخي [هو]، ما يمكن للمرء أن يسميه باللغة الإنجليزية البسيطة "المدن والبلدات القديمة"»، ويسعده أن يقرأ في هذا المجلد، التقدم الذي تحقق على مر السنين في التفكير حول موضوع المناظر الحضرية التاريخية والحفاظ عليها.

يقدم المهندس المعماري المعني بحفظ التراث دانيال دوشك بانوراما ممارسة الحفظ الحضري الفرنسي في وثيقته، من **«الهياكل الفردية إلى إدارة المنظر الحضري التاريخي: التجربة الفرنسية»**. وتستعرض الوثيقة تاريخ ظهور سياسات الحفاظ على المدن وسياقها فيما بعد الحرب، وأهمية القضاء على المناطق دون المستوى المطلوب، والقضايا التي نشبت من التحديث. وتتبع دوشك تطور الدراسات التاريخية والسياقية وأدوات الحفاظ على المدن وتجديدها ، وتدابير تحفيز إعادة التأهيل؛ حيث يتناول تداعيات وتحديات وضع سياسات تخطيط متكاملة تركز على التراث فيما يتعلق بالتطوير وتنفيذ المشاريع، وبناء القدرات. وفي الختام، وضح دوشك كيفية دعم سنوات ممارسة الحفاظ على المدن والبالغة أربعين عاماً وتوصية اليونسكو الحالية حول المناظر الحضرية التاريخية كل منهما الآخر.

يمكن اعتبار وثيقة دينيس رودويل المخطط والمهندس المعماري، **«المناظر الحضرية التاريخية: المفهوم والإدارة»** بمثابة امتداد لهذه المقدمة، حيث تقدم لمحة عامة موجزة عن التطورات الأخيرة التي سلطت الضوء على نقاش حول المنظر الحضري التاريخي بالإضافة إلى مراجع تخص الموضوعات محل النقاش بين مخططي الحضر، تختتم مساهمته بتقرير ملخص لورشة المناظر الحضرية التاريخية في الجمعية العامة للمجلس الدولي للمعالم والمواقع في مدينة كيبيك بكندا في دورتها السادسة عشرة، في أكتوبر ٢٠٠٨، تسلط الضوء على ثلاث مناطق لمزيد من البحث والتطوير.

**الخاتمة**

في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩، أجرى مؤتمر اليونسكو العام في جلسته الخامسة والثلاثين، الدراسة المبدئية حول الجوانب القانونية والفنية المتعلقة بجدوى صياغة وثيقة تقنينية مبتكرة بشأن الحفاظ على المنظر الحضري التاريخي. وعملا بالمشورة المقدمة من المجلس التنفيذي (قرار ١٨١ م ت/٢٩)، اعتمد المؤتمر قراراً منح سلطة للمديرة العامة لتطوير وثيقة تقنينية مبتكرة بشأن الحفاظ على المنظر الحضري التاريخي (قرار ٣٥م/٤٢). ينبغي تأكيد أن الوثيقة التقنينية المبتكرة المقترحة لن تحدد مُدن التراث العالمي، ولكنها تمتد لتشمل كافة المُدن التاريخية.

خلال عام ٢٠١٠ ، حُررت ونُوقشت بعض النصوص، التي تعتمد على التعريفات والنهج الموضوعة في سياق مُبادرة المناظر الحضرية التاريخية، تتضمن النصوص مقترحات مطروحة في هذه الوثيقة. ينبغي تقديم مسودة النص النهائية ومناقشتها في الاجتماع المشترك بين الحكومات (فئة ٢) مع ممثلي الدول الأطراف في اتفاقية التراث العالمي في ربيع ٢٠١١ لوضع الصيغة النهائية للنص واعتماده من مؤتمر اليونسكو العام في نهاية المطاف في جلسته السادسة والثلاثين في خريف ٢٠١١.

وبعد مرور ١٢ شهر، بلغت المشاورات على الصعيد الدولي أهمية قصوى لضمان أن يحظى تطوير التوصية الجديدة واعتمادها بالاهتمام المناسب والمدخلات الإقليمية والدعم السياسي. وفي الوقت ذاته، من الواضح أن التطور المرحلي لمذكرة فيينا في عام ٢٠٠٥ مهم لسد الأزمة وفتح آفاق تفكيرية جديدة، إلى أن جرى التفاوض بشأن المزيد من المبادئ التوجيهية واعتمادها في ٢٠١١.

## المراجع


كونتي، أ. ٢٠٠٨ ملحق. في: ملاحظات إيكوموس على الوثيقة الإعلامية التي قدمها مركز التراث العالمي حول تطوير توصية يونسكو منقحة بخصوص الحفاظ على المناظر الحضرية التاريخية (٥ ديسمبر ٢٠٠٧) باريس، إيكوموس.

جينكس، ك. ٢٠٠٥ . المباني الأسطورية: قوة اللغز. لندن، فرانسيس لينكولن.

ماكدونالدز، س. ٢٠٠٤ الشيء الحقيقي: الأصالة والتراث والأهمية والحفظ. في: البعد المزدوج: التراث والابتكار. مانوكا، أ.س.ت، المعهد الملكي الأسترالي للمهندسين المعماريين.

روبرتس، ب، وسايكس هـ ٢٠٠٠ إعادة التجديد الحضري: دليل. لندن، منشورات ساجا.

ساسين، س. ١٩٩٩. لمن هذه المدينة؟ في: مدن مستدامة في القرن الحادي والعشرين. سنغافورا، طبعة جامعة سنغافورة الوطنية.

فان أورز، ر. ٢٠٠٦ وقاية الإوزة ذات البيض الذهبي من الإصابة بأنفلونزا الطيور. في: المدن بين الإدماج والتفكك: فرص وتحديات. الجمعية الدولية لمخططي المدن والأقاليم مراجعة ٠٢، سيتجيس، إسبانيا.

مركز التراث العالمي.٢٠٠٥ مذكرة فيينا حول التراث العالمي والمعمارية المعاصرة: إدارة المنظر الحضري التاريخي. باريس، اليونسكو: مركز التراث العالمي، ٢٠ مايو. http://whc.unesco.org/archive/2005/whc05-15ga-inf7e.doc

مركز التراث العالمي.٢٠٠٨ المبادئ التشغيلية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، نسخة منقحة خاصة بمركز التراث العالمي ٠١/٠٨ ، نُشرت لأول مرة في عام ١٩٧٧. باريس، اليونسكو: مركز التراث العالمي.

١

# التحديات التي يواجهها التخطيط الحضري في التعامل مع المناظر الحضرية التاريخية

برونو غابرييلي

أستاذ التخطيط الحضري

جامعة جنوة (إيطاليا)

## مدخل إلى مفهوم المناظر الطبيعية

يتناول هذا البحث العلاقة بين موضوعين في تطور مستمر، مما يجعل فهمهما أمراً معقداً.

تجرى حالياً مناقشات حول التخطيط الحضري وأزمة مصداقيته من الناحيتين النظرية والعملية. حتى قبل اعتباره موضوعاً للدراسة ، يظل تعريف مفهومه غير متفق عليه بشكل مطلق. تفرض العلاقة بين موضوعين غير مستقرين الحاجة إلى البحث عن لحظات توازن مؤقتة، مع التركيز على جانب مهم وغالباً مهمل في الوقت ذاته، ضمن جهود تحسين جودة الحياة في المدن.

عندما تكون الشروط مستقرة بما فيه الكفاية، يصبح الموضوع مؤسسياً، مما يعني أنه ينشئ ممارسات تأديبية وإدارية وقانونية. في هذه الحالة، يجب تقليل درجة عدم اليقين التأديبي لتحقيق هدف معترف به على أنه ذو أهمية اجتماعية وثقافية، كما هو موضح أدناه.

لنبدأ بالحديث عن المناظر الطبيعية، حيث يتعين علينا أولا الاعتراف بوجود المناظر الحضرية التاريخية يعتبر المنظر مفهوما معقدا للغاية، حيث ينشأ من سياقات تخصصية متنوعة قد لا تتواصل بشكل كاف، وحتى في الحالات التي تتقارب فيها التخصصات، مثل العمارة والتخطيط الحضري، يظل الفهم متنوعا. فعندما يحاول الفرد تحديد الأثر الذي ينبغي أن تستمده الطرق المختلفة لتأمل المنظر، فإن صعوبة إيجاد أساس مشترك تصبح واضحة. يقترح علماء الأحياء، والجيولوجيين، وعلماء البيئة: كل منهم فكرته الخاصة عن المنظر، وحتى داخل أي من هذه التخصصات ليس هناك فقط فروق دقيقة بل هي اختلافات مهمة في النهج.

يمكن أن تتخذ المناظر الطبيعية أشكالاً متعددة، سواء كانت مفاهيم ذهنية، أو مجردة، أو ثقافية، أو اجتماعية، أو تاريخية. يمكنً الرجوع إليها باعتبارها شاهداً على تطور الحضارة البشرية، سواء من خلال مكوناتها الطبيعية أو الأنثروبولوجيا. عندما ننظرً إلى المناظر الحضرية التاريخية ونحاول ربطها بالتخطيط الحضري، يمكننا تقديم ثلاثة مفاهيم تخدم هذا الغرض، على الرغم من عدم اكتمالها:

- يقتبس المفهوم الأول من العالم الإيطالي روساريو أسونتو (١٩٧٣)، حيث يصف المنظر الطبيعي على أنه "موضوع للتجربة الجمالية والحكم الجمالي".
- ينظر المفهوم الثاني إلى المناظر الطبيعية على أنها "مرآة للحضارة ومجال لدراسة الحضارة نفسها": وهذه التركيبة مقتبسة من كارل ساور (١٩٢٥).
- ينظر المفهوم الثالث، والمنسوب لـ كوراجود (١٩٨١)، إلى المنظر الطبيعي ككائن مادي/شكلي للمراقبة، وكفضاء مخبري، وكمجال للعلاقات. بحسب كوراجود، فإن المنظر الطبيعي هو "مكان للعلاقات، لا يمكن فهم كل جزء منه إلا في علاقته بالكل الذي هو بدوره جزء من كيان أوسع منه". يتضمن هذا المفهوم الثالث للمنظر الطبيعي إدراكاً "حضرياً" يقتصر على المناقشة حوله.

## التخطيط الحضري والمناظر الحضرية التاريخية

قدمت اليونسكو مفاهيم يمكن ربطها بالمناظر الحضرية التاريخية، بداية من التوصية التي أطلقت في عام ١٩٧٦ بشأن الحفاظ على الأماكن التاريخية والدور المعاصر للمناطق التاريخية[١٣]، والتي تشير بشكل عملي جدا إلى المباني والهياكل والمساحات المفتوحة التي تشكل المستوطنات المعترف بها من منظور "الآثارية والهندسية المعمارية وما قبل التاريخية والتاريخية والعلمية والجمالية والاجتماعية الثقافية والبيئية". وقد استدعت اليونسكو هذا المفهوم من خلال إدخال مصطلح "المناظر الحضرية التاريخية" في مذكرة فيينا عام ٢٠٠٥ مرة أخرى، حيث طورت محتواه بشكل أكبر. ومن هنا تتألف المناظر الحضرية التاريخية من عناصر تحدد الطابع تشمل استخدامات الأراضي والأنماط، والتنظيم المكاني، والعلاقات البصرية، والطبوغرافيا والتربة، والنباتات، وحتى تفاصيل مثل الأرصفة، والتبليط، وقنوات التصريف، والأنوار، وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، تشير الهندسة المعمارية المعاصرة في هذا السياق إلى "جميع التدخلات المخططة والمصممة البارزة".

لا تشير مذكرة فيينا في جوهرها إلى أي مبدأ تخصصي أو فلسفي، بل تضع ببساطة قائمة بالمواد التي يجب الحفاظ عليها، وهي أشياء محددة من العام إلى التفصيلي، مما يتجنب، من جهة، أي تعقيد في النهج للمشكلة، ومن جهة أخرى، يشمل جميع مكوناتها المادية. وبهذه الطريقة، يتم تجنب أي تعريف للمناظر الحضرية التاريخية. وفيما يتعلق بالتخطيط الحضري، ونظرا لأن هذا الورقة تتناول العلاقة بين التخطيط الحضري والمناظر الحضرية التاريخية، فلا أعتقد أنه من الضروري تحديد محتواه. وفي الواقع، تواجه نظرية وممارسة التخطيط الحضري في العديد من البلدان في هذه الآونة أزمة شرعية، وذلك بسبب عملية البيروقراطية التي ترسخت في العقود الأخيرة. في تفكيرنا، يجب عدم تجاهل افتراض أن المواجهة بين التخطيط الحضري والمناظر الحضرية التاريخية يمكن أن تحدد شرطاً جديداً، قادراً على إعادة نظرية وممارسة التخطيط الحضري إلى أصلها التصميمي، وذلك لكسر الجمود البيروقراطي.[١٤]

[١٣] http://whc.unesco.org/archive/2005/whc05-15ga-inf7e.doc

[١٤] http://www.icomos.org/unesco/areas76.html%2014%20

تتضمن الخطة الحضرية التي تأخذ في الاعتبار المناظر الطبيعية بالضرورة هدفين. أولا، الحفاظ على المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية وتعزيزها، بناءً على تحليل القيم المقدرة. ثانيا، خلق مناظر طبيعية حضرية جديدة وذات جودة عالية تستحق الحفاظ عليها في المستقبل.

لا تقتصر الوسائل المستخدمة في التخطيط الحضري فقط على الإجراءات الملزمة، مثل اللوائح والتنظيمات، ولكن تشمل أيضا نشاط التصميم، والذي يتعلق بالأهداف المذكورة أعلاه. وفي هذا الصدد، يتم تقديم نظرة أولية حول دور منظمة اليونسكو، والذي ينبغي أن يميز بين هذين الهدفين، لأنه ليس مجرد مسألة الحفاظ على التراث الحضري والإقليمي الحالي، ولكن أيضا التأكيد على الحاجة إلى خلق تراث جديد، مع اعتبار التخطيط الحضري كأداة والتصميم الحضري كوسيلة لتحقيق ذلك.

هذه المفاهيم موجودة بالفعل في وثائق اليونسكو، مثل مذكرة فيينا، ولكن ينظر إلى الحفاظ على التراث والتنمية كأمور منفصلة، حتى لو تم الاعتراف بأهمية التكامل بينهما. وفي الواقع، ينظر إلى تطور المدن التاريخية كطريق وسطي بين الحفاظ على التراث والتنمية. وكلاهما ضروريان للحفاظ على الجودة الحضرية، والكشف عنها، وتنشيطها، وتعزيزها.

يجب أن يكون هذا موقفا وسطا بين حالتين متطرفتين على النحو التالي:

- المشروع مبتكر بشكل كامل، ولكن الشرط الذي نفرضه يتعلق بجوهر المكان المذكور من قبل المهندس المعماري والمؤرخ النرويجي كريستيان نوربرغ-شولتز (١٩٨٠) - أي أنه يتم تصوره فيما يتعلق بشكل ومميزات المكان الذي ينشأ فيه، مع مراعاة العلامات والآثار الموروثة عبر التاريخ.
- المشروع محافظ، ولكنه يجب أن يلفت الانتباه إلى موارد التراث، ويكشف عن قيمها؛ وبهذه الطريقة فإنه يتعامل أيضا مع الابتكار، من حيث التقنيات وحلول التصميم المستخدمة لتعزيز التراث.

في كلتا الحالتين، يكون الحفاظ على التراث والابتكار حاضرين بشكل متساوٍ في المشروع - ومن هنا جاءت تعريفاتي للوضعية الوسطية المقترحة.

يتعامل التخطيط الحضري مع تزايد كبير في القضايا والحلول بهدف تقديم إجابات مناسبة للمشاكل البيئية والإيكولوجية المتزايدة، وأيضا لاستعادة الجودة الشكلية، والكرامة الاجتماعية، والمرجعيات الثقافية في السياقات المتدهورة والأراضي المتناثرة في عصر ما بعد الحداثة (غريغوري، ٢٠٠٠).

بعد تحديد أهداف التخطيط العمراني، أصبح بإمكاننا الآن العودة إلى موضوع المشهد الحضري. إن صياغة أهداف التخطيط الحضري سمحت بتحديد أكبر للمجال وتقديم نهج نظري للمفاهيم الثلاثة التي تم تناولها سابقا. وبالتالي، إذا تم اختيار العنصر الجمالي للمشهد ليوجه عملية التخطيط، فإن هذا يقدم تحديا يتمثل في "الأحكام القيمية" – من أين تنشأ، ومن الذي يتخذها – حيث تتخذ القرارات بناءً على هذه الأحكام القيمية فيما يتعلق بالمناطق الخاضعة للتطوير، وتقييم التدخل نفسه. بالطبع، تتغير الأحكام القيمية مع الزمان

والمكان، بينما تكون درجة إسنادها نسبية اعتمادا على ما يمكن للمجتمع التعبير عنه من الناحية الثقافية. من حيث المبدأ، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الأحكام القيمية لا يمكن أن تكون موضوعا للمعايير، وأنها تعتمد فقط على التوافق الاجتماعي.

يعتبر هذا الموضوع ذا أهمية كبيرة لليونسكو، التي تتولي مهمة التوسط في الاعتراف بالقيم العالمية. كما أنه مهم لأولئك المكلفين باتخاذ قرارات التخطيط الحضري، حيث تعتبر الخطة وثيقة ثقافية للمدينة وسكانها، وبالتالي ينبغي أن تتضمن أحكاما قيمية وتعزز الوعي بالتراث.

بعد تقديم نظرة عامة على الآفاق الموضوعية المقترحة في هذه الوثيقة، ننتقل الآن إلى استكشاف طبيعة الشيء الذي يعرض للتدخل التخطيطي.

## جوانب المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية

يتعلق تاريخ المناظر الطبيعية الحضرية بالمدينة المادية ويعني العلاقة بين الماضي والحاضر، ففي الماضي كانت المدينة منطقة محددة محاطة بالجدران أو لا، ولذلك يمكن اعتبارها منظر طبيعي داخل منظر طبيعي أخر بغض النظر عن الحجم أو الشكل، كما كانت المدينة محددة بشكل جيد: حيث كانت "مساحة مملوءة" (المدينة) مقابل "مساحة فارغة" (الريف) أحدهما مكمل للآخر، كما سمحت مثل هذه القراءة عن تناول الشكل الحضري، بفرضية المدينة كعمل فني، وقد اختفى هذا النوع من الحالة الحضرية تقريبا، ولكن في الحالات شديدة الندرة التي تستمر فيها العلاقة القوية بين المدينة والريف، حيث يحظى هذا التوازن باهتمام خاص بالحفاظ على هذه المناطق نظرا لندرتها.

حيث تشمل هذه المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية العديد من المناظر الطبيعية التي تقدمها المدينة "كمشهد حضري"، وبالتحديد تلك التي سجلها الرسامون من كل العصور، مثل كارباتشيو وبيليني وكاناليتو وجواردي ضمن عدد كبير من رسامي البندقية، بالإضافة إلى ذلك، لا توجد مدينة تاريخية ذات أهمية لا يمكن التفاخر بها، إن لم يكن بعدد مماثل وبجودة متساوية، فعلى الأقل بتنوع كبير من رسامي المشاهد الحضرية الذين يهدفون إلى وصف الأحداث الديناميكية ذات الطبيعة المختلفة: المواكب وفن التمرد والحرائق والنزالات الفروسية وفنون الاستقبالات والتتويجات، وما إلى ذلك.

**الشكل ١، دومينيكو موروني، لوحة طرد آل بوناكولسي من مانتوفا، ١٤٩٤.**

**الشكل ٢، كاناليتو، لوحة سباق القوارب في القناة الكبرى، ١٧٩١.**

**الشكل ٣، كاميل بيزارو، لوحة شارع الأوبرا، ١٧٩١.**

هذه هي المدينة في أجزائها الأكثر وضوحًا والأكثر سرية، وتقديم المشاهد التناظرية من خلال الأدب: من يستطيع أن يرى باريس دون أن يتأثر بهوغو، أو بلزاك، أو زولا، أو بروست؟ أو لوبيك بدون توماس مان؛ سانت بطرسبورغ من دون دوستويفسكي؟ حتى السينما أثرت على صور المدينة، ففكر فقط في إريك روميز؛ بينما كان التصوير الفوتوغرافي يوثق التغير الحضري بطريقته الخاصة لأكثر من قرن من الزمان، ويمكننا أن نستمر في النظر في العديد من الموضوعات الموسيقية الشهيرة.

تمثل كل صورة تصويرية وشعرية وأدبية وسينمائية وفوتوغرافية وثيقة تضفي قيمة على المناظر الطبيعية الحضرية المختلفة، "وتذكارا" لذاكرتنا واهتمامنا، حيث إن الأنماط الحضرية المختلفة، والمشاهد الحضرية التي لا حصر لها، هي ببساطة أكثر بكثير من أن تذكر هنا، ومع ذلك، فمن المثير للاهتمام أن نتذكر المصطلحات التي يستخدمها الجغرافيون لتصنيف المدن: مثل مدن الشاطئ ومدن البحيرة والمدن الجبلية، كما أن لكل منها تصنيف الاختلافات المحتملة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالمدن الجبلية والمدن المتميزة ومدن التلال والمدن الخطية والعنقودية، ومع ذلك فمن الصعب فهم سبب عدم أخذ التخطيط لعمليات التدخل في الاعتبار كل هذه الاختلافات وجميع الاقتراحات الناتجة عن الملاحظات المتنوعة للمنظر الحضري التاريخي، خاصة وأن هذه الظاهرة، على الرغم من التغيرات غير المدروسة في العصر الحديث، لا تزال موجودة وتقاوم، وإن موضوع الحفاظ على التاريخ يبرز الآن بشكل قوي للغاية.

لم يتم استيعاب الثراء الكامل الذي ينتج عن مشاهدة المناظر الطبيعية التاريخية والاعتراف بها فيما يتعلق بالتخطيط الحضري بشكل واضح حتى الآن، ولكن لا شك أنه يمثل اتجاهًا مبتكرا في التخطيط- أطلق بالفعل- والذي قد يؤثر بشكل كبير على التخطيط الحضري.

تتعلق هذه القضية بشيء أكبر مما حددته الأدوات القانونية المنصوص عليها في العديد من البلدان فيما يتعلق بالحفاظ التاريخي، حيث يحافظ التشريع الإيطالي في هذه المادة (رقم ١٠٨٩، بتاريخ ١ يونيو ١٩٣٩ ورقم ١٤٩٧، بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٣٩)، على المناظر الطبيعية المميزة والمخاريط البصرية والرؤية البانورامية، وجميعها أحكام ممتازة، ولكن ليس ما نقترحه، كما يعكس الاهتمام الموجه لتصاميم المساحات المفتوحة، الحاجة إلى وضع وصف وأدوات تخطيط جديدة للواقع الحالي والقدرة على استعادة الجودة والمراجع الثقافية والكرامة الاجتماعية إلى السياقات المتدهورة والمناطق المتناثرة في عصر ما بعد الحداثة"، حيث تكشف هذه الحاجة عن الفجوة الموجودة فيما يتعلق بالأساليب المنهجية السابقة.

**الشكل ٤، فرنسا**

## يتحدى التخطيط العمراني المناظر الطبيعية التاريخية

**الشكل ٥، لوبيك، ألمانيا**

**الشكل ٦، سانت بطرسبرغ**

**الأساليب الأولى للمنظر الحضري التاريخي**

قبل إنهاء هذه المناقشة، أود أن أشيد بأولئك الذين تمكنوا في الماضي من استباق هذه الموضوعات المعاصرة، من خلال استدعاء مثالين للتخطيط الحضري اللذان شكلا إلى حد كبير الثقافة الحضرية الإيطالية: خطة أسيزي التي وضعها جيوفاني أستينغو في ١٩٥٥-١٩٥٨، وخطة أوربينو التي ابتكرها جيانكارلو دي كارلو في عام ١٩٦٤.

**خطة أسيزي التي وضعها جيوفاني أستينغو**

**الشكل ٧، أسيزي**

كجزء من المرحلة التحليلية لعملية التخطيط، يتمتع كل من المركز التاريخي والمنظر الطبيعي بنفس المستوى من ا التطوير. يعامل المدينة على انها عمل فني في حين افتراض أن الإطار الزراعي يمتلك نفسُ الجمال الرفيع، حيث "تعتبر المستوطنة بأكملها هي شهادة ولا يمكن فصلها من طبيعة المناظر الطبيعية الإنسانية التي تحيطها وتندمج معها" (أستينغو، ١٩٥٨).

تتمثل عدم إمكانية الفصل في هذه العلاقة في تصور الحاجة المتبادلة للحفاظ على هذين العاملين، مع الأخذ في الاعتبار أن تعديل أحدهما يؤدي إلى تعديل الآخر، كما يستمد من هذا النهج خطة الحفاظ على كل من المركز التاريخي والمناظر الطبيعية المحيطة به ، ويثير المشهد الحقيقي الذكريات بشكل هائل: بُنيت مدينة أسيزي في طبقات خطية على أحد جوانب تل سان روفينو وأحد نتوءات جبل مونتي سوبازيو مع وجود معلمين استثنائيين في أطرافها: دير سان فرانسيسكو من جهة ودير سانتا كيارا من جهة أخرى: "ينظر إليها من الأمام من السهل وتبدو المدينة وكأنها كاملة ومسرح ضخم يتكون من شرفات ذات جدران طويلة وتتلاقى في الغرب إلى التحصين الضخم لدير ساكرو وتتداخل بقوة على الجوانب الخضراء للجبل والتي تختفي تحت الأسوار كما لو كانت قد ابتلعت لتعاود الظهور مرة أخرى في الأعلى، وتوجت بقلعة روكا ثم تذوب في الشرق بعد استراحة قصيرة في "سرج" ساحة نوفا مع منحدرات سلسلة جبال سوباسيو ولكن لا يتسم المشهد بأكمله بشكل الجبل وكتلة المدينة المبنية فحسب بل بلونها ذلك اللون العنبري الفريد الذي ينبثق من حجر الجبل الوردي ومن طوب البناء الأصفر ومن الضوء الصافي والمتغير الذي يغمر المشهد بأكمله، حيث تعتبر المناظر الطبيعية والضوء واللون والمنازل والأبراج العائدة للعصور الوسطى والميادين والمعالم الشهيرة؛ مشاهد متبادلة لا حصر لها بين السهل والتلة ومن داخل المدينة وفي التجويفات الواسعة لهذه المساحات المبنية؛ شعور بالسكينة والوداعة ينتشر في أرجاء المكان - هذه هي العناصر التي تحدد طابع هذه المدينة الاستثنائية (كما وصفها أستينغو عام ١٩٥٨).

إذا حاولنا تحليل هذا الوصف، تظهر العديد من العناصر المثيرة للاهتمام التي يبدو أنها تشكل نوعًا من معجم للمناظر الطبيعية: أولا، أهمية وجهات النظر والمشاهد المختلفة ومفهوم المنظر الطبيعي كمكان و"مظاهرً" المناظر الطبيعية (مثل "شرفات ذات جدران طويلة")، ثم التركيز على المعالم البارزة: الدير وقلعة روكا؛ بالإضافة إلى، التفاصيل الجانبية ("استراحة قصيرة من "سرج" ساحة نوفا") وأخيرا جودة الضوء واللون والمواد المختلفة، حيث تنتهي الرؤية بتوليف ("المناظر الطبيعية والضوء واللون")، بينما يستعيد الاستنتاج انعكاسًا نفسيًا، "الهدوء واللطف المنتشران" في أسيزي، نصف حقيقة ونصف حلم.

كيف تعمل الخطة الحضرية في هذا السياق؟ تثبت الخطة عدم القدرة على التغيير في العلاقة بين المدينة المبنية والريف ووضع لُوائح تفصيلية لكليهما، وتحظر على وجه الخصوص أي أنشطة بناء على بُعد مساحة ٢ كم خارج أسوار المدينة، أما بالنسبة للريف المهدد بشدة بسبب تراجع الاقتصاد الزراعي، تقترح الخطة إجراءات اقتصادية للحفاظ على الأنماط الزراعية، وفي الوقت نفسه، تعزز الخطة التراث التاريخي من خلال مشاريع مبتكرة، على سبيل المثال، توفير منطقتي انتظار للسيارات على جانبين متقابلين بالقرب من الديرين، بالإضافة إلى ذلك، التخطيط

لتوسعة الضاحية وفقاً للقواعد المورفولوجية نفسها التي تحكم المستوطنة الأصلية: توفير مستوطنات جديدة على طول منحنيات الارتفاع وفقا للتصميم التاريخي، كما يمكن تقييم نتائج هذه الخطة اليوم، ولا شك أن مشروع التوسعة قد أثبت صلاحيته بالفعل.

**خطة أوربينو بقلم جيانكارلو دي كارلو**

**الشكل ٨، أوربينو**

يعتبر الأسلوب الذي اختاره دي كارلو لخطة أوربينو في عام ١٩٦٤ مختلف تماماً، بالرغم من أن العلاقة بين المنظر الطبيعي والمركز التاريخي تعتبر قضية مهمة للغاية "حيث بنيت المناظر الطبيعية في انسجام مع تشكيل الوحدات التي تحكم التصميم المعماري الخاص بالمركز التاريخي، أما بالنسبة للمناظر الطبيعية، فيتم التحكم بكافة الأشياء لتحقيق توازن بين الشخصيات والصور التي لا تسمح بالتدخلات غير المتجانسة، ومع ذلك، تحدث التدخلات غير المتجانسة ولا تزال تحدث" (دي كارلو، ١٩٦٦).

تأخذ الخطة في عين الاعتبار الحفاظ على كل من المركز التاريخي والأراضي التي تحيط به، كما يعتبر مشروع الحرم الجامعي مثال رائع عن الادراج "المتجانس" في السياق التاريخي وموالفة مثيرة للإعجاب، ويتحول التركيز هنا إلى عناصر أخرى بخلاف تلك المستخدمة في خطة أسيزي مثل، التناغم الشكلي بين المناظر الطبيعية والمركز التاريخي والتوازن بين خصائص كل عنصر ومنع التطوير غير المتجانس، والذي ينتقد كارلو دي كارلو وجوده بشدة، حيث يرتبط موقف دي كارلو المُندد المتكرر بالاهتمام المتجدد بموضوعي المنظر الطبيعي والمراكز التاريخية في العقود الأخيرة، وذلك بسبب الوعي بالفقدان غير القابل للإصلاح للتراث ، بالتوازي مع التوسع الهائل للمستوطنات على الأراضي، ويحذر دي كارلو من أن تحليلاتنا وأوصافنا قد تتحول إلى مجرد مخزونات لموارد تراثية متراكمة على مر العصور وتعتبر معرضة للخطر الآن، بالإضافة إلى أنها ستورث كتذكار للأجيال المستقبلية، كما أن هذا يتعلق بموارد التراث المصنوعة بمهارات قديمة لم يعد من الممكن تكرارها خاصة بسبب فترات تنفيذها الطويلة (ولكن أيضاً بسبب موادها وتقنياتها) التي استمدت من مفهوم "البطء الذكي"، بينما يتجه عصرنا إلى زيادة الوتيرة، حيث يصبح كل شيء أسرع فأسرع، ويعتمد البناء اليوم على عدد قليل من المكونات فقط لا يستوعبها من يقومون بإنتاجها إلى حد كبير، لأن التقنيات تبتكر في مكان آخر، فهي متجانسة وبالتالي موحدة، لا تتناغم المواد والأشكال والألوان مع المناظر الطبيعية، ولكنها تشكل ذخيرة صناعية تستخدم على نطاق واسع ومقبولة في أكثر الأماكن تنوعاً على وجه الأرض.

يعني وصف العلاقة بين المركز التاريخي والمناظر الطبيعية الثقافية، تعلم كيفية التدخل للحفاظ على ما تبقى من التراث الذي اختفى، عندما يطالب دي كارلو بحظر التدخلات غير المتجانسة، فهو لا يرفض فكرة التطوير ولكنه يهدف إلى فرض السيطرة على التطوير بشكل صارم ليجعله متوافقا، كما يلمح ضمناً إلى موضوع التوافق هذا في الوصف، لأننا نتعلم من خلاله كيفية التعرف على العناصر القيمة في سياق محدد.

**الخاتمة**

على الرغم من إمكانية تحقيق أهداف الحفاظ على التراث وتطوير تراث جديد يأخذ الماضي بعين الاعتبار، افتراضيا من خلال مشروع معماري، إذا لماذا نحتاج إلى خطة حضرية؟ تكمن الإجابة في الحاجة إلى ضمان الحفاظ على نظام العلاقات بين الأجزاء المختلفة والكل، كما هو مذكور سابقا عند الاقتباس من كوراجود مهندس المناظر الطبيعية، يمكن تحقيق هذه الأهداف فقط من خلال خطة حضرية.

كما طرحت فرضية مفادها أن إدراج مفهوم "المنظر الطبيعي الحضري الثقافي" ومحتواه وأهدافه، يمكن أن يجدد التخطيط الحضري نفسه أو الأفضل أنه يعيده إلى تصميمه الطبيعي الحقيقي، وهذا يعني تحديد القرارات المتخذة في عملية التخطيط بوضوح ومواجهه بعضهم البعض للتحقق من تناسقها والإشارة إلى أهداف الحفظ والتطوير التي هي موضوع هذه الورقة.

ونتيجة لذلك، يضمن التخطيط الحضري رؤية شاملة لعمليات التحول التي لا يستطيع المشروع المعماري السيطرة عليها، كما يضمن التخطيط الحضري الحفاظ على التراث بشكل قانوني لا رجعة فيه، ويدعو كل تدخل داخل المدينة إلى التفكير في هوية التراث، لو أدرك التطوير بهذه الطريقة، لكان من الممكن تجنب العديد من الكوارث.

**الشكل ٩، لندن**

يختتم الكاتب كلامه بنبرة تحذير، حيث إن العديد من المدن معرضة لخطر فقدان هويتها، ويشير إلى التغييرات الجذرية التي طالت المنظر الحضري في لندن، مثل ناطحات السحاب العديدة التي أقيمت مؤخرا واختفاء ملامح مدن أخرى مثل بانكوك وتدمير مدن صينية مهمة لصالح مستوطنات عشوائية تفتقر إلى الشخصية ويؤكد على ضرورة حماية التراث العمراني كعنصر أساسي للهوية والذاكرة، مستشهدا بقول المهندس المعماري ومخطط المدن الإيطالي العظيم لودوفيكو كواريوني (١٩١١-١٩٨٧) بأن ما يميز الإنسان عن جميع الكائنات الحية الأخرى هو حقيقة أنه لا يستطيع العيش دون ذاكرة.

ولهذا السبب، يعتبر النشاط الذي قد ينتج من اللقاء بين المنظر الطبيعي الحضري التاريخي والتخطيط العمراني مفيد للغاية، حيث إنه على مر العقود كان هناك وعي بالموضوعات الرئيسية الخاصة بالحفاظ على التراث، ولكن حتى الآن لم يتمكن التخطيط الحضري، مع استثناءات نادرة، من معرفة الموضوعات المختلفة التي تقترحها المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية، بينما يضمن هذا الأسلوب التخطيط النوعي لمدننا.

## المراجع


أسونتو، ر. ١٩٧٣، المناظر الطبيعية وعلم الجمال. نابولي، محرر جيانيني.

استينغو، ج. ١٩٥٨، عرض خطة أسيزي، مجلة التخطيط الحضري، ٢٤/٢٥، سبتمبر.

كوراجود، ١٩٨١، المناظر الطبيعية هي المكان الذي تتلامس فيه السماء مع الأرض، في: (نسخة) فرانسوا داغونيت، موت المناظر الطبيعية؟ فلسفة وجماليات المناظر الطبيعية، سيسيل، فرنسا، إصدارات "شامب فالون".

جيانكارلو دي كارلو، ١٩٦٦، أوربينو، تاريخ المدينة وخطة تطورها الحضري. بادوا، إيطاليا، مارسيليو.

غريغوري، ص. ٢٠٠٠. الموسوعة الإيطالية للعلوم والآداب والفنون، المجلد ٢، الملحق. روما، تريكاني.

كريستيان نوربيرغ-شولتس، ١٩٨٠، أماكن عبقرية: نحو ظواهر العمارة، نيويورك، ريزولي.

كارل سوير 1925، مورفولوجيا المناظر الطبيعية. منشورات جامعة كاليفورنيا في الجغرافيا، رقم ٢٢، ص. ١٩-٥٤.

مركز التراث العالمي، ٢٠٠٥، مذكرة فيينا حول التراث العالمي والعمارة المعاصرة – إدارة المنظر الحضري التاريخي، باريس، مركز اليونسكو للتراث العالمي، ٢٠ مايو. http://whc.unesco.org/archive/2005/whc05-15ga-inf7e.doc.

٢

# المدن التاريخية في القرن الحادي والعشرين: القيم الأساسية لعالم يتجه نحو العولمة

ستيفانو بيانكا المدير الفخري لبرنامج الآغا خان للمدن التاريخية

## المقدمة

يتناول موضوع هذا البحث مسألة معقدة تتعلق بالحفاظ على المناطق الحضرية التاريخية، مستندا إلى خبرتي في برنامج المدن التاريخية لصندوق الآغا خان للثقافة. واستنتجت من خلال تعاملي مع العديد من المواقع التاريخية في العالم الإسلامي، أن الحفاظ على هذه المناطق لا يجب أن يقتصر على إنقاذ القطع الأثرية المادية فقط، بل ينبغي أيضا أن يشمل استمرارية الأنماط الاجتماعية والثقافية. أو بعبارة أخرى، يتعلق الأمر بكيفية الحفاظ على التقاليد الثقافية وإتاحة الفرصة لها لتزدهر في ظل الظروف المتغيرة. ولذلك يقترح البحث التركيز بجانب الشكل المادي للمدن التاريخية، على العملية الثقافية التي أدت إلى تكوين هذه الأنسجة الحضرية الفريدة، وكيفية استدامتها وإحيائها في العصر الحديث.

يمكن اعتبار أن المدن التاريخية تمثل تجسيدا كاملا وأكثر واقعية للثقافة. فهي كذاكرة جماعية، تحفظ آثارها الشواهد المادّية لتطّلعات الإنسان الماضية ومساعيه وإنجازاته، وتعكس بنيتها الحضرية بصمات الشبكات الاجتماعية غير المرئية. وتساعدنا هذه المدن على فهم كيفية تفاعل الأجيال مع بعضها ومع بيئتها، وتجعلنا نشعر بالقيم الأخلاقية والجمالية التي اعتز بها الناس في أزمانهم. وتتحدث طبقاتها المتعددة عن مراحل مختلفة من التطور والتغيير، سواء كانت فترات نمو أو تراجع تعدد المعاني فيها - التي قد تكمل أو تتناقض مع بعضها – والتي توحي بإحساس فريد بالمكان. ويساعد هذا الإحساس الناس على الارتباط العاطفي ببيئتهم المبنية والشعور بالرضا الروحي منها.

الشكل ١

صورة جوية لمدينة فاس القديمة (المغرب) - النسيج الحضري الذي نشأ عن تبلور مستمر لعمليات الحياة التي يتم التحكم فيها داخليا والأنماط الاجتماعية المقابلة، بدلا من أن يكون مشروطا بمخططات تخطيط مجردة ومفروضة من الخارج.

تصنف السمات المميزة للمدن التاريخية تحت ثلاثة محاور رئيسية. أولا، الشعور بالتأثر بسبب الإحساس بالسلامة الذي ينتج عن السعي المتكامل للتعبيرات الروحية والعاطفية والمادية التي تعمل بالتوازي مع بعضها البعض. ثانيا، تقدير الثراء التدريجي والتباين في الهياكل المادية من خلال التطور المستمر والتدريجي (أو التحول التدريجي) عبر الزمن. ثالثا، ملاحظة التفاعل المتبادل بين الناس وبيئتهم المبنية - وهو تفاعل يعمل في الاتجاهين ويساعد على ترسيخ الخيال في موقع أو إقليم معين.

دعني أشرح هذه النقطة الأخيرة بمزيد من التفصيل. تشكل قيم المجتمع ومواقفه والعادات الاجتماعية، بالإضافة إلى تأثير البيئة الطبيعية، شكل ومحتوى الهياكل الحضرية ومنحها معانيها الخاصة. هذه الهياكل الحضرية، عندما تصبح كيانا حيويا، تلهم وتؤثر على سلوك الأفراد من خلال دعم القيم والمفاهيم غير المادية الأساسية للمجتمع.

وبالتالي فإن المدن التاريخية ليست مجرد هياكل ثابتة لا تتغير. بل تعتمد قيمها وصفاتها الأساسية على قدرتها على عكس العمليات التي تبني هوية المجتمع ودعمها. وتعد هذه العمليات الحيوية ضرورية لتعزيز المجتمع المدني وجعله أكثر تماسكا وقوة.

وفي هذا السياق، من المثير للاهتمام ملاحظة أن معظم المدن الكبرى الحديثة تعتمد بشكل كبير على مراكزها التاريخية لتعزيز هويتها الثقافية. يمكن الجدال حول ما إذا كانت هذه المراكز تقدم تجارب أصلية أو مجرد استعادة لذكريات الماضي، أو حتى تسويق ثقافي بحت. مع ذلك، يظل الواقع أن المدن الحديثة نادرا ما تستطيع خلق الروابط العاطفية العميقة التي تدفع الناس للشعور بالانتماء. وبالتالي، هناك نقص في الجانب الثقافي يحتاج إلى معالجة.

بناءً على هذه الفرضيات، يتناول موضوعي فكرة أن القيم الجوهرية للمدن التاريخية لا يمكن الحفاظ عليها بشكل صارم ومجرد، بل يجب إنعاشها داخليا بشكل مستمر لكي تظل فعالة في مواجهة الظروف المتغيرة. بينما يمكن الحفاظ على المعالم التاريخية والمواقع الأثرية الفردية، وغالبا ما يكون إعادة استخدامها بشكل مبتكر طريقة جيدة لجعلها ذات مغزى وقابلة للحياة من جديد، تظل التحديات قائمة فيما يتعلق بكيفية الحفاظ على "روح" المدينة التاريخية الأكبر والأكثر تعقيدا. إن المدن التاريخية ليست مجرد مبانٍ ومعالم، بل هي مجتمعات حية تحتاج إلى تلبية احتياجات سكانها اليومية وطموحاتهم العميقة. فقط من خلال تفاعل حيوي ومستمر مع هذه الاحتياجات والطموحات، يمكن للمدن التاريخية أن تبقى نابضة بالحياة ومعبرة عن هوية ثقافية حقيقية.

في العصور ما قبل الصناعة، كانت عمليات التكيف الحضري والتحول جزءا من نظام تطوري طبيعي تماما. تم إدارة التغيير الهيكلي بمرونة ضمن إطار منهجية حضرية شاملة. فعلى سبيل المثال، تحول مدينة حلب في أواخر الفترة الرومانية إلى مدينة إسلامية، حيث يسيطر المسجد الأموي على مكان المنتدى السابق أو الأغورا. كما حدث نفس الشيء في منطقة المعبد في دمشق. ومن الأمثلة الأخرى التي تتبادر إلى الذهن روما واسطنبول، حيث تم إعادة

استخدام الهياكل السابقة مما أثر على المظهر الحضري والمعماري للحضارات التالية.

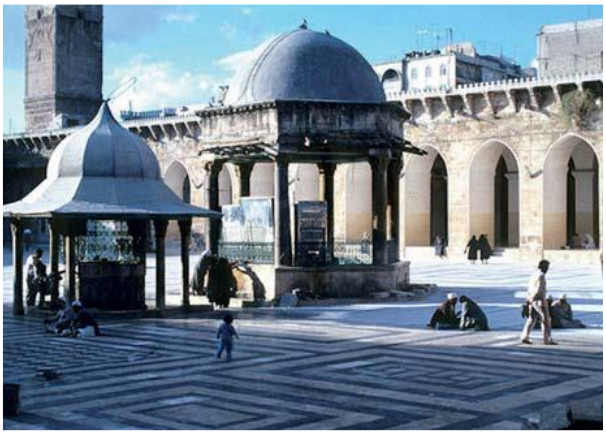

الشكل ٢

**فناء المسجد الأموي في حلب، حيث تم بناء المسجد في مكان الأغورا/المنتدى ما قبل الإسلامي – مثال على التغير الثقافي الذي يحدث ضمن التقاليد الحضرية القائمة.**

في الواقع، يجب أن نعترف بأن المدن التاريخية، حتى ظهور الحداثة، لم تكن "تاريخية" بالمعنى الذي نفهمه اليوم... ونادرًا ما كانت تخضع لإجراءات الحفظ بالمعنى الحديث. فما الذي تغير في عصرنا؟ لماذا أصبحت المحافظة على المدن قضية مهمة؟ كيف يرتبط الحفظ بمعايير التنمية الحديثة؟ وكيف يجب التعامل معه للحفاظ على المدن التاريخية حية؟ وعلاوة على ذلك، كيف يمكن للاعتراف بالقيم الأساسية للمدن التاريخية وتقاليدها الثقافية أن يسهم في تحسين طرق التخطيط الحضري الحديث؟

هذه هي الأسئلة التي أتناولها في بحثي (دون الادعاء بحلها)، وأعتذر مسبقًا عن لخوض في مجال فلسفي قد يبدو بعيدًا عن الاهتمامات العملية لمهنتنا. لكنني أعتقد أن النظر إلى السياق الأوسع مهم، لتثبيت جهود الحفظ المستقبلية في استراتيجيات التنمية الثقافية الشاملة التي يمكن أن تسهم في تحسين فرص الإنسان بشكل عام - خاصة في البلدان النامية، حيث تختلف أساسيات المدن التاريخية بشكل كبير عما هو مألوف لدى الأوروبيين.

**المعنى في البيئة المبنية**

هناك ملاحظتان تبرزان من البداية. الأولى، من الواضح أن سرعة التغيير الكمي تسارعت بشكل كبير خلال الـ ١٥٠ عامًا الماضية نتيجة للثورة الصناعية والتطور التكنولوجي الذي أصبح القوة الدافعة للعولمة. في الدول غير الأوروبية، يكون التسارع أكثر وضوحا . فعلى الرغم من أن الوضع الاستعماري قد عرض بعض العواصم في الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية للمفاهيم الغربية الحديثة وأساليب الحياة منذ أوائل القرن التاسع عشر، إلا أن التأثير الأكبر تأخر حتى منتصف القرن العشرين عندما أصبحت البلدان النامية مستقلة سياسيًا. ومن المفارقات، أن الحرية السياسية جاءت مع زيادة الاعتماد الثقافي والاقتصادي. وقد أدى ذلك إلى ظهور أنماط جديدة من التطوير الهائل والمدمر غالبًا في النصف الثاني من القرن العشرين، مما جعل معظم هذه البلدان والمجتمعات تواجه صدمة ثقافية مضغوطة يصعب استيعابها.

الملاحظة الثانية هي أنه بينما تعتبر سرعة التغيير قضية مهمة، فإن الجوانب النوعية للتغيير تشكل تحديًا أكبر. هنا نتطرق إلى جوهر المسألة، وهي حقيقة أن اتجاهات التطور الحديثة تتعارض بشكل كبير مع عمليات التطور الثقافي في المجتمعات التقليدية ما قبل الصناعية، أي الإجراءات والعقليات المحلية التي لا تزال موجودة حتى اليوم في العديد من الدول غير الغربية.

بإيجاز، تكمن المشكلة الأساسية فيما أسميه "الخطيئة الأصلية" لحضارتنا التكنولوجية الحديثة. فبسبب اعتمادها على مفاهيم ديكارت ونيوتن للواقع، طورت العلوم الحديثة أيديولوجية وضعية قطعت الصلة الأساسية بين الروح والمادة – وهي علاقة كانت لقرون عديدة تشكل أساس التقاليد الثقافية الحية.

يقدم النهج العقلاني للأيديولوجية الوضعية طريقة سهلة لفهم الواقع الإنساني المعقد واستغلال الجانب المادي بشكل أسهل. ولكن فصل الروح عن المادة أدى إلى تعطيل العمليات العاطفية الدقيقة التي تعتمد على التفاعلات المتعددة بين الدوافع الإنسانية العميقة والأنماط الاجتماعية المشتركة والأشكال المادية المرتبطة بها. وبالتالي أدى هذا الانفصال إلى فقدان كبير للأهمية الثقافية وفقدان "المعنى" في البيئة المبنية.

الشكل ٣

**التمثيل المجازي لمبادئ تخطيط المدن المجردة في عصر العقلانية، حيث تم اعتبار التخطيطات الهندسية على أنها "نظام إلهي"**

في المجتمعات التقليدية، سواء في العصور الوسطى الأوروبية أو في الثقافات الشرقية قبل الحديثة، كان الدافع الذي يحرك الناس في تعاملهم مع البيئة هو الرغبة في تحقيق صور مثالية تجسد معتقداتهم وهويتهم الجماعية. لولا تلك الرؤى، لما تمكنا من تشييد كاتدرائيات المسيحية ولا معابد الهندوس والبوذية، ولا بعض المجمّعات القصرية المخططة بعناية في الماضي.

القدرة الفنية للإنسان هي الأداة التي يستخدمها لتحقيق عالم ثقافي شامل، أي القدرة على تصور وتجسيد صور لنظام أعلى ميتافيزيقي. فالإنسان مجهز بخيال إبداعي – وهي هبة منحها الإنسان القدرة على دمج الأبعاد الجسدية والروحانية وتشكيل أماكن ومباني وأعمال فنية قيمة تتجاوز كونها مجرد سلع مادية.

بعبارة أكثر تحديدا، كيف تعمل هذا العملية؟ يمكن أن نقول إنها تشمل، من جهة، استدراك الحقائق الروحية من خلال مواءمة القدرات الحدسية والفكرية، ومن جهة أخرى، ترجمة هذه القيم إلى أشكال ملموسة وممارسات في الحياة اليومية. تصور "المعنى" وغرسه في التعبيرات المعمارية يمكن اعتبارها الحافز الأساسي لأي تدخل بشري في البيئة، سواء كان ذلك من المهندسين المعماريين أو الحرفيين أو البنائين المجهولين. وبمجرد استيعابه، يؤثر المحتوى المجسد بدوره في تجربة الإنسان لمكان معين أو هيكل، مما يوفر له انعكاسا قويا لهويته ويمكنه من إعادة إنتاجها وتنويعها في العديد من التعبيرات الثقافية الأخرى.

ازدهرت الحضارات السابقة من خلال التبادل الإيجابي من "العطاء والأخذ"، والذي استمر عبر الأجيال، مما بنى الجوهر والوحدة الداخلية والتناغم الخارجي لتلك الحضارات وأدى ذلك إلى ربط الناس بأنماط ثقافية ذات معنى. فيما يتعلق بالبنى الحضرية، أنتجت هذه العملية توازنا فريدا بين الحرية والنظام وهو ما يميز المدن التاريخية في كل مكان. ويعتبر مصطلح"الروح الحارسة للمكان"، الذي يعني روح المكان، كمصفوفة للإنتاج الثقافي المتعدد الأوجه والمتسق، هو الأنسب لتلخيص صفات الموقع الناتجة عن هذه العمليات التفاعلية.

**أداء التقاليد**

اليوم، غالبا ما نعتقد بأن "المعنى" لا يمكن نقله إلا من خلال الظواهر التاريخية ويرجع ذلك إلى استفادة معظم الفترات التاريخية من التجميع المستمر والإثراء للمواقع البارزة، استنادا إلى السعي المتكامل نحو الأهداف الروحية والمادية. وقد سمح الحوار المتواصل بين الجهات الفعالة والمتلقين (والعكس صحيح) بتطوير التقاليد الحية والتراث الحي الغني، كما أدى إلى أن تصبح "الذاكرة الجماعية" زاخرة بالمعاني.

السبب الثاني هو أن "المعنى" لم يعد موجودا في معظم منتجات صناعة البناء الحديثة، حيث يميلون إلى تجاهل الجذور الروحية للإنتاج الثقافي التي تعد أساسية لتشكيل بيئة حية ومعنوية تتفاعل مع مستخدميها.

شهدت الحضارة الصناعية الناشئة في القرنين التاسع عشر والعشرين غياب المعنى باستخدام أقنعة أسلوبية سطحية، حيث تتلاعب بأشكال ومفردات معمارية منفصلة من الماضي. ثم تخلصت الحركة الحديثة من هذا التقليد الزائف تحت مسمى الأمانة في التعامل مع المواد والوظائف الآلية. ولكن بالاعتماد على نمط العالم كآلة، لم تكن قادرة على تزويد هياكلها بمحتوى أعمق، في حين كانت تميل إلى تجاهل أهمية المدن التاريخية واعتبارها غير ذات أهمية.

**الشكل ٤: عملية تنفيذ الشوارع في القرن التاسع عشر كانت قائمة على طراز البناء في باريس في العصور الوسطى - النموذج الأولي للتدخل العنيف في الهياكل التاريخية وتعطيل الشبكات الاجتماعية القائمة.**

أدى تفريغ البيئة المبنية من قيمها العميقة وصفاتها التواصلية في النهاية إلى ظهور فجوة بين التقاليد والحداثة وقطع شوطا طويلا في إلغاء أنظمة التنظيم الذاتي والتجدد الذاتي للثقافات التقليدية. بطريقة ما، تعطلت السلامة العضوية للتقاليد الثقافية الحية وأدى زوالها إلى ظهور شبحين غير قابلين للحياة بنفس القدر: تراث متحجر، وعالم جديد مثالي شجاع. ونتيجة لذلك، ظهرت الفجوة بين مفهومي «الحفاظ» الحنين إلى الماضي و«التطوير» المستقبلي، حيث تم تحديدهما كنهجين متعارضين تماما.

ورغم تناقضهما الظاهري، إلا أن كلاهما يفتقد الاستجابة للاحتياجات البشرية الأساسية. وفي الواقع، يمكن القول إن عمليات التخطيط العقلاني الأكثر تطورا وتقنيات الحفاظ على الآثار الأكثر دقة لا تمثل سوى وجهين لعملة واحدة - السمة المشتركة بينهما هي عدم القدرة على تجسيد حضور حيوي ومرض، كحلقة وصل سلسة بين الماضي والمستقبل.

سأتطرق في هذا السياق إلى فكرة مثيرة للاستفزاز إلى حد ما وهي إن السمة "التاريخية" المستخدمة بشكل ملائم لتبرير الحفاظ على التراث - تتوافق مع نموذج حديث ابتكر في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولا ينبغي النظر إليها على أنها تمثل صفة في حد ذاتها. ويمكن تفسير مفهوم "التاريخ" بالمعنى الحديث على أنه نوع من الاستيلاء والتدنيس لمفهوم الزمن الخطي، على عكس المفهوم الدوري للزمن الذي قدمته الأسطورة المسيحية للخلاص.

ومع حلول العلم والتكنولوجيا، إلى حد ما، محل الدين، ظهرت المدينة الفاضلة التي أساءت استخدام أسطورة الخلاص المسيحية وحولتها إلى أيديولوجية تقدم من صنع الإنسان. ولا تعتمد القيم الثقافية الأصيلة، وهذا ينطبق على جميع ثقافات ما قبل الحداثة في جميع أنحاء العالم، على التاريخ في حد ذاته. بل إنها تتشكل (وتتجدد

باستمرار ) من خلال أداء التقاليد كنظام حي قادر على الإنتاج الثقافي المستدام ذاتيا، والابتكار التدريجي، والدمج الإبداعي للمؤثرات الخارجية.

يمكن مقارنة الوظيفة الداخلية للتقاليد الثقافية الرئيسة بالوظيفة الداخلية للأنظمة العضوية الخلوية، والتي تعتمد على عمليات دائمة من **التولد الذاتي**، وهو مصطلح رئيس يستخدمه البحث البيولوجي الحديث. وتعمل النظم الثقافية الحية بنفس المنهجية، معتمدة على تغير متسق ومستمر دون تغيير مبادئها الرئيسة.

وبالتالي يكمن التساؤل حول ما الذي يتطلبه «التقليد» حتى يظل حيويا وخلاقا ومنتجا. من وجهة نظري، ثمة شرطان ينبغي تطبيقهما. الشرط الأول: تقييم المبادئ التوجيهية الداخلية للتقاليد واختبارها بوصفها واقعا ذي معنى؛ والشرط الثاني: ينبغي استيعاب هذه المبادئ وتبنيها وتفعيلها من جانب أفراد من فئة اجتماعية متميزة ومتماسكة لديها القدرة على تشكيل وإدارة أراضيها الخاصة؛ وهي عملية تخلق تلقائيا وحدة داخلية قوية وتنوعا حيويا في التعبيرات الثقافية المادية. لذلك فالبيئة المبنية ستظهر بوصفها ترجمة مقنعة للهوية المشتركة وستقدم قالبا للفعل الجماعي والفردي. وفي الواقع، تنقل هذه البنى الجماعية «المتحركة» معنى محدد بالكمال، والتي لا يمكن أن تتولد توليدا مصطنعا، لأنها ينبغي أن تنموا نموا طبيعيا من الداخل؛ على سبيل المثال: نابعا من البذور الروحية التي تتكشف في المجال الثقافي، كما لو كان كذلك. ولذلك، يعتمد التقليد على التنفيذ اليومي شبه الطقسي للمواقف الإنسانية المشتركة على مستوى القاعدة الشعبية؛ أنها ستهلك (أو يتدهور بها الحال إلى بنية نظرية جافة خالية من الحياة) بمجرد إضعاف الروابط العاطفية مع المصادر غير المادية للحقيقة والهوية وبمجرد انقطاع سلسلة إعادة الإنتاج المستمر والنقل.

**بناء جسور للتواصل الثقافي الهادف** بعد أن تطرقنا إلى الظروف التي سمحت للمدن التاريخية وقيمها أن تتجلى، دعوني الآن أركز على تفاعل التقاليد الثقافية مع معايير التطوير الحديثة. تتعرض التقاليد المحلية، في الوقت الحالي بقدر ما نجت منه، لهجوم العولمة الجارفة، التي تقودها التكنولوجيا الغربية الحديثة. كما يبدو، أنها محكوم عليها بإيجاد طريقها للتجديد، وإلا ستتعرض للانقراض. لا يعد تجميد التعبيرات الثقافية السابقة، بهدف حمايتها والحفاظ عليها للأجيال القادمة، خيارا قابلا للتطبيق. لم يعد إنتاج البنى التقليدية حرفيا، على سبيل المثال: نسخ الشكل الخارجي الذي تبلور في الماضي، كما لم يعد الحفظ الأثري للبيئة المبنية التاريخية حلا مستداما، باستثناء حالة عدد محدود من المعالم الأثرية المفردة.

ومع ذلك، لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يكمن البديل الوحيد في استبدال التعبيرات الثقافية المحلية بالنماذج «الدولية» المتناغمة القائمة على المفاهيم الأيديولوجية الدخيلة. ونواجه في هذه الحالة المغالطة النموذجية لأيديولوجيات التطوير الحديثة المعيارية، والتي تتمثل في الاعتقاد بأن التحديث لا يمكن أن يحدث إلا من خلال الاستبدال الشامل والفوري للثقافات التقليدية العتيقة والأنماط الاجتماعية التي يفترض أنها عفي عليها الزمن، بغض النظر عن قدراتها الكامنة على التكيف والمرونة، المثبتة على مر عصور من التطوير المبكر الناجح. وتميل نماذج التطوير الحديثة التقليدية إلى تأييد التدخلات الجذرية التي تجرى من خلال تدمير النظم التقليدية ومن خلال أيضا الإحلال الميكانيكي للأنظمة العضوية القائمة، دون النظر في التكاليف الاجتماعية الهائلة. عوضا عن ذلك، ما هو ضروري هو تعزيز جذور الثقافات المحلية القائمة، لتمكينها من الازدهار مرة أخرى بشكل مستقل.

لتجديد هذه الثقافات التقليدية، ينبغي عليها أن تتبع نظامها وغايتها الخاصة. ولا ينبغي اعتبار الحاجة إلى هذه الاستمرارية تجمدا، أي الحكم القائم على أسس حديثة للثورة الدائمة والمفاجئة، حيث تعرف بما يسمى «تقدم». لطالما كان دائما التبادل والتحول والابتكار الثقافي جزءا طبيعيا وأساسيا من التقاليد المتطورة. ولكن من أجل تحقيق هذا التغير، ينبغي للتغيير نفسه إعادة تأويل القيم والمبادئ الروحية التوجيهية لثقافة قائمة، كما إنه في حاجة إلى أن يرسخ في أنماط اجتماعية وثقافية مستقرة وذات معنى. عندئذ فحسب يمكن للبنى الجديدة الاستجابة إلى تطلعات البشر الروحية والعاطفية؛ حينئذ فحسب يصبح التغيير مستداما من خلال التزام الجميع، بقلوبهم وعقولهم، وهم الأفراد المعنيون، وحينئذ أيضا سيكون من الممكن استيعاب التأثيرات الخارجية استيعابا إبداعيا والانصياع لها.

ولذلك فإن المشكلة الرئيسة تكمن في كيفية السيطرة على قوى التغيير وتطويعها؛ على سبيل المثال: تمكين المجتمع من تحقيق التطوير الذي يخضع للسيطرة الذاتية، حيث يرسم هذا النوع من التطوير موارده الداخلية بطريقته الخاصة. وهذا يعني بالضرورة إشراك جميع الإمكانيات الثقافية القائمة، بدلا من التركيز الشديد على جوانب التطوير المادية المنعزلة، بهدف إقصاء الملكات البشرية والاحتياجات الأخرى.

كما ذكرنا من قبل، يمكن للثقافة في أشكالها المتعددة، التي ترسخ بمرور الوقت، أن تكون بمثابة مصفوفة «المعنى» ومستودعه، الذي يعد أقوى حافز

للبشر لكي يصبحوا منتجين ويحققوا التضامن الاجتماعي. ولذلك يمكننا استنتاج أنه لا يوجد تطوير، يسعى إلى تحقيق الإمكانات البشرية بكامل طاقتها، ويمكن أن يستغني عن الثقافة. أو بطريقة أخرى، لا ينبغي للثقافة وللتطوير أن يسمحا بأن يصبحا قوى متباينة ومتعارضة. ولا يمكن لأي تطوير أن يستوعب من الناحية الاجتماعية والفكرية، وأن يصبح مؤثرا حقا دون أن يكون جزءا من الثقافة، ولا يمكن للثقافة أن تظل مبدعة ومبتكرة إذا تعاملنا معها على أنها إضافة سطحية لأهداف التطوير المنفصلة.

إذن، فإن السؤال الرئيسي هو كيف يمكن تحقيق اندماج دائم وفعال بين هاتين القوتين في ظل التطوير الثقافي الحقيقي؟ أو بالأحرى، استعادتها بوعي، كما كانت سمة طبيعية للحضارات الماضية. لا يعد تأسيس تجميع ناجح مجرد أمر متعلق بالتوسط بين الموارد الثقافية التقليدية والأدوات التكنولوجية الحديثة فحسب، بل جعل هذه الموارد والأدوات تفاعلية تفاعلا حقيقيا ومعززة لبعضها بعضا. هذا يثير مشكلة: كيف يمكن للأدوات والإجراءات الحديثة أن تكون خاضعة لاحتياجات بشرية أوسع، بدلا من جعل البشر خاضعين إلى التكنولوجيا ويعرضوا أنفسهم إلى ضغوطات اقتصادية وأيدولوجية مرتبطة بها. وبالتالي تنشأ في هذه الحالة مشكلات التوافق ويمكن حلها فحسب من خلال تعديل أدوات التطوير الحديثة وتطويعها لتخفيف الصراعات المحتملة وتجنب قمع ثقافة السكان الأصليين.

الشكل ٥: تجدد طفيف لحي الدرب الأحمر في القاهرة التاريخية -وهو مشروع إعادة تأهيل حضري متكامل في برنامج مدن الآغا خان التاريخية الذي خلق أوجه التآزر بين الحفظ وإعادة الاستخدام القابل للتكيف للمعالم الأثرية وتطوير المنازل والمناظر الطبيعية للأماكن العامة المفتوحة ومبادرات التطوير الاقتصادي الاجتماعي والسعة المحلية- وبناء المؤسسات.

تتمثل الخطوة الأولى نحو تعزيز التوافق في كشف قيود المفاهيم الحديثة للتطوير الحيادية حيادا مزعوما وتحيزها الأيديولوجي الكامن؛ على سبيل المثال: التعريف غير المشكوك فيه للأنماط الجديدة للتطوير الصناعي مع التقدم الاجتماعي، والتصديق بأن العلم والتكنولوجيا يمكنهما بهذه الطريقة النجاح في خلق «جنة على الأرض». منذ القرن التاسع عشر، فإن الأيدولوجيات الوضعية الداعمة للحضارة الغربية الحديثة أسست أسطورتها الأصولية الخاصة. لقد كانوا مسرعين في رفض أو مهاجمة الأساس الروحي للتقاليد الدينية، ولكن حتى يومنا هذا يبدو أنهم غير واعيين بطريقة غريبة بالدوجماتية الدينية الزائفة الخاصة بهم، ناهيك عن حماستهم التبشيرية التي غالبا ما تدفعها الأجندات التجارية، بدلا من المصالح الإنسانية الحقيقية. ولذلك كشف الافتراضات الأيديولوجية «لحزم» التطوير الحديثة المركبة، وأخص بالذكر العوامل المتناقضة وتكيف المكونات القابلة للتطبيق وإعادة تشكيلها، هي مسألة اجتهاد من أجل تجنب التحويلات الشاملة التي قد تكون ضارة.

بالتوازي مع التخلص الحذر من نماذج التطوير الأجنبي، ينبغي تحديد العوامل والإمكانيات الرئيسة لثقافات الشعوب الأصلية وتعزيزها وتطويرها للاستجابة إلى تغير الظروف الخارجية. ستمكن استعادة القوى الداخلية والمرونة الثقافية لمجتمع من استيعاب الصدمات الثقافية ببراعة، بدلا من أن تتسبب تلك الصدمات في أن تعوقها. قد تؤدي هذه العملية المتزامنة للتفكيك وإعادة البناء في النهاية إلى نوع من التطعيم «العضوي»، حيث يقلل رفض الأعراض ويسمح بظهور أنواع جديدة من التقاليد المتكاملة.

عوضا عن خنق الموارد القائمة، ينبغي للابتكار أن يفتح الإمكانات الخاملة ويعددها ويمكن من حدوث النمو العضوي من الداخل. ولذلك، فإن القضية الرئيسة الأكثر أهمية هي تمكين النظم الثقافية المحلية من استردادها لحيويتها وابداعيتها من خلال تحفيز عمليات الحياة الداخلية (أي **التولد الذاتي**) بوصفه مصدرا للتجدد الذاتي والاستدامة الذاتية. في الواقع، تتمتع المجتمعات التقليدية في الدول النامية بالعديد من الإمكانات المتاحة لديهم، التي تنتظر إلى أن يعترف بها وإلى أن تسخر بطرق مناسبة. ومن بينها قناعات روحية راسخة (وتحفيز المتطابق يساعد في التغلب على العوائق المادية) والتضامن الجماعي القوي والشبكة الاجتماعية والمبادرة الريادية ومواهب

الارتجال والعمل التطبيقي وفقاً لاحتياجاتهم المادية، إضافة إلى القدرة على التفاوض وحل الصراعات الداخلية.

يمكن تعزيز هذه الموارد من خلال عرض مجالات محددة للعمل، بدلاً من إحباطها من خلال إجراءات بيروقراطية صارمة. وفي هذا السّياق، من الضرّوري وجود قدرة بنائية مؤسسية مناسبة مع المجتمعات المحلية المستهدفة والمتجاوبة ، حتى تضمن قدرتها على جني ثمار العمليات التطورية المشاركة وقدرتها على افتراض معنى الملكية والمسؤولية الإقليمية.

ربما يبدو نوع «الهندسة الاجتماعية» المقترح في هذا السياق أكثر تجريدا وتعقيداً مما يبدو عليه حقا. ولكن ما تتطلبه تجربتي يتمثل في حوار مفتوح وصادق بين متخصصي التطوير الذين يتمتعون بحساسية والمجتمعات المحلية النشطة بوصفهم شركاء في عملية اكتشاف مشتركة وغير محددة المدى. تكمن مهمة المتخصصين الخارجيين في فهم قيم الثقافة التقليدية القائمة وتطلعاتها وتداعياتها الاجتماعية، واقتراح إجراء التداخلات المنتجة مع عدد من أدوات التطوير القابلة للتكيف، وتقديم المشورة بشأن الاستراتيجيات[1] من أجل تطوير الموارد الداخلية. أما مهمة الجماعات المحلية وممثليها تكمن في التأمل بعين ثاقبة في تقاليديهم، والوصول إلى تطبيقات تقديم تقنيات وإجراءات جديدة. إنهم أيضا في حاجة إلى حشد الدعم المجتمعي من أجل المشاريع المبتكرة، وحل الصراعات الداخلية الممكنة وأيضا من أجل إيجاد تعويضات عن الفوارق الناجمة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الوشيكة.

يوضح هذا الوصف المختصر لعملية التفاعل المرغوبة أن «التطوير الثقافي»، الذي يهدف إلى ترسيخ الجذور، ينبغي أن يكون مبنيا على سياق. ولا يمكن فرضه من أعلى إلى أسفل، ولا يمكنه أن يعتمد على المخططات القياسية والإجراءات المركزية والتحكم من بعد. عند الاستجابة إلى عوامل التغيير العالمية، وحلول جديدة ينبغي تطويرها وتنفيذها ودعمها ومراقبتها في المجال المحلي مع المشاركة المباشرة للفئات المستفيدة المعنية. ينبغي لمشروعات إعادة التأهيل المشتركة أن تقدم فرصة وأداة لاستقرار المجتمعات المحلية وتمكينها.

يجب الاعتراف بالطابع التجريبي لهذا المسعى ، وينبغي وضع ردود الأفعال في عملية التطوير. وهذا يعني السماح بنهج تدريجي ومرن بدلاً من إجراء خطط التطوير الضخمة المسبقة التي لم تكيف مع الواقع الاجتماعي والمادي من الأساس. وفي رأيي، فإن هذه المبادئ، أساسية للتعامل مع إحياء المدن التاريخية ومواكبة تحدي الاستمرارية والتطوير المعاصر.

**الخاتمة**

وفي الختام، اعتقد أن المدن التاريخية هي موارد ثقافية هائلة، وذلك بطرق مختلفة. تعمل البقايا المحفوظة من الماضي وكأنها منارات، كما كانت من قبل، تمكن البشر من تحديد موقعهم داخل عالم معاصر يزداد فيه الالتباس . حتى وإذا حملوا رسائل رمزية غامضة بمرور الوقت، فأنها تظل مصادر لا يمكن استبدالها للهوية الثقافية في الأرض المهملة المجهولة وهو أمر شائع في العديد من التجمعات الحديثة.

ولكن وراء القيم الأثرية القديمة، تتضمن المدن التاريخية وعداً للمستقبل. لأنها تتضمن البذور الجينية لبنى عميقة معينة وممارسات وعمليات بشرية مطابقة لا يمكن للأجيال المستقبلية أن تتحمل خسارتها. وبمجرد إعادة تنشيطها، يمكن وضع هذه البذور في أنواع مختلفة من التربة، إذا جاز التعبير، ببساطة لأنها تشير إلى سمات دائمة للطبيعة البشرية ولذلك فهي خالدة.

ولذلك أيضا فهي لها القدرة على غرس الحياة والأهمية الاجتماعية والمحتوى العاطفي والتمتع الحسي لظهور بنى حضرية جديدة التي تخاطر بخلاف ذلك على أن تظل منتجات من خيال محض لم تر النور، موجهة في واقع لا معنى له.

وفي الواقع، ينبغي للتحليل الأدق لعمليات الإنتاج الثقافي التي حاولت نقلها إن يكشف العديد من الصفات التي رصدت في المدن التاريخية، إذا تعاملنا معها تعاملا صحيحا، فيمكن أن تترجم إلى تعابير معاصرة. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي للمتخصصين والإداريين والسياسيين والمستثمرين أن يكونوا على استعداد للمشاركة في المساعي التجريبية. ينبغي لهم أن يستغرقوا الوقت والفضول والطاقة اللازمين للعمل على المستوى الشعبي، وينبغي لهم أن يكونوا مبتكرين وشجعان الشجاعة الكافية لمواجهة الوصمة المتمثلة في أن نكون على «الطراز القديم». بتحفيز الخيال الإبداعي القادر على التغلب على الانفصال الحالي بين «الحفظ» و «التطوير» من شأنه عرض وجهات نظر جديدة وساطعة لمفهوم المناظر التاريخية الحضرية.

# ٣

# المورفولوجيا الحضرية
# والمناظر الطبيعية الحضرية التاريخية

جيريمي وايتهاند
أستاذ جامعي فخري في الجغرافيا الحضرية
جامعة برمنغهام
(المملكة المتحدة)

## المقدمة

يستخدم مصطلح "منظر طبيعي" على نطاق واسع. وبرغم الاستخدامات العامة المتعددة لهذا المصطلح، فإنه يذكر في عدد كبير من التخصصات، منها علم الآثار، والهندسة المعمارية، والفن، وعلم البيئة، والجغرافيا، والتاريخ، وهندسة المناظر الطبيعية، والتخطيط، والتصميم الحضري، وغيرها من التخصصات. وثمة استخدامات مجازية أيضاً لهذا المصطلح، منها "المشهد اللغوي" و"المشهد السياسي".

يتناول هذا البحث دراسة المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية ضمن المورفولوجيا الحضرية؛ التي تعرف بأنها دراسة الشكل الحضري. فيبدأ بوصف الدور الأساسي للمناظر الطبيعية الحضرية في التطور المبكر للمورفولوجيا الحضرية ضمن مجال الجغرافيا. كما يركز المتن الرئيسي للبحث على توضيح المساهمة التي يمكن أن تساهمها المورفولوجيا الحضرية في فهم المناظر الحضرية التاريخية في العصر الحالي الذي يهتم بحفظ التراث الحضري وإدارة المناظر الطبيعية.

## التطور المبكر للمورفولوجيا الحضرية الجغرافية

ترتبط المورفولوجيا الحضرية بالعديد من التخصصات العلمية. ومن أقوى الروابط التي كونتها على الأقل حتى منتصف القرن العشرين كانت مع علم الجغرافيا.

تشكلت المورفولوجيا الحضرية كمجال معرفي منظم ، وذلك في نهاية القرن التاسع عشر. وامتدت بعض جذورها الأكثر أهمية لتصل إلى أعمال الجغرافيين الناطقين باللغة الألمانية وتتأصل فيها. وشهد علم الجيومورفولوجيا (علم دراسة شكل الأرض) تحقيقات متسارعة تأثرت بشكل خاص بعمل فون ريشتهوفن (١٨٨٣). وقياساً على ذلك، اقترح أوتو شلوتر (١٩٠٦، ص. ٢٨) دراسة المنظر الطبيعي الثقافي كموضوع للبحث في الجغرافيا الثقافية. كما دعا شلوتر إلى وصف الأشكال المرئية المادية التي صنعها الإنسان على الأرض وصفا تفصيلياً، فضلا عن تفسيرها الوراثي والوظيفي من حيث الأنشطة البشرية على مر التاريخ وفي سياقً الطبيعة. وقد حدد عدداً من الأشياء التي تتكون منها المناظر الطبيعية الثقافية، حيث أن الأشكال والمظاهر الفيزيائية للمدن والبلدات تشكل فئة منفصلة من المناظر الطبيعية الثقافية: المنظر الطبيعي الحضري الذي يختلف عن المنظر الطبيعي الريفي. وقد أصبح هذا المنظور منظوراً مركزياً في المورفولوجيا الحضرية وأيضاً في الجغرافيا الحضرية. فقد أصبحت المناظر الطبيعية الثقافية الريفية والحضرية، تحتل مكانة مركزية بصورة سريعة بحلول أوائل القرن العشرين، وذلك في الجغرافيا البشرية ككل.

كانت هذه الفترة المبكرة من المورفولوجيا الحضرية في الجغرافيا ذات تأثير كبير على طريقة تطور هذا المجال خلال القرن العشرين. فتعلقت المورفولوجيا الحضرية منذ البداية بطبيعتها بتمييز المناظر الحضرية وتفسيرها، وذلك وفقاً لأصولها في الجغرافيا. ونشر شلوتر بحثين في عام ١٨٩٩ م؛ أحدهما كان بياناً برنامجياً عن جغرافيا العمران بشكل عام والمناظر الطبيعية الحضرية بشكل خاص (شلوتر، ١٨٩٩أ، الصفحات ٦٥-٨٤). أما البحث الآخر فكان حول المخطط الأرضي للبلدات (شلوتر، ١٨٩٩ب، الصفحات ٤٤٦-٦٢).

اعتمد شلوتر في عمله على المخططات الأرضية الحضرية بشكل كبير على بحث سابق للمؤرخ يوهان فريتز (١٨٩٤). وأعاد إنتاج عدد من الخرائط البسيطة لتخطيط البلدات الأوروبية، والتي كان معظمها بلدات ألمانية، وذلك من خلال ذلك البحث ومن خلال مصادر أخرى. ورغم أن هذه الخرائط كانت بدائية وكانت في الأساس عبارة عن مخططات لأنماط الشوارع، إلا أن العديد منها كان يحتوي على تقسيمات للأجزاء الفيزيائية المميزة التي يمكن تقسيم القلوب التاريخية للبلدات إليها. وكانت هذه الخرائط أمثلة مبكرة على تتبع التطور التاريخي للشكل الحضري الذي أصبح في القرن التالي لذلك سمة أساسية لعلم المورفولوجيا الحضرية. كما تمتع هذا النهج بمساهمات المعماريين (مثل سيدلر، ١٩١٤) والمؤرخين (مثل هام، ١٩٣٢)، وأصبح يشار إليه فيما بعد بشكل متكرر على أنه نهج مورفوجيني.

ومن الميزات الرئيسة للنهج المورفوجيني منذ أيامه الأولى رسم الخرائط للأشكال الفيزيائية المختلفة داخل المناطق الحضرية. وقد طرح الجغرافي هوغو هاسينجر (١٩١٦) مثالاً على استخدام الألوان لهذا النوع من الخرائط، فرسم خرائط للطرز المعمارية التأريخية في مدينة فيينا. وطرح أيضاً والتر غيسلر (١٩١٨) -أحد طلاب شلوتر- مثالاً آخر وهو رسم خرائط لاستخدام الأراضي والمباني وعدد الطوابق في المباني السكنية في دانزيغ (غدانسك). تلا ذلك عمل غيسلر الرئيسي (١٩٢٤)، الذي بلغ ذروته في التصنيفات الشاملة للمواقع والمخططات الأرضية وأنواع المباني في المدن الألمانية.

وقد أثرت خريطة غيسلر لوسط دانزيغ في أعمال عالم جغرافي ألماني آخر وهو مايكل روبرت غونتر كونزن. وفي أطروحة بجامعة برلين، باشر كونزن برسم خرائط لأنواع المباني في اثنتي عشرة بلدة في منطقة إلى الغرب والشمال من برلين (كونزن، ١٩٣٢). عرضت الأنواع المختلفة بألوان مختلفة، وظهر عدد الطوابق بعمق اللون. وبعد مرور ربع قرن، أثرت هذه الخرائط الخاصة بالبلدات الواقعة بالقرب من برلين في الخرائط الأكثر شهرة التي أعدها لمدينة ويتبي الساحلية الإنجليزية (كونزن، ١٩٥٨، الصفحات ٤٩-٨٩). كما أعطى الأولوية للفترات التاريخية في خريطته التي جسدت أنواع المباني في هذه المدينة، حيث تعد هذه الفترات فترات مورفولوجية – أي فترات تتسم بالوحدة من حيث الأشكال الفيزيائية المنشأة.

## دور مايكل روبرت غونتر كونزن

في منتصف القرن العشرين وما بعد ذلك، أصبح كونزن على القدر نفسه من الأهمية التي حظي بها شلوتر قبل خمسين عامًا فيما يتعلق بعلم المورفولوجيا الحضرية. حيث يُعد عمله بالغ الأهمية لفهم المناظر الحضرية التاريخية وإدارتها. وتتسم أعماله باتباع كلٍّ من النهج المورفوجيني والتمثيل الخرائطي ودقة المصطلحات. ولعل الأهم من ذلك هي المفاهيم التي وضعها. حيث كان كونزن هو من طرح التقسيم الثلاثي للشكل الحضري فقسمه إلى ما يلي: أولا، مخطط البلدة أو المخطط الأرضي (الذي يتضمن الموقع والشوارع وقطع الأراضي ومخططات مواقع المباني)؛ ثانيا، نسيج البناء (الشكل ثلاثي الأبعاد)؛ وثالثا، استخدام الأراضي والمباني (كونزن، ١٩٦٠، الصفحة ٤). ولعل ما يفوق تقسيم الشكل الحضري المذكور آنفًا في الأهمية هي المفاهيم التي وضعها بشأن عملية التطور الحضري.

وكان أحد هذه المفاهيم دورة البرجاج (البلدات)، حيث يمثل مصطلح البرجاج حيازة فرد حر لأرض في بلدة من العصور الوسطى. وتتألف هذه الدورة من ملء الأراضي الخلفية للبلدات بالمباني تدريجيًا، وتنتهي بإزالة المباني ومرور فترة من "الراحة الحضرية" قبل بدء دورة إعادة التطوير (الشكل ١). , وتعد هذه الدورة نوعًا محددًا من ظاهرة تتسم بكونها أكثر عمومية و تتعلق بزيادة التغطية البنائية عندما تتعرض قطع الأراضي لضغوط متزايدة في منطقة حضرية متوسعة، وغالبًا ما ترتبط بتغير المتطلبات الوظيفية.

ومن بين جوانب البلدات وقطع الأراضي بوجه عام التي جذبت اهتمام كونزن بوجه خاص ومن ثم اهتمام الآخرين، كان أبعادها. فيمكن إخضاع هذه الأبعاد للتحليل المترولوجي، مما يوفر وسيلة مهمة لإعادة بناء تاريخ حدود قطع الأراضي (لافيرنز، ١٩٨٨، الصفحات ٢٧٣-٢٨٤). فعلى سبيل المثال، قد تمكن سلاتر (١٩٩٠، الصفحات ٦٠-٨٢) من اكتشاف نظم، والتأمل في نوايا المساح في العصور الوسطى عند تخطيط البلدة، واستنتاج الأبعاد الأصلية لقطع الأراضي وكيف أجري تقسيمها فيما بعد، من خلال تحليل قياسات عرض قطع الأراضي في بلدة لودلو الإنجليزية.

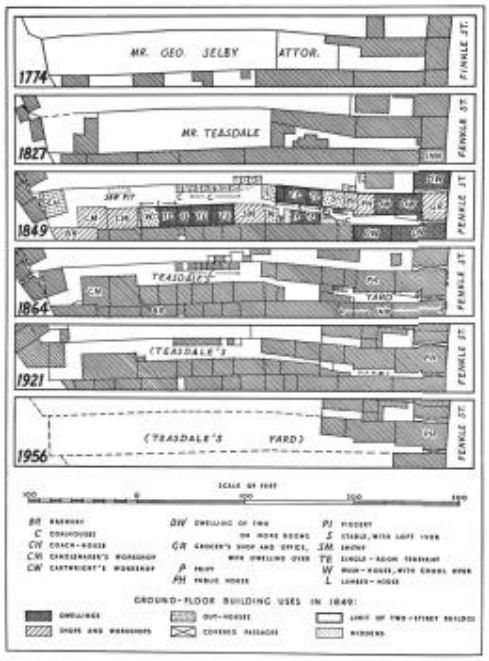


**الشكل ١:** ***ساحة تيسديل، ألنويك (المملكة المتحدة) ودورة البرجاج من عام ١٧٧٤ إلى عام ١٩٥٦ م. مستنسخة من كونزن (١٩٦٠، ص. ٦٨، الشكل ١٤).***

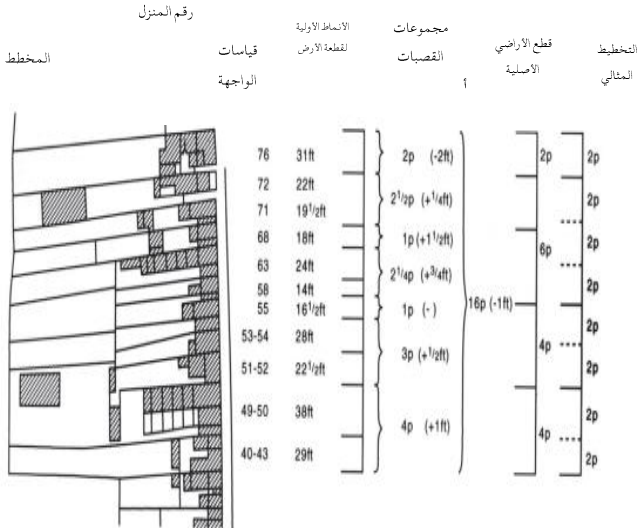


الشكل ٢: التحليل المترولوجي لشارع لوير برود، لودلو (المملكة المتحدة). مستنسخة من سلاتر (١٩٩٠، ص ٧٢، الشكل ٤،٤).

## مفهوم المناطق الطرفية والجذور التاريخية للمدن

تفتقر أجزاء كثيرة من البلدات والمدن إلى اتساق مقايسة أبعاد قطع الأراضي التي تسعى قطع الأراضي السكنية للحصول عليها. وينطبق هذا بوجه خاص على المناطق الطرفية.

فمنذ حوالي سبعين عاماً، أدرك عالم الجغرافيا الألماني هربرت لويس، أحد معلمي كونزن في هذا المجال، أن النمو الحضري الخارجي للمدن كان متفاوتا للغاية في تقدمه. حيث شهدت المدن نمو نتيجة للتوسعات السكنية، والتي تخللتها فترات من التوقف. تتشكل المناطق الطرفية عادة عند حافة المدينة خلال فترات تباطؤ النمو الحضري (لويس، ١٩٣٦، ص ١٤٦-٧١)، ويتميز بوجود مساحات مفتوحة نسبيا، وغالبا ما تكون مساحات خضراء أو مرافق عامة مثل الحدائق والملاعب الرياضية. في برلين على سبيل المثال، تشكلت المناطق الطرفية تشكيلا رئيسيا نتيجة لتقييد نمو المدينة بسبب وجود سور يحيط بها. ويشكل ذلك السور ما أطلقَ عليه كونزن (١٩٦٠، ص ٥٨) لاحقا "خط التثبيت"، وكان له تأثير كبير في تشكيل حركة النمو الحضري وتطور المدينة عبر الزمن.

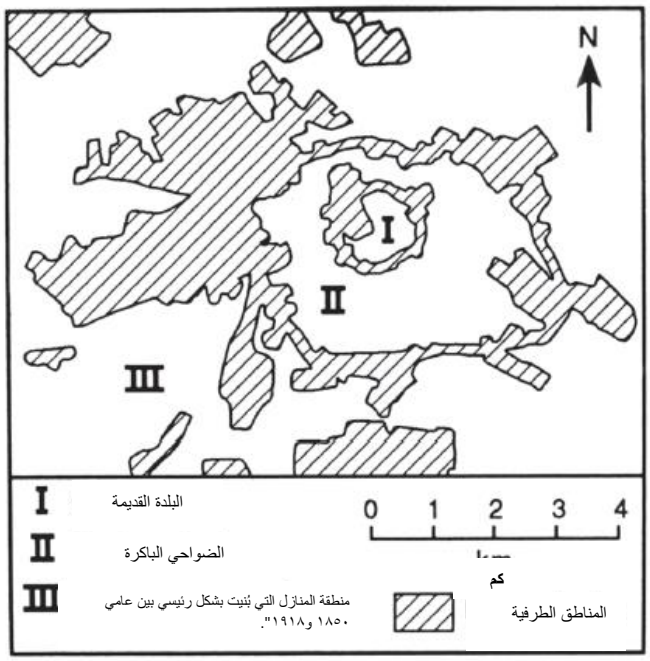


**الشكل ٣ المناطق الطرفية لمنطقة وسط برلين(ألمانيا)، ج. ١٩٣٦**

**طبقًا للويس (١٩٣٦، الخريطة النهائية ١).**

تشكل المناطق الطرفية مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأشكال والأحجام. والتي غالبا ما تتبع حدودها حدودا ميدانية، وربما حدود ملكية ريفية. من غير المرجح أن تكون قطع الأراضي ذات الحزام الهامشي قد تم إنشاؤها كسلسلة من الأشكال المستطيلة، وهو الأمر المعتاد بالنسبة لقطع الأراضي في المناطق السكنية، تتمتع المناطق الطرفية بمتوسط أحجام قطع أرض أكبر بكثير، وسطح أقل صلابة، وعدد أقل من معابر الطرق: لذا فهي أقل نفاذية لحركة مرور المركبات .(وايتهاند ومورتون، ٢٠٠٣، ص ٨١٩-٣٩).

تؤثر التغيرات المرتبطة ببناء المنازل وتقلبات قيمة الأراضي عبر الزمن بشكل كبير على تكوين المناطق الطرفية. حيث تنتج الكثافة السكانية عن وجود طفرات في بناء المنازل عند ارتفاع قيمة الأراضي، بينما تتشكلت المناطق الطرفية خلال فترات تباطؤ بناء المنازل عندما تنخفض قيم الأراضي، وتتأثر أيضا طبيعة المناطق في المشهد الطبيعي التي تعكس هذه العلاقات بتوقيت اعتماد الابتكارات، خاصة تلك المتعلقة بالنقل (وايتهاند، ١٩٧٧، ص ٤٠٠-١٦).. يصور وايتهاند نموذجا لربع واحد من مدينة بريطانية يظهر المناطق المتناوبة للإسكان والحزام الهامشي الناتج تلك الأسباب (الشكل ٤).

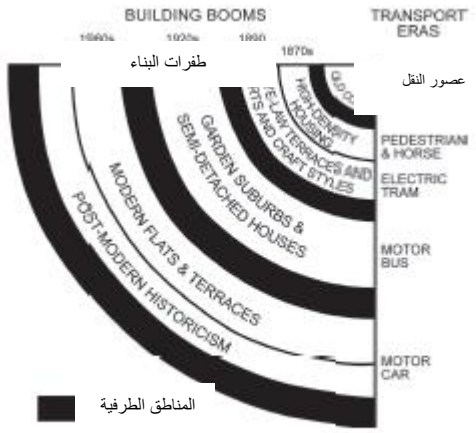


**الشكل ٤: نموذج دورة الابتكار/البناء. طبقا لوايت هاند (١٩٨٤، ص ١٢، الشكل ١١).**

في حين إيلاء الأهمية للتقلبات الناشئة في بناء المنازل، ثمة نزعة اهتمام، موجه إزاء الفترات الزمنية التي شهدت نموا حضريا كبيرا، ولكن جدير بالذكر أن فترات النمو الضعيف أو فترة انعدام النمو أثرت تأثيرا دائما على المشهد الطبيعي. يؤكد نموذج الحزام الهامشي على الطابع التاريخي للمدينة، وخاصة المناطق المختلفة جدا التي تميل إلى الإنشاء خلال الفترات التي توقف فيها النمو الخارجي للمنطقة السكنية بسبب انخفاض بناء المساكن أو بعض العوائق الأخرى أمام التطوير السكني مثل الحواجز المادية.

لا تتعلق الأحزمة الهامشية على فهم الهيكل المورفولوجي للبلدات والمدن فحسب، بل بالتخطيط الحضري أيضا. ولتقدير أهميتها الكاملة، يجب النظر إليها فيما يتعلق بإطار أوسع من العلاقات، بما في ذلك دورات البناء وقيم الأراضي وتبني الابتكارات. بمجرد فهم بنية المدينة بهذه المصطلحات التاريخية والجغرافية، ويتضح جليا مدى أهميتها لتقدير الاختلافات في بعض الخصائص الأساسية لبيئتنا، مثل كثافة الطرق وأنماطها، وكمية الأراضي المغطاة بالنباتات، وتغطية المباني وأحجام القطع الأرضية وأشكالها.

## الجذور التاريخية ومشكلة التخطيط

لدى مثل هذه الحقائق تأثيرات ما على انطباعنا عن المدن، ولكن في كثير من الأحيان ما يظهر المخططون، بما في ذلك أولئك الذين يتحملون مسؤولية الحفاظ على المشاهد الحضارية، قدرا قليلا من التقدير لكيفية ارتباط الشكل الذي يتخذه المشهد الحضري بالجذور التاريخية للمدينة. غالبا ما تتقاطع الحدود الإدارية التي ترتبط بها قرارات التخطيط مع وحدات المشهد الحضري التي تنتج عن التطور التاريخي للمدينة.

تكمن المشكلة المثارة بمعظم الأماكن تقريبا في ضعف الوعي بأن المدن عبارة عن فسيفساء من الأشكال المترابطة. فالوعي بوجود السمات التاريخية ليس كافيا، بل تكمن الأهمية الكبرى في كيفية توافق هذه السمات مع بعضها البعض. غالبا ما يفهم الوعي التاريخي في التخطيط، على مستوى تحديد السمات الفردية ووصفها، وتعامل الميزات التاريخية عادة على أنها بقع منفصلة. في معظم الدول، تقتصر إدارة المناظر الحضرية التاريخية على الحفاظ على المباني والمعالم الأثرية الفردية والمناطق الخاصة ذات الأهمية المعمارية أو التاريخية أو كليهما، دون أي إدراك بكيفية ارتباط هذه العناصر ببعضها البعض ومشاركتها في عملية التغيير. وبالتالي، يظل الوعي بالعمليات التاريخية والجغرافية ضعيفا وغير متطور.

وبناء على ذلك، هناك عدم تطابق بين الطابع التاريخي والجغرافي المتأصل للمناظر الطبيعية الحضرية والنهج غير المتكامل وغير التاريخي في كثير من الأحيان لطريقة اتخاذ قرارات التخطيط فيما يتعلق بتلك المناظر الطبيعية. وهنا يطرح سؤال مهم؛ كيف يمكن حل هذه المشكلة؟

## المورفولوجيا الحضرية ومشكلة التفكير الجزئي

هناك العديد من الطرق التي يمكن أن تساعد المورفولوجيا الحضرية في الإجابة عن هذا السؤال، وهي تتبع من النهج التي جددت بالفعل. و تنطوي هذه النهج على إيضاح كيفية تطور المناظر الطبيعية الحضرية تاريخيا، بمختلف الطرق، وتنفيذ ذلك بطريقة يمكن دمجها في مختلف عمليات صنع القرار بشأن الحفظ والتنمية. ويتمثل اثنتان من تلك الطرق فيما يلي، أولا، إجراء تحليل أكثر دقة، وثانيا، تحقيق مزيد من التكامل. ويمكن توضيح كليهما من خلال التعمق باستفاضة في عمل كونزن.

في حالة التحليل، يمكننا العودة إلى التحليل الرائع لمخطط المدينة لمدينة ألنويك الإنجليزية الذي نفذه كونزن (١٩٦٠، ص ٥٨) منذ نصف قرن، أجري التحليل على مدار تحليلات متعددة حتى وصل إلى مستوى قطع الأراضي والمباني الفردية. وعلى عكس ما ورد بمعظم وثائق الحفظ، لم تكن الخرائط التي أصدرها تهتم بإظهار مواقع المباني التاريخية والمعمارية البارزة أو المناطق الخاصة المصممة للحفظ، بل وضحت كيفية نشأة تخطيط المدينة وتغيره مع مرور الوقت، وكذلك كيفية دمج المكونات المختلفة لهذا التخطيط معا.

لم يكن كونزن مهتما بتخطيط البلدات والمدن فحسب، بل كان مهتما أيضا بـ "مجمعات الأشكال" كما أطلق عليها. كما قسم كونزن المشهد الحضري إلى الأجزاء المكونة له، وكانت إحدى الأماكن التي قسم المشهد الحضري بها هي مدينة السوق الإنجليزية لودلو. وعلى غرار مدينة ألوينك، تحتفظ لودلو بالعديد من معالم العصور الوسطى، بما في ذلك القلعة التاريخية. استنادا إلى الدراسات الاستقصائية الميدانية والأبحاث الأرشيفية، رسم كونزن خرائط لثلاثة أشكال مجمعة (كونزن، ١٩٧٥، ص ٩٥-١٠٢). إنطوت الخرائط على، أولا، مناطق نوع المخطط (أي المناطق المحددة وفقا لمخططها الأرضي)؛ ثانيا، مناطق نوع البناء (مع التركيز على الشكل المادي ثلاثي الأبعاد للمباني)؛ وثالثا، مناطق الاستفادة من الأراضي والمباني. في كل خريطة، تم التعرف على تسلسل هرمي لمناطق، أو الوحدات، التي أوضحت تطور مجمع الأشكال، في الحالتين الأوليين، كان التطور *التاريخي* جزءا لا يتجزأ من الأنماط المرسومة. ولم تكن الأنماط هي نفسها بأي حال من الأحوال بالنسبة للمجمعات المختلفة، ولم يكن هذا مفاجئا.

ومع ذلك، كان كونزن مهتما بأكثر من التحليل شديد التركيز، وأراد القيام بما يفوق إنشاء مناطق مركزية لكل مجمع. حيث كان على دراية تامة بأن هذا وحده لم يكن كافيا. لكنه كان يعمل في فترة تميزت بالتقدم في العديد من المجالات وأصبحت التخصصات الأكاديمية متميزة تميزا لافتا للنظر. حيث كانت الآراء المركزة والمتعمقة هي أساس التقدم العلمي الكبير، لكن كان ذلك مكلفا.

يذكرنا عالم الجغرافيا السويدي تورستن هاجرستراند بأن هذا الأمر يشكل أكثر فعالية من وجهة نظره بشان المناظر الطبيعية (هاجرستراند، ١٩٩١، ص ٤٧-٥٥)، مستحضرا كيف صور قبل الفيلسوف السويسري والجيولوجي. فيجمان المشاكل الكامنة في الرؤية الضيقة والمركزة في وصف "وجهات النظر العلمية". وعلى غرار كونزن، كان هاغرستراند على دراية شديدة بالحاجة إلى دمج المكونات المختلفة التي يجرى تمييزها في المناظر الطبيعية لأغراض التحليل. حيث حدد مشكلة رئيسية تواجه المجتمعات في جميع أنحاء العالم تتعلق بحقيقة مفادها أن العلم والتكنولوجيا لا يهتمان بكيفية ترابط الظواهر المختلفة على سطح الأرض لخلق البيئات التي يعيش فيها الناس: وينصب التركيز على التخصص بدلا من التكامل. ولكن التخصص والتكامل مطلوبان، وخاصة في السعي إلى فهم المناظر الطبيعية التاريخية وإدارتها.

## صحة الوقائع التاريخية ووحدات المشهد الحضري

اتباعا لخطى نسق التفكير ذاته، احتاج كونزن إلى اكتشاف طريقة لدمج نتائج تحليلاته للمجمعات الفردية للشكل الحضري. تحتوي الحجة التي استند إليها والتي دعا لاستخدامها استخداما توجيهيا على عدد من العناصر، من بينها عنصران مهمان أهمية خاصة.

تركز النقطة الأولى على الأهمية الفريدة لصحة الوقائع التاريخية في المشهد الحضري: يُعد التعبير التاريخي أساسيا. ينظر إلى المدينة كموروث ذي قيمة طويلة الأمد تتجاوز قيمتها الوظيفية الحالية. ويُعد المشهد الحضري مصدرا لا يقدر بثمن للتجارب البصرية، وخاصة لأنه يشكل البيئة المألوفة لغالبية سكان العالم. فهو تقريبا تجربة معممة للغالبية، مما يمنحها أفضلية على المصادر الأخرى للمعرفة. ومع ذلك، يتطلب الاستفادة الكاملة من إمكاناتها فهم الأنشطة والعمليات الاجتماعية التي يمكن رصدها في الواقع، وجزء أساسي من هذا الفهم هو كشف النظام التاريخي والجغرافي. ويستند هذا الفهم إلى النشاط الفكري للأقلمة.

تأثر كونزن بعمق بالأهمية الجوهرية لأقلمة المجال الجغرافي، وبما أنه عالم جغرافيا تاريخية ومورفولوجيا حضرية تاريخية، فإن العنصر الثاني في حجته يتعلق بما وصفه بـ "الأولوية المورفولوجية" لمجمعات الأشكال المختلفة باعتبارهم مساهمين في تشكيل المناظر الطبيعية. تعكس هذه الأولوية بقاء العناصر التي يتكون منها تلك المجمعات أو عمرها. في حالة التخطيط الأرضي، تميل هذه العناصر إلى مقاومتها للتغيير بشكل كبير: على سبيل المثال، مازال بإمكاننا التعرف على العديد من أنظمة الشوارع القديمة في المنظر الطبيعي اليوم. ومن ناحية أخرى، عادة ما تكون استخدامات الأراضي والمباني عرضة للزوال السريع. وعلى المتوسط، تكون المباني متوسطة في مقاومتها للتغيير.

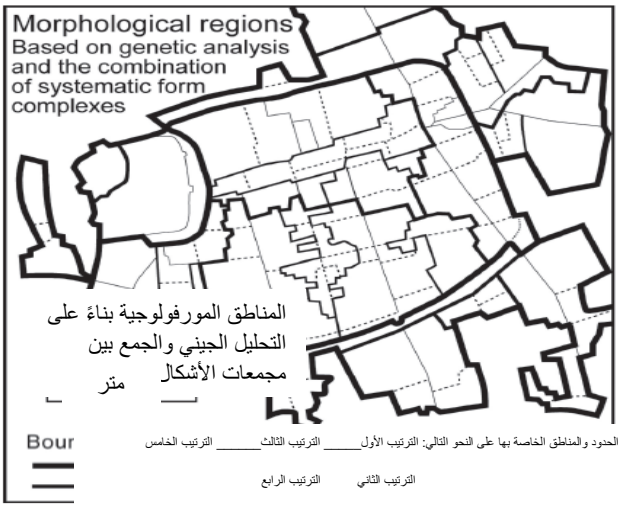


*Figure 5 Urban landscape units in the old town of Ludlow (UK). Based on Conzen (1988, p. 258, Fig. 17.2).*

تعد هذه المقاومة النسبية للتغيير أمرا مهما في الطريقة التي استخدمها كونزن لدمج المجمعات المختلفة في تحليله. يوضح الشكل ٥ وحدات المناظر الطبيعية الحضرية في مدينة لودلو القديمة (المملكة المتحدة). بناء على كونزن (١٩٨٨، ص ٢٥٨، الشكل ١٧,٢).

ذلك في شكل جدول (كونزن، ١٩٨٨، ص ٢٦١). تشكل تلك الخرائط أساس وحدات المشهد الحضري (الشكل ٥)، حيث تسمى وحدات المشهد الحضري بالمناطق المورفولوجية. مثل ترسيم مجمعات الأشكال الفردية، تصور الخريطة الناتجة تسلسلا هرميا للوحدات. تأخذ حدود وحدات هذه الخريطة كلا من المساهمات النسبية للمخطط الأرضي ونسيج البناء واستخدام الأراضي والمباني في تاريخ المشهد الحضري (كونزن، ٢٠٠٤، ص ١٢٤-١٢٥) بعين الاعتبار. يعطي عالم الجغرافيا أقصى أهمية للمخطط الأرضي، الذي يتمتع عموما بأكبر مقاومة للتغيير، ويتمثل في المدينة التقليدية التي تساهم مساهمة كبيرة في المشهد الحضري وتوفر إطارا طويل المدى لمكونات الشكل الحضري الأخرى الأقل ديمومة. في حالة لودلو، هناك خمسة مستويات في التسلسل الهرمي، تتراوح بين "المدينة القديمة" بأكملها (مدينة القرون الوسطى بشكل أساسي) على رأس التسلسل الهرمي إلى "أصغر الأشكال المتماسكة" في أسفل التسلسل الهرمي (كونزين، ١٩٧٥، ص ٩٨-٩٩).

## التطبيقات العملية

يرى كونزين، وغيره من الباحثين الذين ساروا على نهجه، أن دراسة عملية تشكل المنظر الحضري وتحولاته يعد جزءا لا يتجزأ من عملية اكتشاف وتطوير إمكانات جديدة للمستقبل. وغالبا ما ترتبط مثل هذه النشاطات بالدور التي تقوم به المورفولوجيا الحضرية في عملية الحفاظ على التراث الحضري ودمج الأشكال الجديدة بالمناظر الحضرية القديمة (للمزيد من التفاصيل يمكنك الاطلاع على لاركهام، ٢٠٠٥، ص ٤-٢٢؛ وايتهاند، ٢٠٠٥، ص ١٩-٢١)، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل تساهم المورفولوجيا الحضرية أيضا في خلق مناظر حضرية جديدة كليا (للمزيد من التفاصيل يمكنك الاطلاع على غالارتي، ٢٠٠٤، ص ٢٩-٣٢).

ألهمت أفكار كونزين عن المناطق المورفولوجية، العديد من الباحثين الآخرين لمتابعة مسار البحث في هذا الأمر (للمزيد من التفاصيل يمكنك الاطلاع على باريت، ١٩٩٦؛ كروف، ١٩٩٣؛ وايتهاند، ١٩٨١، ص ١-٢٤؛ وايتهاند، ١٩٨٩، ص ١٢-١٣؛ وايتهاند وغو، ٢٠٠٣، ص ٧٣١-٣٦). ومن بين القضايا التي تناولها كانت التطبيق العملي لهذا النوع من التفكير في عملية الحفاظ على التراث الحضري، على سبيل المثال. ويعد تطبيق منهجية كونزين التي وضحها في لودلو ليس بالمهمة السهلة، حيث يتطلب ذلك إجراء العديد من الأبحاث التاريخية حيال المورفولوجيا الحضرية مما يستغرق وقتا طويلا وفقا لمعايير السلطات التخطيطية، كما يصعب اختزال الإجراءات الضرورية إلى قواعد بسيطة. وعلى الرغم من الصعوبات التي تحول دون تطبيق هذه المنهجية، هناك ثلاث تطبيقات تظهر إمكانية تطبيق هذه المنهجية عمليا في العديد من المناطق المختلفة.

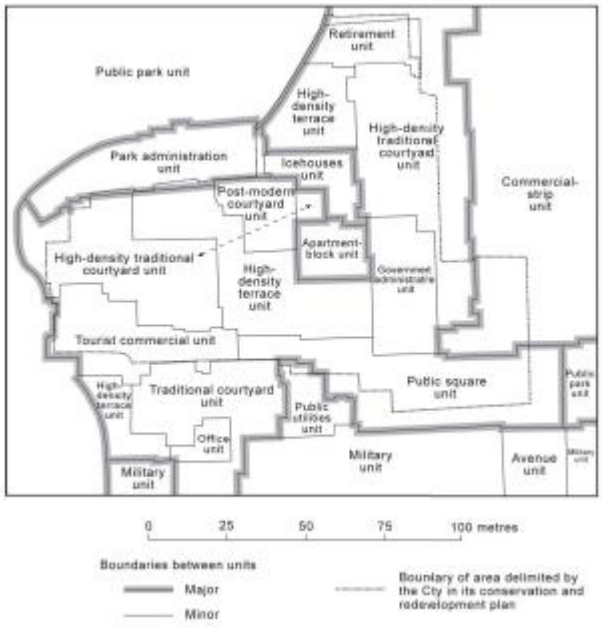


**الشكل ٦، المستنسخ من وايتهاند وغو (٢٠٠٧، ص ٦٦١، الشكل ٧)، يُظهر وحدات المنظر الحضري في منطقة تشيشانمن، الواقعة بالقرب من المدينة المحرمة في بكين (الصين).**

طُبقت إحدى هذه التطبيقات بالقرب من المدينة المحرمة في بكين بهدف البحث في عملية الحفاظ على التراث الحضري في الصين (وايتهاند وغو، ٢٠٠٧، ص ٧٠-٦٤٣)، وكانت الإجراءات المتبعة في هذا التطبيق مشابهة لتلك التي أوضحها كونزين في لودلو. ونتج عن دمج خرائط كل مجمع عمراني، تسلسل هرمي مكون من مستويين لوحدات المنظر الحضري، كما هو موضح في (الشكل ٦)، كما أن حدود هذه الوحدات تختلف كثيرا عن تلك المحددة في خطة الحفاظ على المدينة المحرمة وإعادة تطويرها والتي لم تستند على تحليل منهجي للخصائص الطبيعية للمنطقة.

وكان التطبيق الثاني جزءًا من الخطة الخاصة بالأبرشية التي تعد إحدى الوحدات الإدارية الصغرى في المملكة المتحدة، حيث كانت الإجراءات المتبعة مشابهة لتلك التي تم استخدامها في مدينة لودلو، إلا انه لم يُنظر فقط إلى خصائص (المجمعات العمرانية) لمستوطنة بارنت جرين التي مُسحت والتي تعد إحدى ضواحي منطقة ميدلاندز الإنجليزية، بل أُخذ بعين الاعتبار الخصائص النباتية للمستوطنة حيث تعد احدى العناصر الأساسية عُند دراسة المشهد الحضري في المنطقة (وايتهاند، ٢٠٠٩، ص ١٥ ). ونظرا لخضوع الإجراءات الخاصة بعملية الموافقة على الخطة للاستشارة العامة، فقد تم الحد من استخدام المصطلحات الفنية قدر الإمكان، كما هو موضح (بالشكل ٧)، ولضمان وضوح المعنى للعامة، فقد استبدلت المصطلحات التي بدت غير مفهومة والمستخدمة في المنشورات البحثُية الخالصة. على سبيل المثال، استبدل "وحدة المشهد الحضري" بـ"المنطقة ذات الطابع المميز" و"المناطق الطرفية" بـ"الأماكن والمرافق الواقعة داخل المنطقة"، وعلى الرغم من أن المصطلح الأخير قد لا يكون دقيقًا تمامًا من الناحية الأكاديمية فإنه غالبًا ما يكون مفهومًا لدى العامة. وقد نُظمت وخُططت هذه الوحدات (المناطق ذات الطابع المميز) في تسلسل هرمي، حيث تضم المناطق الرئيسة العديد من المناطق الفرعية، كما أن معظم هذه المناطق الفرعية تضم أيضًا العديد من المناطق الفرعية بداخلها.

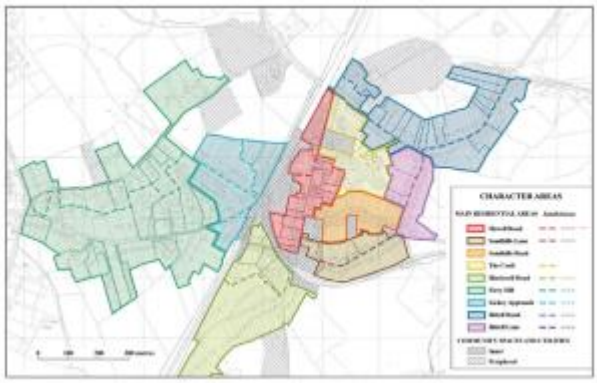

**الشكل ٧، المستنسخ من وايتهاند (٢٠٠٩، ص ١٥، الشكل ٥)، يوضح المناطق ذات الطابع المميز في بارنت جرين، بالقرب من برمنغهام (المملكة المتحدة) عام ٢٠٠٥. نقلا عن هيئة مسح الأراضي ووضع الخرائط -حقوق الطبع والنشر للتاج الملكي بالمملكة المتحدة © جميع الحقوق محفوظة.**

يتعلق التطبيق الثالث بترسيم حدود مواقع التراث العالمي في مدينة سانت بطرسبرغ الروسية (وايتهاند، ٢٠٠٩، ص ٢٣). ويوضح الشكل ٨ الحدود المقترحة عام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى الحافة الداخلية للمناطق الطرفية الكائنة وسط المدينة، حيث تمثل هذه المناطق بشكل أساسي للمنطقة العمرانية للمدينة كما كانت قبل نهاية الحرب العالمية الأولى. وتشكل هذه المناطق الطرفية عائقًا أمام التوسع العمراني للمدينة حيث تعكس طبيعته العديد من السنوات التي شهدت خلالها المدينة نموًا عمرانيًا بطيئًا (بخلاف النمو السكاني المتزايد بداخلها)، إذ يعكس تراكم أنماط الاستخدامات المتنوعة للأراضي على حدود المدينة آنذاك. وما زالت الحافة الداخلية للحزام الطرفي -على طول امتداده- علامة واضحة على حدود المشهد الحضري للمد ينة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مما يضفي على المدينة طابعًا مميزًا. وعلى النقيض من ذلك، تستثني حدود موقع التراث العالمي العديد من المناطق الواقعة داخلها، وعلى غرار مدن عديدة، في حين تشمل العديد من المناطق الواقعة خارجها. وتتشارك مدينة سانت بطرسبرغ، مع العديد من المدن الأخرى، نمطًا مميزًا للتطور التاريخي الجغرافي الذي يخلف فيه مناطق مبنية متراصة بمناطق طرفية واسعة ، ويعد هذا النمط سمة أساسية تشكل هوية المدينة وتعكس مسار تطورها عبر الزمن. ويجدر الإشارة إلى الأهمية البُالغة لنمط التطور التاريخي الجغرافي عند تحديد المناطق التي يجب إدراجها ضمن موقع التراث العالمي، حيث يعد ذلك أساسًا لحماية التراث بناءً على الوحدة التاريخية والجغرافية للمنطقة المحمية.

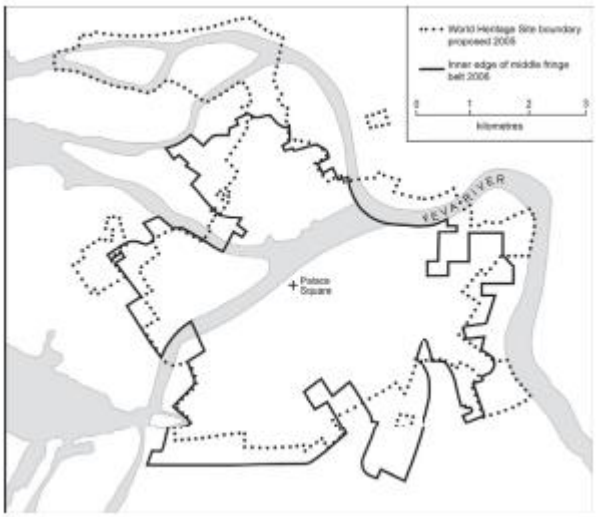


**الشكل ٨ يوضح حدود موقع التراث العالمي الخاص بمدينة سانت بطرسبرغ الروسية (الخط المتقطع) والحافة الداخلية للحزام الطرفي الأوسط للمدينة (الخط المتصل)، وذلك وفقاً لوايتهاوند (٢٠٠٩، ص ٢٣، الشكل ١٢).**

تتخطى هذه الخرائط التي تمثل مناطق مختلفة الأحجام في الصين وروسيا الاتحادية والمملكة المتحدة، كونها مجرد صور ثابتة لمناظر حضرية في لحظات زمنية محددة، بل تجسد رحلة تطور تلك المناظر وتعكس عمليات التغيير التي واجهتها على مر التاريخ، كما تلقي الضوء على ماهية القرارات التي اتخذت والتي شكلت بدورها مسار تطور تلك المناطق.

**الخاتمة**

يعد توثيق الجغرافيا التاريخية للمناطق المرجو إدارتها أو الحفاظ عليها من خلال رسم الخرائط أمرا لا غنى عنه لتحقيق الأهداف المرجوة من إدارة التغيرات في تلك المناطق أو عملية الحفاظ عليها، حيث تعد الخرائط والصور الفوتوغرافية والرسومات والشروحات الخاصة بالمناظر الحضرية أو ما يُعرف بالمناطق ذات الطابع المميز، أدوات ضرورية لتوفير إطار شامل يمكن صانعي القرار من اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة وإعداد خطة مناسبة بشأن عملية إدارة التغيير أو الحفظ. كما تولي سلطات التخطيط أهمية كبيرة للحدود الجغرافية، مما يجعل الأمر مثيرا للسخرية، نظرا لعدم كفاية الأسس التي تستند عليها هذه الحدود. ولذلك فأن النهج الموصوف في هذا النص، يقدم أساسا أكثر دقة لتحديد تلك الحدود.

تجدر الإشارة إلى ألا يعني هذا أن إشكاليات تحديد الطابع العمراني التاريخي للمدينة ودمجه مع ممارسات التخطيط قد أجري حلها بالكامل، بل مازال يمثل هذا الموضوع تحدياً كبيرا للباحثين والممارسين. كما أن هناك حاجة ماسة لمزيد من البحث عن بعض المفاهيم، على سبيل المثال مفهوم التكامل والوحدة، وخاصة فيما يتعلق بوحدة المنظر الحضري وكيفية استكشافه بحيث لا يمكن اختزال مفهوم التكامل على انه مجرد مفهوم يدل على التجانس بين عناصر المنظر الحضري بل انه أكثر تعقيدا من ذلك، حيث لا ينحصر تحقيق مفهوم التكامل في التجانس بين عناصر المنظر الحضري فحسب، بل يمكن للمنظر أن يستمد تكامله من خلال الامتزاج المتباين للعناصر، ويعد هذا الأمر سمة بارزة في المناظر الحضرية القديمة، لا سيما في المناطق الرئيسة للمدن الأوروبية التقليدية. كما يمكن أن يكون التباين أو عدم التجانس بين عناصر المنظر الحضري مفتعلا، كما هو الحال في أعمال ما بعد الحداثة. وتتميز المناطق الطرفية بالتكامل بدورها ضمن التكوين التاريخي والجغرافي للمدينة، كما تتميز ببعض السمات الشكلية التي ناقشنها سابقا. ومع ذلك، تظهر هذه الأحزمة تنوعا كبيرا في بعض الجوانب الأخرى، مما يضفي عليها طابعا متباينا.

إن التلاقي بين مفهوم المورفولوجيا الحضرية الجغرافية -التي ركزت عليها هذه الورقة البحثية- ومفهوم المورفولوجيا الحضرية المعمارية يجعل البحث في المورفولوجيا الحضرية بشكل عام -وبالتحديد في الجوانب التي تناولتها هذه الورقة البحثية- أكثر شمولية وفائدة (مافاي ووايتهاند، ٢٠٠١، ص ٨-٤٧؛ مارزوت، ١٩٩٨، ص ٥-٥٤؛ ٢٠٠٥، ص ٤٨-٥٠). على سبيل المثال، يساهم البحث في المفهوم المعماري الذي يعرف "بالنسيج" في تطوير مفهوم المنطقة المورفولوجية (انظر على سبيل المثال، كانيجيا ومافي، ١٩٧٩؛ ١٩٨٤؛ كروبف، ١٩٩٦، ص ٦٣-٢٤٧). خلال العقدين الماضيين، أصبح جلياً وجود قواسم جوهرية مشتركة بين الأعمال التي قام بها كونزين في منتصف القرن العشرين والأعمال التي قام بها المهندسان المعماريان الإيطاليان سافيربو موراتوري وجيانفرانكو كانيجيا (صموئيل، ١٩٩٠، ص ٣٥-٤١٥). وكان لإدراك هذا الأمر دورا محوريا في تأسيس حركو دولية مختصة بالمورفولوجية الحضرية: الندوة الدولية حول التشكل الحضري. كما أن للأبحاث والدراسات المتزايدة المتعلقة بالتقارب الفكري بين هاتين المدرستين وغيرهما، تأثيرا محوريا على عملية إدارة وحفظ المناظر الحضرية التاريخية حيث توفر هذا الأدبيات رؤى وأطر عمل يمكن استخدامها لتحسين عملية إدارة وحفظ هذه المناظر. ومن المرجح أن يؤدي هذا التكامل الحديث نسبيا، جنبا إلى جنب مع نمط التفكير الذي تطرقت إليه هذه الورقة البحثية إلى إحداث طفرة نوعية في التطورات المستقبلية في هذا الأمر.

## المراجع


باريت، هـ ج. ١٩٩٦، رسالة دكتوراة لم تنشر، بعنوان التغيرات في المنظر الحضري وإدارة التخطيط المحلي في مناطق الحفاظ داخل المدن. جامعة برمنغهام، المملكة المتحدة.

Caniggia, G. and Maffei, G. L. 1979. Composizione Architettonica e Tipologia Edilizia: 1. Lettura dell'Edilizia di Base. Venice, Marsilio.

Conzen, M. R. G. 1932. Die Havelstädte. Unpublished Staatsexamen dissertation, University of Berlin.

مقال بعنوان "نمو مدينة ويتبي وطابعها الخاص"، نشر عام ١٩٥٨، حرر من قبل ج. هـ ج. ديش في كتابه "مسح مدينة ويتبي والمنطقة المحيطة بها". إيتون، المملكة المتحدة، مطبعة شكسبير هيد.

دراسة تحليلية لتخطيط مدينة ألنيك في نورثمبرلاند بعنوان " دراسة في تحليل تخطيط المدن". نشرت عام ١٩٦٠، المنشور رقم ٢٧ من معهد الجغرافيين البريطانيين. لندن، جورج فيليب.

مقال بعنوان "الجغرافيا وحفظ المناظر الحضرية"، نشر عام ١٩٧٥، وذلك في إطار ندوة تحت عنوان الملتقى الألماني-الإنجليزي في الجغرافيا التطبيقية،

نظمت من قبل هانس أوهليغ وكارل ليناو، في مدينة جيسن وفورتسبورج وميونخ في ألمانيا. دار النشر لنس في جيسن، المانيا.

مقال بعنوان مورفوجينسيس والمناطق المورفولوجية، دراسة حالة مدينة لودلو،

ودور العامل البشري في المناظر الحضرية التاريخية. نشر عام ١٩٨٨، حرر من قبل دينيك وشو، ضمن مرجع سبق الإشارة إليه.

أوراق بحثية حول المورفولوجية الحضرية، ١٩٣٢-١٩٩٨، بعنوان "التفكر في التشكل الحضري"، نشرت عام ٢٠٠٤، أكسفورد، المملكة المتحدة، بيتر لانج.

مقال بعنوان الجغرافيا التاريخية الحضرية: التقدم الحديث في بريطانيا وألمانيا.

نشر عام ١٩٨٨، حرر من قبل دينيكي، د. وشو، ج.، كامبريدج، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة كامبريدج.

Fritz, J. 1894. Deutsche Stadtanlagen. Beilage zum Programm 520 des Lyzeums. Strasbourg, Strassburg, Heitz & Mündel.

مقال من قبل غالارتي، م. بعنوان الهندسة المعمارية على المستوى الحضري اليوم: مركز مدينة جديد بالقرب من جينوفا. نشر عام ٢٠٠٤، مجلة أوربان مورفولوجي، العدد ٨.

Geisler, W. 1918. Danzig: ein siedlungsgeographischer Versuch. Danzig, Kafemann.

1924 .Die deutsche Stadt: ein Beitrage zur Morphologie der Kulturlandschaft. Forschungen zur Deutschen Landes-und Volkskunde 22. Stuttgart, Engelhorn.

Hägerstrand, T. 1991. The landscape as overlapping neighbourhoods. In: B. Carlestam and B. Sollibe (eds), Om Tidens Vidd och Tingens Ordning: Texter av Torsten Hägerstrand. Stockholm, Byggforskningsrådet.

Hamm, E. 1932. Die Städtegründungen der Herzöge von Zähringen in Südwestdeutschland. Freiburg im Breisgau, Germany, Urban-Verlag.

Hassinger, H. 1916. Kunsthistorischer Atlas von Wien. Vienna, Österreichisch Kunsttopographie, 15.

أطروحة دكتوراه لم تنشر، من قبل كروف، ك. س. عام ١٩٩٣، بعنوان تعريف الشكل المبني في المورفولوجية الحضرية. جامعة برمنغهام، المملكة المتحدة.

مقال بعنوان النسيج الحضري وطابع المدن. مجلة أوربان ديزاين، العدد ١. نشر عام ١٩٩٦.

دراسة بعنوان التحليل المترولوجي للمدن المخططة في العصر الحديث، حررت من قبل دينيك وشو، عام ١٩٨٨، ضمن مرجع سبق الإشارة إليه.

مقال بعنوان فهم الشكل الحضري؟ كتب في مجلة أوربان ديزاين من قبل لاركهام، عام ٢٠٠٥، العدد ٩٣.

Louis, H. 1936. Die geographische Gliederung von Gross- Berlin. In: H. Louis and W. Panzer (eds), Landerkundliche Forschung: Krebs-Festschrift. Stuttgart, Engelhorn.

مقال بعنوان نشر أفكار كانيجيا، كتب من قبل مافي، ج. ل. ووايتهاند، ج. و. ر. عام ٢٠٠١، مجلة أوربان مورفولُوجي، العدد ٥.

مقال بعنوان دور التاريخ في نهج كونزين وكانيجيا حول المورفولوجية الحضرية. كتب من قبل مارزوت، ن. عام ١٩٩٨، مجلة أوربان مورفولوجي، العدد ٢.

مقال بعنوان التحليل النموذجي والتأويل في المدارس الكونزينية والكانيجيانية: التداخلات والاختلافات. نشر عام ٢٠٠٥، مجلة أوربان مورفولوجي، العدد ٩.

مقال بعنوان الممارسة المعمارية والمورفولوجية الحضرية. كتب من قبل صمويل، آي، عام ١٩٩٠، وحرر من قبل سلاتر، ضمن مرجع سبق الإشارة إليه.

Schlüter, O. 1899a. Bemerkungen zur Siedlungsgeographie. Geographische Zeitschrift, 5.

1899b. Über den Grundriss der Städte. Zeitschrift der Gesellschaft für Erdkunde, 34.

Schlüter, O. 1906. Die Ziele der Geographie des Menschen. Munich, Oldenbourg.

Siedler, E. J. 1914. Märkischer Städtebau im Mittelalter. Berlin, Julius Springer.

مجموعة مقالات بعنوان الشكل العمراني للمدن الغربية: مقالات لم. ر. ج. كونزين بمناسبة عيد ميلاده الثمانين. نشر عام ١٩٩٠، حرر من قبل سلاتر، ت .ر. ليستر، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة ليستر.

مقال بعنوان المدن الإنجليزية الجديدة في العصور الوسطى ذات المخططات المركبة: أدلة من ميدلاندز. نشر عام ١٩٩٠، حرر من قبل سلاتر، ضمن مرجع سبق الإشارة إليه.

Von Richthofen, F. 1883. Aufgaben und Methoden der heutigen Geographie. Inaugural Lecture, Berlin.

مقال بعنوان أساس النظرية التاريخية والجغرافية للشكل الحضري. نشر عام ١٩٧٧ من قبل وايتهاند، ج. و. ر. مجلة معاملات معهد الجغرافيين البريطانيين، المقال رقم ٢ ضمن السلسلة الجديدة.

مقال بعنوان الخلفية التاريخية نمط المورفولوجية الحضرية. نشر عام ١٩٨١، من المقال الي حرر من قبل ج .و .ر .ويتهاند، المنظر الحضري: التطور التاريخي والإدارة. منشورات معهد الجغرافيين البريطانيين الخاصة، العدد ١٣، لندن، أيكاديميك برس.

مقال بعنوان دورات التنمية والمناظر الحضرية. نشر عام ١٩٨٤ في مجلة جغرافي، العدد ٧٩.

مقال بعنوان التطور السكني المقيد: دراسة حالة في المناطق الريفية في ضواحي لندن. منشورات دورية، العدد ٢٨. برمنغهام، المملكة المتحدة، كلية الجغرافيا بجامعة برمنغهام.

مقال بعنوان المورفولوجية الحضرية؛ إدارة المناظر الحضرية والأحزمة الطرفية. نشر عام ٢٠٠٥ في مجلة أوربان ديزاين، العدد ٢٠٠٩.

مقال بعنوان هيكل المناظر الحضرية: تعزيز البحث والممارسة. نشر عام ٢٠٠٩ في مجلة أوربان مورفولوجي، العدد ١٣.

مقال بعنوان الشكل الحضري الصيني: منظور أوروبي. نشر عام ٢٠٠٣ وحرر من قبل وايتهاند، ج. و. ر. وجو، ك. مقال: هل المدينة مُخططة؟ الذي حرر من قبل بتروتشولي، م .ستيلا، ج .سترابا، باري، إيطاليا، يونيون جرافيكا كورسيلي.

مقال بعنوان حفظ المنظر الحضري في الصين: التطور التاريخي والممارسات الحالية ونهج الكونزينية. نشر عام ٢٠٠٧ في مجلة تاون بلانينج ريفيو، العدد ٧٨.

مقال بعنوان الأحزمة الطرفية وإعادة تطوير الأراضي الحضرية: مفهوم أكاديمي وممارسة تخطيطية. حرر من قبل ج. و. ر. وايتهاوند و ن. ج. مورتون عام ٢٠٠٣ في مجلة إنفايرونمنت آند بلانينج بي: بلانينج آند ديزاين، العدد ٣٠.

٤

# دمج القديم مع الجديد في المناظر الحضرية التاريخية

جوليان سميث المدير التنفيذي، موقع ومدرسة ويلو بانك التاريخي الوطني، نياغارا-أون-ذا-ليك (كندا) المدير الرئيسي، جوليان سميث وشركاه المهندسون المعماريون

## المقدمة

عند مناقشة مصطلح "الحفاظ على المناظر الحضرية التاريخية"، من الضروري أن نبدأ بتعريف المصطلحات المستخدمة. يشير الجمع بين كلمتي "حضري" و"منظر طبيعي" في حد ذاته إلى وجود نقاشات حالية حول كيفية الحفاظ على المناطق الحضرية.

تعود أصول مصطلح "المناظر الطبيعية" إلى فن الرسم، حيث كان يشير إلى تمثيل المناطق الأرضية من خلال إطار فني. كانت تستخدم مصطلحات "المناظر الطبيعية" و"المناظر البحرية" للإشارة إلى أعمال الرسامين الذين يصورون مشاهد من العالم من حولنا. مع مرور الوقت، أصبح مصطلح "المنظر الطبيعي" يشير إلى الشكل الفيزيائي وتضاريس الأرض نفسها. في أوائل القرن العشرين، طور الجغرافيون نظريات حول المناظر الثقافية باعتبارها مناظر طبيعية تم تعديلها بواسطة النشاط الثقافي. كانت هذه النقاشات جزءًا من الجدل داخل مجال الجغرافيا بين الحتمية البيئية والثقافية. في أواخر القرن العشرين، اعتمد ممارسو التراث تعريفًا توفيقيًا، متجنبين قضية الحتمية بالإشارة إلى المناظر الثقافية على أنها نتاج التفاعل بين الطبيعة والثقافة، أو الأعمال المشتركة بين الطبيعة والإنسانية. في أوائل القرن الحادي والعشرين، يبدو أننا نعود إلى التعريف الأصلي لكلمة "منظر طبيعي"، حيث يُنظر إليها ليس كحقيقة مادية بل كشكل من أشكال التمثيل. من هذا المنظور، توجد المناظر الثقافية في الخيال، رغم ارتباطها بمكان محدد.

في رأيي، هذا تطور صحي، لأنه من الضروري التفكير في المناظر الطبيعية الثقافية كأفكار مدمجة في مكان معين، وأن ننظر إلى تسجيل المناظر الطبيعية الثقافية كتمارين في الخرائط المعرفية بديلاً عن الخرائط المادية. ويكمن التحدي في هذا النهج في أن المنظر الطبيعيً الثقافي لا يمكن ملاحظته، بل يجب أن يُختبر. ويجب أن يُختبر في الإطار الثقافي لأولئك الذين أنشئوه وحافظوا عليه. والسبب في ذلك هو أنه من خلال الخضوع لطقوس الإقامة فقط يتم إنجاز الخرائط. وأنا أرى أن المنظر الطبيعي الثقافي ذا القيمة هو ذلك الذي تكون فيه الطقوس - التجارب غير المادية للمكان - والآثار - الأطر والأشياء المادية التي تدعم الطقوس - في حالة توازن. يمكننا ملاحظة الآثار، ولكن يجب علينا أن نختبر الطقوس لكي نفهم المكان بشكل كامل.

### رسم الخرائط للمناظر الطبيعية الثقافية

هناك من يُجادل بأن هذا النوع من المناظر الثقافية هو منظر ثقافي مرتبط، والذي يُعتبر في استخدام اللجنة التابعة للتراث العالمي للمناظر المصممة والمتطورة والمرتبطة نوعًا واحدًا من المناظر. وعلاوة على ذلك، فإنه يُعتبر النوع الأكثر تحديدًا مع ثقافات السكان الأصليين حيث يتم التركيز فيه على الموارد الطبيعية بديلاً عن الثقافية، وسيكون ردي على ذلك هو أن المناظر المصممة والمتطورةً هي تحت مجموعة المناظر الثقافية المرتبطة، وتكمن المشكلة في ترددنا في السماح للمجتمعات الأصلية بأن تبادر في شرح كيفية فهم المناظر الطبيعية الثقافية للعالم. عندما تكون المناظر المصممة والمتطورة نتاج ثقافات سائدة بديلاً عن الثقافات المهمشة، يتم فهم طقوس الاقامة بشكل جيد لدرجة أننا نأخذها على محمل الجد. وقد تم تشابك خرائطنا المعرفية بشكل كبير مع الخرائط المادية لدرجة أننا نفترض أن الاثنين يتقاطعان في النهاية. وقد تم تعزيز هذا التضاد بأهمية الشبكة المتقاطعة الزاوية للخرائط والصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو للتسجيل البصري. لا ندرك أن هذه تمثيلات ثقافية، لا أكثر دقة من مندل تبتي لتصوير المنظر الطبيعي المأهول.

قبل الانتقال إلى مسألة تطبيق مصطلح "المناظر الطبيعية" على الحالة الحضرية، أود أن أستكشف مسألة المصنوعات اليدوية والطقوس. تستيقظ ملايين النساء عند الفجر ويأخذن حفنة من دقيق الأرز في أيديهن كل صباح في جنوب الهند. يخرجن إلى الخارج أمام المدخل الرئيسي للمنزل ويخلقن نمطًا من النقاط على الأرض. ثم يأخذن حفنة ثانية من الدقيق ويتركنها تمر عبر أصابعهن لإنشاء خط طويل متواصل ينسج عبر النقاط ليشكل نمطًا هندسيًا معقدًا. يمكن اعتبار النمط الناتج، المسمى كولام، إما قطعة أثرية أو طقسًا. أود أن أزعم أنه يمثل خريطة للمنظر الثقافي الذي يعشن فيه (الشكل ١).

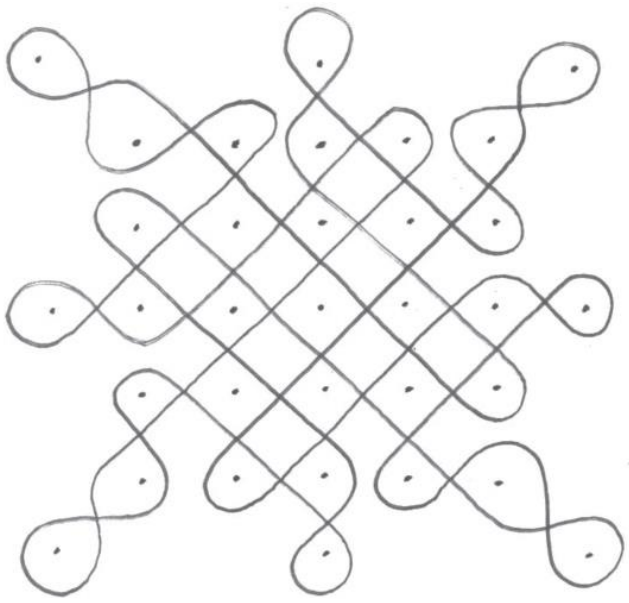

الشكل (١) نمط كولام النموذجي، الهند.

يمكن توضيح هذا النوع من الطقوس بشكل أكثر تفصيلا في مدينة مادوراي في جنوب الهند، حيث يشمل الدورة السنوية للاحتفالات الآلهة الذكورية والأنثوية لمعبد ميناكشي الضخم في وسط المدينة. ومع مرور الوقت، تعيد الآلهة المسيرة تمثيلا لغزو واستيطان مكان ذي قيمة من خلال الطقوس. في عدد من الطقوس التطوّافية، يتم تحديد خريطة المدينة، وتتوج هذه الطقوس باحتفال تشيتراي الذي يجذب حوالي نصف مليون حاج إلى مدينة عدد سكانها مليون نسمة. تجري هذه الأنشطة على طول الطرق المتعرجة في مدينة قديمة تعود إلى ٣٠٠٠ عام، وهي مدينة لا تظهر فيها أي أنماط واضحة في نظام المعلومات الجغرافية الدقيق. ومع ذلك، عندما يطلب من السكان رسم مدينتهم، فإنهم يرسمون ماندالا بسيطة تشبه تلك الماندالا التبتية المذكورة سابقا. تتجلى حقيقة المدينة في الماندالا، بينما تعتبر خرائط نظام المعلومات الجغرافية تمثيلا غير دقيق لمنظر مادوراي الثقافي.

هناك عدد من النقاط الأخرى ذات الأهمية. يقع الضريح المخصص لشيفا، الإله الذكر، داخل المعبد في المركز الهندسي للمجمع الذي تبلغ مساحته ٥,٧ هكتار على وجه التحديد. يقع الضريح عند نقطة تقاطع الخطوط بين البوابات الأربع الرئيسية – الشرقية والجنوبية والغربية والشمالية. أما الضريح المخصص لميناكشي، الإلهة الأنثى، فهو يقع بعيدا عن المركز إلى الجنوب. لكن تم فتح بوابة ثانوية صغيرة مباشرة إلى الشرق من ضريحها، والطقوس الشائعة لمعظم عباد مادوراي هي الدخول من هذه البوابة والتوجه مباشرة إلى ضريح ميناكشي، مع زيارة ضريح شيفا كنشاط ثانوي أحيانا.

يقع معبد فيشنوي إلى الغرب من معبد ميناكشي الشيفي. يتبين أن هذا المعبد يحتوي على مجموعة من الساحات الدائرية الداخلية والمسارات الاحتفالية الخارجية الخاصة به، مما يخلق مناظر ثقافية ثانوية متداخلة مع الأولى، وكل منهما يتمتع بنزاهته وحدوده الخاصة. وتعتبر هذه إحدى القضايا الرئيسية للمناظر الثقافية باعتبارها رمز للتوازن. ففي بعض البيئات الحضرية، يمكن أن تتراكم هذه المناظر فوق بعضها البعض، كل منها يحمل طقوسه وأثاره وشروط حدوده الخاصة.

في النهاية، تمتزج في هذه المدينة، التي كانت تحت حكم الباندیا، غزاها المحتلون الفيجاياناغار في القرن السادس عشر. ومع مرور الوقت، بنى حكام النايك قصرا ضخما في هذه المدينة. وبما يعكس حساسية ملحوظة تجاه مسألة سلامة المناظر الثقافية، قاموا بثني الشوارع حول القصر بحيث يمكن للطقوس الدائرية أن تستمر دون انقطاع. وكانت النتيجة أن المنظر الثقافي الأصلي نجا رغم إدخال عنصر جديد كبير (الشكل ٢).

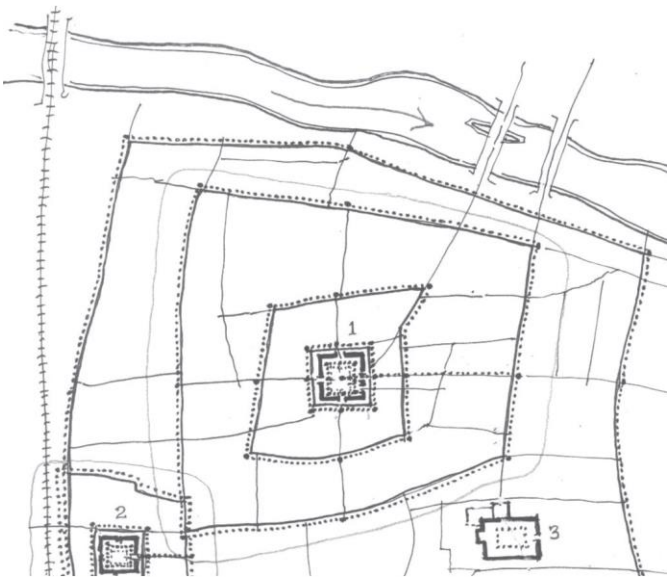


الشكل ٢: خريطة الأنشطة الطقوسية على الخريطة الفيزيائية لمدينة مادوراي. تخلق المسارات الاحتفالية المتعلقة بمعبد ميناكشي (١) المنظر الثقافي السائد في المدينة. ومع ذلك، فإن المنظر الثقافي المنفصل الممثل بالمسارات الاحتفالية لمعبد بيرومال (٢) يتداخل مع المنظر الثقافي الأول، مع وجود حدود منفصلة. ويشمل القصر الذي بني لاحقا بواسطة حكام النايك (٣)، والذي لا يرتبط بأي خرائط طقوسية، فلا يظهر في الخرائط الذهنية للسكان. يتموضع القصر داخل ساحة كبيرة يشوه، لكنه لا يكسر، الهندسة الأساسية للمدينة.

## نظرية المنظر الثقافي

يشير مثال مادوراي إلى مسألة إضافة كلمة «حضري» إلى كلمة «منظر». على الرغم من أن المدن هي قطع أثرية معقدة ورائعة، أنها أيضا مملوءة بالسلوك الشعائري الذي يبرر الاستثمارات الكبرى في تكون القطع الأثرية واستدامتها. هذه الطقوس ليست مواكب مخيفة لمعبودات الهند الجنوبية، أنها بنفس القدر مكان ووظيفة عدد هائب من الأنشطة الدينية والاجتماعية والثقافية المتكررة في دورات يومية وأسبوعية وسنوية، التي ترسم خريطة المدينة لسكانها. «المناظر الحضرية» هي المناظر الثقافية لسكان الحضر، كما هو الحال في أي منظر ثقافي، يمكنها فهما من الداخل أو من خلال التجربة فحسب، وليس من الخارج عن طريق المراقبة.

أذن، «المناظر الحضرية التاريخية» هي مناظر حضرية حققت توازن، عادة على مدة فترة طويلة من الزمن، واكتسبت قيمة؛ لأن هذا التوازن يصعب تحقيقه؛ لليست الصعوبة في تحقيقه فحسب بل أيضا استدامته. أنها تقدم، للمجتمع المحلي المعني، معنى الهوية والمكان. في العديد من البلدان، تعد «المناظر الحضرية التاريخية» هي تلك المعترف بها أو المحددة رسميا.

تعد تطبيق نظرية المنظر الثقافي على ممارسة الحفظ الحضري هو تطوير بارز. في عام ١٩٩٠، حررت أول بيان وثيقة التراث في كندا والإشارة تحديدا إلى المناظر الثقافية بوصفها مكونات رئيسة للهوية الحضرية تحت إشراف برنامج

التراث الثقافي. بعد مرور ١٥ عاماً، في عام ٢٠٠٥، قدمت مقاطعة أونتاريو بيانا للسياسة الإقليمية بموجب قانون التخطيط (وليس قانون التراث) الذي يشير إلى المناظر الثقافية بوصفها المكونات الرئيسة التي ليس للهوية الحضرية، بل للهوية الريفية والبرية أيضا، والتي تعرف المناطق المعنية التاريخية بصفتها مجموعة فرعية داخل فئة أكبر من المناظر الثقافية. هذا تحول ضخم في اتجاه السياسة، ووضع نظرية المناظر الطبيعية الثقافية في صميم الإدارة البيئية بصورة أعم، وليس مجرد إدارة الموارد التراثية. إن قضية الاستدامة، والشاغل المعاصر المرحب به، سيزيد من استخدام نظرية المنظر الثقافي. على الرغم من أن الاستدامة مطبقة في المقام الأول على حفظ الموارد الطبيعية، وبدأ البشر في ملاحظة حفظ الموارد الطبيعية وحفظ الموارد الثقافية مرتبطين ارتباطا آخر، وتقدم نظرية المنظر الثقافي الإطار الفكري لإتباع نهج موحد.

**اقتران القديم والحديث: توازن القطع الأثرية والطقوس**

لذلك داخل هذا الإطار، كيف نتعامل مع التغيير، وبالأخص، كيف لنا أن ننشأ اقتران بين القديم والجديد؟ هذا وفقا لي هي المسألة الرئيسة لنخضع نظرية المنظر الثقافي للاختبار. وكما قلت من قبل، الأجوبة لا تنبثق بالضرورة من تقاليد أوروبية التمركز للنظرية والممارسة. افترضت الفترة الحديثة، التي عرفتها الثقافات أوروبية التمركز وصانتها، أنها تصيغ مبادئ ومعايير عالمية.

المشكلة مع ثقافة ما بعد الحداثة أنها تبقى أوروبية التمركز، محاولة إلى تعريف النسبية الثقافية داخل إطار عالمي مستمر. تعكس مداولات لجنة التراث العالمي هذا الميل.

أود اقتراح الانتقال إلى تعريفات المناظر الثقافية الترابطية، وعلى وجه الخصوص تلك التي طرحتها الشعوب الأصلية وغيرها التي تتبع تقليد المساواة بين الطبيعة والثقافة، لتنظيم أفكارنا. خاصة، يمكننا الانتباه إلى فهم تلك الشعوب كيفية سد طقوس الاستيطان لهذه الفجوة.

وفقا «للمناظر الحضرية التاريخية»، فإن مفتاح اقتران القديم بالجديد يعد في تقوية وتعزيز توازن ما بين القطع الأثرية والطقوس، للحفاظ على الخرائط المعرفية. تكمن الخطوة الأولى في رسم خرائط للمناظر الثقافية الموجودة بالفعل، وتذكر احتمالية تراكم العديد من المناظر الثقافية فوق بعضها. يحسب جزء من هذه الخطوة في تحديد الأنماط الملموسة وغير الملموسة في العمل. الخطوة الثانية هو أن يكون لديك مجتمعات مهتمة بكل منظر ثقافي تحدد القيمة وتقترح الحدود. الخطوة الأخيرة تكمن في وضع مبادئ توجيهية الإدارية، بما في ذلك، تصميم التدخلات المعاصرة، مع الاعتراف بأن هذه التداخلات قد تكون في كثير من الأحيان طقوسا جديدا وكأنها قطعا أثرية جديدة. تكمن ميزة نهج المنظر الحضري في تتناوله إيكولوجيا المدينة، ويقبل جودة العلاقات الديناميكية، بدلا من معالجة الطابع المادي منطقة تاريخي، وافتراض الجودة الثابتة للأشياء المكونة لها.

هذا الاختلاف في التركيز واضح في **سياسة البيان الإقليمي** الجديدة المشار إليها أعلاه؛ جزء من تعريفها للمنظر الثقافي إنه ذلك المكان ذي «نوع مهم من الصورة التراثية، والمميز عن العوامل أو الأجزاء المكونة له». في كثير من الأحيان في كندا، افترضنا أن الجرد المفصل للموارد التاريخية شكل أساسا جيدا لتطوير تصنيف منطقة تاريخية. يذكرنا هذا البيان بأن الجرد يحدد العوامل المكونة، ولكنه لا يعرف النظام الإيكولوجي الذي يصونها. بدون هذا النظام الإيكولوجي من المستحيل الحكم على أي نوع من أنواع التدخل التي ستزعزع التوازن بطرق سلبية وأي منها قد يزعزع الوضع الراهن، لكنه يصون ويعزز حس التوازن.

في أواخر الثمانينات، بدأنا في دراسة منطقة بايوارد ماركت في أوتاوا، وهي منطقة تعرضت، في ذلك الوقت، لتهديد التطهير الشامل والتجديد الحضري. طلبنا ممن عاشوا في المنطقة ويعرفونها حق المعرفة ومن شاركوا في طقوسها أن يرسموا خريطة للحي. لقد جمعنا مئة خطة، مرسومة بتردد كبير على أوراق فارغة تماما. في الغالب من الصحيح أن كلما كانت التقنية بدائية، تتكشف النتائج تكشفا أكثر وضوحا. وهذا بالطبع يتماشى مع نشأة «المنظر» بصفته صورة تمثيلية وتفسيرية. أولئك الذين يتسمون بمهارات في اتفاقيات ما يسمى بالتخطيط «الدقيق» ينتج رسومات بمعلومات أقل ورؤية أقل. من جهة ممارستنا، حددنا مناظر ثقافية أساسية ثلاثة، حددها كل من السكان إلى جانب تجار الجملة والزوار. المناظر الثلاثة جميعها قيمة للغاية. (شكل ٣ و٤)

أقنعنا المدينة بأنه إذا كان ينبغي تعيين المنطقة بوصفها منطقة محمية تراثية، فإنه ينبغي الاعتراف وحماية جميع المناظر الثقافية الثلاثة، وبالتالي ينبغي للخطة الإدارية حماية كل من القطع الأثرية وطقوس كل منها. وفقا للمنظر الثقافي لتجارة الجملة، على سبيل المثال، تخضع أنماط التصميم الحضرية وأشكال التشييد التي دعمت هذا النشاط، بل أيضا نشاط البيع بالجملة ذاته للحماية بموجب القوانين التنظيمية المبتكرة التي كانت تواجه مقاومة أشد من حماية المبنى. وفقا للسياحة، قبل المنظر الثقافي للسياحية على إنه عنصر مركزي ولكن طقوسه وقطعه الأثرية خضعت للاحتواء حتى لا تطغى على واقع تجار الجملة وواقع السكان. لم يسمح للمطورين بزعزعة الأنشطة التجارية صغيرة النطاق ببيئات خاضعة لتحكم أكبر. لا يسمح أيضا لسلسلة المتاجر

ذات التوجهات السياحية والزوار باحتلال الواجهات الرئيسة، على الرغم من عروضها للإيجارات بمبالغ هائلة.

[١٥] http://www.mah.gov.on.ca/Page215.aspx

يوضح الشكل ٣ و٤ خرائط منطقة سوق بيوارد التي أعدها المستخدمين

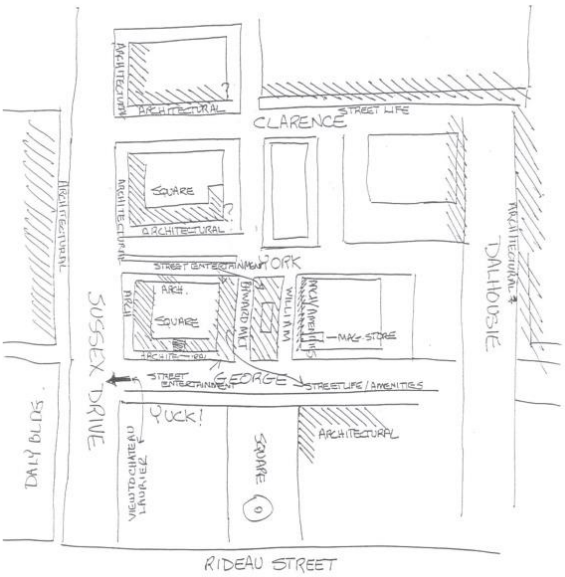


رسم أحد المصممين المشارك ١ حيث سلط الضوء على الخصائص المعمارية والحدود ذات الصلة.

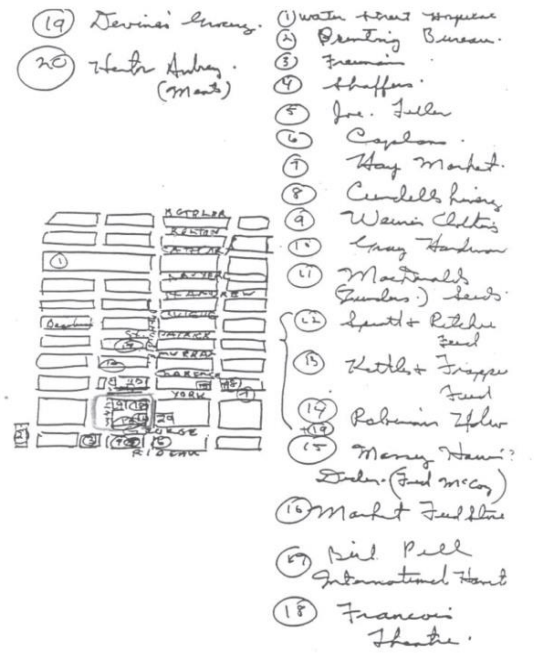

رسم مزارع

موارد ذات أهمية زراعية وحدودا أكبر بكثير (على سبيل المثال: ٧ سوق القش، ٨ اسطبل كانديلز، ١٢ علف ريتشز). والعديد من هذه الموارد غير معروفة نسبيا للمستخدمين الآخرين.

تعتبر المنطقة هي الأقدم في المدينة من الناحية المعمارية لكنها كانت متنوعة بشكل كبير بسبب التطور المستمر على نطاق صغير، حيث أننا فرضنا ضوابط صارمة للغاية على أنماط التصميم الحضري والأنشطة، على سبيل المثال، من حيث أنماط التصميم عملنا على منع الوقوف غير المنظم في شبكة الطرق لأن تلك المساحات أوجدت في البداية لأنشطة التسوق فقط، كما أصررنا على الحفاظ على التوازن بين المباني الصغيرة منخفضة الارتفاع والهياكل المؤقتة لتجارة الجملة، وفي الوقت ذاته، لم نفرض تقريبا أي ضوابط معمارية على المنطقة، نظرا لأن المكان كان مساحة للتعبير الشعبي والتجربة ، وأنه طالما ظل كل تعبير مقيد على نطاق صغير جدا، ينبغي أن تكون التدخلات الجديدة معاصرة بوضوح ومحافظة على حس التطور وعليه تسبب حس الفوضى واللامركزية في جذب هذه المنطقة لكل موجات الهجرة الكبيرة إلى أوتاوا، باستثناء البروتستانت البيض من أصول أنجلو-ساكسونية (واسب) الذين احتلوا منطقة الأبر تاون، مما دفعنا أن نحافظ على هذه الهوية، التي حددها تجار الجملة والمقيمون على أنها ضرورية لبقائهم، وبالتالي رفضنا قبول اقتراحات المدينة الأولية التي تضمنت رصف الطوب، وأعمدة الإنارة الحديدية المصبوبة، والمقاعد، وعلامات الشوارع الخاصة، والخدمات الكهربائية المدفونة، وغيرها من الأساليب التقليدية التي كانت تستخدم في المناطق المخصصة، وحافظنا على الأسلاك العلوية الفوضوية والأرصفة الخرسانية الرخيصة، وأصررنا أيضا على أن الصراعات بين المركبات والمشاة كانت جزءا من تاريخ المنطقة منذ أوائل القرن التاسع عشر وينبغي الحفاظ عليها، ونظرا لأن المنطقة تزدهر مع الوقت نجد أنه من الصعب الحفاظ على التوازن بين المناظر الثقافية خاصة المنظر السياحي الذي يصعب التحكم فيه بشكل خاص ولكن يمكن التحكم فيه مع تحول أجزاء أخرى من المدينة إلى مناطق تراثية مخصصة، حيث تتيح إمكانية تقدير طابعها وخلق بيئة مستقرة لها وبالتالي يصبح لدى السياح خيارات متعددة، وكان التدفق الأخير في المناطق المحيطة بسوق بيوارد

مزيجا من معدلات الإشغال السكنية/ العمل المكتبي .

يوضح الشكل ٥ قرية روكليف بارك، مقاطعة أوتاوا

خلال إجراء دراسة أخرى تخص القرية الحضرية الراقية روكليف بارك في أوتاوا، بدأنا العمل بإبلاغ المجتمع بأننا سنتعامل مع تلك التجربة كدراسة أنثروبولوجية للثقافة القبلية، ومن ثم دعوناهم لمناقشة الممارسات التي تدعم المجتمع معنا، حيث تمكنا من إعداد مجموعة من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي أصبحت جزءا من إطار خطة الإدارة بموجب قانون التراث في أونتاريو، على سبيل المثال، على الرغم من أن المنطقة تقع في وسط المدينة، إلا أنها تخلو من أرصفة وكان ذلك متعمدا من المصممين الأصليين في منتصف القرن التاسع عشر لخلق طابع قروي ضمن بيئة حضرية ولم نضع إرشادات إدارية لتقييد الحركة في الشوارع لعدم وجود الأرصفة بل

حافظنا على حق سكان روكليف في السير على الشوارع كما اعتادوا، كما هو الحال في منطقة سوق بيوارد، حيث تجد هناك متعة معينة في قبول السكان للنزاعات بين المركبات والمشاة والسماح للمشاة بأن تكون لهم الأولوية، من حيث السلامة، وقد تم إثبات أن وضع الأرصفة في مثل هذه الحالات يؤدي إلى زيادات ملحوظة في سرعة حركة المرور، مما يتسبب في رفع معدلات حوادث الطرق الخطرة، ولكن يكمن الأمر هنا أن المجتمع هو من حدد ممارساته الخاصة وشملت هذه الممارسات أيضا الأنشطة السياسية التي تم وضع مبادئها في ستينيات القرن التاسع عشر والتي تحظى الآن بالحماية بموجب تصنيف المنطقة وتسمح للسكان بمراجعة التدخلات التصميمية بطريقة فريدة في المدينة والتي تعتبر شكل من أشكال التصميم القائم على عادات المجتمع الثقافية.

كما هو الحال في سوق بيوارد، حيث أن هناك عدد قليل جداً من الضوابط المعمارية في تصميم المنطقة وبدلا من ذلك تركز الضوابط على المشهد الحضري أي البيئة المليئة بالطرق المتعرجة، والأراضي المزروعة بكثافة، والمساحات الخضراء المتصلة من منزل إلى آخر، والقليل من الأسوار، والحفاظ على التوازن الذي يميل لصالح المناظر الطبيعية على حساب الهندسة المعمارية، وقد تميزت الهندسة المعمارية تاريخيا بالتنوع الواضح، بما في ذلك بعض من أروع الأمثلة على التصميم الحديث في أوتاوا، ولا يكمن تحدي إدارة المنطقة في جماليات التدخلات الجديدة، بل في الميل إلى الحداثة أو التراث أي في الميل نحو المنازل الأكبر أو المناظر الطبيعية الأصغر، وهذه ليست مسألة تفضيل ضوابط تصميم عن غيرها، بل إدارة مجتمعية أكثر فعالية بما يتوافق مع قانون التراث.

من بين تلك الأمثلة، يدعو نهج المناظر الطبيعية الثقافية إلى التركيز على كلا من الممارسات والأدوات، ولكن ليس على الدوام، حيث سبق أن قمنا بتطوير خطة إدارة لمنطقة تراثية في سانت جون، نيو برونزويك، والتي تضم أفضل مجموعة من العمارة الإيطالية في كندا وهي مزيج استثنائي بين الفيلات الإيطالية الكبيرة والمنازل الأكثر تواضعا وبيوت الشقق والمباني التجارية وفي هذه الحالة، تهيمن الأدوات تماما على الإحساس بالقيمة والمبادئ التوجيهية للإدارة.

التعرف على الواقع الحضري المتعدد وقيمته

باختصار لا توجد صيغة عامة تنطبق على كافة الحالات، حيث أنه في حالة موقع "هيد سماشد إن بافلو جمب"، وهي منطقة محمية للسكان الأصليين وموقع تراث عالمي في مقاطعة ألبرتا، حيث تسود الممارسات وتصبح الأدوات (مثل الجرف، وممر سباق البيسون، وتلة الرؤية، وما إلى ذلك) منطقية فقط عندما تفهم تلك الممارسات ولا يزال مجتمع السكان الأصليين يشغل هذه المناظر الطبيعيةُ، وللحد من تأثير السياحة على المناظر الطبيعية الثقافية تم بناء مركز الزوار في جانب الجرف بحيث يكون منفصل بعض الشيء وهناك حدود صارمة لحركة الزوار حيث لا يمكنهم التوغل في المناظر الطبيعية وفرض ممارسات من شأنها أن تؤثر على قدرة المجتمع الأصلي على الحفاظ على توازنه الخاص. في الوقت نفسه، يسمح للممارسات الأصلية مثل الطبول بالانتشار في مركز الزوار، مما يخلق نقاط متداخلة لنقل الثقافات وهكذا، نعمل على تركيب منظرين طبيعيين ثقافيين بهويات وحدود مختلفة تماما.

يتحتم علي أن أعترف بأن منهجي الخاص في نظرية وممارسة المناظر الطبيعية الثقافية مدين بشكل كبير للطلاب الأصليين في برنامج الدراسات العليا بجامعة كارلتون في أوتاوا، الذين علموني بصبر كبير أن أقبل ببساطة حقيقة أن الأداة والممارسات لا ينفصلان، لذا يبدو منطقيا احتجاج مجتمع السكان الأصليين في كندا بشدة، على دهشة أمناء المتاحف، عندما عرضت أدواتهم لأول مرة في المعارض الفنية المرموقة، موضوعة في صناديق زجاجية بإضاءة درامية في المعرض وكان الأمر الأكثر إزعاجا هو فصل الأدوات، مثل قنعة الرقص والأدوات المقدسة، عن سياق ممارساتها.

تعتبر نظرية المناظر الطبيعية الثقافية في المناطق الحضرية مهمة جدا في كندا لأن المدن هي مركز الواقع المعاصر متعدد الثقافات وعلى الرغم من أن المجتمع الأنجلو ساكسوني الأبيض كان يمثل الأغلبية في الماضي، إلا أن معدلات الهجرة المتزايدة جعلته الآن أقلية وينطبق الأمر نفسه على المجتمع الفرنسي الكندي، وجميع المجتمعات المهاجرة الأخرى - من أمريكا الوسطى والجنوبية، وآسيا، وأفريقيا، وأوروبا - وجميع مجتمعات الأمم الأولى الأصلية، وكذلك المجتمعات الحضرية، والضواحي، والمناطق الخارجة عن الحضر، والمناطق الريفية، والمجتمعات البدوية، حيث أن كل مجتمع لديه مناظره الطبيعية الثقافية الخاصة، بالإضافة إلى المناظر الطبيعية الثقافية للتداخل والمناظر الطبيعية الثقافية للسياحة وإذا لم يكن لدينا طريقة لفهم ومن ثم حماية الهويات المتعددة والواقع الحضري المتعدد، فإننا سنسعى وراء حقائق فردية تفيد بعضا وتهمش آخرين وهذا ليس مسارا مستداما.

على الصعيد الدولي، أعتقد أن مصطلح "المناظر الطبيعية الحضرية" يعبر عن سياق أفضل بكثير من "المنطقة الحضرية" للجمع بين القديم والجديد، حيث أن ذلك المصطلح يعترف بضرورة التجربة من الداخل، بدلا من النظرة السطحية من الخارج، كما يعبر عن المنظور البيئي، ويقبل التأثيرات الديناميكية دون إخلال الشعور بالتوازن ويمكن بعد ذلك الحكم على التدخلات المعاصرة ضمن هذا الواقع الإدراكي ولكن هذا لا يعني أن تلك القرارات تنجرف جميعها إلى عالم أحلام ذاتي بعيد عن الواقع بل بالنسبة للعديد من المدن، أو الأحياء داخل المدن، لقد لعبت الجماليات الموضوعية دورا رئيسيا في إنشائها وفي هذه الحالة، يمكن أن تلعب المعايير الجمالية الموضوعية دورا رئيسيا في إرشادات تصميمها.

تحصل العديد من الأحياء الحضرية على التقدير نظرا لخصائصها الشكلية والمادية، والتي بدورها تصبح أساسا لتحديد الاستدامة لكن يتعين علينا التريث في وضع افتراضات القيمة والحذر من التسرع في ذلك حيث أن عملية حفظ التراث عملية سياسية، لأنها تتعامل مع قضايا الهوية الثقافية، وبالتالي تعكس المناظر الطبيعية الثقافية هياكل السلطة، وظروف الهيمنة والتهميش وغير ذلك، ودرس العديد من الأشخاص مثل دولوريس هايدن في الولايات المتحدة هذه القضية لسنوات عديدة ليجتمعوا على فكرة أننا لا نتمكن من الحكم على الجديد إلا بعد فهم القديم وإلا سنستمر ببساطة في تعزيز التحيزات وهذا صحيح بشكل خاص عند التفكير في تأثير نظرة السائح على تحديد القيم التي تكون في الغالب جمالية وملحوظة حتى مع ما يسمى بالسياحة الثقافية، التي تقدر تجربة الممارسات المحلية بقدر ما تقدر تأمل القطع الأثرية المحلية، وبالتالي لا تزال الانطباعات تبنى على المنظر الخارجي لا القيمة الداخلية لذا فإن الحل الأمثل أن يسمح للمجتمعات الثقافية برسم خرائط لواقعهم الخاص وتحديد مصادر قيمهم.

كما يلزم السماح للمجتمعات بالمشاركة في تعريف وإدارة الحدود وتعتمد المصطلحات الحالية للجنة التراث العالمي على مناطق أساسية ومناطق عازلة وتعرف

المناطق الأساسية بشكل عام بحدود قانونية يفترض أنها جزء من التصميم والتسجيل ولكن كما قال لي أحد زعماء السكان الأصليين في كندا، أنه عندما وصل علماء الآثار لرسم خريطة لموقع أثري للسكان الأصليين وأعدوا شبكة لضمان دقة تسجيلهم، فإن الشبكة في حد ذاتها تحول الموقع فورا من هوية السكان الأصليين إلى هوية أوروبية كما أن الحدود الممسوحة نفسها مرتبطة بافتراضات ثقافية حول السلطة والملكية الخاصة وهيمنة ثقافات المستوطنين على الثقافات البدوية حيث يعزز مصطلح "المنطقة العازلة" هذه الفكرة عن المناطق الأساسية كمجتمعات مغلقة ويمكن لنظرية المناظر الطبيعية الثقافية قبول حدود متعددة لكل من التصميم والإدارة كما تقترح استخدام مصطلح مثل "منطقة رافده" أو "منطقة مستدامة" للمنطقة العازلة، للتعبير عن منظور أكثر بيئية للحفاظ على المناظر الطبيعية الحضرية.

# الملخص

هل نحكم التدخلات المعاصرة في المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية بمعايير تتعلق بالارتفاع والشكل والمادة والأسلوب؟ هل تكون الصورة الظلية هي المقياس الحاسم؟ حسنا، في الحالات التي تعكس فيها الصورة الظلية الواقع الثقافي للسكان تكون الإجابة نعم وإذا كانت القمة وساحة الكاتدرائية تعكسان الهوية الدينية والثقافية المشتركة للسكان، فليس مناسبا أبدا لبنك أن يقيم برجا عاليا مع ساحة ويدعي أنه هو المصدر الجديد لهوية المجتمع، حيث أن هذا نوع من فرض السلطة الأناني الذي يزعج السكان والزوار، ولكن إذا كان البرج الجديد هو مئذنة لسكان مسلمين متزايدين، ويخلق حوارا ثقافيا في الأفق، أو إذا كان البرج الجديد يرمز إلى مصدر للعمل في بلدة تعاني من ركود اقتصادي وتتسم بالعلمنة حيث يمنح العمل تمكين البلدة، حينئذ قد يكون الأمر مقبولا ويأتي السؤال حينها ما إذا كان يعطل الجماليات الحالية والممارسات المقدسة، أم يحترمها فإذا كان يحترمها، فقد يساعد في خلق روح حيوية جديدة وتوازن جديد أكثر تعقيدا، ولكنه لا يزال يشمل القديم، ويمكن أن تكون بعض التدخلات الصغيرة والمتوافقة جماليا مخلة بالنظام بنفس المقدار، لذا تتوقف معايير النجاح على سؤال رئيسي: هل ستتم حماية وتعزيز قيم المناظر الطبيعية الثقافية المرتبطة؟ أم سيتم تقويضها؟ للإجابة على هذا، نحن بحاجة إلى علماء الأنثروبولوجيا والمؤرخين الثقافيين والجغرافيين والشعراء والرسامين وإلى وجهات نظر كبار السكان الأصليين حيث أنه بمساعدتهم، سنتمكن بعد ذلك من اللجوء إلى المهرة المناسبين في الفن والحرف لتشكيل التدخلات الثقافية الصحيحة. وأخيرا هناك تعليق بشأن سؤال من هم هؤلاء الفنانين والحرفيين المهرة الذين سيشكلون التدخلات المعاصرة في المناظر الطبيعية التاريخية ولقد شعرت بالإحباط من مدارس العمارة والتخطيط لدينا في كندا نظرا لأنها تفترض أن النظرية تؤدي إلى الممارسة، باستخدام النموذج الأكاديمي الكلاسيكي، مما يفسر أنها أصبحت ذات نهج نظري جدا وفي الواقع يعمل هذا النهج بنجاح بالفعل عندما يكون غير مقيد بالواقع العملي (أو الممارسات الثقافية)، ولكن يمكن أيضا القول بأن الممارسة تؤدي إلى النظرية، باستخدام النموذج الكلاسيكي للتدريب المهني، حيث أعتقد أن تقاليد العمارة المحلية تعتمد على التدريب المهني أكثر من الأكاديمي، وأن هذه التقاليد جزء أساسي من المناظر الطبيعية الحضرية الصحية لذلك قمنا بتأسيس مدرسة جديدة في كندا، وهي مدرسة الفنون الترميمية في ويلو بانك، التي تستخدم نموذج التدريب المهني لتدريب البنائين والحرفيين المحترفين وهم أشخاص لديهم قدرة على التدريب على التصميم، مهارات عملية، ومعرفة بصرية وتاريخية عالية حيث تتحدى هذه المدرسة التقسيم الحداثي للعالم إلى مهن التصميم ومهن البناء كما تتحدى جميع الأجهزة القانونية والمهنية ذات الصلة حيث تؤمن بأن لديها طلاب رائعون وتعلم جيدا أن العملاء على مستوى العالم سيبحثون عنهم وهنا يطرح السؤال نفسه في ما إذا كان سيسمح لهم بممارسة العمل والتنظير من خلال ممارستهم؟ نتمنى ذلك حقا لأن المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية تحتاج إليهم.

٥

# الانعكاس على المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية كوسيلة لحفظ التراث

جوكا جوكيليتو

المستشار الخاص

للمدير العام لمنظمة الإيكروم

## العولمة والقيمة العالمية

تميزت الخمسون عاماً الماضية بزيادة العولمة، مع نتائج إيجابية وسلبية. ويمكن لمس تأثير العولمة بشكل خاص في المجال الاقتصادي، حيث أصبحنا نعتمد بشكل متزايد على القوى والاتجاهات فوق الوطنية. وفي الواقع، يمكن تحديد نوعين من العولمة، أحدهما العولمة الفوقية والآخر العولمة التحتية. تتمثل العولمة الفوقية في الشركات متعددة الجنسيات وتدفقات رأس المال الدولية والأسواق العالمية. وفي كثير من الحالات، يكون الإنتاج لامركزياً، ويعتمد التسويق على نظام دولي للانتشار. ونتيجة لذلك، هناك تزايد في الاعتماد المتبادل على التقنيات الموحدة، وخاصة الاعتماد على الاقتصاد العالمي. وتعمل العديد من المنظمات الدولية في السياق العالمي، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام ١٩٩٤، بالإضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تواجه جميعها انتقادات جدية في الوقت الحالي. وفي الواقع، اتخذ البنك الدولي مبادرات مختلفة يمكن أن تساعد في إعادة توجيه سياساته. وعلى الصعيد الآخر قد تكون العولمة عمولة تحتية، وهي تشمل حقوق الإنسان والقضايا البيئية، فضلاً عن قضية حفظ التراث الثقافي بأكملها. في حين تعتمد العولمة الفوقية على الموارد والتأثيرات الخارجية، تعتمد العولمة التحتية على الأساليب والعمليات التي تزيد من الوعي بالموارد والسياقات الثقافية والاقتصادية المحلية.

### *القيمة العالمية*

ترتبط مسألة القيم ارتباطاً وثيقاً بالعولمة. وبشكل عام، نميل إلى رؤية القيم المتعلقة بالسياق الثقافي، وبالتالي فهي قيم محددة. ومع ذلك، يجب أن يكون هناك بعض المراجع المشتركة في الوقت ذاته لتبرير التقييمات المشتركة دولياً للقضايا. وقد تساءل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان في خطابه عن العولمة عام ٢٠٠٣: "هل لا تزال لدينا قيم عالمية؟".[٥] وأشار إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي ينص على أن "لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف للمحافظة على صحته ورفاهيته هو وأسرته، بما في ذلك الغذاء والملبس والمسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية اللازمة". كما أشار إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١٠]، والذي ينص على أن القيم الأساسية للإنسانية هي الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة. ويقول عنان: "لم تخلق القيم لخدمة الفلاسفة أو اللاهوتيين، بل لمساعدة الناس على عيش حياتهم وتنظيم مجتمعاتهم." فقد قربت العولمة الناس من بعضهم البعض بمعنى أن أفعال كل فرد ستؤثر على الآخرين. وفي الوقت نفسه، لا يتمتع الناس بحصة متوازنة من الفوائد والأعباء المتعلقة بالعولمة.

تستند *اتفاقية التراث العالمي* (اتفاقية التراث العالمي، ١٩٧٢) إلى اليقين التام بأن الثقافة هي شرط أساسي لرفاهية جميع المجتمعات الإنسانية. ونتيجة لذلك، فإن تراث الإنسانية -كونه منتجاً ثقافياً- يرتبط بشكل أساسي بمفهوم العالمية، وبالتالي بالقيمة العالمية. وفي الوقت نفسه، يتميز أيضاً بالتنوع الإبداعي على النحو المعترف به في الإعلان العالمي لليونسكو بشأن التنوع الثقافي (اليونسكو، ٢٠٠١)، وفي اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي اللاحقة (اليونسكو، ٢٠٠٥). وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان ينظر إلى الاعتراف بعمومية تراث الإنسانية على أنه يلعب دورا في الحفاظ على السلام من خلال المساهمة في التضامن والتسامح، وكذلك الدعوة إلى المسؤولية المشتركة.

ونتيجةً للنقاش المتزايد، اعترف بالتراث الثقافي والطبيعي ذو القيمة العالمية بشكل حديثٍ تدريجياً في العقيدة الدولية. وقد نوقش هذا السؤال بشكل خاص في سياق *اتفاقية التراث العالمي*، وقدم هذا التعريف في اجتماع للخبراء في أمستردام عام ١٩٩٨:

> *يجب تفسير شرط القيمة العالمية الاستثنائية التي تميز التراث الثقافي والطبيعي على أنه استجابة استثنائية للقضايا ذات الطبيعة العالمية المشتركة بين جميع الثقافات الإنسانية أو التي تتناولها جميع الثقافات الإنسانية (اتفاقية التراث العالمي، ١٩٩٨).*

فيما يتعلق بالثقافة، ينعكس ما سبق ذكره في الإبداع البشري وينتج عنه التنوع الثقافي. وعلى الرغم من أن التعريف هنا يشير بشكل خاص إلى كلمة "استثنائي" التي تعبر عن هذه القيم، إلا أنه يمكن أن يرى له تطبيق أكثر عمومية أيضاً. وتقترح دراسة الأيكوموس لعام ٢٠٠٥ بعنوان *"قائمة التراث العالمي: سد الثغرات – خطة عمل للمستقبل"* (الأيكوموس، ٢٠٠٥أ)، والتي يشار إليها عموماً باسم "تقرير الثغرات"، ثلاثة أطر لتحديد القضايا ذات الطبيعة العالمية المشتركة للإنسانية، وبالتالي مراجع محتملة للتحقق من شرط القيمة العالمية كما هو محدد في *اتفاقية التراث العالمي*. وتشمل هذه المراجع القضايا التي تميز المجتمع وجوانبه الروحية والاجتماعية والثقافية وعلاقته بالبيئة الطبيعية وقدرته الإبداعية على الاستجابة لمتطلبات واحتياجات محددة على مدار الزمن.

## العقيدة الدولية فيما يتعلق بالمناطق التاريخية

[١٦] العولمة – مجلة إلكترونية (www.theglobalist.com/)

[١٧] قرار الجمعية العامة رقم ٥٥/٢، ٨ سبتمبر ٢٠٠٠ (http://www.un-documents.net/a55r2.htm)

بعد تدمير الموائل خلال الحرب العالمية الثانية، كان الهدف الرئيسي في الأربعينيات والخمسينيات هو إعادة الإعمار. وانعكست المشاكل الناجمة عن النزاعات المسلحة

أيضا في المبادرات التي اتخذتها منظمة اليونسكو التي تأسست حديثا في نفس الفترة. كانت أول اتفاقية بشأن التراث الثقافي عام ١٩٥٤ هي الاتفاقية المعروفة

باتفاقية لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح؛ وقد نقحت واعتمدت. حددت هذه الاتفاقية فيما يتعلق بمفهوم الممتلكات الثقافية الآثار المعمارية والفنية أو التاريخية والمواقع الأثرية ومجموعات المباني والأعمال الفنية والمجموعات. وأدرج لاحقا مفهوم "مجموعات المباني" في *اتفاقية التراث العالمي* لعام ١٩٧٢، حيث يشير إلى المناطق الحضرية التاريخية.

وفي الخمسينيات، اتخذت مبادرات مختلفة على المستوى الوطني لحماية المناطق الحضرية التاريخية. وقد اعترف بهذه المبادرات بشكل خاص في إيطاليا، حيث شكلت مجموعة من المهنيين عام ١٩٦٠ جمعية وطنية لحماية المراكز الحضرية المعترف بها لقيمها التاريخية والحضرية (الجمعية الوطنية للمراكز الفنية التاريخية). تهدف هذه الجمعية إلى تعزيز البحث وإشراك القطاع الخاص وكذلك السلطات العامة في تقييم المناطق الحضرية التاريخية وترميمها. ويمكن رؤية بعض الأمثلة الأولى لهذا النهج الجديد في المخططات الرئيسة الحضرية لمدينة أسيزي، وكذلك في بولونيا.

وفي المؤتمر الدولي الثاني للمهندسين المعماريين والفنيين المختصين بالمعالم التاريخية الذي عقد في فينيسيا عام ١٩٦٤، اعتمد ميثاق فينيسيا الشهير (الأيكوموس، ١٩٦٤). يعترف هذا الميثاق بأهمية البيئة المحيطة بالمعالم الأثرية، لكنه لا يشير إلى المناطق الحضرية التاريخية. ومع ذلك، أشير خلال الاجتماع إلى "مذكرة بشأن حماية المراكز التاريخية وترميمها" (الوثيقة ٨). وتدعو هذه المذكرة إلى "الترويج السريع للتشريعات التي تهدف إلى حماية المراكز التاريخية، مع مراعاة ضرورة حماية هذه المراكز التاريخية وتحسينها وإضفاء روح الحياة المعاصرة عليها". وفي السنوات التالية، أخذ الأيكوموس الذي تأسس عام ١٩٦٥ هذه المذكرة على محمل الجد، وناقشت العديد من الندوات والمؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية هذه القضايا. على سبيل المثال، لاحظت "معايير كيتو" لعام ١٩٦٧ (الإكوادور) ما يلي:

*نظرا لارتباط فكرة المساحة بمفهوم المعالم الأثرية، يمكن ويجب أن تمتد وصاية الدولة إلى السياق الحضري المحيط أو البيئة الطبيعية.*

## مناطق حفظ التراث

يتزامن الدخول الحقيقي للحفظ الحضري مع زيادة الوعي والاهتمام بعلم البيئة والطبيعة. وفي عام ١٩٧٥، وبمبادرة من مجلس أوروبا، لفت الميثاق الأوروبي للتراث المعماري الانتباه إلى المشاكل التي تواجه "مجموعات المباني الأقل أهمية في بلداتنا القديمة والقرى المميزة في بيئاتها الطبيعية أو الصناعية" (مجلس أوروبا، ١٩٧٥). ولمواجهة هذه التحديات، طرحت الوثيقة مفهوم "الحفظ المتكامل". تعتمد هذه السياسة على الدعم القانوني والإداري والمالي والفني ويجب أن تستند إلى تعاون أصحاب المصلحة، سواء كانوا من القطاع العام أو

الخاص. وقد أسهم إعلان أمستردام الذي مثل المؤتمر الختامي للتراث المعماري عام ١٩٧٥ م بشكل كبير في إطلاق سياسات الحفظ المتكامل، مؤكدا على مسؤولية السلطات المحلية ومشاركة المواطنين في مثل هذه المبادرات.

وفي العام التالي -عام ١٩٧٦ م- تبنت اليونسكو في نيروبي التوصية بشأن حماية المناطق التاريخية ودورها المعاصر، وقدمت التعريف التالي:

*يجب أن تشير المناطق التاريخية والمعمارية (بما في ذلك المناطق الدارجة) إلى أي مجموعات من المباني والهياكل والمساحات المفتوحة بما في ذلك المواقع الأثرية والباليونتولوجية، التي تشكل المستوطنات البشرية في بيئة حضرية أو ريفية، والتي يعترف بوجدتها وقيمتها من المنظور الأثري أو المعماري أو التاريخي أو الجمالي أو الاجتماعي الثقافي (اليونسكو، ١٩٧٦، المادة ١).*

ويتبع ذلك عن طريق اتباع المبادئ، بما في ذلك:

*يجب اعتبار كل منطقة تاريخية وما يحيط بها في مجملها كوحدة متماسكة يعتمد توازنها وطبيعتها الخاصة على اندماج الأجزاء التي تتكون منها، والتي تشمل الأنشطة البشرية بقدر ما تشمل من المباني والتنظيم المكاني والبيئة المحيطة. وتتمتع جميع العناصر السارية مهما كانت متواضعة -بما في ذلك الأنشطة البشرية- بأهمية تتعلق بالوحدة ككل ولا يجب تجاهلها (اليونسكو، ١٩٧٦، المادة ٣).*

وتلفت توصية عام ١٩٧٦ الانتباه بشكل خاص إلى "التحضر الحديث" الذي

يؤدي غالبا إلى زيادة كبيرة في حجم وكثافة المباني وفقدان التكامل البصري التقليدي للبيئة المبنية. ومن الضروري "ضمان عدم تشويه المناظر التي نلقاها أثناء الذهاب إلى المعالم والمناطق التاريخية وأثناء العودة منها، وأن تضفى روح الحياة المعاصرة على المناطق التاريخية بشكل متناغم" (اليونسكو، ١٩٧٦، المادة ٥). ومن المشاكل التي نود ذكرها أيضا هي مشكلة "تزايد عالمية تقنيات البناء والأشكال المعمارية" والتي تميل إلى خلق بيئة موحدة في جميع أنحاء العالم. ومن المثير للاهتمام ملاحظة أنه أينما ذهبنا، تبدو الأطراف متشابهة إلى حد ما، بينما يعكس المركز التاريخي القديم التنوع الثقافي وبالتالي فهو يعكس القيمة العالمية التي شددت عليها اليونسكو. في الواقع ومن المنظور الثقافي، لا تعد القيمة العالمية ضمن العولمة التقنية لأشكال وتقنيات البناء، بل أنها ضمن التعبيرات الثقافية المتنوعة المصانة في المناطق التاريخية القديمة. "ويمكن أن يساهم ذلك في الإثراء المعماري للتراث الثقافي للعالم" (المادة ٦).

وفيما يتعلق بالتدابير القانونية والإدارية المقترحة، تعلن توصية عام ١٩٧٦ أنه:

"يجب أن يعتمد تطبيق سياسة شاملة لحماية المناطق التاريخية ومحيطها على

مبادئ سارية لكل بلد بأكمله" (اليونسكو، ١٩٧٦، المادة ٩). علاوة على ذلك، تنص التوصية على أن: "يجب على السلطات العامة والأفراد الالتزام بالتدابير الخاصة بالحماية. ومع ذلك، ينبغي توفير آلية للطعن ضد القرارات التعسفية أو غير العادلة" (المادة ١٣). وكجزء من التدابير العملية، اقترحت توصية عام ١٩٧٦ "وضع قائمة بالمناطق التاريخية ومحيطها التي يجب حمايتها على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي" (اليونسكو، ١٩٧٦، المادة ١٨). وفي الواقع، أصبحت هذه التدابير إجراءٍ قياسيًا في العديد من البلدان، بدءًا من المملكة المتحدة (مثل باث)، وألمانيا (كالطريق الرومانسي)، وفرنسا (مثل ستراسبورغ)، كل منها مع تبعات قانونية مختلفة إلى حد ما. منذ ذلك الحين، تم تبني فكرة "المناطق التاريخية" في العديد من البلدان الأخرى خارج أوروبا. ويمكن رؤية إحدى نسخ هذه السياسة في مشاريع "الطريق الرئيسي" في أمريكا الشمالية، والتي استندت إلى دعوة مُلاك المباني وخصوصًا التجار، للاستثمار في تجديد واجهات المنازل بأسلوب تاريخي على طول الشوارع الرئيسية في المراكز الحضرية. وتظهر فكرة مناطق الحفظ بوضوح في السياسات المتبناة في العديد من مدن التراث العالمي.

**الشكل ١** برج فيينا (النمسا): أصبح اقتراح مشروع مركز فيينا للمباني الشاهقة في وقت ترشيح المدينة التاريخية في فيينا لقائمة التراث العالمي حافزًا لتنظيم المؤتمر الدولي الذي أدى إلى إعداد مذكرة فيينا.

## النسيج الحضري المؤرخ

لكن الممارسة الإيطالية التي طُورت من الخمسينات فضلت نهجًا مختلفًا. بدأت هذه الممارسة من خلال نقاش حول مفهوم «المركز التاريخي»، ولكنها وضعت سياسات حتى ينظر إلى الإقليم بأكمله على إنه إقليم تاريخي. ثم أن مفهوم «المركز التاريخي» مال إلى فقدان معناه داخل هذا السياق الشامل. يمكن رؤية نتائج السياسات الإيطالية في حفظ المدن التاريخية، أمثال: بولونيا وفيرارا وروما والبندقية. يمكن رؤية سابقة مثيرة في الخطة الرئيسة الحضرية لمدينة أسيزي، أعدها المعماري جيوفاني أستينجو في الخمسينات. هنا، بالإضافة إلى إجراء تحليل منهج لصفات المركز التاريخي، فأيضًا يتناول حماية المنظر المحيط بصفته جزءًا أساسيًا من معايير ولوائح التخطيط الحضري.

خضعت الأوضاع السياسية والاقتصادية-الاجتماعية منذ السبعينات في مختلف أنحاء العالم إلى تغيرات جذرية. حتى قبل ثلاثين عامًا، استمر التخطيط في حمل عبء مسؤولية السلطة المركزية، في العديد من البلدان، في الوقت الذي كان من الممكن فيه اعتماد الخطة الرئيسة الحضرية من الناحية القانونية بصفتها معيارًا. بيد أن منذ ذلك الحين، فإن استراتيجيات النمو الموجهة نحو السوق فضلت القطاع الخاص على حساب السلطة العامة المركزية. بالتدريج، ثمة ميل للتخلي عن الخطط الرئيسة الحضرية المستخدمة لتنظيم استخدام الأراضي، وتفضيل التخطيط الاستراتيجي كثيرًا الذي يؤدي إلى النمو الحضري اللامركزي. في الوقت ذاته، فإن نقاط الجذب المتنوعة، أمثال: المطارات ومحطات السكك الحديدية والمجمعات التجارية والصناعية الفريدة، لديها مراكز للتطوير المتحضر. غالبًا ما تستند التشريعات القائمة على «مبادئ الحركة الحديثة» الأولى التي فضلت التحكم المركزي. للأسف، لم تعد هذه المبادئ فعالة بصفتها قاعدة التحكم التخطيطي في الوضع اللامركزي الحالي.

في حالة روما ذات التقليد الطويل في إعداد الخطط الرئيسة، تحولت الخطة المركزية الأولى (١٩٦٤) تحولًا واعيًا إلى خطة جديدة لعام (٢٠٠٠)، مما عزز الوظائف والخدمات المتاحة في المراكز المحلية. تقدم الخطة الرئيسة الجديدة الإطار العام، مما يجعل من اللامركزية أمرًا ممكنًا من دون الكثير من المساوئ. من الناحية العلمية، هذا يعني أن التدابير الحمائية النهائية (وفقًا للوائح التخطيط) يمكن تطبيقها على المنطقة البلدية بأكملها عوضًا عن الاقتصار على «المركز التاريخي» فحسب، كما كان في الماضي. في حالات أخرى عديدة، عوضًا عن ذلك، لا يضمن الإطار القانوني والإداري بالضرورة آلية تحكم مناسبة. هذه هي الحالة، مثل بودابست وكولونيا وبراغ وفيينا وفيلنيوس، ثمة مباني مكتبية شاهقة تزداد ازديادًا عنيفًا داخل مسافة قريبة من المناطق المحمية أو حتى داخلها. ما يحدث هو أن رئيس البلدية أو المحافظ يمكنه تأويل الاستراتيجيات لصالح الحلول المخصصة للتطوير الاقتصادي والتخطيطي، متجاهلًا صفات المدينة التاريخية. في الواقع، تولد من رحم

السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المحاولة الحالية لإنشاء توصية يونيسكو جديدة فيما يتعلق بالمنظر الحضري التاريخي.

على مدار خمسين عاماً الماضية من المذهب الدولي، فإن بعض الوثائق، مثل: ميثاق البندقية، نوقشت بكثرة وكان له عمق التأثير على التشريعات القومية المختلفة وكذلك على سياسات الحفظ المحلية. على وجه الخصوص، تتمثل أحد نتائج ميثاق البندقية في المواثيق العديدة الأخرى التي حسبته مرجعاً أساسياً. تتضمن هذه المواثيق **اتفاقية التراث العالمي** (٢٠٠٨) **وميثاق بورا التابع لإيكوموس في استراليا** (طبعة ١٩٩٩) **ووثيقة نارا حول مفهوم الأصالة** (١٩٩٤). من الواضح أن تفسير المواثيق غير متسق دوماً مع نوايا الكتاب. في الواقع، بدلاً من استخدامها بصفتها مبادئ إرشادية واعية، غالباً ما تستخدم المواثيق على أنها تبرير. ينطبق الأمر ذاته على وثيقة نارا التي حسبت وكأنها اعتذار حتى عن التغيرات الجذرية في النسيج التاريخي، مبررة باستمرارية الجوانب غير الملموسة للموقع، أي روح المكان.

بصفة عامة، وفي ضوء هذه الأمثلة المطروحة أعلاه، نلاحظ أن المذهب الدولي غالبا ما يكون نتيجة في مجال الحفظ الحضري وليس حافزاً له. في بعض الأحيان، تعتبر فترة السبعينات نقطة تحول في تطوير الحفظ ومناهج التطوير. ومنذ ذلك الحين تغير الوضع السياسي في العديد من البلدان من الإدارة الرقابية المركزية إلى اقتصاد موجة نحو السوق؛ الأمر الذي كان له تأثيرا على حماية الممتلكات التي يسيطر عليها القطاع الخاص تدريجيا. في هذا الوضع الجديد، عوضاً عن أن تتولى الخطة الرئيسة مسؤولية التوجيه، تميل المجالس المحلية إلى تطوير منطق الاقتصاد السوقي. على الأغلب، ثمة خطة استراتيجية لتوجيه التطوير. بناءً على ذلك، تظل المناطق الحضرية التاريخية شاهداً على سياسات التخطيط الأولى وكذلك فهي جزء أساسي من التراث الثقافي. وتصبح مثل هذه المناطق في الوضع الجديد معرضة للخطر بموجب تأثير التغييرات التي لا رجعة فيها، ولا يلائم تشريع الحفظ القائم ومعاييره مواجهة التحديات الجديدة.

## المشهد الحضري التاريخي

لا يعد مفهوم «المشهد الحضري التاريخي» في حد ذاته جديداً. فقد استخدم مشهد «المناظر الحضرية» استخداماً غير رسمياً بصفته جزءاً من وصف المستوطنة التي بنيت فيما بعد صور الإقليم وبذلك تحولت هي ذاتها إلى مشهد تاريخي. ولكن حيثما وأينما اعتمد هذا المفهوم اعتماداً رسمياً في توصية دولية، فإنه في حاجة أن يكون مدعماً بتعريفات وسياسات ضرورية من أجل تنفيذه.

إحدى قيود المذهب الدولي القائم هو تركيزه تركيزاً أساسياً على العمارة، حتى حينما يتعلق الأمر بالمناطق الحضرية التاريخية؛ ومثالاً على ذلك، وثيقة مجلس أوروبا لعام ١٩٧٥، التي قدمت مفهوم الحفظ المتكامل، المسمى **بميثاق أوروبا للتراث المعماري**، المثل حتى مع التركيز الواجب على النزاهة التي تتضمن الوظائف البشرية، ما تزال توصية اليونسكو لعام ١٩٧٦ تعرف المفهوم على أنه «أي مجموعة من المباني والأبنية والمساحات المفتوحة». بالمثل، تصنف **اتفاقية التراث العالمي** المناطق الحضرية التاريخية تحت فئة «مجموعة من المباني». ما نفتقده في هذا السياق هو المفاهيم التي تجعل من منطقة حضرية «حضرية» بعيداً عن العمارة (إذا أمكن). يمكن التعبير عن ذلك في التفكير في المنظر بعيداً عن الأشجار والصخور والممرات المائية، ومحاولة فهم ديناميكيتها بوصفها «منظر طبيعي».

شكل ٢ : المدينة الداخلية، باكو (أذربيجان): منظر حضري تاريخي يظهر في الخلفية طبقات تتباين ما بين منطقة السوقي في العصور الوسطى إلى مدينة في أواخر القرن التاسع عشر، والمباني الشاهقة التي تنتمي إلى القرن العشرين.

### الديناميكيات الحضرية

فيما يتعلق بهذا الأمر، من الجدير بالاهتمام كتابة ملاحظات حول المبادئ المعبر عنها في الوثيقة التي حررتها الندوة البرازيلية الأولى للمجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS) عن الحفاظ على المراكز التاريخية وإحيائها (إيتايبا، 1987):

١- يمكن أن تعد المواقع التاريخية الحضرية مثل تلك المساحات التي تتركز فيها أدلة متعددة على الإنتاج الثقافي للمدينة. ينبغي

تقييدها وفقا للقيمة التشغيلية بوصفها «مناطق هامة» عوضا عن، على نقيض المناطق غير التاريخية، **أن المدينة كاملة تحسب كيانا تاريخيا**.

٢- المواقع التاريخية الحضرية ليست كيانات منفصلة بل هي جزء من نسيج حضري أكبر ، تتآلف فيه البيئة الطبيعية مع البيئة المشيدة وكذلك كل تجربة حياتية يومية لسكانها. داخل هذه المساحة الأوسع، الثرية بقيم النشأة القديمة أو الحديثة وتخضع دائما إلى **عملية ديناميكية للتحولات المتتالية**، لعل المساحات الحضرية الجديدة تحسب وكأنها أدلة بيئية في مراحل تشكلها.

٣- بوصف المُدينة تعبير ثقافي ناتج عن تفاعل اجتماعي، فإنها تضيف عناصر بدلا من أن تنقصها. ولذلك، فإن **المساحات المشيدة هي النتيجة المادية للعملية الإنتاجية الاجتماعية**. لا يمكن تبرير استعاضتها دون إثبات استنزاف إمكاناتها الثقافية-الاجتماعية. ينبغي لمعايير التقييم راحة الاستعاضة أن تأخذ في حسبانها التكلفة البيئة الجديدة الثقافية-الاجتماعية. المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS)البرازيل، ١٩٨٧)

تعرف المدينة في هذا الإطار بوصفها كيانا تاريخيا، ولكنها أيضا نتيجة عُمليات إنتاج اجتماعية. يمكن تصور المناطق الحضرية على أنها جزء من مساحة أوسع حيث تخضع دوما إلى عملية ديناميكية من التحولات المتتالية. أوصت وثيقة عام ١٩٧٦ أن «كل منطقة تاريخية وكل ما يحيطها ينبغي أن تحسب في مجملها بوصفها **وحدة متماسكة** تعتمد طبيعتها المتزنة والمحددة على إدماج الأجزاء التي تتكون منها، والتي تتضمن أنشطة بشرية بقدر هذه المباني والتنظيم المكاني وما يحيطها». في حين أن نية مؤلفي هذا النص يمكن أن تقدر، ينبغي أن تصر على أن إحدى صفات المناطق الحضرية التاريخية هي **التباين الجوهري**. في هذا الصدد، ينبغي لنا أن ندعم ميثاق إيكوموس لحفظ المدن التاريخية والمناطق الحضرية (١٩٨٧)، التي تعلن أن: «المجتمعات الحضرية كافة، سواء تطورت تطورا تدريجيا بمرور الوقت أو شيدت عمدا، **هي تعبير عن تنوع المجتمعات على مر التاريخ**» (إيكوموس، ١٩٨٧، المقدمة).

شكل ٣: مدينة صغيرة في الصين: مناطق تاريخية ينبغي فهمها في مجملها بوصفها كل متناغما بما في ذلك الأنشطة البشرية بنفس قدر المباني والمساحات.

### التنوع الجوهري للمناطق التاريخية

بالنظر إلى المناطق الحضرية فإنها نتاج لعمليات طويلة، غالبا ما تستجيب للأوضاع المتغيرة بمرور الوقت، تعكس المناطق الحضرية التاريخية المواصفات الثقافية وتنوعات البشر التي تشيدها ومن يعيشون فيها. هذا لا يعني أنه لا يمكن أن تكون هناك مناطق متجانسة داخل هذا التنوع. في هذه الحالة يمكن الإشارة إلى البلدات الصغيرة أو المحدودة نسبيا أو المناطق الحضرية التي تتفق مع استمرارية نفس السياسات أو التي وضعت وفق نفس الخطة. ولكن تتميز المناطق الحضرية الأقدم والأكبر بخصائص أفضل بوجه عام في تنوعها واختلافها بدلا من تناغمها. كان يهدف التحليل النمطي والمورفولوجي الذي قدم في السبعينات تقديم نوعية كل منطقة من أجل اعتماد الاستراتيجيات والسياسات المناسبة. من المؤكد أن هذا هو المنشود في توصية ١٩٧٦، حينما كان هدفها تولي «مسح المنطقة بأكملها، بما يتضمن التطور المكاني»، وكذلك ملاحظة «مسوحات ضرورية تتعلق بالبيانات والأبنية التقنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وبالسياق الإقليمي أو الحضري» (اليونسكو، ١٩٧٦، المواد ١٩-٢٠). في الحالات التي توجد فيها حقا خطة رئيسة حضرية وتخطيط ذي صلة، فإن التحليل واضح نسبيا. في حالة عدم بقاء أي خطط، من الضروري تولي إجراء مسح معماري منهجي للمناطق المشيدة والمناطق المفتوحة لكي يعرف اللوائح الأساسية (غالبا ما تكون غير مكتوبة) ولكي

توفر مرجعية مناسبة لتطوير أدوات التخطيط التي تأخذ في اعتبارها الطابع المحدَّد لكل منطقة ومتطلباتها.

**اشتقاق مفهوم «حضري»**

في محاولة تعريف مفهوم «المشهد الحضري التاريخي»، ينبغي أن نكون قادرين على رسم حدود هذا المشهد رسمًا واضحًا وذلك باعتباره إقليم . هل يغطي هذا المشهد الحضري المنطقة الإدارية كلها لمدينة أو لبلدة؟ هل يقتصر على ما يمكن تحديده وفي الأخير حمايته بوصفه «تاريخي»؟ هل يضم المناطق المحيطة؟ هذه بعض الأسئلة التي يمكن طرحها.

بوجه عام، يعرف إلديفونسو سيردا وسونير، المشهور بخطته الحضرية لمدينة برشلونة، على أنه هو من اشتق لفظ «الحضرية». في الواقع، يدعي ذلك سيردا في بحثه عن لفظ مناسب ليعبر عن نوع العمل الذي كان يجريه عند تخطيط مدينة أو بلدة. اختار سيردا اللفظ اللاتيني (urbs)، الذي يشير إلى كلمة (urbum) أي المحراث، ولذلك استخدم الرومان المحراث للعملية الأسطورية لرسم حدود أي مستوطنة (باستخدام ثيران مقدسة). برسم هذه الحدود، يمكن للمرء «أن يضفي الطابع الحضري» على منطقة بمعنى أن هذا كان رسمًا للحدود من ساحة مفتوحة وغير محدودة سابقًا (أي الخطوط العميقة التي تتركها المحاريث في الأرض) إلى منطقة تشيد. ولذلك تعني الحضرية التخطيط ذي الصلة بالمنطقة الحضرية، باستثناء الساحات المفتوحة. على الجانب الآخر، فإن المنطقة الحضرية ستحتوي بطريقة واضحة على مساحات مفتوحة، التي بطريقة ما يضفى عليها طابع الحضرية، أي أصبحت جزءًا من مستوطنة حضرية.

شكل ٤: وادي أورتشا، مونتالتشينو (إيطاليا): منظر حضري تاريخي لبلدة صغيرة في مونتالتشينو هو جزء لا يتجزأ من المنظر الثقافي.

يتناول سيردا أيضًا ألفاظ أخرى، مثل: «مدينة» و«بلدة» والتي غالبًا ما تكون مترادفتين. ولكن يمكن ملاحظة أن كلمة «بلدة» (في الإنجليزية القديمة tun) استخدمت لتعني الأسوار التي تحيط بالمدينة. بعد ذلك، كانت بوجه عام مميزة عن «القرية»، التي اشتقت من كلمة (villa) وهي كلمة إيطالية تعبر عن البيت الريفي وتشير إلى المكان المأهول الأصغر من البلدة. يشار إلى المدينة باللفظ اللاتيني (civis) والذي يعني قاطني المدينة، أي سكان المستوطنة الحضرية. في استخدام القرون الوسطى، أشار لفظ مدينة (المشتق من لفظ civitas) إلى بلدة بها كاتدرائية، ولذلك فهي متميزة عن البلدة «العادية». سمي الأسقف (أي رئيس الأساقفة على منطقة جغرافية محددة)، الذي كان يترأس باقي الأساقفة، مطران. ولذلك سمي كرسي المطران **بالمطرانية**. من الواضح، في العصر الحديث، اتخاذ هذه الكلمة المعنى العام للمناطق الحضرية الكبيرة والواسعة أو المناطق التي تدمج البلديات المجاورة في محيط المدن الكبرى ضمن نطاق حضري أوسع.

على مر العصور، ثمة تمييز واضح بين المنطقة الحضرية المسورة (urbs، وباليونانية polis)، والمنطقة الريفية المحيطة، أي الإقليم المفتوح. طرقت بعض التغييرات على هذه العلاقة نتيجة للتصنيع والزيادة السكانية في أواخر القرن التاسع عشر. سميت المناطق التي بنيت في الأساس لأغراض سكنية على أطراف المناطق الحضرية القائمة «بالضواحي». هذا نوع من الوساطة، ليس بكونها ريفية، ولكن بدون خدمات ميزت المراكز الحضرية. ما يزال تشييد الضواحي مستمرا حتى الآن. ولكن بمرور الوقت تقدم للضواحي عددا من الخدمات وأصبحت مقدرة لمميزاتها السكنية.

## بيئات المناطق الحضرية

تعتبر البيئات حول المناطق الحضرية الكبيرة بالفعل إحدى المشاكل الحرجة التي نواجها الآن. فقد كانت هذه المناطق زراعية، مما يساهم في إبقاء سكان الحضر. حيث كانت تتميز بمستوطنات ريفية صغيرة، غالبا ما تكون ذات قيمة تاريخية، وعلى أي حال تشكل مشهدا ثقافيا يعكس التاريخ المحلي والهوية الثقافية. كما أدى التوسع السريع المتزايد للمناطق الحضرية خاصة في النصف الثاني من القرن ٢٠ إلى زيادة في قيمة الأرض. وهكذا، أصبحت المناطق الواقعة خارج الأراضي الحضرية عرضة لضغوط التنمية، وغالبا ما تكون دون تخطيط سليم. ونتيجة لذلك، تحولت الأراضي الزراعية إلى استخدام صناعي أو تخزين أو ما شابه ذلك، وفقدت المستوطنات التقليدية طبيعتها الريفية واتخذت طابعا أكثر ضواحي. وقد يؤدي هذا الاستيلاء غير الرسمي على الأراضي الخالية أيضا إلى ظهور الأحياء الفقيرة التي

بُنيت بجودة منخفضة ولا توفر الخدمات اللازمة (اشكل ٥). (ومع ذلك، تنشأ أراء تدافع عن الصفات الإنسانية التي تستحق الاهتمام الواجب في مثل هذه المستوطنات).

**(شكل ٥) تعتبر الأحياء الفقيرة في ريو دي جانيرو (البرازيل) بالضرورة جزء من المشهد الحضري الحالي، وتشكل تحديا حقيقيا من حيث الامن الاجتماعي**

**اتخذت** المناطق الانتقالية كموضوع رئيسي للجمعية العامة للمجلس الدُولي للمعالم والمواقع لعام ٢٠٠٥ في الصين، حيث أصبحت هذه المشاكل ملحة بسبب التنمية الاقتصادية السريعة التي تحدث، لا سيما في المناطق الحضرية مثل شنغهاي. اعتمد المؤتمر إعلان شيان بشأن الحفاظ على وضع الهياكل والمواقع والمناطق التراثية، حيث تعرِف إنشاء منطقة تراثية على أنها "البيئة المباشرة والممتدة التي تشكل جزءًا من أهميتها وطابعها المميز أو تساهم فيه" (المجلس الدولي للمعالم والمواقع، ٢٠٠٥ ب، المادة ١). ويمضي الإعلان ليشير إلى أن المناطق التاريخية "تستمد أيضًا أهميتها وطابعها المميز من علاقاتها الهادفة بسياقها وبيئاتها المادية والبصرية والروحية وغيرها من السياقات الثقافية والبيئات" (المادة ٢). لذا، من الضروري تطوير أدوات واستراتيجيات التخطيط المناسبة للحفاظ على المناطق التي تشكل البيئة وإدارتها.

**ماذا تعني كلمة "تاريخي"؟**

يمكن تعريف مصطلح "التاريخ"، باللغة الإنجليزية، بمعنيين: وهما التسلسل الزمني للأحداث والأفعال البشرية على نطاق واسع والانضباط أو الاستفسار الذي يتم فيه اكتساب معرفة الماضي البشري أو البحث عنه (أودي، ١٩٩٦، ص ٥٨٤ و). ويمكن وضع فلسفة التاريخ تحت أي من هذين المعنيين، وبالتالي يمكن تسميتها "تأملية" عند فحص التسلسل الزمني، أو "تحليله تحليلا نقديًا"، أي دراسة نظرية المعرفة التاريخية، عند البحث عن معرفة الماضي البشري. وبالتالي، لن يمكن فهم مصطلح "التاريخي" على أنه شيء قديم فحسب، بل على أنه شيء مهم كمصدر لتخصص التاريخ، أي شيء يمكن ربطه بمعنى معين وقيمة في النهاية. فيصبح مصطلح "تاريخي" مؤهلاً للتراث عند التعامل مع التراث الثقافي.

تعتبر المناطق الحضرية في تنوعها الكبير هي نتاج العمليات الجارية. ولهذا، فإنها تعكس بالضرورة النوايا والاحتياجات التي ظهرت في فترات مختلفة، وكذلك مع مراعاة الظروف القائمة، سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية ثقافية . في حين أن النسيج الناتج سيعكس تنوع الروح الإبداعية البشرية، فإنه سيرفق أيضًا شكلاً من أشكال الاستمرارية التي تعطي هوية خاصة لكل منطقة. إن اعتبار منطقًة ما "تاريخية" لن يكون تلقائيًا، بل نتيجة لاستمرارية التقدير بمرور الوقت. وبالتالي فإن المناطق الحضرية التاريخية هي المناطق التي اعترف المجتمع المعني بتاريخها. وهذا يعني أنها مناطق تستحق عناية وحماية خاصة ؛ من أجل رصد ومراقبة أي تغييرات من شأنها أن تقوض صفاتها المعترف بها.

**المناظر الطبيعية والمشاهد الحضرية**

يعزى التصور الحديث للمشهد الطبيعي إلى لوحات هولندا في القرنين السادس عشر، والسابع عشر (landskip، landschap، landscap، من الهولندية)، وهذا يعني "صورة تمثل المناظر الداخلية" (على عكس "المناظر البحرية"). صممت حديقة المناظر الطبيعية الإنجليزية كتمثيل رمزي للأساطير القديمة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، مستوحاة من المناظر الطبيعية الكلاسيكية المرسومة والشعر. وفي عام ١٩٦٢، اعتمدت اليونسكو التوصية المتعلقة بصون جمال المناظر الطبيعية والمواقع وطابعها (١٩٦٢)، والتي قدمت مؤشرات عامة لتعريف المناظر الطبيعية والمواقع المحمية، مؤكدة على ما يلي:

لا تقتصر الحماية على المناظر الطبيعية والمواقع فحسب، بل يلزم أن يمتد أيضًا ليشمل المناظر الطبيعية والمواقع التي يرجع تشكيلها -كليًا أو جزئيًا - إلى عمل الإنسان. كما يلزم وضع تدابير خاصة لضمان حماية بعض المناظر الطبيعية الحضرية والمواقع التي تعتبر بشكل عام أكثرهم عرضة للخطر، ولا سيما من جراء عمليات البناء والمضاربة العقارية. ومن ثم يشترط

توفير حماية خاصة للنهج المتبعة إزاء الآثار التاريخية (اليونسكو، ١٩٦٢، المادة ٥).

وأشارت هذه التوصية إلى أن التدابير المتخذة لصون المناظر الطبيعية والمواقع ينبغي أن تكون "وقائية وتصحيحية على حد سواء". ويلزم أن تهدف التدابير التصحيحية إلى إصلاح الأضرار التي لحقت بالمناظر الطبيعية والمواقع، وإعادتها إلى حالتها الأصلية قدر الإمكان (المادة ١٠). بالنظر إلى صياغة السياسات على مسافة تقارب الأربعين عامًا، يبدو أنه في ستينيات القرن العشرين كان مفهوم المشهد الطبيعي لا يزال مرتبطا ارتباطًا وثيقًا بفكرة التعرف عليه على أنه "صورة". لقد كان كائنًا ثابتًا، وبالتالي، كان من المتوقع أن يتم التعامل معه وترميمه كما لو كان "نصبًا تذكاريًا".

على مدار العقود التالية، وتحديدًا منذ السبعينيات مع تزايد الاهتمام بالبيئة، خضعت هذه المفاهيم لمزيدٍ من التطور. ونتيجة لذلك، اختلفت توصية مجلس أوروبا لعام ١٩٩٥ بشأن الحفظ المتكامل لمناطق المناظر الطبيعية الثقافية كجزء من سياسات المناظر الطبيعية عن توصية اليونسكو لعام ١٩٦٢ في بعض الجوانب الأساسية. كما يمكن تعريف المناظر الطبيعية على أنها "تعبير رسمي عن العلاقات العديدة القائمة في فترة معينة بين الفرد أو المجتمع ومنطقة محددة طبوغرافيًا، والتي يكون ظهورها نتيجة لعمل العوامل الطبيعية والبشرية بمرور الوقت ومزيج من الاثنين معًا" (مجلس أوروبا ١٩٩٥، المادة ١). بدلا من كونها كائنًا ثابتًا، ينظر إلى البيئة على أنها "نظام ديناميكي يتألف من عناصر طبيعية وثقافية تتفاعل معًا في وقت محدد ومكان محدد، والتي يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر، في الحال أو على المدى البعيد على الكائنات الحية والمجتمعات البشرية والتراث بشكل عام" (المقدمة). ونتيجة لذلك، كانت هناك حاجة إلى سياسة شاملة لحماية المشهد الطبيعي بأكمله وإدارته، مع الأخذ في الاعتبار "المصالح الثقافية والجمالية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة المعنية" (المقدمة).

قررت لجنة التراث العالمي في عام ١٩٩٢ إدخال مفهوم "المنظر الطبيعي الثقافي" في مبادئها التوجيهية التشغيلية (إصدار عام ١٩٩٤). حيث يمكن تعريف المناظر الطبيعية الثقافية الآن على أنها "أعمال مشتركة بين الطبيعة والإنسان"، وينظر إليها على أنها "توضح تطور المجتمع البشري والاستيطان بمرور الوقت، تحت تأثير القيود المادية و / أو الفرص التي توفرها بيئتها الطبيعية والقوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتعاقبة، الخارجية والداخلية على حد سواء" (الإصدار ٢٠٠٥: المادة ٤٧). يمكن تصميم المناظر الطبيعية الثقافية أو تطويرها عضويًا أو ترابطها، ويمكن أيضًا أن تشمل المناطق الحضرية والمستوطنات. فيمكن فهم المناطق الحضرية إما على أنها مصممة أو متطورة عضويًا وذلك وفقًا للفئات المقترحة، كما يمكن الإشارة إلى الفئة الأخيرة أيضًا على أنها منطقة توقفت عن التطور في وقت ما في الماضي ("المناظر الطبيعية الأثرية")، أو منطقة لا تزال حية وعرضة للتغييرات. من الملاحظ أن المنظر الطبيعي الثقافي ليس مجرد "صورة". حيث أنه يستند إلى مجموعة معقدة من المعايير، الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، إلخ. لذلك، فإن الجماليات ليست سوى بُعد واحد، وغالبًا ليست الأكثر أهمية، بل هي منطقة ذات طبقات أثرية وتاريخية، وتتكون من مساهمات الأجيال المختلفة، وكذلك تأثير التغيرات البيئية (المناخ، الغطاء النباتي، إلخ).

## كيفية تحقيق شروط النزاهة؟

تعتبر نزاهة المناظر الطبيعية التاريخية في تحديدها وتعريفها قضية رئيسية أخرى. حيث أنه من الضروري ارتباط النزاهة بالصفات التي تقيم في ممتلكات محددة. كما تشير النزاهة الاجتماعية الوظيفية للمكان إلى تحديد الوظائف والعمليات التي استند إليها تطوره بمرور الوقت، مثل تلك المرتبطة بالتفاعل في المجتمع، والاستجابات الروحية، واستخدام الموارد الطبيعية، وتحركات الناس. ويساعد التحديد المكاني للعناصر التي توثق مثل هذه الوظائف والعمليات على تحديد السلامة الهيكلية للمكان، في إشارة إلى ما بقي من تطوره عبر الزمن. توفر هذه العناصر دليل على الاستجابة الإبداعية والاستمرارية في بناء الهياكل وتعطي معنى للمنطقة المكانية والبيئية بأكملها. وبدلا من ذلك، تساعد السلامة البصرية في تحديد الجوانب الجمالية التي تمثلها المنطقة. يمكن أن يعتمد تطوير نظام الإدارة على أبعاد النزاهة هذه لضمان عدم تقويض القيم المرتبطة بها. وفي أغلب الحالات، لا يكفي التركيز على منطقة التراث العالمي المحدودة، بل يلزم أخذ السياق الإقليمي الأوسع بعين الاعتبار. كما أن هذا هو الحال، على سبيل المثال، في وادي نوتو في صقلية، حيث أدمجت المناطق الحضرية التاريخية الثماني في خطة رئيسية للإدارة الإقليميُة. وقد كان الغرض هو التركيز على الجوانب الاقتصادية والوظيفية للاقتصاد الإقليمي واستخدام الأراضي ذات الصلة، والتي لا يمكن إدارتها بشكل مناسب إذا اقتصرت فقط على مواقع التراث العالمي المرشحة.

(الشكل ٦) بانوراما هونج كونج: تتكون بشكل أساسي من المباني الشاهقة التي شكلت منظرًا عصريًا جديدًا للمدينة.

**ما هي حدود المناظر الحضرية التاريخية؟**

ومع مراعاة العوامل المختلفة المذكورة أعلاه، يمكننا محاولة تحديد القضايا التي ينبغي إدراجها في تعريف المناظر الحضرية التاريخية. في حين أننا نعترف بأن لكل منطقة مكوناتها المميزة، مثل الهياكل المعمارية، والمساحات المفتوحة، والاستخدامات المختلفة، وغيرها. وعلينا النظر فيما يميز المناظر الحضرية التاريخية باعتبارها "منظرًا حضريًا". وهذا يعني النظر في الكيفية التي تطورت بها المساحات المبنية والمفتوحة على مر الزمن، أي ما كانت وما تزال ديناميكيات التطور والأنماط أو العلامات التي تركتها في المنطقة؟ ما الذي يمكن اعتباره تاريخيًا في المناظر الحضرية بناءً على الاعتراف المشترك؟ بشكل عام، يُعتبر المنظر الحضري كيانًا "حيًا" يستجيب لاحتياجات السكان والقوى الفاعلة في السوق. بالإضافة إلىً ذلك، تتمتع المنطقة الحضرية بعلاقة وظيفية وبصرية مع بيئتها المحيطة، مما يساهم في معانيها وأهميتها وقيمتها. وينبغي توضيح هذا المفهوم بشكل أكبر في متطلبات "المناطق العازلة."

وبالنظر إلى ذلك، يمكن للكلمات أن تحمل معانٍ مختلفة تتغير مع مرور الوقت في اللغة العامة. لذا، من الضروري الاتفاق على مصطلحات محددة لكل منها معنى مفصل، لتكوين المصطلحات المتخصصة للمجال المعني.

وبالتالي، يمكننا اعتبار "البيئة" مصطلحًا عامًا ليشمل الأراضي التي نعيش فيها. بدلا من ذلك، يمكن تعريف "المنظر الطبيعي" بأنه الإدراك البصري للخصائصً المحددة في منطقة معينة، بما في ذلك الجماليات بشكل خاص (المناظر والمناهج)، بالإضافة إلى الجيومورفولوجيا للمنطقة. وبالنظر إلى تعريفات "المنظر الثقافي" المذكورة بالفعل، يمكن تعريفه بشكل مختلف عن "المنظر العادي" كبيئة حية تتميز بالتطور عبر الزمن. يتمثل جوهر تعريف المنظر الثقافي في التركيز على طبقات التاريخ والتطور عبر الزمن، والآثار التي تركتها الأجيال المختلفة ردًا على التحديات التي تعرضت لها البيئة الطبيعية. يمكن النظر إلى "المنظر الحضري" على أنه المناطق المبنية البشرية التي تتميز بعمليات مستمرة. حيث تتطلب إدارتها فهم أسباب وديناميكيات التطور عبر الزمن. عند الانتقال إلى "المنظر الحضري التاريخي"، فيمكن اعتباره اعترافا بالخصائص المحددة في المناطق الحضرية التاريخية أو المواقع، حيث يمكنً أن يتراوح التغيير من ثابت إلى ديناميكي. من الضروري الحفاظ على تفردها وخصائصها "التاريخية" في إدارة مثل هذه المناطق، التي ينبغي أن تعرف بسبب خصائصها الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى الخصائص الُمادية.

حقا، يمكن القول إن التاريخ يصنع المدينة. فقد وضعت العصور والثقافات المختلفة معايير متنوعة تنعكس على الواقع المعاصر للمدينة. منذ العصور المبكرة، كانت المناطق الحضرية

مخطط لها غالبًا باستخدام شبكة منتظمة. وكان لخورساباد (عاصمة آشور في عهد سرجون الثاني، وهي الآن قرية في شمال العراق) مثل هذه الشبكة، وكذلك كان الحال مع العديد من المستوطنات الحضرية الأخرى في الشرق الأوسط القديم، وفي مصر أو بلاد فارس القديمة (مثل برسيبوليس في إيران). وكذلك تلك المرتبطة بهيبوقراط من خيوس (مثل ميليتوس في اليونان)، والعالم الروماني، أو تيوتيهواكان في المكسيك. وكان هناك شكل آخر للتنمية الحضرية يستند إلى النمو "العضوي"، مما أدى إلى نمط ظاهريًا غير منتظم، مثل تلك الخاصة بالمدن الأوروبية في العصور الوسطى أو العديد من المدن الإسلامية. في العصور القديمة وطوال العصور الوسطى، كانت المستوطنات الحضرية محاطة بالتحصينات بشكل عام، مما خلق تمييزًا واضحًا بينها وبين المناطق الريفية المفتوحة. ومع ذلك، يمكن أن تمتد شبكات التخطيط إلى المناطق خارج المنطقة الأساسية، مما يوفر هيكلا للمنطقة بأكملها. وكان هذا هو الحال مع التقسيم الريفي الروماني، وهيً تقنية لتقسيم الأراضي على نطاق واسع، حيث كان طول أحد جوانب المربع ٧١٠ أمتار.

ومنذ القرن الخامس عشر وحتى الآن، دخلت التخطيطات الحضرية تدريجيًا في العصر الحديث، حيث بدأت المناطق الحضرية في التوسع دون فرض قيود صارمة، وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر، صُممت العديد من المدن كنقاط محورية لمناظر واسعة النطاق وتخطيط محوري. في العديد

من الحالات، يمكن دمج المدن الأوروبية مع تصميمات المناظر الطبيعية، مثل مدينة هانوفر (ألمانيا) أو موقع أرانيخو الثقافي (إسبانيا).

في القرن التاسع عشر، قدم النموذج الأمريكي للمخططات الشبكية، مثل تلك الموجودة في واشنطن العاصمة في الولايات المتحدة (لينفانت، ١٧٩١)، سينفويغوس في كوبا (١٨١٩)، أو برشلونة (سيردا، ١٨٥٩)، بنية للتطور غير المحدود. مع استمرار النمو الحضري، نمت المدن الكبيرة في بعض الحالات إلى ميغالوبوليسات تضم سكانا يصل عددهم إلى عشرات الملايين. ويمكن العثور على أمثلة على ذلك في جنوب شرق الصين، مثل شنغهاي، ومدينة المكسيك في المكسيك، وحتى في أوروبا، مثل الحلقة الحضرية في هولندا. هناك بالطبع العديد من النظريات والفرضيات بشأن النمو الحضري في المستقبل، والتي لا نناقشها في هذا البحث.

يوفر هذا الاستطلاع الموجز لوحة مع الكثير من المتغيرات. في الوقت الحالي، يمكن أن تمتد المناظر الحضرية إلى عشرات أو حتى مئات الكيلومترات، بما في ذلك عدة مناطق إدارية. ما إذا كان ينبغي اعتبار كل هذا المنظر المبني "تاريخيا" هو مسألة تستحق التأمل. حتى الآن، كان للمواثيق والتوصيات الدولية المتعلقة بالحفظ تأثير في مناطق محدودة نسبيا. حتى توصية مجلس أوروبا لعام ١٩٩٥ بشأن حماية مناطق المناظر الطبيعية الثقافية تميل إلى وضع حدود صارمة نسبيا لتنفيذها. ومع ذلك، ونظرا لتوسع مفهوم المناطق المؤرخة وتقدير المناطق المبنية حديثا، فإنه من المهم إعادة النظر في هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، كلما زادت المناطق التي يتم التعامل معها، كانت الإرشادات المقترحة بحاجة إلى أن تكون أكثر عمومية أو "مرنة". لاحظ أنه، على سبيل المثال، في خطة روما الرئيسية لعام ٢٠٠٠، يمكن أن تمتد التدابير الوقائية فيها لتشمل جميع المناطق المبنية تقريبا بغض النظر عن تاريخها، بشرط مراعاة جودتها وخصائصها.

وهناك سؤال آخر يتعلق بتنفيذ الإرشادات والتوصيات الدولية. حتى الآن، كانت المواثيق معروفة أساسا للمتخصصين في مجال الحفظ، ولكن نادرا ما يشاركون في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط وتطوير المناطق الكبرى. إذا، إلى من يوجه العقيدة الدولية؟ من هم أصحاب المصلحة المهتمون بملاحظة هذه المقترحات والقادرون على تنفيذها؟ من حيث المبدأ، ينبغي أن تكون الإجابة هي السلطات العامة، ولكن أنظمة وأدوات التحكم في التخطيط تختلف كثيرا من بلد لآخر. في بعض البلدان، يكون التحكم بيد سلطة مركزية، بينما في بلدان أخرى تقع المسؤولية على عاتق المجالس المحلية. في الوقت نفسه، يلعب القطاع الخاص دورا متزايدا في تحديد ما يحدث على أرض الواقع، بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات والمالكين المحليين للأراضي. علاوة على ذلك، فإن الحالة المادية للمناطق المبنية الواسعة تجعل من الصعب على السلطات العامة التدخل، إن لم يكن من المستحيل. وبالتالي، في المجتمع العالمي اليوم، تميل المبادرة إلى البقاء في يد القطاع الخاص، الذي غالبا ما يمتلك الوسائل المالية ويمكنه تبرير أي تدخل على أسس اقتصادية دون الكثير من الاهتمام بالتأثير العام للمشاريع.

**الخاتمة**

من خلال التعلم من تجربة اتفاقية التراث العالمي، نلاحظ أن هناك تقدما كبيرا قد تحقق بفضل الاهتمام الذي أثارته قائمة التراث العالمي. ونتيجة لذلك، اتخذت العديد من الحكومات تدابير لإنشاء نظم حماية وإدارة وخطط لمناطق لم تكن تعتبر سابقا. يمكن أن توفر عملية تحديد المناطق التي يمكن تعريفها على أنها "تاريخية" داخل المنظر الحضري (حتى في حالات المناطق الحضرية الكبيرة أو الميجالوبوليس) دعما مفيدا لنظام إدارة المناطق ذات الجودة المعترف بها. لتحقيق نتائج ملموسة، يجب دعم المواثيق الدولية بحوافز تعليمية وتدريبية واضحة لتكاملها في مسار مهن من يشاركون في اتخاذ القرارات. من المفيد النظر إلى العقيدة المحددة في المبادئ الدولية وكيفية ارتباطها بنظرية الترميم. يمكننا القول إن المبادئ هي نتيجة للتفكير المبني على الممارسة، وبالتالي تصبح أدلة وثائقية للتطور الثقافي الذي حدث على مر السنين. أما النظرية، فتقدم وصفا للمنهجية المطلوبة في عملية اتخاذ القرار الهادفة إلى الحفاظ على موارد التراث وترميمها. في الواقع، يجب اعتبار المبادئ والنظرية متكاملين. داخل عملية الحفظ، يجب مراعاة العديد من القضايا، وقد تختلف القرارات وفقا للظروف المختلفة وطبيعة الموارد المعنية وسياقها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والمادي. يمكن أن تتراوح الأسئلة من الحفاظ على المواد التاريخية، واستبدالها عند الضرورة بالمثل، إلى التعرف على المعنى الأساسي للعمارة والمجموعات الحضرية المستندة إلى التعرف على المخططات الوظيفية والعمليات الديناميكية التي تعكس الإدراكات والاستخدامات المتغيرة. في الحالة الأخيرة، تكمن التحديات بشكل واضح في آليات المراقبة والتحكم التي يمكن تنفيذها. شرط أساسي آخر هو إشراك جميع الأطراف المعنية في عملية اتخاذ القرار، والتي يجب أن تستند إلى عملية تعليمية وبناء المواقف. قد ينظر إلى "الترميم" على أنه نهج تاريخي نقدي تجاه الأراضي القائمة، بناء على التعرف على جودتها وتثمينها. أما "الحفظ"، فقد يفهم على أنه المنهجية القائمة على عمليات التواصل والتعلم التي تهدف إلى إطالة عمر الرسائل المرتبطة بموارد التراث وتوضيحها. بالنظر إلى تطور فلسفة وسياسة الحفظ والتغيرات في الواقع المادي الذي يشمل

تراثنا، أعتقد أن مفهوم المنظر الحضري التاريخي يمكن أن يصبح نموذجًا جديدًا في المسار الثقافي. لقد تم الاعتراف بالفعل بأن الحفظ هو جزء أساسي من الحياة الحديثة وإدارة مساحة المعيشة لدينا. يشكل المنظر الحضري التاريخي تحديًا جديدًا يمكن أن يوفر لنا إرشادات جديدة وقد يؤدي إلى مراجعة الأطر القانونية والإدارية. في أي حال، فإن حفظ تراثنا، المادي وغير المادي، يعتمد بالضرورة على التواصل وبناء المواقف. يتطلب ذلك عملية تعليمية ومشاركة مستنيرة من جميع الأطراف المعنية، العامة والخاصة.

## المراجع


أودي، ر. (محرر). ١٩٩٦. قاموس كامبريدج للفلسفة. كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج.

مجلس أوروبا. ١٩٧٥. الميثاق الأوروبي للتراث المعماري. http://www.icomos.org/docs/euroch_e.html

_____. ١٩٩٥. توصية بشأن الحفاظ المتكامل على مناطق المناظر الطبيعية الثقافية كجزء من سياسات المناظر الطبيعية. https://wcd.coe.int/ViewDoc.jsp?id=537517

إيكوموس. ١٩٦٤. الميثاق الدولي لحفاظ وترميم المعالم والمواقع. باريس، المجلس الدولي للمعالم والمواقع. http://www.icomos.org/venice_charter.html

_____. ١٩٦٧. معايير كيتو. التقرير النهائي للاجتماع حول الحفاظ والاستخدام والمحافظة على الآثار والمواقع ذات القيمة الفنية والتاريخية الذي عقد في كيتو، الإكوادور، في الفترة من ٢٩ نوفمبر إلى ٢ ديسمبر ١٩٦٧. http://www.icomos.org/docs/quito67.html

_____. ١٩٨٧. ميثاق الحفاظ على المدن والمناطق العمرانية التاريخية. (ميثاق واشنطن). http://www.international.icomos.org/charters/towns_e.htm

_____. ٢٠٠٥أ. قائمة التراث العالمي: سد الثغرات - خطة عمل للمستقبل. http://www.international.icomos.org/world_heritage/gaps.pdf

_____. ٢٠٠٥ ب. إعلان شيان بشأن الحفاظ على الهياكل والمواقع والمناطق التراثية. http://www.international.icomos.org/charters/xiandeclaration.pdf

إيكوموس أستراليا. ١٩٩٩. ميثاق بورا. مدينة بيروود، فيكتوريا، مركز فيينا الدولي، أستراليا إيكوموس. http://australia.icomos.org/publications/charters/

إيكوموس البرازيل. ١٩٨٧ المؤتمر البرازيلي الأول حول الحفاظ وإحياء المراكز التاريخية. اللجنة البرازيلية التابعة لإيكومس، إيتايبافا، يوليو. http://www.icomos.org/docs/itaipava.html

اليونسكو. ١٩٦٢. التوصيات المتعلقة بالحفاظ على جمال وطبيعة المناظر الطبيعية والمواقع. http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=13067&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

_____. ١٩٧٦. التوصيات حول صون المناطق التاريخية ودورها المعاصر. الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام، نيروبي، من ٢٦ أكتوبر إلى ٣٠ نوفمبر. http://www.icomos.org/unesco/areas76.html

_____. ٢٠٠١. إعلان يونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي. http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001271/127160m.pdf

_____. ٢٠٠٥. اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=31038&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

مركز التراث العالمي. ١٩٧٢. الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي. (اتفاقية التراث العالمي). باريس، مركز التراث العالمي باليونسكو. http://whc.unesco.org/en/conventiontext/

_____. ١٩٩٤. وثيقة نارا حول مفهوم الأصالة. (مرفقة أيضًا في الملحق ٤ من المبادئ التوجيهية التشغيلية.) http://www.international.icomos.org/charters/nara_e.htm

_____. ١٩٩٨. تقرير الإستراتيجية العالمية للتراث العالمي، اجتماع خبراء التراث الطبيعي والثقافي، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ مارس/آذار ١٩٩٨،

أمستردام، هولندا. باريس/أمستردام، مركز اليونسكو للتراث العالمي/حكومة هولندا.

_____. ٢٠٠٥. مذكرة فيينا بشأن التراث العالمي والعمارة المعاصرة – إدارة المناظر الحضرية التاريخية. باريس، مركز التراث العالمي لليونسكو، ٢٠ مايو. http://whc.unesco.org/archive/2005/whc05-15ga-inf7e.doc

_____. ٢٠٠٨. المبادئ التوجيهية التشغيلية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، الطبعة المنقحة WHC. 08/01، نشرت لأول مرة في عام ١٩٧٧. باريس، مركز التراث العالمي لليونسكو. http://whc.unesco.org/archive/opguide08-en.pdf

٦

# التحليل البصري: أدوات حفظ المناظر الحضرية خلال عملية التنمية

هال موجريدج

مستشار لكولفين وموغريدج

(المملكة المتحدة)

## التحليل البصري

خلال عهد أسرة مينغ وتشينغ في الصين (القرن الثالث عشر والرابع عشر)، كانت من عادات كل مدينة أو بلدة في الصين اختيار أفضل ثمان [في بعض الأحيان يقع الاختيار على مناظر أكثر] مناظر طبيعية حتى تمثل الطابع محلي في محيط هذه البلدة أو المدينة، وعادة ما كانت المشاهد المختارة هي المفضلة لدى السكان المحليون وأكثر الوجهات شعبية.

(إل. كيران، جامعة شيفيلد، المملكة المتحدة)

تعد المناظر الخاصة مصدر ثقافي رئيسي للمدن، وعادة ما يتم تذكرها من خلال تصورات محددة للقمم، ويمكن أن تكون هذه القمم صورا للمباني وعادة ما تكون معالم وطنية يمكن رؤيتها في السماء المفتوحة، وفي بعض الأحيان تكون مظلة الشجرة أو الشكل الأرضي جزءا من الأفق الحاسمة، كما تعد مناظر التلال والجبال المحيطة بالمدينة، التي يمكن رؤيتها فوق أو بين المباني جزءا حيويا من تقدير المكان.

كما يعد التأثير الرئيسي المحتمل للتنمية على المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية تأثيرا مرئيا، وينطبق ذلك بصفة خاصة على المباني الشاهقة الجديدة التي يمكن أن تكون ذات أثر في تغيير العلاقة بين المناظر الطبيعية الحضرية وإطارها الواسع، وكذلك تسعى الأساليب التي تتبعها إلى تحديد صفات مرئية محددة للمناظر الطبيعية الحضرية التاريخية التي تشكل ضوابط ارتفاع المباني في المواقع التنموية المحددة قبل التنمية، وبهذه الطريقة، تتحدد نهاية السماء المفتوحة حتى يتعرف في بعض الحالات على حد للموقع في السماء فوق الموقع.

### القمم الجبلية فوق المباني الشاهقة

**المثال: ريو دي جانيرو (البرازيل)**

**تعد ريو دي جانيرو مثال على المدينة التي تعد بها القمم الجبلية علامة بارزة، ويمكن رؤية القمم الجبلية نتيجة لارتفاعها فوق المباني الساحلية الشاهقة، وتعتبر إحدى هذه القمم مميزة بشكل خاص وهي كوركوفادو، كما أنها ازدادت تميزا وارتفاعا بعد وضع تمثال كريستو ريدينتور (تمثال المسيح الفادي) الذي يبلغ ارتفاعه ٣٠ مترا وتم إنشائه عام ١٩٣١، وعلاوة على ذلك، تتمتع الشواطئ الممتدة على طول الجزء الجنوبي من المدينة بإطلالات رائعة للجبال المرتفعة خلف الواجهات الحضرية (شكل ١).**

**الشكل ١: المنظر بطول شاطئ كوباكبانا من مدينة ليمي.**

ويعتمد في هذه الحالة حفظ قمم الجبال من المواقع المهمة مثل شاطئ كوباكبانا على فرض حد لأقصى ارتفاع للمباني المتواجدة على طول الواجهة البحرية، حيث تتواجد بعض الأبراج طويلة للغاية، وتظهر نتيجة ارتفاع المباني بشكل عام من خلال الخط الأسود، كما تحتاج التنمية إلى تحديد ارتفاع يحافظ على مناظر الجبال التي تقدم الصورة المشهورة عالميا لمدينة ريو دي جانيرو.

**مخروط الرؤية: ارتفاع خطوط الرؤية إلى التلال أو الجبال**

**المثال: فانكوفر (كندا): المبادئ التوجيهية لحماية مظهر الجبال**

**المصدر: نانسي مكلين اسلا مسيب، منسق المناظر الطبيعية، شركة دلتا، كولومبيا البريطانية (كندا)**

في عام ١٩٩١، اعتمدت مدينة فانكوفر مخاريط واضحة للرؤية بغرض حماية المناظر العامة للجبال الممتدة شمالا، حيث تعد مخاريط الرؤية خطوطا للرؤية تحد من ارتفاع المباني في مواقع مَحددة، حيث تصبح القيود أقل صرامة مع المسافات بناءٍ على نقطة الرؤية، وينتج عن ذلك انتشار مناظر للجبال في أماكن مثل المساحات المفتوحة بجوار متحف الأنثروبولوجيا وبجانب المحاكم القانونية في وسط مدينة فانكوفر (انظر الأشكال ٢ و٣).

الشكل ٢: وسط مدينة فانكوفر إلى الجنوب حيث سلسلة روكي الجبلية التي يمكن رؤيتها من برج سكني يقع في الجامعة.

الشكل ٣: قمم الجبال التي يمكن رؤيتها من وسط المدينة فوق المباني ذات الارتفاعات المحددة، المنظر من مدخل المحاكم القانونية التي صممها إريكسون وكورنيليا أوبرلاند، مهندسين معماريين للمناظر الطبيعية.

يتضح الأسلوب عن طريق النص الذي يصف العملية والخرائط التي تظهر المخاريط التي تغطي المدينة (انظر الأشكال ٤ و٥).

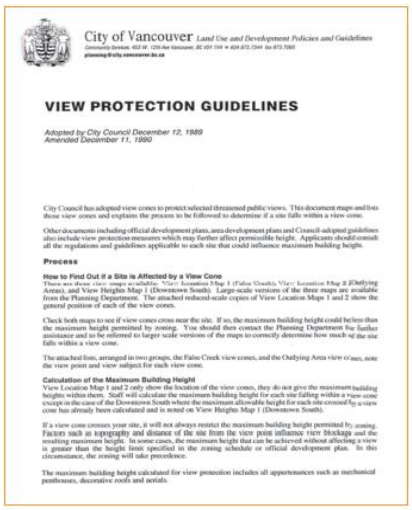

City of Vancouver *Land Use and Development Policies and Guidelines*

**VIEW PROTECTION GUIDELINES**

*Adopted by City Council December 12, 1989*
*Amended December 11, 1990*

City Council has adopted view cones to protect selected threatened public views. This document maps and lists those view cones and explains the process to be followed to determine if a site falls within a view cone.

Other documents including official development plans, area development plans and Council-adopted guidelines also include view protection measures which may further affect permissible height. Applicants should consult all the regulations and guidelines applicable to each site that could influence maximum building height.

**Process**

**How to Find Out if a Site is Affected by a View Cone**

There are three view cone maps available: View Location Map 1 (False Creek View Cones), View Location Map 2 (Outlying Areas), and View Heights Map 1 (Downtown South). Large-scale versions of the three maps are available from the Planning Department. The attached reduced-scale copies of View Location Maps 1 and 2 show the general position of each of the view cones.

Check both maps to see if view cones cross near the site. If so, the maximum building height could be less than the maximum height permitted by zoning. You should then contact the Planning Department for further assistance and to be referred to larger scale versions of the maps to correctly determine how much of the site falls within a view cone.

The attached lists, arranged in two groups, the False Creek view cones, and the Outlying Area view cones, note the view point and view subject for each view cone.

**Calculation of the Maximum Building Height**

View Location Map 1 and 2 only show the location of the view cones, they do not give the maximum building heights within them. Staff will calculate the maximum building height for each site falling within a view cone except in the case of the Downtown South where the maximum allowable height for each site crossed by a view cone has already been calculated and is noted on View Heights Map 1 (Downtown South).

If a view cone crosses your site, it will not always restrict the maximum building height permitted by zoning. Factors such as topography and distance of the site from the view point influence view blockage and the resulting maximum height. In some cases, the maximum height that can be achieved without affecting a view is greater than the height limit specified in the zoning schedule or official development plan. In this circumstance, the zoning will take precedence.

The maximum building height calculated for view protection includes all appurtenances such as mechanical penthouses, decorative roofs and aerials.

الشكل ٤: المبادئ التوجيهية لمخاريط الرؤية التي تعمل على حماية المناظر العامة المحددة للجبال الممتدة شمالاً.

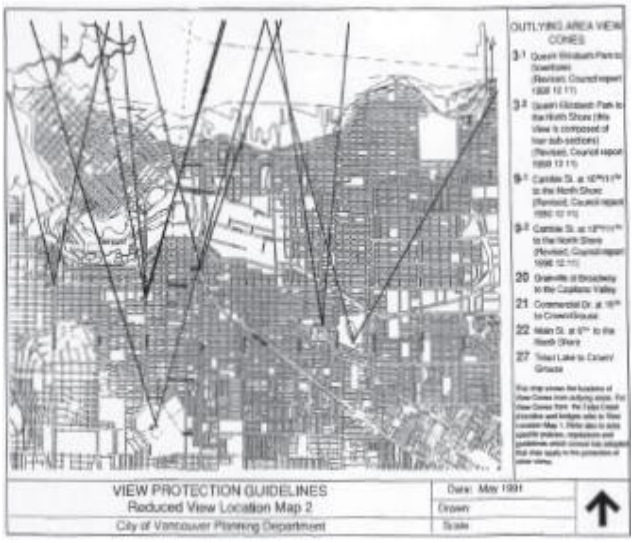


الشكل ٥: مخاريط الرؤية الموضحة على خريطة المدينة.

مخاريط الرؤية: انخفاض خطوط الرؤية إلى البحر أو الساحل.

المثال: المدن الجديدة والقديمة في موقع التراث العالمي إدنبرة (المملكة المتحدة): انخفاض الرؤية إلى خور فورث

المصدر: كولفين وموجريدج، استشاري المناظر الطبيعية

**الشكل ٦: انخفاض الرؤية إلى البحر من وسط إدنبرة.**

يظهر الشكل ٦ خريطة للمناطق التي بها إطلالات منخفضة على البحر من وسط إدنبرة، حيث يظهر مخروط الرؤية الشرقي اتساع المنظر إلى الأسفل في شوارع رويال مايل، بينما تعد مخاريط المناظر الشمالية مزيجًا بين المناظر الشمالية أسفل شوارع المدينة الجديدة وإغلاق المدينة القديمة، كما يحافظ تخطيط شبكة المدينة على هذه المناظر مفتوحة، مما يعني أيضًا عدم وجود مناظر قطرية مهمة تطل على البحر من وسط المدينة.

الشكل ٧: انخفاض الرؤية إلى البحر من المدينة القديمة إدنبرة.

يظهر الشكر ٧ منظر البحر من محكمة ميلن في الجانب الشمالي من المدينة القديمة، حيث تطل على شارع هانوفر في المدينة الجديدة الذي يتمتع بمنظر مماثل من مستوى أقل، مع ملاحظة ضيق المساحة الأفقية التي يظهر من خلالها ماء البحر، ولذلك قد تحجب أي مباني شاهقة أخرى على طول الخط الساحلي رؤية البحر من وسط المدينة.

**قمم المدينة من المناظر مهمة**

**مثال: حراس الحصان من جسر حديقة سانت جيمس، لندن**

**المصدر: كولفين وموجريدج، استشاري المناظر الطبيعية**

تعد المهمة الأولى هي تحديد الرؤى الرئيسية للقمم التي تثير المدينة.

في هذا المثال، يمكننا ملاحظة وقوع المباني ذات الطراز الرومانسي والمناظر الخلابة بين الأشجار ويمكن رؤيتها من جسر بحيرة حديقة سانت جيمس (انظر الشكل ٨) في وسط مقر حكومة المملكة المتحدة، حيث يعد هذا المنظر أكثر ما يميز حدائق لندن الملكية التي تمتد لمسافة ٤ كيلومترات في جهة[1] لغرب انطلاقًا من الرؤية القريبة لموقع التراث الثقافي العالمي وستمنستر وقصره وديره وكنيسته، كما يزور ذلك الموقع ما يقرب من ٤-٥ ملايين زائر سنويًا ويصوره ما يقرب من ٢٥٠،٠٠٠ شخصًا.

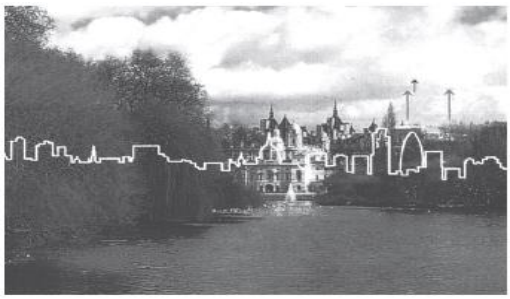

الشكل ٨: المنظر من جسر بحيرة حديقة سانت جيمس في لندن.

تقبع قبة كاتدرائية سانت بولس والمركز التجاري في مدينة لندن خارج القمم التي يوضحها الشكل ٨، ويشمل ذلك المباني التي يبلغ ارتفاعها حوالي ٢٠٠ متر، ويرتفع خط الرؤية الشرقي من الجسر بحوالي ١:١٨,٥ مما يسمح ببناء مبنى بارتفاع أعلى ٢٠٠ متر عن عين المشاهد على مسافة ٣,٧ كيلومتر، وتظهر الأسهم اقتراحات حالية للمباني الطويلة التي تمنع رؤية القمم، ويحدد مخروط الرؤية الوقائي أساليب الحماية الضرورية بسهولة (انظر الشكل ١٥ لرؤية هذا المنظر كما يراه الزوار).

**الشكل ٩: منظر مدينة لندن من جسر هانجرفورد فوق نهر التايمز.**

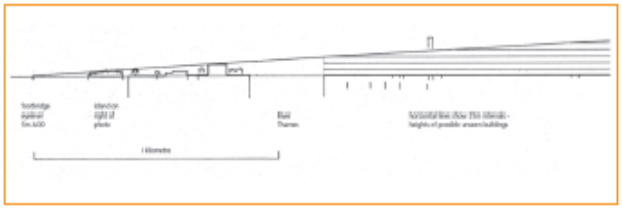

الشكل ١٠: القسمة من خلال خط الرؤية المرتفع من جسر حديقة سانت جيمس فوق جزيرة البط أمام شارع داونينج.

خطوط الكنتور التي تظهر الجزء السفلي من السماء المفتوحة

مثال: السماء المفتوحة المرئية من وسط حدائق لندن الداخلية

المصدر: كولفين وموجريدج، استشاري المناظر الطبيعية

**الشكل ١١: مسودة الخريطة الكنتورية، حدائق لندن الملكية الداخلية، ٢٠٠١.**

يعد الشكل ١١ مسودة أولية أعدت كمساهمة من الحدائق الملكية إلى خطط التنمية المكانية التابعة لسلطةُ لندن الكبرى في عام ٢٠٠١، علمًا أن الفحوص الأخيرة للأمثلة المحددة أثبتت أن مستويات خطوط الكنتور الموضحة في هذه الخطة منخفضة بما لا يقل عن ٢٥ مترًا، كما تظهر المناطق الأساسية في حدائق لندن الملكية الداخلية مظللة، وتبعد خطوط الكنتور عن بعضها البعض بمسافة ٢٥ مترا وتعلو عن سطح البحر بما يقرب من ٢٠٠ مترا وتبعد حوالي كيلو مترا شرق كاتدرائية سانت بولس.

أكدت الحدائق الملكية أن الرؤية الحديثة لمستقبل لندن ستشمل وجود مناطق طبيعية في الحدائق حيثما يمكن للأشخاص التمتع بعيدًا عن رؤية المدينة، وتتكون هذه المناطق الطبيعية من مساحات مشمسة مفتوحة ومظللة بالأشجار ومغطاة بالعشب والمياه (ويليام هنري هدسون، عالم الطبيعة الأرجنتيني المستقر في لندن، عام ١٨٩٨، الفصل ١)، وكذلك، وفي العديد من المدن، تستفيد المساحات الواسعة الحضرية التي تحفها المباني الأنيقة من استثناء المباني المختلفة من حولها، حتى يعلم القائمين على تطوير مناطق أخرى من المدينة العوامل المؤثرة على المناطق المنعزلة المحددة في وسط المتنزهات، كما أعدت خريطة كنتورية توضح الجزء السفلي من السماء المفتوحة الظاهرة في ذلك المكان، وأظهرت خطوط الكنتور الارتفاعات فوق مستوى سطح البحر التي يمكن للهياكل الظهور فوقها.

علمًا أن هذا النهج الفلسفي لم تقبله سلطة لندن الكبرى ولكن تسود هذه الأساليب على المستوى العالمي.

تصور التلال

المثال: صورة قاتمة لمدينة سيينا من جهة الجنوب من القلعة، ١٩٨٣

**الشكل ١٢: مدينة سيينا (إيطاليا) ١٩٨٣، صورها كريستوفر وايني (ايه تي جي أكسفورد)**

لا يمكن للتصوير الفوتوغرافي مهما كانت جودته نقل التصور الحقيقي للقمم، ويؤكد العقل على القطاعات والإصلاحات في العناصر التي يمكن رؤيتها باتجاه السماء أو المناظر الطبيعية البعيدة (انظر الشكل ١٢)، ولهذا السبب، توفر الرسومات التي تنتقي الصور القاتمة والارتفاع المبالغ صورا أكثر واقعية (انظر الشكل ١٣)، كما يمكن للصور التلسكوبية إظهار ما يراه العقل.

**الشكل١٣: قمم مدينة سيينا كما صورها الشكل ١٢.**

تميل الأبراج الثلاث الواقعة في يسار الرسمة (انظر الشكل ١٣) إلى الاندماج في مستوى واحد عند رؤيتهم في الصورة القاتمة، ألا إنهم في الواقع يقعون على مسافات مختلفة من المنظر على نحو كبير.

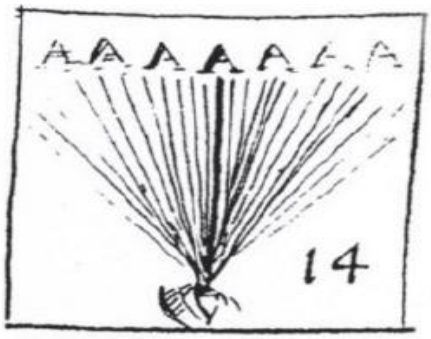


**الشكل ١٤: هوجارث عام ١٧٥٣.**

**المذكرة الإيضاحية التي كتبها إرنست هانس غومبريش حول التركيز الانتقائي**

أقام هوجارث فكرته على ما يبدو كحقيقة لا يمكن إنكارها للتصور المرئي، ووضحها في الرسم البياني (انظر الشكل ١٤) "إذا توقفت العين على أي حرف محدد وليكن الحرف أ حتى تلاحظه بشكل أكبر من باق الأحرف، فنلاحظ أن الأحرف الأخرى تتناقص في نظرنا كلما زاد قرب موقعها من جانبي الحرف أ على النحو الموضح في الشكل".

كان هوجارث محقا في تذكيرنا بالمجال المحدد للرؤية المركزة، حيث لا تغطي الحفرة المركزية ما يزيد عن درجة واحدة على الرغم من قدرتها على التحديد الدقيق، بينما يبدو باقي مجالنا البصري غير واضح تدريجيا كلما ابتعدنا عن الحفرة، وبخلاف حدود الدقة، نادرا ما يتمكن عدم تكافؤ رؤيتنا من إعاقة وعينا، حيث يمكننا دائما تثبيت نظرنا على أي نقطة تثير اهتمامنا، ونظرا لتحرك العيون بشكل سريع فيمكننا دائما تكوين صورة تفصيلية لأي شيء نرغب في فحصه، كما يمكننا فعل ذلك بسهولة لأن انطباعاتنا البصرية لا تتلاشى على الفور، بل تبقى لفترة كافية نتمكن خلالها من تحويل فسيفساء اللقطات الصغيرة إلى صورة متماسكة ومستمرة **(غومبريتش، عام ١٩٧٩).**

**تجنب التضليل باستخدام الصور**

**المثال: المنظر باتجاه مبنى هورس جاردز من جسر حديقة سانت جيمس، لندن**

**برج شارع دون: حالة خداع جديدة في لندن**

نجح مطور وفريق التصميم الخاص به في خداع وزيرة الخارجية باستخدام صورا خاطئة للوحدات سكنية أعلى الجزيرة الشجرية الكائنة في وسط منظر شهير باتجاه مبنى هورس جاردز من الجسر أعلى البحيرة في حديقة سانت جيمس بالقرب من الموقع التراث الثقافي العالمي وستمنستر، حيث ضمت خطة لندن لعام ٢٠٠٤ تصميم هذا المنظر زعما أن غرضها الحماية، ويمكن اختصار العواقب على النحو الآتي:

بني مبنى بطول ١٤٤ مترا للوحدات السكنية في شارع دون، ويقع الموقع خلف المسرح الوطني في الجهة الشمالية من نهر التايمز، كما تبين أن الإقامة ممكنة في المباني السفلية، وبناءٍ على ذلك، دعت وزيرة الخارجية لتقييم الاقتراح من خلال تحقيق عام في فبراير عام ٢٠٠٨، ولكن كانت هناك مشكلة واحدة رئيسية ألا وهي تأثير البرج على المناظر المحددة باتجاه مبنى هورس جاردز من جسر حديقة سانت جيمس.

**الشكل ١٥: المنظر من اتجاه مبنى هورس جاردز من جسر سانت جيمس كما يراه الزوار، وأكد هذا التقييم العديد من الصور المنشورة على الإنترنت (فليكر).**

تواجه جزيرة البط المكسوة بالأشجار وتقع وسط المنظر خطر التضاؤل بسبب المباني التي تظهر فوقها، ووفقا لما كتبه لو كوربوزييه (عام ١٩٢٣) " الشعور بالكثافة: تعد الأشجار والتلالً أقل قوة من الصفات الهندسية للأشكال وأقل كثافة منها"، كما كتب همفري ريبتون الذي ألهم المهندس المعماري جون ناش مصمم بحيرة حديقة سانت جيمس في ١٨٢٧ في كتاب "الملاحظات" الفصل الرابع عشر في عام ١٨٠٣: "عندما أصف الماء، فإنني لا أقيس أثرها على الفدادين التي تغطيها، بل بشكلها وجريانها والسهولة التي تختفي بها الماء في النهاية" حيث تحقق هذا الأثر من خلال مهارة هذا التصميم.

على أي حال، استشف المحقق باعتباره مهندس معماري ذو خبرة في تقييم المناظر في التحقيقات العامة تضليل المعلومات البصرية المقدمة، وتبع ذلك التحقيق العام اقتراح من المحقق "بمنع الموافقة على ذلك التخطيط"، واختتم أمر منظر حديقة سانت جيمس بأن "يوجد من خلال هذا المنظر الشاعري توزانا دقيقا بين المناظر الطبيعية والمباني، ومن وجهة نظري، سيؤدي بناء برج شارعً دونً إلى تدمير هذا التوازن"، وأدت التصورات التي قدمها المطور إلى خداع وزيرة الخارجية وأمرت بإصدار موافقة تخالف اقتراح المحقق، وأضافت في خطاب الموافقة: " أنها ترى أن تأثير البرج على هذا المنظر لن يكون كبيرا أو غير مناسب وفقا لما يخشاه المحقق" (بارا ١٧).

**الشكل ١٦: تتبع إحدى الصور الخاصة ببرج شارع دون التي قدمها فريق المطور المكون من "الخبراء المحترفين" وتوصف باعتبارها "صورة معتمدة".**

ضللت "التصورات" تأثير الاقتراح من خلال الأساليب الآتية:

- التصوير الخاطئ للبرج المقترح.
- تأثير العدسة واسعة الزاوية، حيث ساعدت على تكبير واجهة المنظر وجوانبه بشكل كبير، كما تغطي الصورة مخروط الرؤية الذي يعد أكبر أربع مرات من حجم المنظر كما يراه الزوار على النحو المبين بعد مقارنة الصورة بالرسمة (انظر الأشكال ١٥ و١٦).
- التأثير البانورامي الذي ساعد على ظهور البرج بحجم صغير للغاية ويحيط به مشهد واسع النطاق وواضح بشكل كامل في البؤرة، ويعد ذلك التأثير مضللا حيث تمتلك العين نطاق ضيق من الرؤية المركزة، في حين أن ماً تبقى من مجالنا البصري يبدو غير واضح تدريجيا كلما ابتعد عن الجسم الذي يثير الانتباه.
- جمع العديد من الصور مما أدى إلى تضاؤل التأثير الرئيسي بين الصفحات ذات الصور غير المعنية.

**الممارسات الجيدة المقترحة لتجنب التضليل باستخدام الصور**

يقترح أن تتبع الممارسات القياسية حتى تتمكن من تجنب التضليل باستخدامك للصور لكافة الصور الفوتوغرافية للاقتراحات التي تؤثر على المناظر الطبيعية الحضرية كما يلي:

- يصاحب كل منظر طبيعي أو منظر للمدينة بصورة مماثلة أحادية الإطار تعادل f70 في كاميرا مقاس ٣٥ مم لكي يظهر الاقتراح من خلالها كصورة جريئة، مع مراعاة أن الفشل في إنتاج هذه البيانات الأساسية يجعل جميع الصور الأخرى غير صالحة.
- اختيار ضوء الصورة بعناية مما يساعد على ظهور الاقتراح بشكل واضح عند تركيبه.
- تجنب إظهار المساحات المبالغة في الوجهة.
- في حالة استخدام الصور الأفقية الطويلة لتكوين الرؤية المحيطية، فتركز بشكل حاد على نسبة ٢٠ بالمئة فقط من وسط الصورة والتي يظهر بها الاقتراح، وأظهر جوانب الصورة بتركيز غير واضح، وكبديل لذلك، يمكنك عرض جزء الصورة البانورامية التي تحتوي على الاقتراح باعتبارها صورة تليسكوبية.

## المراجع


إرنست هانس غومبريش، عام ١٩٧٩. كتاب معنى النظام، الجزء الثاني، الفصل الرابع، مقتبسا من كتاب ويليام هوجارث تحليل الجمال، عام ١٧٥٣ (محاضرات رايتسمان).

ويليام هنري هدسون، عام ١٨٩٨، الطيور في لندن، لندن، لونجمانز جرين.

لو كوربوزييه، عام ١٩٢٣، وهم الخطط: نحو عمارة جديدة، في باريس، جورج كريس وآخرون، ١٩٢٧ ، نشرت باللغة الإنجليزية تحت عنوان نحو عمارة جديدة؛ ٢٠٠٧، ترجمة جوُن جودمان، نحو عمارة، لوس أنجلوس، معهد جيتي للأبحاث.

نيسر، يو، عام ١٩٧٦، الإدراك والواقع، نيويورك، دبليو إتش فريمان.

همفري ريبتون، عام ١٨٠٣. ملاحظات حول النظرية وممارسة بستنة المناظر الطبيعية. لندن، طبعته طابعة توماس بينسلي لصالح ج. تايلور.

٧

# التحضر وحفظ التراث الثقافي - موجز السياسات والأدوات المستخدمة في الولايات المتحدة

جيفري سولي

مدير التوعية والبرامج الدولية - الجمعية الأمريكية للتخطيط

## المقدمة

يتمحور هذا النقاش حول إدارة المناظر الحضرية أو كيفية الحفاظ على سلامة نسيج الأماكن الحضرية في مواجهة التحديات التي تهدد بطمس خصائصها الثقافية. وتسعى هذه الدراسة إلى إثراء النقاش حول المبادئ والممارسات الفعالة التي يمكن استخدامها لمساندة المجتمعات في مختلف الظروف المحلية، وذلك من خلال الاستفادة من خبرات الولايات المتحدة في هذا الشأن وأيضًا من خلال منظوري الشخصي كمتخصص تخطيط مدني أمريكي لديه خبرة عملية دولية، لا سيما في الصين. ونظرًا لعدم وجود أي مدن أمريكية مدرجة على قائمة التراث العالمي، سأقدم شرحًا تفصيليًا لكيفية إدارة عملية تخطيط النسيج الحضري بأفضل صورة ممكنة. كما يوضح الدليل الإرشادي لسياسات الجمعية الأمريكية للتخطيط بشأن الموارد التاريخية والثقافية (الملحق ٢ من هذا المجلد)، موقف المنظمة وتوجيهات أعضائها لخلق بيئة مثالية لحفظ الموارد التاريخية ودمجها بشكل فعال في عملية التخطيط.

على الرغم من اقتناعي بوجود بعض المبادئ الأساسية التي يمكن تطبيقها لحفظ المناظر الحضرية، إلا أنني لا أرى إمكانية تطوير نهجًا أو لائحة أو بعض المبادئ التوجيهية الموحدة التي يمكن تطبيقها على مستوى العالم نظرا للاختلافات الجوهرية فيما يتعلق بالقيم الثقافية والاعتبارات السياسية والتنوع الاقتصادي والتجارب المحلية. ولذا فأن مهمتنا تتمثل في طرح بعض الإرشادات والتوجيهات المحددة لحفظ المدن التاريخية، بما في ذلك تلك المواقع المدرجة على قائمة التراث العالمي، بينما نرسي فلسفة راسخة ونقدم حججًا قوية ومقنعة للعديد من المواقع الأخرى حول العالم التي تحوي موارد ثقافية هامة تتطلب دعمها والحفاظ عليها.

## منهجية التخطيط

تطورت ممارسات التخطيط في الولايات المتحدة من هندسة المناظر الطبيعية وليس من الهندسة المعمارية. وكان فريدريك لو أولمستيد -أول رئيس لما عرف فيما بعد بالجمعية الأمريكية للتخطيط- هو أحد العقول المبدعة التي ساهمت في تأسيس "حركة المدينة الجميلة"، وهو أيضا الذي قام بتصميم حديقتي سنترال بارك وبروسبيكت في مدينة نيويورك. ولذلك نجد ان ممارسات التخطيط في الولايات المتحدة تتسم بالشمولية في منهجيتها مقارنة بغيرها في العديد من دول العالم. وبشكل أساسي يتعلق المفهوم الدولي السائد بشأن التخطيط باستخدام الأراضي والتطور الحضري. على النقيض من ذلك، فأن عملية التخطيط في الولايات المتحدة أكثر شمولية، حيث تبدأ بتحليل الوضع وتحديد الأهداف المرجوة ومن ثم الانتقال إلى مرحلة التنفيذ.

الجدير بالذكر ان هناك العديد من المؤسسات الدولية تظهر تحيزًا ضد التخطيط كاستراتيجية حضرية شاملة؛ ويعود هذا التحيز إلى المعارضة الأيديولوجية الشديدة للتخطيط الاقتصادي المركزي الذي تمارسه الحكومة. ونتيجة هذا التحيز، نجد ان هناك توجه دولي واضح نحو استثمارات البنية التحتية، مع إغفال أهمية تطوير ودعم سياسات التخطيط المحلية ومبادئها التوجيهية اللازمة لإدارة توزيع مشروعات البنية التحتية وتوجيه حجم هذه المشروعات. ولذلك تباينت بشكل كبير مفاهيم التخطيط بين الدول.

لم تكن الولايات المتحدة من أوائل الدول التي دمجت ممارسات الحفاظ على التراث التاريخي في ممارساتها التخطيطية، حيث تم إقرار قانون الحفاظ على التراث التاريخي الوطني في الولايات المتحدة عام ١٩٦٦، ولذلك لم يدرج ممارسات الحفاظ على التراث التاريخي والحفظ الثقافي ضمن ممارسات عملية التخطيط لفترة طويلة. وعلى الرغم من وجود العديد من الجهود والمحاولات في بعض المناطق لإدارة وحفظ المعالم الأثرية الهامة، إلا أن ممارسات الحفاظ على التراث التاريخي أصبحت جزءٍ من عملية التخطيط فقط خلال الأربعين عامًا الماضية. وعلى الرغم من أن بعض قادة المدن الأمريكية ما زالوا يعتقدون أن الحفاظ على التراث يتعارض مع التنمية، إلا ان هناك قبولا متزايدا اليوم لحقيقة ان عملية الحفاظ يمكن ان تعزز من استراتيجيةً تطوير المدينة في حال سبقت بعملية تخطيط مدروسة وفعالة.

وشهد التخطيط تحولا هامًا في نهجه، حيث أصبح يولي اهتمامًا أكبر للحفاظ على التراث التاريخي والقيم الثقافية، ولم يعد يقتصر على المجالات التقليدية مثل استخدام الأراضي والبنية التحتية والتنمية الحديثة. في الولايات المتحدة، وعلى الرغم من الأهمية الكبرى لمجالات الهندسة والهندسة المعمارية، إلا أنهما مجالان مختلفان تمامًا، في الوقت ذاته غالبًا ما يتولى المهندسون والمهندسون المعماريون مهام عملية التخطيط بشكل مشترك في العديد من دول العالم. كما يلعب التخطيط دورا هامًا في تحديد خصائص المدينة، حيث يضع التخطيط الأساس لنمو حضري متوازن، كما يشكل السياق المناسب للهندسة والهندسة المعمارية؛ فالمدن التي تصمم عشوائيًا دون رؤية واضحة ودون مراعاة العوامل الثقافية والاقتصادية، ستفتقر إلى الجمال والجاذبية والاستدامة.

تتمثل فلسفة التصميم الفعال للمدينة في إحداث التوازن بين الحفاظ على الهوية التاريخية للمدينة وتلبية الاحتياجات التنموية المعاصرة والمستقبلية. وفي حين تولى عمليتا التخطيط والحفاظ على التراث اهتمامًا كبيرًا للمباني التاريخية المنفردة دون النظر إلى سياقها، سيؤدي ذلك إلى إنشاء نسيج حضري

غير مترابط ويفتقر إلى التماسك. إذا ما جدوى الحفاظ على مبنى واحد فقط، بينما يفتقر الحي بأكمله إلى تخطيطٍ شوارعه ومسحاته المفتوحة؟

تستند عملية التخطيط في الولايات المتحدة إلى رؤية شاملة للمدينة تبرز الأهمية التاريخ والثقافة للمدينة وأهمية دمجها في نسيجها الحضري. وتتبع هذه العملية نهجًا دقيقا وشاملا لفهم كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمادية قبل الشروع فِي التصمِّيم والتنفيذ. كما ستتضمن الخطوات التالية خطِطا محددة تشبه في مفهومها الخطة الخاصة بـ "Men Xi" التي ذكرتها بإيجاز أدناه؛ وتوضح هذه الخطط نهجًا متكاملا لحفظ الموارد التاريخية في إطار خطط التنمية الشاملة. وتتماشى أفضل ممارسات التخطيط التنموي في الولايات المتحدة مع المبادئ المعمارية من حيث الحجم والبنية والاتساق والمواد عند وضع خطط جديدة للمنطقة، ومن ثم ستدار هذه الخطط التنموية من خلال الأدوات القانونية والمالية لضمان تنفيذها بشكل متسق. كما يتولى طاقم من المهنيين المختصين ذوي الخبرة تطوير وتطبيق المبادئ التوجيهية الخاصة بالتصميم المعماري في المناطق التاريخية. ستساهم المخصصات المالية لكل مدينة في دعم عملية حفظ المعالم والأحياء التاريخية، بالإضافة إلى الحفاظ على الأحياء السكانية ودعمها مما يساهم في تهيئة بيئة مواتية

لاستقرار السكان بدلا من نزوحهم. وستساهم هذه الخطوات في تقليل تكاليف البنية التحتيةً في المدينة، كما ستساهم أيضا في تعزيز قدراتها الاقتصادية وهويتها التاريخية. لا شك أنه لا يوجد أيّ مدينة في الولايات المتحدة قد وصلت بعد إلى مستوى مثالي في عملية التخطيط والحفظ الثقافي، لكن هناك دعمًا كبيرا من القطاعين العام والخاص على مستوى البلاد لهذا النوع من التخطيط وأدواته. وما يدفع هذا التوجه هو الرغبة في خيارات حقيقية للعيش الحضري وارتفاع تكاليف الاعتماد المستمر على السيارات.

بشكل عام، تعد عملية الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي ركيزة أساسية لخلق مجتمعات حيوية وتحقيق النمو الاقتصادي. كما أن إعداد نموذج تخطيط فعال لتحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على الموروث سيثمر فوائده على الأجيال القادمة، حيث يجب ان تكون عملية التخطيط بمثابة حجر الأساس لدمج الجوانب المادية للثقافات في مسارات نموها وتطورها. وفي حين ان الولايات المتحدة لا تمتلك تراث عريق، إلا ان قادتها المحليين يدركون بشكل عام على الأقل أن الحفاظ على تراث الماضي يعود بالنفع على الاقتصاد والروح المعنوية وجودة الحياة. وتعد بنية المدينة وتناسق شوارعها أهم العناصر التي ينبغي الحفاظ عليها؛ حيث لا يساعد الحفاظ على مباني منفردة محاطة بمباني غير متناسقة وشوارع غير مخططة في الحفاظ على الطابع المميز للمكان. ولذلك يقع على عاتقنا مسؤولية تغيير نظرتنا لعملية التخطيط حيث يجب توسيع نطاق مفهوم التخطيط ليشمل الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي وليس مجرد ترسيم مناطق الاستخدامات الأرضية وتنسيق المباني والبنية التحتية.

الشكل ١ سان أنطونيو ريفر ووك، تكساس، يجمع بين الحفاظ على التراث التاريخي والتصميم الحضري، مما يضفي طابعًا مميزًا.

**مثال تطبيقي: عملية تخطيط منطقة "Men Xi "**

كلفت الجمعية الأمريكية للتخطيط بالتعاون في إعداد الخطة الخاصة بمنطقة "Men Xi"، التي تعد أقدم منطقة في مدينة نانجينغ الصينية، مما أعطى الفرصة مثالية لمواجهة تحديات عمليات التخطيط والتغلب عليها لتحقيق التوازن بين التنمية الحديثة والحفاظ على الطابع التاريخي للمنطقة، ولذلك يجب ان تستخدم هذه الخطة كنموذج يحتذى به في العديد من المناطق الأخرى نظرا لتُوظيفه الموارد الثقافية والتاريخية كأداة لتعزيز القيمة الاقتصادية، بالإضافة إلى تقليل النفقات من خلال إعادة استخدام البنية التحتية والمباني المتاحة. كما تقدم الخطة نموذجًا متكاملا حيث يجمع بين الحفاظ على التراث والتنمية العمرانية الحديثة واستراتيجية مرحلية شاملة، كما يشمل أيضا المبادئ التوجيهية للتصميم وبرامج التنمية السياحية مما يساهم في تعزيز القيمة الاقتصادية للمنطقة. لذلك يتطلب الأمر نهجًا شاملا لإنجاز مثل هذه الخطة. كما تساهم تحليلات السوق واحتياجات السكانً الحاليين والجدد وأهداف المدينة والموارد الثقافية والتاريخية في بلورة مجموعة من الخيارات المتعلقة بعملية التنمية. ولا يمكن حل هذه المشكلات وتلبية الاحتياجات المتنوعة من خلال النظر إلى الموارد بشكل منفصل. لذلك بني خطتنا لمنطقة "Men Xi"، على فهم عميق لنمط الشوارع والبيئة وكافة التفاصيل التي تشكل هوية المكان، لذلك لا يمكن الحفاظ على الثقافة ونقلها للأجيال القادمة إلا من خلال تبني هذه الطريقة.

إن دراسة المنطقة وتلبية أهداف الجهات المعنية بشكل منهجي هما العنصران الرئيسان لدمج المناطق والموارد التاريخية في إطار حضري شامل. وإذا أخذنا منطقة "Men Xi" كمثال في هذه الحالة، فسنجد انه كان من الضروري حصر المعلومات الأساسية بشأن ماهية الموارد وموقعها. كما ان فكرة اعتبار حي كامل في المدينة بمثابة موردٍ تاريخيٍ متكاملاً - متجاوزٍ نظرة التركيز على المباني الفردية- شكلت مفهومٍا جديدا لمدينة نانجينغ. ثانيا، تطلب الأمر منا وضع استراتيجية لدمج المشاريع التنموية الحديثة للمساعدة في تغطية نفقات تحديث البنية التحتية وتقديم الحوافز الاقتصادية للسكان المحليين لتجديد منازلهم وأنشطتهم الاقتصادية. ونظرٍا لإعادة تطوير جزءٍ كبيرا من المناطق للاستخدام الصناعي في خمسينات القرن الماضي، ومع فقدن هذه الصناعات القديمة القدرة على المنافسة الاقتصادية، أتيحت الفرصة لإعادة تطوير جزء كبير من هذه المناطق للإنشاءات السكنية وللعديد من الأغراض الأخرى. كما ركزت الخطة على تصميم المنطقة الجديدة بما يعكس الطابع الفريد لنمط الشوارع الأصلي والمواد المستخدمة ونطاق هذه المنطقة وكثافتها السكانية، حيث سعينا لخلق نمط حياة عصري متكامل، بجانب الحفاظ على الخصائص التصميمية العامة التي تضفي على الحي طابعه المميز.

تضمن الجانب الثالث من الخطة وضع استراتيجية سياحية شاملة للاستفادة من المعلم السياحي التاريخي " مينغ داينستي وول" و "مينغ جيت" لجذب السياح إلى الموقع باعتباره وجهة سياحية جذابة ولتقديم تفسيرات وتوضيحات دقيقة بشأن هذا المعلم، بالإضافة إلى توفير الفرص التجارية بما يتوافق مع الطابع العام للحي. كما قمنا بتطوير خطة لإنشاء ممر نهري داخلي على طول نهر "Xin Hua"، بالإضافة إلى مجمع للضيافة بالقرب من الحديقة القديمة في وسط الموقع. ومن خلال استخدام هذه الحديقة كمنطقة وصل بين المنطقة السكنية التاريخية والمنطقة السكنية الجديدة المعاد تطويرها، تمكنا من تحفيز النمو السياحي وتعزيز النشاط الاقتصادي دون المساس بالموارد التاريخية. وفي ختام هذا الأمر، هناك العديد من العبر المستخلصة من الخطة الخاصة بمنطقة "Men Xi" وأهمها، الجرد الدقيق للموارد والتحليل الاقتصادي الشامل ووضع المبادئ التوجيهية لعملية التصميم بما يتوافق مع العناصر المميزة للموقع، حيث جمعت الخطة هذه العناصر للاستفادة من جميع الموارد المتاحة، بما في ذلك الأعداد المهولة للسياح الزائرين للمعلم السياحي الشهير "مينغ جيت" والقرب من نهر "Xin Hua" الداخلي.

## ممارسات التصميم الحضري وأدواته

يعد التصميم الحضري الجيد عنصرا أساسيا لتشكيل هوية المدينة ولكنه عنصر واحد فقط من عناصر التخطيط ويجب أن يكون تابعٍا للسياسات والقيم والأهداف المحددة في رؤية المدينة. ويعد مجال التصميم الحضري في الولايات المتحدة - كما هو الحال في أي مكان آخر- مجالاً بلا ملامح ويعاني من مشكلة الهوية. وعند مناقشة مسألة المناظر الطبيعية الحضرية، يجب أن نتعامل أيضا مع نقص المؤسسات الداعمة لتدريب المصممين الحضريين، بالإضافة إلى نقص الإرشادات الخاصة بالممارسة المهنية والافتقار إلى الاتفاق العام على نطاق التصميم الحضري.

بينما تمارس عملية التخطيط في الولايات المتحدة على نطاق واسع، وإن كان ذلك بشكلٍ غير متساوٍ، فإن معايير الشكل الحضري ليست القاعدة في معظم المدن الأمريكية. ومع ذلك، فإن هذا الموضوع يكتسب أهمية متزايدة، ويزداد النظر في إرشادات ال تصميم في جميع أنحاء البلاد. ويعود ذلك أيضا إلى التركيز المتزايد على سياسات النمو الذكي وارتفاع تكاليف الطاقة والرغبة في أنماط تنمية أكثر انسجاماً وإنسانية.

### *الفلسفة*

تشير تجربتي في إدارة الشكل الحضري إلى أنه يجب إنشاء فلسفة أساسية في المدينة قبل أن تتمكن أي تقنيات تخطيط أو أدوات فنية من إضافة قيمة. وتشمل عناصر هذه الفلسفة الإيمان بالقيم الثقافية والشعور بأن المدينة تمثل رواية مستمرة عبر الزمن، وليست حالة نهائية. بالإضافة إلى ذلك، يجب إشراك جميع أصحاب المصلحة في مكان محدد في عملية اتخاذ القرار، فضلا عن مجموعة من المطورين والسياسيين والخبراء. ويتبع ذلك الحاجة إلى الدعم الشعبي لنهج شامل يدمج الموارد الثقافية في إطار حضري سياقي. أما العنصر الأخير من الأسس الفلسفية لاستراتيجية تصميم حضري ناجحة فهو فهم وإدراك الوجود الدائم للصراع بين حفظ الموارد التاريخية والتطوير، وأن التوازن الذي يتم تحقيقه يجب أن يكون واضحٍا بشأن التكاليف والفوائد لأي نهج يتم اتباعه. فكلما زاد عدد الأشخاص الذين يزورون مكانا تاريخيا، زاد التأثير على المورد نفسه. كما يجب تضمين إدارة لهذا التأثير في أي إطار، ليس فقط تناول الجوانب الجمالية والميكانيكية لحفظ التراث.

### *قراءة المدينة*

ضمن خطوات إعداد إرشادات التصميم لمدينة ما، تعد خطوة قراءة المدينة خطوة أساسية. فقراءة المدينة هي تكملة طبيعية لفلسفة المدينة باعتبارها رواية. ويتطلب ذلك دراسة العناصر التاريخية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى إجراء جرد مادي وفهم ا لإطار الذي يعكس شكل المدينة فهمٍا واضحٍا. وتشمل عناصر قراءة المدينة المناخ والعادات والمناظر الطبيعية والهندسة المعمارية والمقياس والأنماط والألوان والمواد والرسوم البيئية والنباتات الأصلية وأشكال الفن. ومن الأسباب التي تجعلنا نناقش موضوع المناظر الطبيعية الحضرية هو أن الكثير من القرارات في الآونة الأخيرة اتخذت بدون مرجع وبطريقة عشوائية تخدم فقط مصلحة فردية لراع معين - سواء

كان هذا الراعي كيانا عاما أو خاصا، لا يفرق. ويكمن دور العملية المدنية في العمل كصوت للرواية، ووجدان للمدينة. بهذه الطريقة، لا تجرى عملية التصميم الحضري بشكل استبدادي، بل أنها تعمل كآلية تأصيل لضمان تعزيز وصيانة كل ثروة المعلومات المخزنة في نسيج المدينة، فصلا بعد فصل. كما تساعد هذه العملية

*الشكل ٢ حاولت فيلادلفيا الحفاظ على الطابع البصري حول برج قاعة المدينة الشهير، لكنها لم تفرض قيودا كاملة بشأن الارتفاعات.*

المدينة على تحديد أولويات ميزانيتها. فعلى سبيل المثال، تنفق العديد من الأماكن موارد نادرة لإعادة رسم تاريخ مزيف بينما تترك الرواية الحقيقية والعناصر الأصيلة لنسيج المدينة تتدهور وتختفي.

من الممارسات الهامة في عملية صياغة إرشادات التصميم للأماكن الأمريكية هي تحديد أفضل الأمثلة على الشكل الحضري المحلي؛ مما يعني أن تكون الإرشادات متأصلة في المنطقة، وليست مستوردة من مصدر آخر. ومن الأخطاء الشائعة لدى المخططين والسياسيين زيارة مدينة أخرى، ثم محاولة جلب عنصر من عناصر التصميم أو مشروع من ذلك المكان وتطبيقه في بيئتهم المحلية. وبينما يمكن أن تكون زيارة أماكن أخرى تجربة قيمة وتفتح الأفق، إلا أنها لا تكون مفيدة إلا بوجود ما يكفي من الانضباط والتوجيه التعليمي لمعرفة ما يجب البحث عنه وما هي المبادئ الأساسية للتصميم التي يمكن استخدامها بعد إعادة تفسيرها للاستخدام المحلي. ولا يعني تحديد الأمثلة المحلية أعظم المباني والمساحات العامة فقط؛ بل يعني مجموعة كاملة من العناصر الحضرية: مساكن بجميع الأحجام والمقاييس، ومبان تجارية وحكومية ومؤسسية، ومقاطع عرضية للشوارع، وأثاث ورسوم الشوارع، وأماكن عامة كبيرة وصغيرة، ومبان للاحتفالات وأنشطة غير رسمية مثل الأسواق والمعارض. فتهدف هذه العملية إلى النظر فعلا فيما يجعل المجتمع مميزا وفي سبب تأثير المنطقة والمناخ والتاريخ وأجزاء أخرى من قصة المجتمع على شكله الفيزيائي سواء بشكل طفيف أو واضح. ونستنتج مما سبق أن الخطط وقواعد التصميم وإطار اتخاذ القرار تكون متناسقة وعقلانية، بدلا من أن تفرض فقط كجماليات أو أذواق.

ومن الجوانب المهمة أيضا من الممارسة الحالية النظر في إرشادات مناطق حضرية مختلفة بدلا من اتباع نهج واحد يناسب الجميع. فالمدن تتغير مع مرور الوقت، مما يعني أن كل منطقة أو حي في المدينة له عناصر تصميم مختلفة وفقا لوظيفته وتاريخه الخاص. كما تعزز إرشادات التصميم ومعايير التخطيط التي تعكس هذه الاختلافات تماسك كل حي ومنطقة وتحافظ عليه. ويمكن أن تتخذ عملية إدارة الإرشادات عدة أشكال مختلفة، وذلك بناء على هيكل التخطيط المحلي وإدارة المدينة. ومع ذلك، يتضح أن أحد العقبات التي ستواجهنا هو التباين في التفسير والخبرة المتاحة. وبالتالي يجب أن تتطابق الأدوات واللوائح إلى حد كبير مع المعايير المحلية للخبرة. ويمكن تحسين ذلك من خلال إجراء بعض التدريب والتوجيه للمواطنين المحليين الذين يشاركون في عملية المراجعة، وبالتالي تأسيس قاعدة فلسفية محلية للجهد بأكمله. وإذا رغب الناس في لمس نمو المدينة وتغيرها ضمن إطار سردي، فسيكونون أكثر قدرة على مراجعة الإرشادات وتطبيقها على مدار الزمن، خاصة مع التدريب وفرص الحصول على الإرشاد المهني من الموظفين.

## عناصر إرشادات التصميم الحضري

يجب دعم الإرشادات عن طريق التخطيط الشامل والإطار التنظيمي. ويجب أن تحدد قوانين تحديد المناطق وخطط المواقع وخطط النقل وغيرها من القوانين الكبرى المقياس المناسب وإطار البنية التحتية، بينما تتعمق إرشادات التصميم في تفاصيل أكثر تحديدا حول الشكل والعلاقات مع المساحة العامة. والجانب الأساسي للتصميم الحضري هو أنه يدير النطاق العام. كما يجب أن تكون الممرات في الشوارع والغرف الخارجية في المساحات المفتوحة الصغيرة والكبيرة والمساحات التي تؤدي إلى المباني المحيطة وتنحدر منها، خاصة المباني العامة، هدفا لإرشادات التصميم الحضري.

عادة ما يعقب القسم الذي يتناول الغرض بالتفصيل عناصر تحدد الكثافات وحجم القطع الأرضية وعرض الشوارع والأزقة ومواقف السيارات والأرصفة على سبيل المثال. وسيقدم قسم آخر توجيهات حول السمات المعمارية، مستمدة مرة أخرى من جرد أمثلة محلية، مثل: خطوط السقف والزوايا وعناصر الظلال والمواد وفتحات النوافذ ومداخل الأبواب. وستدرج عناصر أخرى مثل المظلات والممرات والفناء ومواد المناظر الطبيعة والألوان، بالإضافة إلى عناصر العمارة العامة.

ي جب أن تحدد عملية مراجعة التصميم بوضوح تطبيق هذه الإرشادات وكيفية إدارتها. وفي بعض الحالات، تخول لجنة مراجعة المواطنين باتخاذ هذه الأحكام بمساعدة الموظفين؛ وفي حالات أخرى، يمكن للموظفين اتخاذ قرارات معينة. ومن البلدات التي ساعدت في وضع الإرشادات فيها هي ماندفيل في ولاية لويزيانا، حيث تجرى المراجعة بواسطة مركز التصميم بالجامعة المحلية بمساهمة من الموظفين

المحليين. وفي جميع الأحوال، يعد التعليم المستمر والخبرة الفنية المهنية ومشاركة المواطنين مكونات هامة للبرنامج الناجح. وكلما عكس التحليل الدقيق وقراءة العناصر والأهداف والغايات العامة للمدينة، كان البرنامج أكثر نجاحًا.

## نهج أخرى ذات صلة بإدارة المناظر الطبيعية الحضرية

### *مناطق التراث*

تكتسب حركة مناطق التراث شعبية متزايدة كنهج لتفسير وتخطيط وحفظ المناطق التي تتميز بخصائص خاصة تشكل معًا سردًا للأهمية الثقافية والطبيعية. وتقدم خدمة المتنزهات الوطنية القائمة التالية من الخصائص التي تصف هذه المناطق:[١١]

- تتمتع منطقة من مناطق التراث بمجموعة من الموارد الطبيعية أو التاريخية أو الثقافية التي تمثل معًا جوانب مميزة من التراث الأمريكي تستحق التعرف عليها وحفظها وتفسيرها واستخدامها استخدام المستمر. وتدار مثل هذه المناطق كمجموعة من خلال شراكات بين الكيانات العامة والخاصة، وذلك عن طريق الجمع بين موارد متنوعة وأحيانًا غير متجاورة و المجتمعات النشطة.
- تعكس التقاليد والعادات والمعتقدات والحياة الشعبية التي تعتبر جزءًا قيمًا من القصة الوطنية.
- توفر فرصًا استثنائية للحفاظ على الميزات الطبيعية والثقافية والتاريخية والمناظر الخلابة.
- توفر فرصًا استثنائية ترفيهية وتعليمية.
- تحتفظ الموارد المهمة للموضوع أو الموضوعات المحددة للمنطقة بدرجة من السلامة تدعم التفسير.
- يشارك السكان والمصالح التجارية والمنظمات غير الربحية والحكومات داخل المنطقة المقترحة في التخطيط، وقد وضعوا خطة مالية تصورية توضح الأدوار لجميع المشاركين بما في ذلك الحكومة الفيدرالية، وقد أظهروا دعمًا لتسمية المنطقة.
- الكيان الإداري المقترح والوحدات الحكومية التي تدعم التسمية مستعدة للالتزام بالعمل في شراكة لتطوير المنطقة التراثية.
- يتماشى الاقتراح مع النشاط الاقتصادي المستمر في المنطقة.
- تحظى خريطة الحدود المفاهيمية بدعم الجمهور.
- وصف الكيان الإداري المقترح للتخطيط وتنفيذ المشروع.

هناك إحدى وعشرون منطقة تراثية وطنية محددة في الولايات المتحدة، وقد نفذت عدد من الولايات برامجها الخاصة. وقد تأسست حركة المناطق التراثية على نفس مبادئ المناظر الحضرية التاريخية. كما تتشابه العمليات واللوائح الخاصة بإدارة المناطق التراثية، ولكنها تتضمن عنصرًا أكبر في التفسير وحفظ الأراضي بسبب الاختلافات في النطاق.

### الإعفاءات الضريبية

تقدم الحكومة الفيدرالية الأمريكية إعفاء ضريبي للحفاظ على التراث التاريخي، والتي تدار تحت إشراف دائرة الحدائق الوطنية. وتسمح هذه الإعفاءات بإجراء بعض التعديلات لإعادة استخدام[١٩] المباني التاريخية، وذلك استنادًا إلى إرشادات تسعى لضمان عدم الإضرار بالقيمة التاريخية للمبنى ومحيطه نتيجة هذه التعديلات.

### الإعفاءات الضريبية للحفاظ على التراث التاريخي

**المستفيدين: مالكي الممتلكات التجارية، أو الصناعية، أو الزراعية، أو السكنية المؤجرة**

تقدم الحكومة الفيدرالية مجموعة متنوعة من الإعفاءات الضريبية لدعم مشاريع الحفاظ على التراث، بما في ذلك إعفاء ضريبي متاح فقط لإعادة تأهيل الممتلكات التاريخية التي تولد دخلا. ووفقا لهذا الإعفاء الضريبي للحفاظ على التراث التاريخي، يمكن لمالكي المباني التاريخية التي يعيدون تأهيلها لأغراض تجارية، أو صناعية، أو زراعية، أو سكنية مؤجرة الحصول على إعفاء ضريبي بنسبة ٢٠٪ من تكاليف إعادة التأهيل. ينبغي أن تصدر دائرة الحدائق الوطنية شهادة بأن أعمال التأهيل تفي بمعايير وزير الداخلية لإعادة التأهيل. أدى هذا الإعفاء الضريبي إلى تعبئة استثمارات خاصة بقيمة تزيد عن ١١,١٤ مليار دولار أمريكي بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥.

يمكن استخدام خصومات ضريبية فيدرالية أخرى في مشاريع الحفاظ على التراث، والجمع بينها وبين الإعفاء الضريبي للحفاظ على المباني التاريخية. على سبيل المثال، هناك إعفاء ضريبي فيدرالي على اقتناء، أو بناء، أو إعادة تأهيل المساكن منخفضة الدخل. تم إنشاء ٤٣٬٥٦٦ وحدة سكنية منخفضة ومتوسطة الدخل في المباني التاريخية باستخدام إعفاء ضريبي للمساكن منخفضة الدخل بالتزامن مع إعفاء ضريبي للحفاظ على المباني التاريخية بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥.

علاوة على ذلك، قد يوفر الإعفاء الضريبي الفيدرالي الجديد الذي أصبح متاحًا مؤخرا، والمعروف باسم إعفاء ضريبي على الأسواق الجديدة، والذي قد يوفر فرصًا مماثلة. يستهدف هذا الإعفاء جذب الاستثمارات إلى الأعمال والمشاريع التجارية في المجتمعات الحضرية، والريفية، والضواحي المتدهورة.

### الخصومات الضريبية للحفاظ على التراث التاريخي

**المستفيدين: مالكي الممتلكات**

[١٩] http://www.cr.nps.gov/hps

تبرع المالك بحق الانتفاع على الممتلكات بشكل عام. يُعتبر تبرعًا خيريًا لأغراض الضرائب الفيدرالية، مما يؤدي إلى إعفاءات ضريبية على الدخل والميراث. وبالتالي،

توفر هذه المادة من القانون الضريبي الفيدرالي حافزًا نقديًا لمالكي المباني التاريخية لحمايتها من خلال التبرع بحقوق الانتفاع عليها.

السجل الوطني للأماكن التاريخية

أنشأ قانون الحفاظ على التراث الوطني السجل الوطني للأماكن التاريخية لتصنيف وتقدير الممتلكات المعمارية والثقافية المهمة في البلاد. ومع ذلك، تقتصر الحماية الفعلية الوحيدة التي يوفرها القانون على استخدام الأموال الفيدرالية التي قد تؤثر على

الممتلكات أو المناطق المدرجة في هذا السجل. وفقًا للقانون، لا يمكن استخدام الأموال الفيدرالية إذا كان لها تأثير سلبي على الممتلكات التاريخية. وفيما يلي المعايير التي يحددها القانون لما يعتبر "تأثير سلبي".

**معايير التأثير السلبي**

يُعتبر التأثير سلبيًا عندما قد يؤدي أي مشروع إلى تغيير مباشر أو غير مباشر في أي من الخصائص التي تؤهل الملكية لإدراجها في السجل الوطني للأماكن التاريخية بطريقة تقلل من سلامة موقع الملكية، أو تصميمها، أو بيئتها، أو مواردها، أو حرفتها، أو إحساسها، أو ارتباطها.

**أمثلة على التأثيرات السلبية:**

- التدمير أو الإضرار المادي بالكامل أو جزء من الممتلكات.
- تعديل الممتلكات، بما في ذلك الترميم، أو إعادة التأهيل، أو الإصلاح، أو الصيانة، أو التثبيت، أو إزالة المواد الخطرة، أو توفير الوصول لذوي الاحتياجات الخاصة، بطريقة لا تتماشى مع معايير وزير الداخلية لمعالجة الممتلكات التاريخية (٣٦ CFR جزء ٦٨) والإرشادات المطبقة.
- نقل الممتلكات من موقعها التاريخي.
- تغيير طبيعة استخدام الممتلكات أو خصائصها المادية في بيئتها التي تساهم في قيمتها التاريخية.
- إدخال عناصر بصرية أو جوية أو صوتية تقلل من سلامة الخصائص التاريخية المهمة للممتلكات
- إهمال الممتلكات مما يتسبب في تدهورها.
- نقل الممتلكات أو تأجيرها أو بيعها خارج الملكية أو السيطرة الحكومية

الفيدرالية دون فرض قيود أو شروط كافية وقابلة للإنفاذ قانونيًا لضمان الحفاظ طويل الأجل على قيمتها التاريخية.

**المناطق المتداخلة التاريخية**

تستخدم بعض المدن نظام "المناطق المتداخلة"، والتي تنشئ مجموعة إضافية من الإرشادات إلى جانب التخطيط الأساسي. عادة ما تركز هذه المناطق على تحديد الحدود، ووضع قواعد محددة للتعديلات والإضافات داخل المنطقة، بالإضافة إلى تقديم حوافز خاصة مثل المنح المحلية أو الإعفاءات الضريبية التي تحاكي الاعتمادات الضريبية الفيدرالية المذكورة أعلاه. تتطلب معظم المناطق المتداخلة

أيضًا عملية مراجعة للمواطنين والمحترفين لضمان تنفيذ الإرشادات بشكل منصف. تتمتع المدن الأمريكية بخبرة واسعة في إدارة المناطق المتداخلة، والتي يعود بعضها إلى الثلاثينيات.

**الخاتمة: المقارنة بين نظام المناطق المتداخلة وبين عناصر ميثاق فيينا**

كما يشير استعراض عناصر الحفاظ على التراث والتصميم الحضري في الولايات المتحدة، فإن مفهوم النهج السردي للعناية بالشكل الحضري المستقبلي وإدارته يحظى بدعم عام من مذكرة فيينا لعام ٢٠٠٥. ومع ذلك، وكما يُقال، يكمن الشيطان في التفاصيل. أعتقد أن هناك بعض العبارات الغامضة في مذكرة فيينا التي ينبغي أن تكون أساسًا لمزيد من التوضيح والتفصيل.

المقاطع التالية، وخاصة الأجزاء المكتوبة بالخط المائل للتأكيد، تثير قلقي من أن هذه اللغة قد تسهل توسيع فرص التنمية في سياقات المدن التاريخية بشكل غير مبرر. في حين أن التنمية ضرورية لأسباب متعددة ومبررة، يجب علينا أن نحرص على ألا تكون اللغة مرنة للغاية في تفسيرها بحيث تستخدم كتبرير لتطوير لا يتناسب مع السياق التاريخي، ولا يساهم بشكل كبير في النسيج والسرد الطويل الأمد للمدينة. أعتقد أن بعض الأمثلة المذكورة أعلاه توضح طرقًا لإدارة التنمية الجديدة بحيث تساهم في التطور العضوي المستمر للمدينة دون الإضرار بطابعها وشعورها في نفس الوقت. هناك حاجة إلى مزيد من الإرشادات والتحديد في الفقرات الأربع التالية من مذكرة فيينا.

مستقبل مشهدنا الحضري التاريخي يدعو إلى تفاهم متبادل بين صانعي السياسات، والمخططين الحضريين، ومطوري المدن، والمهندسين المعماريين، والمحافظين على التراث، وأصحاب العقارات، والمستثمرين، والمواطنين المعنيين، للعمل معًا للحفاظ على التراث الحضري مع مراعاة التحديث والتنمية للمجتمع بطريقة حساسة ثقافيًا وتاريخيًا، مما يعزز الهوية

ن.٠"مراعاة" إلى أن التنازلات يجب أن تكون متوقعة عند إضافة هندسة معمارية جديدة وتنمية حديثة. الاهتمام المركزي بالتدخلات المادية والوظيفية هو تعزيز جودة الحياة وكفاءة الإنتاج من خلال تحسين ظروف المعيشة والعمل والترفيه وتكييف الاستخدامات دون المساس بالقيم الحالية المستمدة من طابع وأهمية النسيج والشكل الحضري التاريخي. وهذا يعني ليس فقط تحسين المعايير التقنية، بل أيضًا إعادة تأهيل وتطوير البيئة التاريخية المعاصرة بناءً على جرد صحيح وتقييم لقيمها، بالإضافة إلى إضافة تعبيرات ثقافية عالية الجودة (الفقرة ١٧).

يتعين اتخاذ عناية فائقة لضمان تكامل العمارة المعاصرة مع المشهد الحضري التاريخي، بما في ذلك المباني الأيقونية. أعتقد أن عبارة "التعبيرات الثقافية عالية الجودة" يمكن تفسيرها كدعوة للعمارة الأيقونية. يجب مواجهة العمارة الأيقونية

بشكل مباشر وإيجابي، وليس بشكل غير مباشر. في كل مدينة، توجد أماكن يمكن فيها التعبير عن التكنولوجيا الحديثة والابتكار في التصميم المعاصر. ومع ذلك، يجب تحديد هذه المواقع وإدارتها بشكل صحيح لتوفير السياق المناسب وتجنب إدخال الهياكل الأيقونية في الأماكن غير الملائمة.

تهدف إدارة جودة المنظر الحضري التاريخي إلى الحفاظ الدائم على القيم المكانية والوظيفية والتصميمية وتحسينها. في هذه الحالة، ينبغي التركيز بشكل خاص على تكامل العمارة المعاصرة مع المنظر الحضري التاريخي، وأن تصاحب دراسات تقييم الأثر الثقافي أو البصري مقترحات التدخلات المعاصرة (الفقرة ٢٩).

ينبغي أن تتماشى الجوانب الاقتصادية للتنمية الحضرية مع أهداف الحفاظ على التراث على المدى الطويل (الفقرة ٣٠).

في التجربة الأمريكية، أعتقد أن لدينا ما نقدمه في هذه المجالات، خاصة فيما يتعلق بـ"تكييف" العمارة الحديثة. هناك مدرسة فكرية شائعة تقول بأن التدخلات في النسيج التاريخي يجب أن تكون واضحة جدًا بأنها "جديدة"، مما يؤدي غالبًا إلى تصميمات متكلفة وصارخة. في الولايات المتحدة، حققنا نجاحًا كبيرًا باتباع نهج أكثر مرونة في العمارة ضمن سياق المناطق التاريخية. في واشنطن العاصمة، على سبيل المثال، يمكن وصف عدد كبير من المباني الجديدة بأنها ذات تصميم استعادي.

بموجب النهج الحديث الصارم لتلك المدرسة الفكرية، لا توجد مساحة كبيرة للمعماريين لاستخدام عناصر من الأساليب السابقة، حتى وإن كانت هذه العناصر تخلق مشهدًا حضريًا أفضل وتلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المشار إليها في مذكرة فيينا. فقط مؤرخو العمارة والأكاديميون يجدون الحجة مقنعة لصالح التباين الحاد في الأساليب، حيث توجد فجوات زمنية طويلة.

في الممارسة المعاصرة وإدارة المدن في الولايات المتحدة، يتيح القانون خيار تصميم المباني الجديدة بحيث تعكس عناصر التصميم الخاصة بفترة زمنية معينة في الحي، لكنه لا يفرض أي أسلوب معين. توفر المواد والحجم والموقع في الشارع والنوافذ وكل العناصر الأخرى المذكورة سابقًا القواعد الأساسية، بينما يتمتع المعماريون بحرية تفسيرها كما يرون مناسبًا. في بعض الحالات، تكون النتائج معاصرة تمامًا، وفي حالات أخرى يعكس التصميم فترة معمارية معينة. في كلتا الحالتين، تكون نتيجة تصميم المبنى تابعة لعملية دقيقة بما يكفي لتأسيس إطار عمل أساسي، مع السماح بالتعبير المعماري. النقطة المهمة هي أن العملية لا تستجيب لعقيدة فكرية، بل توازن بين المصالح المحلية، وسرد المدينة، وإطار مراجعة التصميم. ونتيجة لذلك، أود أن أقول إن العديد من التدخلات الحديثة في الولايات المتحدة تعكس في الواقع روح مذكرة فيينا ومفهوم التراث العالمي بشكل أفضل من التدخلات التي تمت ضمن إطار التراث العالمي.

٨

# الدروس المستفادة من تاريخ الحفاظ على المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية

روبرت آدم

مدير شركة آدم للهندسة المعمارية (المملكة المتحدة)

## المقدمة

تعتبر المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية التي يمكن أن تسمى باللغة الإنجليزية البسيطة والواضحة " البلدات القديمة والمدن"، تقريبا كافة البلدات والمدن في أوروبا وأغلبها في الأمريكيتين، حيث قد يختلف ما يعتبر تاريخيا في العالم الجديد عن القديم، ولكنها فقط مسألة نسبية، وكتعريف عملي، يمكن الإشارة بأن المكان قديما إذا كنت قد وجدت أن لا أحد يعلم بهذا المكان قبل أن يصبح بلدة أو مدينة- وهذا يعني عادة أنه قد مضى على إنشائه أكثر من ثمانين عاما، أي فترة تزيد عن مدى الذاكرة الشخصية، كما يمتد ذلك إلى ثلاث أجيال، وهي الفترة الزمنية المعترف بها باعتبارها الحد الأدنى لخلق التقاليد، وبالتالي تعتبر أي وثيقة توجه إدارة المنظر الطبيعي الحضري التاريخي لها أهمية واسعة النطاق.

إذا كان المكان قديما، فهو يحمل ذكريات سكانه السابقين والحاليين، وتضم المدن والبلدات القديمة أمثلة على ثلاثة من تصنيفات للمؤرخ الفرنسي "بيير نورا" عن أماكن الذاكرة: المواقع الرمزية والمواقع الضخمة والمواقع الطبوغرافية (نورا ١٩٨٤-١٩٩٢ ) بالنسبة للسكان، تعتبر هذه الأماكن جزءا من هويتهم وذاكرتهم الجماعية، لذلك يعد تدمير مكان كهذا يعني تدمير جزء من هوية سكانه، وكذلك فإن تغيير معالمه يغير جزءا من هويتهم، حيث تعتبر هوية الناس مهمة، لذلك نتعامل معها باحترام.

## مذكرة فيينا: تحليل نقدي

تعتبر مذكرة فيينا (مركز التراث العالمي) غير موجهة إلى عامة سكان البلدات القديمة والمدن بل بالمقام الأول إلى "صناع القرار" و"الإدارة" مع التوصية فقط "بالحوار مع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الآخرين" وهذا يتعلق بما يلي.

تهدف المذكرة أن تكون "بيان رئيسي" يدعو إلى "نهج متكامل يربط بين العمارة المعاصرة والتطوير العمراني المستدام والحفاظ على سلامة المنظر العمراني، وذلك بالاستناد إلى الأنماط التاريخية والمباني والسياق العمراني الحالي" (فقرة ٥)، كما تؤكد على ضرورة وضع "حفظ القيمة العالمية الفائقة" في صميم أي سياسة حفظ (فقرة ٣)، بالإضافة إلى ذلك، تدعو المذكرة إلى "مواجهة تحديات تحديث وتطور المجتمع بطريقة تراعي الحساسية الثقافية والتاريخية وتعزيز الهوية والتماسك الاجتماعي" (فقرة ١٥)، وهذه أهداف جديرة بالإعجاب.

في الواقع، تمتلئ هذه المذكرة بالمشاعر والتوصيات القسم (ج) الذي يحمل عنوان "المبادئ والأهداف" سلسلة نموذجية من الأهداف التي تشكل خلفية لإدارة التغيير في كافة البلدات القديمة والمدن، ويبدو أن القسم (هـ) بأكمله والذي يحمل عنوان "إرشادات التطوير الحضري" إطارا تنظيميا ممتازا للتدخلات الجديدة في أي مدينة قديمة أو بلدة.

لكن لماذا؟ لماذا نجد في القسم (د) الذي يحمل عنوان إرشادات لإدارة الحفظ، نجد قطعة غير مزخرفة وغير مبنية من العقيدة الجمالية المحددة تاريخيا؟

تبدو الفقرة ٢١ وكأنها فيروس في هذه الوثيقة، فهي تعبر بشكل واضح عن مبادئ الحداثة الوسطى (منتصف القرن العشرين) في وثيقة رسمية، وسأقتبسه كاملا: "مع الاخذ في الاعتبار التعريف الأساسي (وفقا للمادة ٧ من هذه المذكرة)، يتجنب التخطيط العمراني والعمارة المعاصرة والحفاظ على المنظر الحضري التاريخي كافة أشكال التصميم الزائف المستوحى من التاريخ، كما أنها تمثل إنكارا لكل من التاريخي والمعاصر على حد سواء، حيث لا يمكن أن تحل وجهة نظر تاريخية واحدة محل وجهات نظر أخرى، حيث يظل التاريخ قابلا للقراءة، بينما تعتبر استمرارية الثقافة من خلال تدخلات عالية الجودة هو الهدف النهائي."

يشير النظر الدقيق في هذا بيان إلى تناقضاته الداخلية والتأثير الضار المحتمل، ويمكن للتحليل التالي أن يكون بمثابة نموذج للمغالطة الذي تقع فيها منظمة مثل منظمة اليونسكو عندما تتحالف مع فلسفة تصميم معينة، والتي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا وبشكل عميق في الأماكن التي تسعى للحفاظ عليها، فقط لأنها تعتبر الفلسفة السائدة للمنشآت الفنية والمعمارية، ولذلك، يؤدي هذا الأمر إلى استكشاف كيفية تجنب مثل هذه الحالات الشاذة في عملية حماية التراث في المستقبل، وكيفية التأكد من أن منظمات حماية التراث تتماشى مع المجتمعات التي تشغل تراثها المبني أو المكاني وتتعرف عليه.

## مغالطة الحداثة

تعتمد التناقضات الداخلية لهذه الفقرة على الجملة الأخيرة "لا يمكن أن تحل وجهة نظر تاريخية واحدة محل وجهات نظر أخرى"، وهذا خطأ بلا شك، فوجهات النظر التاريخية غير ثابتة أكثر من التاريخ نفسه، علم التاريخ- كتابة التاريخ- لها تاريخها الخاص الذي يتطور باستمرار، ومن ناحية أخرى، قد تكون أقرب للمعنى المقصود، وهي أن الفكرة ذاتها تكمن في عدم محاولة المصمم لمحاكاة فترة سابقة تعتبر فريدة من نوعها بالنسبة للفلسفة الفنية للقرن العشرين- الحداثة، إن عبارة "تتجنب العمارة المعاصرة كافة أشكال التصميم الزائف المستوحى من التاريخ" هي مثال على وجهة نظر تاريخية واحدة تحل محل وجهات نظر أخرى، مما يبرز تناقض المذكرة نفسها.

لهذه الأيديولوجية سجل عريق في اليونسكو، حيث تظهر لأول مرة في ميثاق البندقية (المجلس العالمي للمعالم والمواقع، ١٩٦٤)، حيث تؤكد المادة ٩

على أن يحمل "العمل الإضافي" للنصب التذكاري " ختمٍا معاصرا" وتطالب المادة ١٢ بأن "لا يؤدي الترميم إلى تزييف الأدلة الفنية أو التاريخية".

إذا، ما هو بالضبط "التصميم التاريخي الزائف" - حرفيٍا، "التصميم التاريخي الزَّائف"؟

من الناحية المنطقية، ببساطة لا يمكن أن يكون تاريخ مزيف، فأي شيء يقع يصبح حدثا تاريخيٍا، ولا يمكن لذلك أن يكون زائفا وحتى لو كانت محاولة تزوير، فذلك يعد أيضا جزء مهم من التاريخ، مثل "هبة قسطنطين" التي تعتبر واحدة من أشهر عمليات التزوير الأدبية التاريخية، وهو حدث تاريخي في حد ذاته يلقي ضوءٍا كبيرا على فترة التزوير والغرض منه وأهمية الاعتقاد بعملية التزوير والأهمية الثقافية لكشف التزوير، أما من الناحية المعمارية، كان من الواضح أن معمودية فلورنسا التي تعود للقرن الحادي عشر تهدف على أقل تقدير إلى محاكاة الهندسة المعمارية لروما القديمة (رومانسكي) على الرغم من الاعتقاد الخاطئ لفترة طويلة بأن معبد المريخ هو معبد من العصر الروماني القديم (انظر الشكل ١)، ومع ذلك فهذا هو التاريخ سواء كان كاذب أو مزيف ولكنه سيظل مصدرا للمعلومات التاريخية.

**الشكل ١، معمودية فلورنسا (إيطاليا)، مبنى رومانسكي على الطراز القديم، وقد أخطئ في اعتباره كذلك حتى عصر النهضة، ويعتبر "تاريخا زائفا" في مشهدين مختلفين ولكن مهم للغاية من الناحية التَّاريخيَّة.**

ومع ذلك، تهدف هذه المذكرة بشكل واضح إلى استبعاد أي نوع من عمليات البناء التي تحاول استحضار التاريخ بطريقة خاطئة، حيث لم يحدد مدى الخطأ، ولكن المقصود من الحظر أن يكون واسع النطاق لأنه يشمل "جميع أشكال التصميم التاريخي الزائف"، إذن ما هو التصميم التاريخي الزائف ولماذا يتعين تجنب جميع أشكاله؟

يكمن الحل في الجزء الثاني من هذه الجملة: "لأنها تشكل إنكارا لكل من التاريخ والمعاصر على حد سواء"، وهذه ليست أكثر أو أقل من نظرية للتاريخ، كيف يمكنك إنكار التاريخ أو الماضي؟ لقد حدث الماضي بالفعل وأصبح تاريخا، ولا يوجد أي شيء نوعي في هذا الشأن بنفس القدر ولكن أقل أهمية، كيف يمكنك إنكار العصر الحالي؟ فالتاريخ المعاصر هو الأحداث الذي تحدث حاليا ثم تصبح تاريخا (انظر الشكل ٢)، وللاعتقاد بأنه يمكنك إنكار التاريخ يعني أن لابد من وجود نوعين من التاريخ: تاريخ حقيقي واقعي وتاريخ مزيف وغير واقعي، وهذا يتطلب اتخاذ قرار نوعي فيما يخص أي من هذه الأنواع من التاريخ قد يمثله شيء ما، بمعنى آخر، هناك عملية تاريخية واحدة صحيحة وعملية تاريخية أخرى مزيفة- بغض النظر عن حقيقة حدوث كل منها بالفعل، ففي الوقت نفسه، هناك حدث حالي أو معاصر يصبح تاريخا "حقيقيا" وهناك حدث آخر، لا يمكن أن يصبح تاريخا "حقيقيا" بغض النظر عن حقيقة حدوثه بالفعل، وهذا يفترض أنه مع مرور الوقت يُوجد اتجاه تاريخي صحيح وغير صحيح، ويفترض أيضا، بشكل غير طبيعي وغير تاريخي، تطبيق هذه النظرية التأريخية على المؤرخين المستقبليين، ولا يوجد مجال لإعادة تفسير مستقبلية، حيث تحكم نظرية "الحقيقة المطلقة للوقت الحاضر" الماضي والحاضر والمستقبل.

**الشكل ٢، فن الخطابة، ليفربول، إنجلترا (المملكة المتحدة)، وهي محاولة متعمدة لإعادة بناء الماضي ببعض الدقة في أوائل القرن التاسع عشر ولكنها مؤشر مهم للأفكار والجماليات في وقت بنائه.**

تستند هذه النظرية على نظام فساد مؤرخ، حيث يقسم المؤرخون الماضي إلى أقسام، لأسباب عملية جيدة، وهم عصور أو عهود أو حقبة زمنية، وللقيام بذلك، يحدد كل منها على أنه مميز أو مختلف، ولفعل ذلك يتعين أن يجدوا أشياء فريدة أو خاصة بتلك الفترة، وبالتالي، يتجه الوصف التاريخي لفترة ما إلى الاستناد إلى ما هو خاص أو معاصر لتلك الفترة، ويمكن لهذا أن يؤدي إلى افتراض أن كل ما هو مهم حول تلك الفترة فريد أو جديد، وبمجرد الوصول إلى هذه النتيجة، فلا تكون هناك سوى خطوة

صغيرة للافتراض بأن أي شيء في الوقت الحاضر، أي شيء معاصر، لكي يكون تمثيل حقيقي للتاريخ الحالي، يتلخص في أن يكون فريدا ولم يحدث من قبل.

وهذا بالتأكيد مغالطة، لأنه يمكن في أي وقت أن يكون هناك الكثير مما يشبه الماضي أكثر مما هو غير مسبوق، ففي الواقع يمكن أن تكون الأشياء التي تتمتع بالاستمرارية أكثر أهمية بكثير للحياة اليومية ومرور الأحداث من تلك التي لا تتمتع بها، كما أن الأمر لا يتطلب سوى تأمل لحظي لتأكيد ذلك، وبنفس القياس، فإن العديد من الأشياء الجديدة لم يكن لديها الوقت الكافي بعد لممارسة تأثير كبير على الأحداث ومن المحتمل جدا ألا يكون لها أي تأثير كبير على المستقبل على الإطلاق، ومن ناحية أخرى، فإن الأشياء التي كانت تؤثر على الأحداث لفترة طويلة قد أحدثت بالفعل تأثيرا كبيرا على الحاضر، وحتما سيكون لهذا تأثير على المستقبل.

ومع ذلك، تصبح المغالطة التاريخية جذابة في أوقات التغيير السريع، حيث تتحول إلى تبرير للتغيير بأي ثمن، كما يصبح الابتكار والتغيير من الفضائل القائمة بذاتها، وكونك مواكب للعصر يعني أنك تختلف عن أي عصر آخر، وهذا يعتبر إحدى الأيديولوجيات الرئيسية للقرن العشرون، حيث وجدوا لأنفسهم موطن في الماركسية والحركات السياسية الأخرى حيث كان القضاء على التحريفيين مبررا بمقاومتهم للتدفق الذي لا مفر منه لتاريخ محدد مسبقا، حيث انتقلت من الممارسة التاريخية إلى السياسة ثم إلى الجماليات، وهناك تسمى بالحداثة.

الحداثة، سواء أعجبنا بها أم لا، فهي المثل الجمالي الأهم، إن لم يكن الوحيد، في القرن العشرين، لقد تم تدريسها حصريا وعالميا في مدارس الفن والعمارة لمدة لا تقل عن أربعين عاما، حيث أصبح نفوذها مهيمنا لدرجة أن العديد من العاملين في المجال الفني لا يستطيعون تخيل الفن بأي مصطلحات أخرى، وأصبحت لغتها واسعة الانتشار في كل مكان، إنها في الواقع تعتبر المبدأ الأساسي وراء الفقرة ٢١ من مذكرة فيينا.

### الذاكرة والتقليد الجمعي في التصميم

كيف يتلاءم ذلك مع طموح المذكرة؟ جزء من مبادئها وأهدافها هو المضي قدما «بطريقة حساسة من الناحية الثقافية، ومعززة للهوية والتماسك الاجتماعي» (الفقرة ١٥)، وثمة قصد وراء النظر «في الاتصال العاطفي بين البشر وبيئتهم [و] حسهم بالمكان» (الفقرة ١٦). ثمة قصد مثير للإعجاب ليكون حساسا تجاه الهوية والتماسك الاجتماعي والحس بالمكان ونقل الثقافة إلى الأجيال الأخرى أو حتى لتعزيزها.

في الواقع، من المدرك بصفة عامة أن البلدة أو المدينة هي جزء هام من هوية سكانها. بقدر مشاركة السكان في فكرة المكان، فإن المكان هو أحد الأمور التي تجعلهم مجتمعا واحدا. ستكون فكرة المكان ذاكرة المكان المشتركة بين المجتمع، أي ذاكرته الجمعية.

تعرف الذاكرة الجمعية بإنها «تمثيل للماضي، سواء ذلك الذي تشاركه مجموعه من البشر أو يحتفوا به احتفاء شديدا وهي ما تسن وتمنح جوهر هوية المجموعة وظروفها الحالية ورؤيتها للمستقبل» (ميتزال، ٢٠٠٣، ص ٧). ولذلك، هذا يقترب للغاية من تعريف التقليد. التقليد هو النقل المتعمد للممارسات الماضية الواضحة من جيل إلى آخر خاصة من أجل السماح للماضي أن يتوارث بفضل الأجيال السابقة. تتشارك التقاليد، كما هي الحال أيضا مع أنواع الذاكرة الجمعية، بل تكون لهوية أي مجموعة من البشر: تحدد التقاليد العائلية هوية العائلة، أما التقاليد القومية فتحدد هوية الأمة.

إذا كان لنا أن ندير المنظر الحضري التاريخي للحفاظ على الهوية ومعنى التماسك الاجتماعي للمجتمع وتعزيزهما، ذلك التماسك الذي يعزز من خلال حس المكان بطريقة تضمن انتقاله إلى الأجيال المستقبلية، يبدو أنه ينبغي لنا معالجة مشكلات الذاكرة والتقليد الجمعي. إذا حدث ذلك، ينبغي لنا السماح بتمثيل الماضي أو لتاريخ ونقل ذلك التاريخ من جيل إلى جيل. حين نصمم التدخلات الحضرية لتعزيز الهوية، والتماسك الاجتماعي وحس المكان، كيف يمكننا تجنب أن تصبح هذه التصاميم جزءا من التصاميم التاريخية الزائفة؟

إذا كانت الظروف التي لم يسبق له مثيل والجديدة والأصالة هي الشروط اللازمة لتمثيل حقيقي لما هو معاصر، فإن استخدام المثبت والمألوف والتقليدي، على سبيل المثال: الذاكرة والتقليد الجمعي، لن يكون أقل من كونه إنكارا لمن هو حداثي للاتجاه الحقيقي أو الصحيح للتاريخ. لا فائدة من الادعاء بأن ثمة بعض الأنواع من لتقليد أو الذاكرة المخفية تنتقل انتقالا لاواعيا بفضل الأشكال المجردة. إذا وجب مشاركة الذاكرة فينبغي التعبير عنها والاعتراف بها، وعلى البشر أن يعرفوها كي يتمكنوا بمشاركتها وتعبيرهم عنها تعبيرا حرفيا إلى حد ما. لا من فائدة وراء الادعاء مرة أخرى بأن ثمة تقاليد للتغيير أو الراديكالية. هذا يعني أن ينبغي للسكان أن يجدوا هوية مشتركة في التغيير المستمر الذي يطرأ على المكان الذي يقطنون فيه. هذا يحدث فحسب في ظروف الحرب او الكوارث. لا من شيء ملموس في تذكر هذا تذكرا منفردا، ناهيك عن التذكر الجماعي، وكما يقول بيير نورا (١٩٨٩، ص٢٢): «تربط الذاكرة نفسها بالأماكن، حيثما يربط التاريخ نفسه بالأحداث» (شكل ٣).

شكل ٣ : ساحة القصر، سانت بطرسبرغ (الاتحاد الروسي). «تربط الذاكرة نفسها بالأماكن». تعتبر مكانا لنصب تذكاري لانتصارات روسيا في الحروب النابليونية، وهي مهمة الآن أيضا لأنها مكان لثورات عامي ١٩٠٥ و١٩١٧.

لا هروب من حقيقة أن الذاكرة والتقليد الجمعي، إذا طُبقا على التدخلات المصممة، ستتضمن بحكم تعريفاتها الخاصة إشارات حرفية لأمور يمكن تذكرها تذكرا جمعيا أو تقاليديا وستنبع هذه الإشارات الحرفية من التاريخ المشيد للمجتمع أو المكان. لن تكون هذه الإشارات الحرفية جديدة تماما أو لا مثيل لها ولا يمكن أن يحدث ذلك، أو لن يعترف بها المجتمع حرفيا بأنها هي التي توفر الهوية والتماسك الاجتماعي.

من الممكن مناقشة أن الحافز «لتجنب جميع صور التصميم التاريخي الزائف» قد يسمح ببعض الإشارات التاريخية الحرفية في التكوين الأصلي. في الواقع، ثمة إشارة في المذكرة التي **ينبغي** أن تكون إشارة حرفية للمميزات التاريخية. في القسم هـ **المبادئ التوجيهية للتطوير الحضري**، ينص على أن «ينبغي للتناسب وللتصميم أن يلائموا النوع المخصص للنمط والعمارة التاريخية» (الفقرة ٢٦). لكن كيف لهذا ألا يسقط في شباك شكل من أشكال التصميم التاريخي الزائف؟ كيف يقاس التزييف وما هي حدوده الدنيا والقصوى؟ هل يمكن قبول القليل من محاكاة أشكال التناسب والتصميم التاريخية؟ الرد هو. لا. إذا لم تدفع هذه الأشكال ببرنامج معاصر بكامله (من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية) فأنها تعد «إنكارا لـ... ما هو معاصر» وبناء عليه «إنكارا للتاريخ» الذي ينبغي أن يحسب مزيفا. تذكر أنه ينبغي تجنب «**كافة** أشكال تصميم التاريخي الزائف».

ليس كافيا الاعتماد على الأصالة في التكوين المصمم الذي يحوي عناصر تاريخية للوقوف أمام تعبير حقيقي لما هو معاصر. هذا يستثني فحسب المحاكاة الحرفية، حيث أن جميع التصميمات التقليدية تقريبا هي تكوين أصلي لدرجة أكبر أو أقل. بالمثل، من أجل تحقيق القصد الوارد في الجملة الأخيرة من الفقرة ٢١، وللتأكد من أن «ينبغي للتاريخ أن يظل مقروءا» لا يمكن أن يكون كافيا جعل التاريخ مقروءا للعين المثقفة فحسب، حيث ذلك يسمح بتصميم محاكي، بشرط أن يكون لديه أصغر دليل كاف ليقرأه المؤرخ. لا تخصص المذكرة إلى من «ينبغي التاريخ أن يظل مقروءا» ولكن، إذا كان المقصود هو المواطن العادي الذي يسعى وراء الهوية والتماسك الاجتماعي بدلا من الخبير، فينبغي على تعبير الاختلاف أن يكون واضحا صريحا حقا.

من الممكن قول إن في حين أن هذا يمكن تفسيره على إنه تطرف، فإن تفسيره لا يحتاج أن يكون كذلك. يمكن للإداريين والمنظمين المتعلمين أو المتعاطفين أن يستخدموا حكمهم. لكن من الخطير للغاية الاعتماد على جودة أو قصد أولئك الذين يديرون أي عملية بيروقراطية من أجل العمل بصورة مرضية. تمنح هذه الفقرة الذخيرة القوية للنزيه والمتعصب في مجالي الاستطيقا والايديولوجيا هناك حيث للنزاهة وللتعصب مساعي مختلفة في حماية لا شيء سوى اتجاه التاريخ الصحيح. وينبغي تذكر أن هذا يتعلق بالسلطة: يمارس الإداريون والمسؤولون سلطتهم، أم عن سلطتهم فهي محددة بوثائق مثل هذه.

لا مفر من حقيقة أن التحريض على «تجنب كافة أشكال التصميم التاريخي الزائف» إذا تبعت اتباعا مناسبا ومستمرا، لها تداعيات بعيدة المدى وتناقضات للكثير من المقاصد المتبقية من مذكرة فيبنا.

### أيديولوجيا اليونسكو المعمارية

إن المبدأ الأصلي والجديد والذي لا مثيل له هو الحقيقة التاريخية الوحيدة ومبدأ التجدد المقترن بالمثبت والمألوف والتقليدي، المزيفين من الناحية التاريخية، له عواقب بصرية خطيرة: ينبغي تجنب التلميحات المباشرة كافة إلى الأشكال التاريخية ونجاح المصمم لا يمكن قياسه بمقاييس الجمال أو الوظيفة أو التسييق ولكن بمقاييس الأصالة، كما أن التناقض في السياق التاريخي لن يكون مرغوب فيه، ولكن يمكن رؤيته على أنه متسق من الناحية التاريخية وحقيقي وصحيح (شكل ٤). (سيدرك أي شخص يعمل اليوم في الممارسة أو التعليم المعماري هذه المبادئ). انتشار هذا التأثير البصري على البلدات والمدن القديمة هو النتيجة الحتمية لإبلاغ (بسلطة اليونسكو) صانعي القرار والمسؤولين -القائمين على الأنظمة التنظيمية- أن التدخلات الجديدة جميعها «ينبغي أن تتجنب أشكال التصميم التاريخي الزائف كافة». الأهم من كل ذلك، إنه هذا ما يضع اليونسكو تحت رحمة المعماري الأسطوري والبنية الضخمة. هذا ليس «تاريخي مزيف»، أنها تأكيد (على عكس الإنكار) لما هو معاصر. كيف لها أن تكون أي شيء آخر؟

شكل ٤: منظر في أبردين، اسكتلندا (المملكة المتحدة). تدخل حداثي نموذجي في بلدة تاريخية من الستينات، لها مبرر آنذاك ولا تزال مثل هذه التدخلات مبررة حتى اليوم، بوصفها انعكاسا مناسبا للحداثة وكأنها فترة تاريخية تتميز فحسب باختلافها عن الفترات التاريخية السابقة.

بالإصرار على الالتزام بالأيديولوجية التاريخية الكشفية التي حدثت كي تهيمن على المهن الفنية والمعمارية، تعمل اليونسكو على تعزيز سياسة للتغيير المتعمد لطابع البلدات والمدن القديمة. ذلك ليس تناقضا للمبادئ الأساسية للحفظ، إنه إعلان مفاده أن اليونسكو هي مفوض الأيديولوجية المعمارية المخصصة. في الوقت الذي من المحتم تأثر اليونسكو، مثلها مثل أي منظمة حديثة، بأيديولوجيات معاصرة عند إعداد السياسات، فإن التعلق الشديد بأي أيديولوجية تصميم يأتي بمخاطرة. اليونسكو تحت رحمة دافع أيديولوجي ليس بالضرورة محفز بأهدافها الخاصة ويمكن لهذا أن يؤدي إلى تضارب مع غرضها الرئيس.

لعل الأكثر دلالة هو حقيقة أن الفقرة ٢١ تتعارض مع المبادئ المعبر عنها في مواضع أخرى من مذكرة فيينا. الرغبة في حسبان أن «تحديث المجتمع وتطويره بأسلوب حساس من الناحية الثقافية والتاريخية، [من خلال] تعزيز الهوية والتماسك الاجتماعي» (الفقرة ١٥) يمكن أن تنطبق مع الفقرة ٢١ إذا «الأفراد والجهات المعنية الأخرى»، الذين ينبغي استشارتهم، وجدوا هويتهم وتماسكهم الاجتماعي معزز خصوصا من خلال «تجنب أشكال التصميم التاريخي الزائف كافة». آمل أن أكون قد أوضحت أعلاه، فإن هذا غير محتمل للغاية.

يعد التناقض الصارخ لهذا البند درسا للتوجه المستقبلي لسياسات الحفظ كافة.

## تحديد هوية المجتمعات والتشاور بشأنها

بالعودة إلى المبدأ الذي ينبغي أن تسري عليه أنشطة جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في أي نظام ديمقراطي، نجد أننا لا يمكننا تصحيح الاتجاه الطبيعي لأيديولوجيات النخب المهنية الخاصة بفئة معينة في التأثير على السياسات العامة

وحسب، بل يمكننا أيضا إضافة مزيد من الشرعية والصلة إلى السياسات نفسها.
تعتبر الغاية الوحيدة لأي نشاط من أنشطة أي منظمة عامة تحقيق الصالح العام، وإذا

كان حفظ التراث يهدف حقا إلى "تعزيز الهوية والتماسك الاجتماعي"، فلا سبيل لذلك سوى أن تكون الهوية والتماسك الاجتماعي للمجتمع الذي يتعرف على المباني والأماكن الأثرية اللازم حمايتها والحفاظ عليها، وإذا كانت أنشطة الحفظ وحماية التراث تهدف إلى أن تكون شرعية وذات صلة ديمقراطية بأي معنى، حينئذ يتوجب عليها أن تتماشى مع الطريقة التي يجد بها المجتمع أو المجتمعات المعنية تاريخهم وهويتهم الجماعية من المباني والأماكن التاريخية حيث يتم بناء التماسك

الاجتماعي تحديدا من الهوية المشتركة، لذا لتعزيز أو حتى دعم ذلك التماسك الاجتماعي، من الضروري أن نفهم الطريقة التي يتعرف بها المجتمع على تراثه ونعمل على دعمها.

إذا كانت هناك نية حقيقية لجعل حماية التراث أكثر واقعية بالنسبة للمجتمع كاملا الذي يثبت هوية المكان التاريخي، فلا يمكن أن تستند فقط إلى آراء أي مجموعة خاصة بفئة معينة أو أقلية بل ينبغي أن تعمل بما ورد في مذكرة فيينا بشأن "الحوار

مع الأفراد والجهات المعنية الأخرى" و "البدء في إجراء مشاورات عامة شاملة في الوقت المناسب"، وأن يبدأ العمل مع المجتمع نفسه ككل.

تعتبر إدارة سياسة الحفظ المبنية على أساس أن وجهة نظر الخبراء تتفوق على وجهة نظر المجتمع أمر راسخ ومعبر عنه بوضوح في الجمهور المستهدف للمذكرة: "الخبراء والمحترفون" و"صانعو القرار" حيث تنطوي الخبرة، بطبيعتها، على التفوق المفترض للمعرفة، إذ نجد في مجال حفظ التراث، أن عادة ما تكون المعرفة الخبيرة هي تلك التي يمتلكها مؤرخ الفن أو المهندس المعماري القائم على عملية حفظ

التراث أو المصمم المعماري، ولتاريخ الفن معاييره الخاصة حيث أنه غالبا ما يهتم بدراسة الفروق والأحداث والسجلات أكثر من حياة وآراء الناس الذين يشاهدون أو يسكنون المناطق محل الدراسة، وبالمثل، نجد أن مهن الهندسة المعمارية والتصميم عملت على تطوير، منذ منتصف القرن العشرين، رؤية أيديولوجية ليست مبنية على أي رغبة في تلبية الأهداف الثقافية للسكان على نطاق أوسع، وتشكل هذه المجموعات، مجتمعة في إدارة التراث، مجموعة أقلية وخاصة بفئة معينة.

لتلك المجموعة الأولوية في المقام الأول باتخاذ القرار لمحاولة الاكتشاف والاستجابة لتصورات وهوية المجتمع مع تراثهم وفي أغلب الأحيان سيتحملون مسؤولية تنفيذ أي نتائج لاستكشافاتهم، وينبغي أن تكون الخطوة الأولى في أي محاولة للارتباط بهوية المجتمع مع التراث هي استعداد المجموعة الإدارية والخبراء لقبول نتائج الاكتشاف - حتى وإن كانت تتعارض مع تخصصهم المهني والأيديولوجية التي

تدعمه حيث تفرض الأيديولوجيات الحديثة للخبراء ولاء قويا من أتباعها، خصوصا إذا كان يتحتم على تلك الأيديولوجيات أن تصمد أمام مواجهة رفض الأغلبية حيث أن التنازل عن أي من هذه المبادئ ليس بالأمر السهل.

يتعين عليك تحديد المجتمع الذي تعمل على اكتشاف هويته حيث أن التراث الذي

يعرف على المستوى القومي لا يتوافق بالضرورة مع تراث المجتمعات الصغيرة داخل الدولة القومية، في الواقع، غالبا ما تتضمن إقامة الدول القومية في القرنين الأخيرين قمع هويات الأقليات إن لم تكن تعتمد عليه كليا، وبما أن عملية حماية التراث تعتبر عملية قانونية على المستوى القومي أو مستوى الدولة، فإن حماية الهوية القومية أمر أكيد بالفعل بينما التراث الذي يتم تجاهله غالبا فهو تراث المناطق، والمجموعات العرقية، والمدن، والبلدات، والمناطق الريفية، حيث يكون تأثير التراث المعماري في

تلك النطاقات المحدودة على الحياة اليومية والهوية أكثر مباشرة، وأكثر صلة، وأيضا أكثر صعوبة في التحديد، ويمكن تجاهل التراث المعماري لهذه المجموعات الأصغر

تحديدا باعتباره غير ذي صلة تاريخيا أو فنيا، أو على العكس من ذلك، يمكن الحفاظ على أنواع التراث التي تتخطى أهميتها الأهمية المحلية المعتادة بواسطة البيروقراطيات القومية المتحكمة.

هناك ثلاثة عوامل تعرقل أي تقسيم بسيط للمجتمع جغرافيا وهم: هوية مجموعات المهاجرين وتراث موطنهم الأصلي وهوية الجماعات الدينية العابرة للحدود بالمواقع الدينية البعيدة والمباني أو الأماكن التراثية التي تدعي كل مجموعة سكانية متعارضة أنها تمثل هويتها الفاصلة.

قد تكون عملية تحديد هوية المجتمع مع تراثه حساسة سياسيًا على الأقل، ومادة خام للمعارضة الحادة، حيث أنها غالبًا ما يتم اكتشاف وتحديد أمور يعتبرها المجتمع ذات صلة بالسياسية، وقد تكون هناك منهجيات مختلفة مناسبة لجوانب متعددة من البحث أو الظروف السياسية المختلفة، حيث أن هناك عدة منهجيات معترف بها مثل التشاور مع ممثلي المجتمع، والتشاور الفعال مع المجتمع، البحث الأنثروبولوجي أو الإثنوغرافي، وبحوث السوق أو استطلاعات الرأي.

تعتبر عملية التشاور مع ممثلي المجتمع أو قادته عملية معتمدة لتوجيه السياسات المحلية في معظم الأنظمة الحكومية حيث يعتمد أي تشاور يستند إلى ممثلين فرديين أو نخبة على فهمهم أو تفاعلهم مع القضية وعلى فهمهم للتصورات الأساسية لمجتمعهم (وهو أمر غير مضمون بأي حال) بينما يمكن أن يوفر التشاور البسيط مع الممثلين معلومات عالية الدقة، فإنه سيعتمد دائمًا على دقة القائد أو الممثل الفردي وقد تكون النتائج غير متسقة وغير موثوقة عن غير قصد.

تجرى الاستشارات العامة على مستوى المجتمع عادة من خلال اجتماعات أو ورش عُمل عامة وتعتمد ورش العمل المجتمعية في كثير من الأحيان على تحليل الردود الفردية التي يتم جمعها من خلال استجواب دقيق للتجمعات التطوعية للمشاركين المهتمين ويعتمد هذا النهج بشكل كبير على المشاركة الطوعية، مما قد يؤدي إلى تشويه النتائج بسبب مساهمات الأفراد المؤثرين أو الصوتيين، وقمع التعبير عن الهويات المتنازعة وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب قد لا يكون مناسبًا لاستكشاف القضايا العميقة المتعلقة بهوية المجتمع، إلا أنه يمكن أن يكون مفيدًا لشرح واختبار المعلومات التي تم الكشف عنها من خلال أبحاث أكثر عمقا سابقا.
يمكن إجراء تحقيقات مفصلة في القضايا الاجتماعية بأسلوب أكاديمي من خلال علم الأنثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الإثنوغرافيا، أو بأسلوب تجاري من خلال استطلاعات الرأي وعلى الرغم من اختلاف الأسس المنهجية التي تستند إليها هذه التخصصات، إلا أنها تعتبر مناهج مترابطة وفي أحد الأطراف، تتضمن الإثنوغرافيا الأنثروبولوجية الاندماج العميق في المجتمعات المعنية لفترات زمنية طويلة، حيث يعيش الباحث ويعمل ويتفاعل مع أفراد المجتمع في الطرف الآخر، يهدف البحث الكمي إلى اختبار فرضيات محددة من خلال استبيانات منظمة تُجرى على عينات مختارة بعناية وفقا لأسس علمية من السكان.
يعتبر البحث الكَمي بمفرده غير ملائم لتحري الدقة والتعقيد في كيفية ارتباط المجتمع بتراثه حيث انه من المتطلبات الأساسية لتحديد الأسئلة المناسبة تحديد المجتمعات الفردية التي سيتم استجوابها، وهذه المجتمعات لا تكون دائمًا معرفة بذاتها أو ببساطة جغرافية. يمكن أن تؤدي الافتراضات حول تكوين المجتمع إلى الوقوع في فخ التشاور مع ممثلين نخبويين أو التشويه من خلال التصنيف البيروقراطي البسيط. لصياغة أسئلة ذات معنى، يجب أن يكون هناك فهم مسبق للعلاقة بين هوية المجتمع وتراثه وكيفية ارتباطها بتاريخ المجتمع وأسلوب حياته ولغته. ومع ذلك، في مرحلة لاحقة، عندما يتم فهم القضايا الرئيسية المتعلقة بالمجتمع والهوية والتراث، يمكن اختبار فرضيات بسيطة حول قضايا محددة بوضوح باستخدام الاستبيانات الكمية.

يتطلب الوصول إلى مستوى معين من الإدراك، يسمح بإجراء أبحاث أكثر توجيهًا، استخدام أساليب أكثر انفتاحًا وعمقا حيث تعتبر الإثنوغرافيا الأنثروبولوجية واحدة من أفضل الأساليب لتحقيق نتائج علىً أعلى جُودة وعلى الرغم من أن جميع الأبحاث تتأثر بتحيز المُلاحظ بعض الشيء، فإن الاندماج على المدى البعيد والتفاعل مع المجتمع لديهما الاحتمالية الأكبر لإدراك العمق في المعاني والأهمية والارتباط بالحياة اليومية، مما يجعل أي تراث ذا صلة بهوية المجتمع ومع ذلك، فإن الاندماج على المدى البعيد في المجتمعات المختلفة التي تتمتع بأنواع تراث فريدة، وكذلك في الفئات الفرعية من هذه المجتمعات، يمكن أن يكون مستهلكًا للوقت، ومكلفًا، وغير عملي.
توجد بين البحث الكمي والإثنوغرافيا أنواع ودرجات متنوعة من البحث النوعي ويمكن أن يكشف هذا المزيج من الملاحظة الاستكشافية والمقابلات المتعمقة عن بيانات كافية تسمح بتحديد هوية المجتمعات، وتشكيل مجموعات تمثيلية، وتحديد أهداف مُفصلة بما يكفي للحصول على معلومات مفيدة من مجموعات المناقشة حيث يمكن لمجموعات المناقشة التي تنظم بشكل احترافي أن توفر معلومات قيمة حول كيفية تعريف المجتمع من خلال تراثه، وما يشكل ذلك التراث، والأهمية النسبية لمكونات التراث، وحدود التغيير التي قد تؤدي إلى تدمير أو الحفاظ على هوية المجتمع بتراثه.

توجد دائمًا احتمالية خطر توجيه الملاحظ وانتقاء البيانات المتنوعة المتاحة عادة لدعم وجهة نظر محددة مسبقا بنوع من أنواع التحيز أثناء إعداد المعلومات الذاتية من هذا النوع، سواء كان ذلكً بوعي أو دون وعي، أو لتأييد وجهة نظر تقليدية من الناحية المهنية ويعد اختيار العبارات "المنتقاة" شكلا شائعًا في عرض نتائج البحث النوعي، ويمكن أن يكون عرضة للتلاعب لذا، ينبغيً أن يوكل أي بحث نوعي من هذا النوع إلى علماء الأنثروبولوجيا أو الباحثين المحترفين الذين لديهم أهداف واضحة ومحددة، مع تجنب أي تدخل أو تأثير من أي جهة ذات مصالح خاصة كما أنه من الضروري أن يتولى نفس الباحثين تفسير النتائج ووضع برنامج العمل ومراجعته.

## الخاتمة

يقتصر تجنب مخاطر التفسير الحصري أو الجزئي من قبل المجموعات الإدارية على الفصل المتعمد بين جمع المعلومات والإدارة وعلى الرغم من عدم وجود صيغة موحدة تنطبق على جميع المجتمعات، إلا أنه لا شك أن البحث النوعي أو الإثنوغرافي الذي يقوم به باحثون مستقلون أو أنثروبولوجيون قد يكون الطريقة الأكثر فعالية لاكتشاف مدى تفاعل المجتمع، وكيفية تعريف المجتمع لنفسه من خلال التراث المبني أو المكاني، وكيفية إدارة هذه الأماكن، ويجوز إجراء مشاورات موسعة مع المجتمعات فقط عند توفر هذه المعلومات وذلك من خلال ورش العمل واختبار القضايا الفردية باستخدام الاستبيانات، دون التعرض لاحتمالية مخاطر التحيز وقد ينتج عن فرص التأثير أو التوجيه من قبل مجموعات الخبراء ، معلومات تدعم وجهة نظر الخبراء فقط في حالة العمل بدون عملية مستقلة في البداية واستعداد الإداريين لقبول النتائج حتى وإن كانت بنوايا حسنة أو بدون قصد.
تعد مفارقات الفقرة ٢١ من مذكرة فيينا دراسة حالة لمخاطر التفسير والإدارة القائمة عُلى آراء "الخبراء والمتخصصين" حيث أنه على الرغم من أن هذه الفقرة تعبر بوضوح عن أيديولوجية تصميم معينة، إلا أنها تعرض كمبدأ أساسي لإدارة المشهد الحضري

التاريخي ولا يمكن لأي مقدار من "الحوار" أو "التشاور العام" أن يزعزع مبدا أساسيا، وهذا أمر غير مقبول لذا ينبغي على جميع المعنيين بإدارة وتوجيه المشهد الحضري التاريخي نيابة عن المجتمع أن يعملوا بما يخدم مصلحة هذا المجتمع حيث أن مصالح المجتمع تعرف ذاتيا ويلزم اكتشافها ولا يمكن أن يكون هناك تناقض مع ثقافة المجتمع كما تعبر عنها ذاكرته الجماعية أو هويته؛ فهي لا يمكن أن تكون خاطئة ولا يمكن إنكار تفسيره لتاريخه الخاص، مهما بدا هذا التفسير غير تاريخي للمتخصصين حيث يعتبر تفسير المجتمع لتراثه هو ملكية ثقافية لذلك المجتمع وإدخال وفرض ثقافات الخبراء أو المتخصصين التي تنكر صحة كيفية تعريف المجتمع لنفسه يمثل قمعا لهوية ذلك المجتمع وهذا لا يمكن أن يكون سلوك أي منظمة تدعي أنها تعمل لصالح الجمهور.

## المراجع


إيكوموس. ١٩٦٤. الميثاق الدولي لحفاظ وترميم المعالم والمواقع. باريس، المجلس الدولي للمعالم والمواقع.
http://www.icomos.org/venice_charter.html

باربرا آي ميستال - ٢٠٠٣ نظريات التذكر الاجتماعي. بيركشاير، المملكة المتحدة، مطبعة الجامعة المفتوحة.

بيير نورا ١٩٨٤-١٩٩٢، أماكن الذاكرة، باريس، غاليمار، ترجمة مختصرة، عوالم الذاكرة، نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٦-١٩٩٨.

_____، ١٩٨٩، بين الذاكرة والتاريخ: أماكن الذاكرة. تمثيلات، ٢٦، عدد خاص: الذاكرة والذاكرة المضادة، الصفحات ٧-٢٤.

مركز التراث العالمي، ٢٠٠٥، مذكرة فيينا حول التراث العالمي والعمارة المعاصرة – إدارة المنظر الحضري التاريخي، باريس، مركز اليونسكو للتراث العالمي، ٢٠ مايو. http://whc.unesco.org/archive/2005/whc05-15ga-inf7e.doc.

٩

# رحلة الانتقال من الهياكل الفردية إلى إدارة المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية – التجربة الفرنسية

دانييل دوتشيه

مهندس الحفاظ على التراث ومخطط البلدان، باريس (فرنسا)

يميل المرء إلى الإبداع لا التكرار حتى ينمو.

أنطوان دو سانت إكزوبيري،

طيار وكاتب فرنسي، ١٩٠٠-١٩٤٤

التمهيد

تعد عملية حفظ المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية محورية بالنسبة لملاحظات مطورين المناطق الحضرية، سواء كانوا عصريين أو تقليديين من أجل الحفاظ على الأصالة المادية والبصرية أو لأسباب تتعلق بالتنمية الاقتصادية.

يعتبر مقياس وكثافة التقارير والنقاشات الناشئة من مؤسسات الحفظ ولجنة التراث العالمي دليل على مشكلة تتجاوز قضايا التأثير البصري، كما حجب النقاش حول الشكل التحول الجذري والسريع للمناطق الحضري التاريخية التي تجذب المضاربين عند معرفة قيمتهم مما يؤدي إلى إظهار التكوين الهندسي للمحيط إلى وسط الأحياء العضوية القديمة.

يتمحور مضمون النقاش حول كثافة البنية التحتية الجديدة وتخطيطها وأسلوبها المعماري وحضورها القوي، كما ساعدت مذكرة فيينا على التفكير في تكامل المنظر الطبيعي الحضري التاريخي وهو تجسيد غير ملموس للتنظيم الاجتماعي يستند إليه الشكل الحضري والهياكل.

بدءاً من اقتراحات اليونسكو عام ١٩٦٨ حول الممتلكات الثقافية مرورا بمذكرة فيينا لعام ٢٠٠٥، انتقلنا من "ممتلكات التراث" إلى سياق الأراضي والمناظر الطبيعية، كما أفسحت المفاهيم الرئيسية للحفظ والترميم والحماية

طريقاً لتقبل التغيير الدائم الذي يعرف باعتباره أحد تقاليد المدينة.

في حال توافق النظر في المدينة وعمارتها المحلية وتطورها الاجتماعي بصورة وثيقة مع روح النمو البطيء للطبقات الحضرية فتكون نتائج التصميم باستخدام الحاسوب والتسويق المعماري مثيرة للقلق عن طريق الانقطاع عن الماضي بصورة رسمية وادعائهم بفرض أنفسهم.

**الشكل ١: الطفرات في النسيج الحضري القديم ناتجة عن المباني كبيرة الحجم والمباني التي تسهم بصورة ملحوظة في تغيير المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية: لييج (بلجيكا).**

عادة ما يتغاضى النقاش حول الهندسة المعمارية والحداثة عن القضايا الحضرية مثل التغيير المجتمعي والمعرفة ونقل الذاكرة المحلية لصالح الطراز الدولي، وبالرغم من تكرار ذات العملية في كافة البلدان في وقتنا الحالي، ألا إننا نقر بفاعلية بعض هذه العمليات في الحفاظ على تراث بعض هذه البلدان

عوضا عن العمليات الأخرى والتي تضمن الانتقال والاندماج مع ما هو موجود بالفعل.

**الشكل ٢(أ): لييج، بلجيكا**

**الشكل٢(ب): إيزيناخ، ألمانيا.**

**الشكل ٢(ج): إيزيناخ، ألمانيا.**

**الشكل ٢(د): الجزيرة الشرقية أمستردام، هولندا.**

**الأشكال من ٢(أ) إلى ٢(د): تصف الإضافات والتجديدات الحالية في المنطقة السكنية.**

شكلت فرنسا على مر العقود ثقافة حماية تراثها إلى جانب تطويره بدءًا من المباني الفردية إلى المناظر الطبيعية من خلال استحداثها للأدوات التشغيلية والمحفزات المالية، وعلى سبيل المثال، لترميم المناطق السكنية في وسط المدن التاريخية، فيدل التداخل في مراكز المدن التاريخية وتكييفها مع احتياجاتنا مثلما حدث على مر العصور على عقلية محددة أكثر من كونه دليل على منهج محدد.

يشتمل مفهوم حماية أماكن الذاكرة التي تعد مشاريع التنمية بها مجدية على إمكانية سلطات المدينة والدولة على البحث وإعداد لوائح التخطيط والإدارة

إلى جانب توضيح مزايا السكن، كما يعود المفهوم الأصلي الذي يُطلب من الفرنسيين شرحه وإظهاره بالأصول إلى الثورة ويتوافق مع التوجهات الرئيسية تخطيط التراث وسياسات التنمية.

كما تناقش هذه الورقة البحثية تطور الأساليب والممارسات الحديثة في فرنسا وتوضح اعتماد حفظ الموقع وتنميته على تداخل معقد بين العديد من الجهات المعنية وأساليب للعمل التي تتخطى إقامة مناطق عازلة، كما تعتبر

الطريقة التي تعامل بها التراخيص ليست سوى جانب واحد من الجوانب التجديد الحضري والمعماري والاجتماعي.

**الانتقال من حماية المباني الفردية إلى المجموعات الحضرية.**

منذ بدء انتشار فكرة حماية الآثار في فرنسا ولمدة تزداد عن قرنين، تم حصر المباني الكبيرة في غالبية المدن وأصبحت هدف مشاريع الحماية والترميم بما يتوافق مع ثقافاتهم ووسائلهم ومهاراتهم كما هو الحال في معظم البلدان. على الصعيد العالمي، وبغض النظر عن المشكلات الاقتصادية والثقافية، لم تعد الآثار والعمارة الراقية معرضة للمخاطر في العديد من البلدان، وبالرغم من ذلك لابد أن نظل متيقظين بسبب احتمالية تعارض أفكارنا مع المناهج النظرية النموذجية لكل دولة أو مدرسة فكرية.

ينصب اهتمام هذا النص بشكل كبير على النسيج الحضري المحيط بدلا من المعالم نفسها وعلى هذا المزيج المتنوع من العصور والأساليب والصور المختلفة التي تشكل المناظر الطبيعية والمجموعات الحضرية المستجيبة لحركات التصميم وتقسيم المساحات ولوائح التخطيط المحلي على مر القرون.

كما انتقلنا من أسلوب الإدارة البسيط إلى المناهج الأكثر تعقيدا التي تهدف إلى حماية التراث، ونواجه أثناء تطوير مفهوم المباني الفردية إلى مساحات كاملة من المناظر الطبيعية أو التراث غير المادي الأماكن وأساليب الحياة، حيث يقصد بحفظ بعض الأحياء وتثمينها التعرف عليهم ونقل أماكن الذاكرة بتنوعهم الثري، مع مراعاة الحياة اليومية في المدينة وتنميتها، فهل يمكن للأدوات الإدارية والتشغيلية الناشئة خلال القرن العشرين في فرنسا ألا تتكيف

مع التغيرات الاجتماعيه او تسيء فهمها أو تخلط بين الشكل والجوهر أو النص والروح؟

وفي الناحية الأخرى، حلت الأنظمة الأكثر تعقيداً محل التنسيق والتحكم في المباني الفردية، ويعني ذلك انضمام المزيد من المشتركين ذوي المهارات التبادلية.

لم يعد من السهل إدارة التراث ذو الفائدة الأكثر تنوعاً وتعقيداً واعتيادية على نحو استثنائي باعتباره شيء رمزي أو مميز، وبمرور الوقت، وجب علينا التوصل إلى طرق أخرى تساعدنا على النظر إلى الأشياء وطرق أخرى للتعامل وأدوات أخرى من خلال نهج أكثر عالمية، وكذلك لا تعد القراءة التاريخية ذات الجمالية والثقافة الواحدة هي الطريقة الوحيدة، فلا تقف المدينة عند كونها عملاً فنياً أو اجتماعياً فحسب.

ونحن جميعاً على بينة أن المدينة هي تجمع للتراث المادي وغير المادي ولذلك فهي شيء نادر يتعين حفظه، ولكننا نعلم أن المراكز التاريخية في الواقع هي ملاذ غالبية الفقراء والضعاف وأولئك الذين يعيشون في وضع غير آمن أو الريفيين المهاجرين أو الوافدين من البلدان الأخرى في أوقات مختلفة، وفي الناحية الأخرى، يمكن استطباق الأحياء التاريخية عن طريق جذب الطبقات الغنية والمثقفة.

كان الزمن عاملا لنضج المدينة على نحو بطيء وإنشاء آليات الحماية كنتيجة للأحداث، كماً أدت الروابط العديدة للمناظر الطبيعية التراثية والتسلسل التراثي خلال القرن العشرين في فرنسا إلى خلق مناطق محيطة محمية مواجهة أو مكملة لمفهوم التنمية ولا يمكن فصلها عن الحماية.

أدى تقسيم العمل وظهور الوظائف المتعددة إلى تغيير عادات الأشخاص بالرغم من قدرة الحفظ والتنمية على ربط الكمي والنوعي لعدة قرون.

المهندس المعماري ومخطط البلدة الذي امتلك حرية اختيار طريقة للحفظ

والتنمية قبل ثلاثون عاماً سيكون الآن في أحسن الأحوال قائد فريقاً يتكون من حرف متعددة ولن يكون أكثر من لاعباً صغيراً في السيناريو الكبير.

توضح الأمثلة أدناه تغير حالتنا الذهنية:

تسلط لوحات بيير أنطوان ديماشي المعروضة في متحف كارنافاليه في باريس الضوء على أطوار تطور تفكيرنا وانفصام شخصياتنا فيما يتعلق بالتراث، وتتكون لوحاته من عدة أعمال رسمها في عام ١٧٦٤، وتظهر بها حطام المباني السكنية المحلية في حي يسكنه أفراد من الطبقة العاملة البسيطة في الجهة الشرقية من متحف اللوفر مما يفسد منظر الأعمدة، والسؤال هو، إذا حيينا في عصر مختلف، في أي جانب سنكون؟

في الجهة الأخرى، استنكر فولتير أثناء كتابته عن تجميل باريس في عام ١٧٣٩ منظر مباني القوط والوندال التي أخفت ووصمت أعمدة بيرو في متحف اللوفر.

أو من الجهة الأخرى حيث فيكتور هوجو الذي أعلن في عام ١٨٣٢ من خلال كتابه مراجعة العالمين الحرب على متلفين البيئة الحضرية والمعمارية والاجتماعية، كما طور في روايته أحدب نوتردام مفاهيم الجمال والدناءة التي كشفت عنها الصور الداجيرية.

في عام ١٩٣٧، هل كنا لنشارك في المؤتمر الدولي للعمارة الحديثة أو خطة لوكوربوزييه (خطة فويزان) - والتي هدفت إلى تطوير باريس – الذين قدموا طرقاً وحلولا جذرية للتعامل مع الأحياء المتدنية بهدف إقامة مدينة بها ثلاث ملايين نسمة؟ أم هل كنا لندعم نيكوديمي الذي أثار الأجواء حول الأثار والأماكن حيث نشأت بها منذ ميثاق ترميم الآثار التاريخية الذي اعتمده مؤتمر أثينا عام ١٩٣١؟، حيث تنطوي هذه الأفكار مثل أفكار فيرناند ليجر في مؤتمر عصبة الأمم في أثينا على تغيرات في طرق تعاملنا مع المناطق المحيطة بالمعالم التاريخية إلى جانب العوامل الأخرى بالإضافة إلى السياسات حفظ البلاد بأكملها مثل البرازيل والصين.

يرجى ملاحظة تأسيس لوسيو كوستا – المصمم المستقبلي لخطة البرازيل الرئيسية- في عام ١٩٣٧ للمعهد الوطني للتراث التاريخي والفني، ويعد هذا المعهد الجهة التي تتحمل مسؤولية حماية تراث البرازيل سواء المادي أو غير المادي.

يطابق ذلك النهج الخاص بالمدن التاريخية وأنواع التراث المختلفة ذات القيم الخاصة نفس نهج الباحثين الصينين، في عام ١٩٥١، أعرب ليانج تشينج (نائب مدير لجنة التخطيط في بيكين) عن قلقه إزاء التغيرات غير المتوقعة والمربكة في المدينة مثلما سعي المهندسون المعماريون والمخططون في أوروبا لحفظ المدن التاريخية، حيث يؤدي ذلك إلى ظهور قطاعات الحماية وثمار التجربة بعد عسرة سنوات في مدينة بولونيا (إيطاليا) في أوائل العقد ١٩٧٠.

في فرنسا، تعد الحوافز الإدارية والمادية سياسات حكومية (وزارة الثقافة والاتصال)، وتعد لا مركزية بالنسبة للمديريات الإقليمية للشئون الثقافية، وفي كل مديرية إقليمية للشئون الثقافية، تتحمل خدمة حفظ المعالم التاريخية مسؤولية الإدارة العامة، بينما يتحمل رئيس المهندسين المعماريين الذي عينته الدولة مسؤولية تنفيذ أغلب التداخلات في المعالم التاريخية، ويعمل على نحو مستقل، أو مهندس التراث (تخرج من مدرسة شايو في باريس والتي تعمل على تدريب المهندسين المعماريين المتخصصين في حفظ الهندسة المعمارية مناظر المدينة والمناظر الطبيعية وترميمهم إلى جانب المعمارين الذين يعملون مع الحكومة ومخططين الحضر)، تنفذ إدارة الهندسة المعمارية وخدمة التراث

الصيانة الدورية التي يشرف عليها مهندس الدولة التابع لمؤسسة المباني الفرنسية، ويجوز للأخير أن يكون منسق المعالم المدرجة.
توجد شبكة مكونة من المؤسسات المعتمدة والحرفيين والفنيين ذوي الخبرة الفنية العالية متخصصين في القيام بالأعمال على المعالم التاريخية.

**ترسانة قانونية لمواجهة تحديات حماية التراث الحضري وتعزيز التنمية"**

"منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى وقتنا الحاضر، كان هناك دائمًا توازن بين تخطيط التنمية وسياسات الحفاظ على التراث.

تعود هذه الاهتمامات، التي أصبحت محط أنظار العالم، إلى فترة استعادة الملكية بعد المساعي النابليونية في فرنسا، وخلال حركة الرومانسية. كانت هذه الحركة رد فعل على التصنيع والربحية المادية التي أدت إلى تدمير المراكز التاريخية باسم الحفاظ على التراث وتحقيق الراحة والصحة العامة.

تمكنت فرنسا، التي لم تكن بعد معنية بالحروب النابليونية في ذلك الوقت، من تنفيذ أعمال البنية التحتية العظيمة، لا سيما في إيل دو فرانس، على العقارات الملكية التي كانت غير قابلة للتصرف منذ عهد شارلز التاسع-1550) 1574).

لقد برزت أهمية التحول الحضري لجميع بلدان أوروبا، حيث بلغ ذروته في صياغة نظريات التخطيط المعقدة مثل تلك التي وضعها إلديفونسو سيردا، الذي صاغ في عام ١٨٦٧ مصطلح "التحضر" في برشلونة، أو جوزيف شتوبن الذي نشر معاهدة في ألمانيا متبوعة بمراجعة تحديد التجارب الأوروبية في التوسع الحضري. يتفق المهندسون والجغرافيون والفنيون، تمامًا مع المهندسين المعماريين والفنانين، وراء التفكير في التخطيط.

حتى الحرب العالمية الأولي، ارتبطت اللوائح في جوهرها بالسياسات العامة، في نفس وقت ظهور فكرة حماية التراث الأثري الضخم.

تبنت تلك المحاور الأولية ثلاثة محاور:

- حماية الشوارع وسلامة العامة؛
- الصحة العامة والظروف الصحية؛
- حماية الآثار والمواقع التاريخية.

يشكل الأمر الثالث مسألة أساسية في عالم يشهد تحول مدنه التقليدية واختفاء شواهدها التاريخية.

على سبيل المثال، سمحت لوائح شوارع باريس لعام ١٩٠٢ بعمل توسيعات وإضافات إلى الواجهات وخطوط السقوف، مما أدى إلى ظهور عمارة تجريبية مميزة بمبانٍ متدرجة، وقباب، وزوايا مرتفعة ونوافذ بارزة.

منذ ذلك الحين، تلازم الفن الجديد يدًا بيد مع الانتعاش الاقتصادي، معززًا الطابع الضخم الذي فرضته الأعمال العامة في عصر النيو كلاسيكية.

شهد عام ١٩٠٤ صدور أول قانون للقضاء على الإسكان دون المستوى. وتميزت النتائج بأهميتها بالنسبة للنسيج الحضري العادي، حيث تم القضاء على الأعمال المعمارية دون المستوي إلى حد كبير، ولكن تم استبدالها أيضًا بإبداعات رائعة مثل تلك التي بنيت في باريس من قبل المؤسسات الخيرية التي تهدف إلى إنتاج مساكن لائقة للعمال والموظفين وكذلك الفئات الأكثر حرمانًا.

جمع قانون ٢٦ أبريل ١٩٠٦ المتعلق بالمواقع بين عدة عقود من مظاهر الثقافة الطبيعية، كما دعا إليها في وقت سابق جان جاك روسو، ثم فيما بعد فيكتور هوغو وفرانسوا رينيه دو شاتوبريان. ونتيجة لتلك الانعكاسات الفكرية، وبفضل التواصل الميسر، بدأ الشغف الحقيقي بالطبيعة والأنشطة الترفيهية بالتشكل، ومن ثم ترسخ في عام ١٩٣٦ عند إدخال التشريعات المتعلقة بالعطلات المدفوعة.

هذا الوعي بالمناظر الطبيعية وبالتالي المنطقة المحيطة بالآثار يذكرنا بجون روسكين، الذي غالبًا ما يُنظر إليه على أنه نبي التراث، وزعيم التفكير الدولي حول المدن، ويتبعه بطرق مختلفة كاميلو سيت في النمسا منذ عام ١٨٨٩، وإبنيزر هوارد. في إنجلترا وجوستافو جيوفانوني في إيطاليا في بداية القرن العشرين.

أخذ قانون حماية المناظر الطبيعية شكله الحالي في عام ١٩٣٠، مع وجود مستويين من الحماية - تماما كما هو الحال في تسجيل وتصنيف المعالم التاريخية. ضمن هذا الإطار، تم توسيع مفهوم المعالم الطبيعية، نتيجة للمعايير الجمالية، مقترحًا حماية "لوحات فنية للطبيعة" تمتد تدريجيًا إلى مناطق واسعة تشكل جملة متناسقة، أو إلى المناظر الريفية التي تميزها الأنشطة البشرية، وبالتالي تحديد المفهوم الطبيعي بطريقة مختلفة.

وبمرور الوقت، أثبتت تدابير الحماية هذه أنها غير كافية لضمان الحفاظ على الموائل الطبيعية، أو الحيوانات والنباتات، الأمر الذي يتطلب نوعًا أكثر ملاءمة من الإدارة. ولهذا الغرض، أضيفت سنة ١٩٥٧ مادة إنشاء المحميات الطبيعية الأولى، والتي أصبحت فيما بعد مادة تشريع خاصة في قانون ١٠ تموز ١٩٧٦.

وتظهر أشكال أخرى من الحماية مدى أهمية المناظر الطبيعية في التنمية، على سبيل المثال، قوانين عامي ١٩٦١ و١٩٦٧ التي أنشأت حدائق وطنية وإقليمية، وقانون عام ١٩٧٥ الذي أنشأ حماية السواحل وضفاف الأنهار، وقوانين الجبال والسواحل في عام ١٩٨٥ و١٩٨٦، والقوانين المتعلقة بالتنمية وتخطيط المدن مثل قانون المناظر الطبيعية لعام ١٩٩٣، وقانون بارنييه لعام ١٩٩٥، وقانون (التضامن والتجديد الحضري) الصادر في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠

**الرابط الثاني في سلسلة التراث هو حماية المعالم التاريخية.** وضع قانون الآثار التاريخية لعام ١٩١٣ أربعة أقسام متتالية تتعلق بالمباني والأشياء، وصون وحفظ التراث التاريخي، وقد حدد مستويين من الحماية والتصنيف والتسجيل الخاصة بعمليات الجرد الإضافية. كما قدم تعريفًا دقيقًا للتراث ووضح دور الدولة، واعتمد مفهوم المصلحة العامة.

---

عندما اندلعت الحرب في عام ١٩١٤، كانت النقاشات المعمارية في أوجها، للبحث عن توافق بين مدافعي التاريخ ورواد الفن الحديث.

أبرز الدمار الذي حل ببداية الحرب الفجوة بين المدارس الفكرية والاتجاهات الأخرى، التي تجلت في إرادة التخطيط الذي تسارعت وبرزت إلى المرحلة المركزية بفعل الحرب العالمية الأولى. حدث صراع بين تيارات إعادة الإعمار التي تؤمن بالأنظمة والوسائل المعاصرة.

وثق قانون كورنوديه لعام ١٩١٩هذه الممارسات الجديدة في فرنسا، الأمر الذي أسهم في تسهيل تحديث وتطوير المراكز الإقليمية، بعدما لم يكن هناك آلية لحماية المنطقة المحيطة، يستند المحافظون على قانون عام ١٩٣٠ لإنشاء أداة تسهل إدارة المنطقة المحيطة بالمعالم التاريخية، وهي منطقة الحماية. والتي ظهرت فقط في عام ١٩٤٣ . أسس محيط منطقة الحماية على فكرة التماسك بين النصب التذكاري والنسيُج الحضري المحيط به.

أدت الأهمية الإدارية لهذه المناطق المحمية إلى إنشاء مواقع مسجلة تحمل طابعًا حضريًا، وتشمل آثارًا تاريخية. وبالتالي، ساعد تطبيق قوانين عامي ١٩١٣ و١٩٣٠ في تطوير مفهوم المنطقة العازلة (الحدود) وإدارة تطورها بروح التخطيط للحفاظ على البيئة، وتكييف برامج إعادة التطوير مع النسيج الحالي. شكلت هذه الخطوات الأولية التجارب الأولى التي أخذت في الاعتبار المجموعة الحضرية، من حيث قيمتها الخاصة وكذلك المنطقة المحيطة بالمعالم التاريخية.

في الوقت ذاته، خلال ثلاثينيات القرن العشرين، أدت إجراءات الصحة العامة التي نصحت بها سلطات تخطيط المدن إلى التجديد الحضري، في محاولة للتخلص من الأحياء الفقيرة في وسط المدينة.

أخيرًا، في عام ١٩٤٣، أثناء التفكير في إعادة الإعمار بعد الحرب، اقترحت الحكومة إنشاء منطقة حماية، هندسية أو منهجية، حول المعالم المدرجة أو المنقوشة - نصف قطرها ٥٠٠ متر هو موضوع المادة ١٣ مكرر من قانون عام١٩١٣. وظهر مفهوم المنطقة العازلة المحمية، مما استهل الحماية اللاحقة للتجمعات الحضرية.

من الصعب إدراك تسهيلات الحفاظ على التراث الحضري وتطويره دون الأخذ في الاعتبار الوضع الكارثي الذي شهدته فرنسا بعد الحرب، لا سيما فيما يتعلق بالإسكان، ليس فقط بسبب تدمير ٥٠٠ ألف منزل، بل أيضًا بسبب وجود مليون منزل مهجور وأحياء فقيرة..

تحتوي باريس على ٢٢٬٢٢٠ مبنى، ويبلغ عمر مبني واحدًا من كل أربعة مباني تقريبًا مائة عام، ولا تتلقي تلك المباني صيانة إما على الإطلاق أو تتلقى صيانة قليلة جدًا. وتفتقر واحدة من كل خمسة منازل إلى توافر المياه، وافتقرت ١٥٪ منها إلى مرافق الحمام أو الوسائل الصحية الأخرى. لم تتوافر أيضًا مراحيض في ٩٠٪ من منازل نيم و٨٥٪ من منازل بوردو، وكانت مرافق مشتركة عادةً ما تكون في الفناء أو في الطابق الأرضي. كل هذا أثر سلبًا على الصحة، حيث انتشر مرض السل بشكل كبير في الأحياء الفقيرة.

للتعامل مع كل هذا، أعطى المهندسون المعماريون ومخططو المدن، المحركون الرئيسيون في التجديد الحضري، الأولوية لقيم المساحة والتداول. ورفضوا محاولة التدخل في الأحياء التي كانت مقيدة في جوهرها، حيث أعادت المدينة إحياء نفسها بنفسها لعدة قرون. لقد شجعتهم الدولة نفسها على اتباع نهج الهدم وإعادة الإعمار هذا، وسلطات البنية التحتية (إدارة الجسور والشوارع) التي مولت فقط هذا النوع من النشاط.

في عام ١٩٦٠، كان الإسكان في فرنسا لا يزال في وضع كارثي، ومما زاد الأمر سوءاً، بداية العودة إلى الوطن من المستعمرات. وتشير التقديرات إلى وجود ٤٥٠ ألف حي فقير و٦ ملايين منزل مهجور.

## واستناداً إلى هذه الخلفية، صدر قانون القطاعات المحمية في ٤ أغسطس ١٩٦٢

**نشأ هذا القانون نتيجة مبادرة من ميشيل ديبري، رئيس الوزراء، وأندريه مالرو، وزير الثقافة، اللذين سعوا إلى التخفيف من آثار الأحكام الصادرة في ٣١ ديسمبر ١٩٥٨ بشأن التجديد الحضري. وتكمن الغاية من هذا القانون هي تعزيز السياسات المتعلقة بالمدن التاريخية، التي غالباً ما تكون دون المستوى المطلوب، بدلاً من بناء مدن جديدة.**

**منذ البداية، كانت أصالة القطاع المحمي ترتبط بالأدوات التشغيلية والمزايا المالية، مما أدى في النهاية إلى تقليل مشاركة الدولة لصالح السلطات المحلية والجهات الداعمة من القطاع الخاص.**

وفي الوقت الحالي، أصبحت الحوافز التشغيلية والمالية لترميم المباني التاريخية ذات وجهين: المزايا المالية التي قدمها قانون مالرو والمساعدة المرتبطة بجدول تحسينات الإسكان). يمكن زيادة هذه المساعدة عن طريق المنح والإعانات الإقليمية (حسب البلدية أو الإدارة أو المنطقة).

بخلاف ذلك، ومن أجل مكافحة السكن غير اللائق والمخاطر التي تهدد الصحة العامة، قامت فرنسا في العقود الأخيرة بتجهيز نفسها بترسانة من الأدوات القسرية الفعالة للغاية، والتي يتطلب تطبيقها إرادة سياسية كبيرة على مستوى المدينة. ومن المؤسف أن عدداً قليلاً جداً من المدن الفرنسية يستفيد بشكل كامل من هذه الإجراءات.

الشكل ٣ (أ)

الشكل ٣ (ب)

الشكل ٤(ب)

الشكل ٣ (د)

الأشكال ٣ (أ) إلى ٣ (د) - استيعاب المساكن دون المستوى المطلوب في النسيج الحضري التاريخي. لا يقتصر تطوير التراث العمراني على ترميم الواجهات فحسب، بل إن إعانات ومزايا الإسكان تسمح بتجديد المباني المتهدمة. يتضمن ذلك التحديث والارتقاء بمعايير الراحة المقبولة وتغيير استخدام المبنى القديم في دييب.

صور: إليزابيث بلانك

(الشكل ٤ أ)

(الشكل ٤ ب)

**الشكلان ٤ (أ) و٤ (ب) – تجديد محطة إطفاء سابقة في مبنى يعود تاريخه إلى القرن الثامن عشر من أجل الإسكان الاجتماعي: دييب (فرنسا)**

بعد عشرين عاماً من قانون عام ١٩٦٢ بشأن القطاعات المحمية، أدت اللامركزية الأولى لعام ١٩٨٣ إلى تغيير جذري في ممارساتنا لإدارة التراث، ولكنها أدت أيضاً إلى طريقة أخرى للنظر إلى المدينة وأحيائها التاريخية.

كما ظلت الحواجز بين الحفاظ على البيئة والتنمية تتراجع لعدة سنوات، وذلك بفضل الإدارة المزدوجة لخطط الصون والتنمية من قبل وزارتي الثقافة والأشغال العامة، وإدراج المدن في سياسات المواطن.

توسع مفهوم التراث ذاته إلى حد كبير في نفس الوقت. حيث أن لديه عواقب في جميع أنحاء بلدنا في الوقت الحالي، من الفترات التاريخية الحديثة جدا مثل النصف الأول من القرن ٢٠ للتراث الساحلي، على سبيل المثال، لإعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية، وفي خمسينيات وستينيات القرن العشرين لمخططات الإسكان.

كانت خطة الصون والتنمية لعام ١٩٦٢ في فرنسا هي أول وثيقة ملزمة قانونا للحماية والتخطيط على نطاق حضري (تنطوي على تحقيق عام إلزامي). يوجد اليوم ١٠٠ قطاع محمي في فرنسا، بدءاً من الأحياء التاريخية لمعظم العواصم الإقليمية والبلدات متوسطة الحجم (٢٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ نسمة) إلى أصغرها (أقل من ١٠٠٠٠ نسمة)

نتيجة للتحليلات التاريخية والمعمارية والحضرية والمناظر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، فإن خطة الصون والتنمية هي أداة تخطيط مفصلة تحدد الشروط لإطلاق مشروع حضري وسياسات التنمية المقترحة من قبل الممثلين المنتخبين تحت سيطرة الدولة.

حيث تستند إلى ثلاث وثائق: دراسة أساسية، تشرح وتبرر خيارات الحفظ والقيم التي ينبغي الحفاظ عليها وفقاً لسياسات التخطيط المتعلقة بالمدينة الداخلية والضواحي؛ ووثيقة بيانية تحدد ظروف الحفظ والتطور بالقطعة الأرضية (القطع المبنية والشاغرة)؛ واللوائح المتعلقة بالبناء (الخارجي والداخلي) والقطع الشاغرة. وثالثها يمكن أن تكون مصحوبة بقائمة توصيات ومبادئ توجيهية تحدد «الممارسات الجيدة».

**أخذت مناطق الحماية هذه التراثات المتنوعة بعين الاعتبار، بما في ذلك في نفس الوقت وفي المنطقة ذاتها، مجموعة فريدة أو معمارية وحضرية ومناظر طبيعية.**

ومن المعترف به أن تنفيذ وتطبيق التدابير التنظيمية والتشغيلية على التراث الحضري قد حسن صورة مراكز المدن التاريخية، مما أدى إلى ظهور المراكز التجارية والسياحة، ولكن في العديد من هذه المراكز القديمة التي تتعامل مع المشاكل الأساسية للمباني المتهدمة، مما يوفر ظروفا معيشية دون المستوى المطلوب. وقد أظهرت التجربة محدودية أدوات التدخل والمساعدة المالية، التي لا تغطي تجديد أغلب المباني المهجورة.

ألقت مبادرات وزارة الأشغال العامة في هدم المساكن المتهدمة في السنوات الأخيرة الضوء مرة أخرى على الروابط غير القابلة للتجزئة بين المراكز التاريخية والظروف غير الصحية. لكن الاستجابة اليوم لم تعد من خلال التجديد الحضري الذي يتألف من الهدم والتعمير، ولكن من خلال ترميم المباني القائمة، التي يشترط لها اتساع مفهوم التراث، والوعي بالتنمية المستدامة

وبالتكلفة الحقيقية ومعالجة مواد الهدم وإعادة تدوير النفايات بطريقة ملائمة للبيئة.

يتعين علينا طرح سؤال آخر على أنفسنا بشأن ما إذا كانت المساحة المحلية (التي تشمل المسافة بين المركز التاريخي والضواحي والمناظر الطبيعية المحيطة)، التي تضررت بسبب توسع البنية التحتية بشكل غير متناسب، تستحق الحفاظ عليها في هذه القطاعات الحساسة للغاية.

يمكننا أيضا أن نسأل عن النمو الهائل للمدن، سواء في فرنسا أو في البلاد الأخرى، حيث أنه في معظم الحالات ينتج ذلك عن تكوين ضواحي لا ترتبط بالمراكز القديمة، والتي لا تزال تعتبر المراكز الرئيسية للجذب في المنطقة. يتم تجهيز مساحة تقدر بـ ٦٠ كيلومتر مربع كل عام في فرنسا، وهو المسافة بين باريس وفونتينبلو. ويذكر فرانسواز شواي أن المدينة التقليدية تتلاشى، وأن التوسع الحضري ليس بالضرورة مترادفا لحياة المدينة.

أنشئت مناطق حماية التراث العمراني والحضري بموجب قانون ٧ يناير ١٩٨٣ الذي يوفر للممثلين المحليين المنتخبين فرصة التحديد المشترك مع لوائح الدولة التي تغطي المنطقة المحيطة بالمعالم التاريخية، في حزام يأخذ في الاعتبار القيمة الجوهرية للنسيج الحضري والمناظر الطبيعية.

وهذا يعني التأقلم مع المنطقة العازلة القانونية، وهي دائرة الحماية التي يبلغ طولها ٥٠٠ متر حول المعالم التاريخية، مع الواقع المادي والثقافي للموقع، إما عن طريق تقليصها أو توسيعها. وترافق هذه المنطقة المحمية الجديدة مجموعة من اللوائح المتعلقة بالإدارة، والتي تهتم فقط بالمعالجة الخارجية للمباني والمساحات المفتوحة.

المناظر الطبيعية بشكل قانوني مع قانون ١٩٨٣ إلى جانب قانون ٨ يناير ١٩٩٣ بشأن حماية وتنمية مجموعات المناظر الطبيعية. وهكذا أصبحت المناطق تعرف باسم مناطق حماية التراث العمراني والحضري (المناظر الطبيعية).

فإن مناطق حماية التراث العمراني والحضري (المناظر الطبيعية) هي نظام تخطيط ملزم قانونا. وتوجد حاليا ٦٥٠ منطقة من هذه المناطق في فرنسا، وقد تكون مؤهلة للحصول على نفس الموارد التشغيلية والمالية مثل القطاعات الخاضعة للضمانات.

**الحاجة إلى التعويض عن بعض أوجه القصور في التدريب المهني**

يميل تدريب المهندسين المعماريين والمهندسين والمتدربين، وكذلك موقف العديد من المقاولين، إلى تفضيل البناء الجديد على الترميم. حيث أن مهاراتنا التراثية في الواقع غير معروفة كثيرا ولا توضع موضع التنفيذ بشكل كاف، على الرغم من حقيقة أن سوق الترميم أكبر من سوق البناء الجديد.

ومن ناحية أخرى، فإن «الصراعات» بين القديم والحديث، وخاصة الفرنسيين، لم تنتهي بعد. ونجد أن هناك عدد كبير من زملائنا يعملون خلال حياتهم المهنية في المباني القديمة والمشاريع الجديدة دون تردد في بقية أنحاء أوروبا، ويعرفون كيفية المزج بين حماية التراث والأنماط المعمارية الحالية بحساسية.

وفيما يتعلق بالعمل الفعلي، لاحظ أن في معظم الحالات يمكن تنفيذ التدخلات في البيئة المبنية باستخدام مواد مسبقة الصنع وتقنيات متكيفة مع البناء الجديد، دون احترام للأساليب التقليدية للبناء. علاوة على ذلك، فإن المباني القديمة دائما ما كانت تدمج فكرة التنمية المستدامة والجودة البيئية العالية، التي يسعى اليوم لاكتشافها كما لو كانت للتو.

وعلى الرغم من هذه الملاحظات، التي تشكل حافزا أكثر من كونها صرخة تحذير، فإن ثراء التجارب وتعدد الدورات التدريبية والعمليات القانونية والموارد التشغيلية والمالية (بما في ذلك دعم الإسكان والمزايا) تبعث على الأمل في بلادنا.

**نحو حوكمة أقوى**

على الرغم من أن المعرفة واللوائح المتعلقة بالحفظ والتنمية منظمة بشكل صارم في فرنسا، إلا أنه علينا أن نعترف نهاية بأن هذه المجالات تظل من اختصاص عدد قليل من الأطراف المستنيرة التي أصبحت تدرك قيمة التراث الحضري والمناظر الطبيعية، مما يضعها في صميم مشاريعهم.

فمن الضروري أن نتأمل في الطريقة التي نستخدمها ونقبل طبيعتها المتغيرة إذا كانت هناك رغبة لدينا في تطوير المدينة، وخاصة فيما يتعلق بالعمارة المحلية، مع الكشف عن الأساسيات والحفاظ عليها. ولا ننسى أن المباني التاريخية في المدن الحديثة تمثل فقط آخر طبقة من تطورها، وبالتالي بعيدة بالضرورة عن شكلها وأسلوب بنائها الأصلي.

فإن استعادة جودة مراكز المدن التاريخية في هذا السياق لها علاقة بالإرادة السياسية أكثر من إنشاء أدوات قانونية وتشغيلية جديدة. حيث أن هذه الترسانة كبيرة بما يكفي في فرنسا ويجب أن تولد حوكمة نشطة.

يطمح الأعضاء المحليون المرشحون إلى الاعتراف بجودة التراث بمجرد حصولهم على شيء منه؛ بهدف أساسي وهو تشجيع تطوير النشاط السياحي (سوق مربحة للغاية في فرنسا، حيث أنها البلد التي تستقبل أكبر عدد من السياح في العالم).

يسعى عدد من السلطات المحلية الفرنسية منذ عدة سنوات للاعتراف بتراثها دون أن يكون لديها بالضرورة أي رغبة حقيقية في حمايتها وإعادة تنميتها المعمارية والحضرية والاجتماعية. ومع ذلك، هذا ما يسمح به القانون الفرنسي، بفضل لوائح التخطيط الحضري والقيود لحماية التراث المعماري والحضري والمناظر الطبيعية.

وتشير الزيادة في طلبات الإدراج في قائمة اليونسكو للتراث العالمي إلى هذه الظاهرة، مما يؤدي أيضا إلى اختلاق بيئة "تاريخية" دون القيام بأي عمل حقيقي في مساحات المعيشة في المراكز القديمة. في عدد من المراكز التاريخية، ما عليك سوى فتح أبواب عدد قليل من المباني السكنية للكشف عن ظروف ما وراء الكواليس: المناطق المشتركة المزرية، ومساكن متهالكة دون المستوى، على الرغم من أنها تمتثل للوائح المتعلقة بالراحة، وقضايا السلامة من الحرائق، وسهولة الوصول.

يشترط ألا ينظر إلى تسجيل المراكز التاريخية في قائمة التراث العالمي على أنه مجرد مصادقة للموقع، بل ينبغي بدلا من ذلك أن يعني الاعتراف بالمناطق المبنية الاستثنائية وحفظها وتنميتها، التي يلزم أن تظل مأهولة بالسكان وتعيش في أماكن متعددة الوظائف أو أن تصبح كذلك مرة أخرى، الانضمام عن طريق التناضح مع منطقة أوسع، ذات طبيعة مختلفة وغالبا ما تكون قيد التطوير. فإن جوهر معايير اليونسكو التي يعترف من خلالها بـ«القيمة العالمية الاستثنائية» هو أن المواقع مدعومة بمنطقة تخضع لاهتمام خاص تعرف باسم «المنطقة العازلة». وفي هذا الصدد، فإن كل بلد ملزم بتنفيذ وسائل الحماية والتنمية المناسبة للموقع.

ويتمثل اختصاص اليونسكو في اشتراط التطبيق الصارم لاتفاقياتها وتوصياتها في جميع الدول الأعضاء. ويتعين تطبيق هذا بشكل أكثر صرامة في بلدنا. ولقد أعدت فرنسا نفسها عبر العصور بكل الوسائل التشريعية والإدارية والمالية والتقنية التي قد يحلم بها العديد من البلاد وفقا لمتطلبات اليونسكو. وبالتالي، يلزم تطبيق هذه المتطلبات على فرنسا بصرامة وجدية وبأعلى مستوى من الجودة. كما يمكن أن يكون واجب التميز هذا حافزا لمواصلة التفكير في سياسات التراث وتطورها. أسوأ خطر على فرنسا هو الوقوع في حالة من الرضا السلبي، مفصولة عن الواقع، دون القدرة على الابتكار والتكيف مع ما يتعرض له اليوم.

الشكل ٥ (أ) - مكان شركة فوج في حي ماريه بباريس

الشكل ٥ (ب) مقر الأطباء داكس، السوميير (فرنسا)

يشمل الشكلان ٥ (أ) و٥ (ب) القطاعات المحمية تجمعات حضرية شديدة التنوع من حيث الحجم والهندسة المعمارية والتصنيف الاجتماعي والاقتصادي. والتصنيف الاجتماعي والاقتصادي.

## المراجع


Cerdà, I. 1867. Teoría General de la Urbanización [النظرية العامة للتحضر].

Choay, F. 1965. L'urbanisme, utopies et réalités. Paris, Éditions du Seuil (La couleur des idées).

_____. 1992. L'allégorie du patrimoine. Paris, Éditions du Seuil (La couleur des idées).

الحكومة الفرنسية. موقع التراث https://www.legifrance.gouv.fr/

_____. 2000. Les Secteurs Sauvegardés. Paris, Ministère de la Culture et de la Communication/Ministère de l'Equipement, du Logement et des Transports/ Direction Générale de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Construction.

_____. 2001. Les Zones de Protection du Patrimoine Architectural Urbain et Paysager. Paris, Ministère de la Culture et de la Communication/Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement.

Giovannoni, G. 1913. Vecchie citta ed edilizia nuova [Old cities and new buildings]. Nuova Antologia, No. 995, 449-60.

هوارد، إي. ١٨٩٨. الغد: المسار السلمي إلى الإصلاح الحقيقي. لندن

Sitte, C. 1889. Der Städtebau nach seinen künstlerischen Grundsätzen

[تخطيط المدن وفقا للمبادئ الفنية]، الإصدار الخامس ١٩٢٢. ترجمة جي آر. كولينز وسي. كريسمان كولينز، ١٩٦٥. لندن، مطبعة فايدون.

اليونسكو. ١٩٦٨. توصية بشأن الحفاظ على الممتلكات الثقافية المعرضة للخطر بسبب الأشغال العامة أو الخاصة. باريس، اليونسكو. http://portal.unesco.org/%20en/ev.php-URL_ID=13085&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

لجنة التراث العالمي ٢٠٠٥. مذكرة فيينا حول التراث العالمي والعمارة المعاصرة – إدارة المشهد الحضري التاريخي. باريس، مركز التراث العالمي لليونسكو https://whc.unesco.org/custerr/404.htm?aspxerrorpath=/archive/2005/whc05-15gainf7e.doc.

١٠

# المناظر الحضرية التاريخية:

# المفهوم والإدارة

دينيس رودويل

مهندس معماري، اسكتلندا (الولايات المتحدة)

## التوسع في المفاهيم

في العقود الأخيرة، شهدت التصورات تحولا كبيرا وزيادة في التقدير للقيم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الكامنة في المدن التاريخيّة، بالإضافة إلى قيمها الثقافية الملموسة وغير الملموسة. لقد شمل هذا التحول التدريجي انتقالا من تفسير فئات "الآثار" و"المجموعات المعمارية" الواردة في اتفاقية التراث العالمي لمنظمّة اليونسكو لعام ١٩٧٢ على أنها كائنات مادية يجب حمايتها والحفاظ عليها بمعزل عن غيرها، إلى اعتبار "المدن التاريخية المأهولة" كما هو موضح في المبادئ التوجيهية التنفيذية لاتفاقية التراث العالمي (اتفاقية التراث العالمي، ٢٠٠٨). يجسد هذا التحول فهمًا أوسع للمدن التاريخية على أنها أماكن للسكن والنشاط الاجتماعي والاقتصادي، حيث يتم التعرف على الكائنات الثقافية الفردية كعناصر داخل سياقاتها الأوسع والإنسانية.

لقد صاحب هذا التحول صياغة مجموعة من المفاهيم والقيم التكميلية وإعادة تفسير المفاهيم الراسخة.

- ١٩٩٢: المناظر الطبيعية الثقافية: تم تعريفها بموجب المبادئ التوجيهية التشغيلية لليونسكو على أنها "الأعمال المشتركة بين الطبيعة والإنسان" (اتفاقية التراث العالمي، ٢٠٠٨)؛
- ١٩٩٤: مؤتمر نارا حول مفهوم الأصالة: إعادة تقييم مفهوم الأصالة ليتبنى التنوع الثقافي (لومير وستوفل، ١٩٩٤).
- ٢٠٠٣: التراث الثقافي غير المادي: اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي.
- ٢٠٠٥: التنوع الثقافي: اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي منذ ذلك الوقت؛
- ٢٠٠٥: المناظر الحضرية التاريخية.

لقد تعزز هذا التقدير المتزايد للقيم من خلال الأجندات العالمية التي ظهرت منذ اعتماد اتفاقية التراث العالمي في عام ١٩٧٢.

التنمية المستدامة: الترابط بين القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛ مع الاعتراف المتزايد بالثقافة - كما تم تعريفها بشكل واسع وشامل من قبل اليونسكو - كركيزة رابعة للتنمية المستدامة، حيث ينظر إلى التراث على أنه مورد ثقافي واجتماعي ومادي ومالي تراكمي؛ - التغير المناخي: وزيادة الوعي بمسائل الحفاظ على البيئة كما تؤثر على العالمين الطبيعي والمصنوع.

### الرؤية الأنثروبولوجية

يتجاوز هذا التوسع في المفاهيم وتراكم الأجندات المتوازية "منطقة الراحة" للمناهج العلمية التقليدية في الحفاظ على مظاهر التراث الثقافي المادي، وينتقل إلى عالم معقد تتطلب فيه النهج المتعددة التخصصات والشاملة. يشمل ذلك التفاعل مع جهات ومجالات لم تكن تقليديا جزءا من حركة الحفاظ على التراث.

في الوقت نفسه، توسع مفهوم "التراث" من كونه شيئًا يتعلق فقط بالماضي؛ ليشمل الخط الزمني الذي يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، مما يعكس الطبيعة الدورية للنمو والركود والانحدار والتجديد في التنمية الحضرية؛ إلى رؤية أنثروبولوجية للهوية الجغرافية الثقافية والاستمرارية الإبداعية. لكي تكون هذه الرؤية فعالة ومستدامة كتعبير مستمر عن التنوع الثقافي، يجب أن تكون مرتبطة بديناميات العمليات الاجتماعية والثقافية والتطلعات المتطورة للشعوب والمجتمعات. يمثل هذا تحولا جذريا من التركيز على الأشياء التي تحتاج إلى الحفاظ، إلى العمليات التي تحتاج إلى إحياء (حيث فقدت أو كانت في خطر) واستدامة.

### مفهوم المنظر الطبيعي

هناك تصور - نشأ من جذوره في التمثيل الفني وما يتصل به - بأن مفهوم "المنظر الطبيعي" هو في الغالب، إن لم يكن بالكامل، مفهوم بصري. ومن هنا، يعتقد أنه يمكن التعامل مع هذا المفهوم في المدن التاريخية ببساطة على أساس البانورامات والمناظر من مواقع محددة. هذا هو النهج الذي يتم اتباعه في المملكة المتحدة فيما يتعلق بالمدن التاريخية، مع نتائج يجادل بأنها كارثية في مدينة لندن، ليفربول (ولا ننسى غلاسكو، مانشستر...) وربما أيضا في الوقت الحالي، في إدنبرة. لذلك، ليس من المستغرب أن اللجنة العالمية للتراث تأخذ اهتماما كبيرا في إدارة مدن التراث العالمي في المملكة المتحدة. في عرضه في مؤتمر سانت بطرسبرغ الإقليمي في يناير/فبراير ٢٠٠٧، لخص جيريمي وايتهاند من جامعة برمنغهام (المملكة المتحدة) الاستخدامات المجازية العديدة - مثل "المنظر الأدبي" و"المنظر السياسي" - وتلك التي تتعلق بطريقة أكثر مادية - مثل علم الآثار، العمارة، الفن، البيئة، الجغرافيا، التاريخ، هندسة المناظر الطبيعية، التخطيط والتصميم الحضري. يوسع هذا الفهم للمصطلح بعيدا عن نطاق الفنانين وصانعي الصور. في عرضه في مؤتمر أولينداً الإقليمي في نوفمبر ٢٠٠٧، جادل جوليان سميث، وهو مهندس معماري في كندا، بأن جذور مفهوم "المنظر الطبيعي" في فن الرسم مهمة لأنها لا تشير إلى واقع مادي - مثلما يصور المصورون والذي يمكننا رؤيته فعليا من "وجهات النظر" - بل إلى شكل من أشكال التمثيل الذي يوجد في الخيال.

بالتالي، لا يمكن ملاحظة المناظر الثقافية، وبالتالي المناظر الحضرية التاريخية، ببساطة، بل يجب أن يتم تجربتها ويجب أن يتم ذلك ضمن الإطار الثقافي لأولئك الذين أنشأوها وحافظوا عليها. يجادل سميث بأنه يمكننا ملاحظة المصنوعات (التراث المادي)، لكن يجب أن نخوض التجارب والطقوس (التراث غير المادي) لنفهم أي مكان معين. يتوافق هذا بشكل جيد مع الموضوع الرئيسي للجمعية العامة السادسة عشرة لـ ICOMOS في كيبيك (كندا، ٢٩ سبتمبر - ٤ أكتوبر ٢٠٠٨): روح المكان.

### مفهوم المنظر الحضري التاريخي

في السياق الأكاديمي المحدد، لا يزال مفهوم المنظر الحضري التاريخي في حالة تطور، لكنه تقدم بسرعة في السنوات الأخيرة. في جوهره، يهدف هذا المفهوم إلى نقل فهمنا الشامل للمدن التاريخية المأهولة بطريقة تشمل جوانب التراث الثقافي المادي وغير المادي، بالإضافة إلى العناصر الطبيعية المرتبطة بها، سواء داخلها أو في محيطها. بمعنى آخر، "الأعمال المشتركة بين الطبيعة والإنسان"، كما هو موضح في التعريف الشامل للمناظر الثقافية في المبادئ التوجيهية التشغيلية. وبالتالي، فإنه يشمل المكونات الأربعة للتنمية المستدامة: الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والثقافية.

الإدارة في عام ١٩٩٨، نشرت ICCROM إرشاداتها المحدثة لإدارة مواقع التراث الثقافي العالمي (فيلدن وجوكيلهتو، ١٩٩٨). يقدم الفصل الخاص بالمناطق التاريخية الأدلة والوسائل تنتهي الإرشادات بملخص محدود جدا لما ينطوي عليه إدارة المنطقة الحضرية التاريخية فعليا: تحليل المورفولوجيا الحضرية؛ إدارة الممتلكات (المحافظة عليها)؛ خطط التأهيل

المتواضعة؛ والمشاركة الاجتماعية والتشاور مع السكان. الآليات والوسائل بعض الدعم الأساسي للمنهجيات التقليدية للحفاظ على العمارة والتنمية الحضرية: - التخطيط الاستراتيجي على مستوى منطقة المدينة. "حكاية مدينتين": قارن بين لندن ذات المركز الواحد وباريس ذات المراكز المتعددة، وتأثيراتها على جميع جوانب الحياة الحضرية - بدءاً من الرؤى البانورامية، وانتهاءً ببنية النقل وموقع السكن، وحتى الوظيفية اليومية والتفاعل الاجتماعي. - ينبغي النظر في باريس إلى أهمية قانون المواقع لعام ١٩٣٠، الذي كان في الواقع أول أداة قانونية تجمع بين المواقع الطبيعية والمأهولة/الحضرية تحت ترتيب تشريعي واحد، في تأثيره على الصورة العامة للمدينة، بينما لم يكن هناك مثل هذا الترتيب في حالة لندن (أو أي مدينة في المملكة المتحدة الأخرى). الناجمة عن ضغوط التنمية، ويحدد بعض الأهداف التخطيطية الرئيسية. من بين هذه الأهداف، الهدف الرئيسي هو التحكم في معدل التغيير لكل من النسيج العمراني والمجتمع. وهذا يُعرف أيضًا بأنه تدخل الحد الأدنى. يبرز الفصل كذلك العلاقة بين التنمية المستدامة وإدارة الموارد، ويؤكد أن الحفاظ على المناطق الحضرية ليس مجرد مسألة تتعلق بالإطار المعماري لمنطقة تاريخية، بل يتعلق بالقيم الإنسانية في السياق الاجتماعي والاقتصادي، جنبًا إلى جنب مع الحفاظ على الوظائف المناسبة، وحيثما كان ذلك ممكنًا، أنواع الاستخدام التقليدية. ويؤسس أيضًا المبدأ الهام بأن الاستخدامات الحالية والمستقبلية للمباني الموجودة في منطقة تاريخية يجب أن تتطابق قدر الإمكان: من أجل زيادة استمرارية الوظائف وتقليل تكاليف الإصلاح والتأهيل إلى الحد الأدنى. يُعترف بأن الحفاظ الحضري الناجح يتطلب مشاركة العديد من المهنيين المختلفين – بما في ذلك مخططو المدن، المهندسون المعماريون، علماء الاجتماع والإداريون. يمكن تلخيص القضايا الرئيسية المحددة في هذه الإرشادات الإدارية على النحو التالي: - الحاجة إلى التعامل مع المركز التاريخي في سياق المدينة الأوسع.

**الإدارة**

الحاجة إلى تكييف تقنيات التخطيط الموحدة لتناسب الظروف المحلية والنسيج الحضري التاريخي والقياس، مع تبني نهج من الأسفل إلى الأعلى بدلا من النهج من الأعلى إلى الأسفل. - الحاجة إلى احترام التقاليد الثقافية غير المادية للمدينة التاريخية. - أهمية المباني البسيطة والعمارة المحلية في تمييز المدينة التاريخية عن مجموعة من الآثار. - منع استخدامات المباني والأبنية التي تتجاوز الحجم المقياسي (بما في ذلك المباني الشاهقة). - أهمية التعامل مع النسيج التاريخي القائم على قدم المساواة مع العوامل الأخرى في عملية التخطيط العام. - مبدأ أن القدرة البيئية يجب أن تكون العامل الحاسم في تخطيط النقل والمرور. - أهمية تأمين الاستخدام المفيد داخل المجتمع من خلال مزيج من الأنشطة السكنية والتجارية والصناعية والترفيهية التي تتوافق مع حجم المباني القائمة والنسيج الحضري. - الحاجة إلى تجنب كل من الواجهة المعمارية والتقليد المعماري. - تحديد البناء الجديد ليقتصر على البناء الذي يحترم القياس والطابع التاريخي لسياقه، والتي تشمل عدة مؤشرات مثل: الإيقاع، الكتلة، خط حدود الشارع، الأفق، المواد التقليدية أو المتوافقة، نسبة النافذة إلى الجدار، والجودة. - أهمية الصيانة الدورية باستخدام المواد والتقنيات البنائية التقليدية.

الآليات والوسائل

تنتهي الإرشادات بملخص محدود جدًا لما ينطوي عليه إدارة المنطقة الحضرية التاريخية فعليًا: تحليل المورفولوجيا الحضرية؛ إدارة الممتلكات بشكل محافظ؛ خطط التأهيل المتواضعة؛ والمشاركة الاجتماعية والتشاور مع السكان. بعض الدعم الأساسي للمنهجيات التقليدية للحفاظ على العمارة والتنمية الحضرية: - التخطيط الاستراتيجي على مستوى منطقة المدينة. "حكاية مدينتين": قارن بين لندن ذات المركز الواحد وباريس ذات المراكز المتعددة، وتأثيراتها على جميع جوانب الحياة الحضرية - بدءاً من الرؤى البانورامية، وانتهاءً ببنية النقل وموقع السكن، وحتى الوظيفية اليومية والتفاعل الاجتماعي. - ينبغي النظر في باريس إلى أهمية قانون المواقع لعام ١٩٣٠، الذي كان في الواقع أول أداة قانونية تجمع بين المواقع الطبيعية والمأهولة/الحضرية تحت ترتيب تشريعي واحد، في تأثيره على الصورة العامة للمدينة، بينما لم يكن هناك مثل هذا الترتيب في حالة لندن (أو أي مدينة في المملكة المتحدة الأخرى).

**الشكل (٢) مدينة باريس: الهيكل الحضري متعدد المراكز.**

- التخطيط المفصل داخل المدن: مقارنة السياسات المنفصلة لاستخدامات الأراضي في العديد من المدن الرئيسية، خاصة في إنجلترا، مع "الأحياء السكنية المتجاورة" التي تميز المدن الفرنسية، بما في ذلك وسط مدينة باريس.
- التنظيمات الهاوسمانية في باريس، تفرض هذه التنظيمات قيودًا كبيرة على استخدامات الأراضي والمباني، غالبًا حسب الطابق والوحدة الفردية. كما تعيق دمج الوحدات الصغيرة التاريخية، كوسيلة لضمان بقاء الوظائف الحرفية والاستخدامات المختلطة على نطاق صغير وخدمة سكان وسط المدينة.

وتشير النقاط أعلاه إلى أدوات ليست مخصصة للحفظ، ولكن لها تأثير كبير على التخطيط الحضري من حيث حماية المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية من الناحية المادية والبصرية، وضمان استمرارية الوظائف الاجتماعية والاقتصادية، وربط الجوانب الثقافية بالطبيعية، والحفاظ على الهوية والتنوع الجغرافي والثقافي. بالإضافة إلى ذلك،

فإنها تؤكد أن الحفاظ الناجح على التراث المعماري والحضري الذي يعتمد على مجموعة واسعة من الأدوات والآليات الداعمة، ولا يمكن اعتباره نشاطًا علميًا مستقلًا بذاته.

- علم التشكيل الحضري: في مؤتمر سانت بطرسبرغ الإقليمي، أكد البروفيسور وايتهاند أصل مصطلح المنظر الثقافي في نهاية القرن التاسع عشر، وانفصاله لاحقا (بشكل عام) إلى مناظر حضرية وريفية، وشدد على أهمية علم التشكيل الحضري في فهم الجغرافيا التاريخية لأي مدينة محددة كوسيلة لمعالجة الإدارة الناجحة للتغيير في مصلحة الحفاظ على التراث. كما أوضح البروفيسور كيف يتناول نهج عالم التشكيل الحضري كل من الشكل الفيزيائي واستخدام الأرض والمباني، وبالتالي يوفر تحليلا لـ "الفترات المورفولوجية" بدلا من الفترات التاريخية التقليدية. بحسب رأيه، تعد هذه الطريقة أكثر اتساقا لفهم التطور التاريخي لخطة المدينة الحضرية، والتركيب، والنسيج البنائي، والتعدد الطبقي الذي يميز جميع المدن التاريخية - باستثناء تلك التي تم تصميمها وبناؤها في فترة زمنية واحدة. وأشار البروفيسور وايتهاند إلى أن علم التشكيل الحضري لا يتلقى الأولوية في دوائر الحفاظ الحضري بالقدر الذي يستحقه.

### تنقيح الوسائل الأخرى

- **بيانات الأهمية:** لكي تكون فعالة فاعلية الأدوات التي تأمن ملكية ضمن المجتمعات المعنية، ومكون رئيس لنهج «تنازلي وتصاعدي» لاستدامة العمليات التي تضمن حفظ القطع الأثرية، وكذلك «روح المكان»، ينبغي لبيانات الأهمية للقيم الملموسة وغير الملموسة أن تشمل مجموعة كاملة من القيم، أي من تلك القيم المعترف بها اعترافا أكاديميا إلى تلك القيم التي تعترف بها المجتمعات: القيمة العالمية الاستثنائية (في حالة مواقع التراث العالمي) والقيم الوطنية والقيم المحلية وتلك القيم المعتمدة على المستوى المجتمعي. هذا هو المفتاح إلى نهج المنظر الأوسع المتمثل في مفهوم المناظر الحضرية التاريخية. أنه يعزز الرؤية الأنثروبولوجية: أي نهج ديناميكي متركز حول البشرية ويخضع كل تركيزه على عمليات تصون الهوية الجغرافية الثقافية وتأمن استمراريتها الخلاقة.
- **حدود الموقع والمناطق الفاصلة:** أحد العوائد الكثيرة من الاجتماعات الإقليمية لمناقشة المناظر الحضرية التاريخية هو اقتراح تنقيح نهج تقليدي ذي البعدين لحدود الموقع والمناطق الفاصلة للأخذ في الحسبان جوانب ثلاثية البعد داخل وخارج البيئة المباشرة للموقع ولحماية وروح المكان. مفهوم «المناطق الفاصلة الجوية» هي إحدى الأفكار التي تنبع من هذا الاقتراح.
- **الأصالة والنزاهة:** أود مناقشة، بتناول إعلان نارا لعام ١٩٩٤ إلى جانب ميثاق الهند الوطني للثقافة والتراث الفني لعام ٢٠٠٤، التي من المحتمل ألا يكون مشهورا، ولكنه ذي صلة وثيقة (الهند الوطني للثقافة والتراث الفني، ٢٠٠٤) تجعل مبادرة المناظر الحضرية التاريخية، بالتعاون مع المنهجية التاريخية الجغرافية للمورفولوجيا الحضرية النظر في شروط الأصالة والنزاهة داخل المواقع التاريخية أيسر: من المعالم الأثرية إلى العمارة العرفية ومن تشكيلات مركز المدينة إلى الأحياء السكنية الداخلية، الكل وفق مرجعيته الخاصة. وضوح هذين الشرطين غائب حاليا، وكذلك مراجعات الأصالة الأساسية أو الرصد الفعال.
- **الهدف الشامل لخطط الإدارة:** الإدارة الشاملة التي تربط وتوجه جميع الإجراءات والبرامج والسياسات والاستراتيجيات للمدينة التاريخية، مهما كان حجمها أو خصائصها الفردية التي تدمج قيم التراث الثقافي (وقيم التراث الطبيعي عند الاقتضاء) في جميع جوانب إدارتها والحياة اليومية. ثمة فهم كامل للجهات المعنية ضروري لخلق حس ملكية مشتركة وللمشاركة في الحماية والاستمرارية الخلاقة لعمليات الحفظ وإدارة التغيير.

### ورشة عمل المناظر الحضرية التاريخية

ركزت ورشة العمل حول المناظر الحضرية والتاريخية التي أجريت في الجمعية العامة للمجلس الدولي للآثار والمواقع في دورتها السادسة عشرة (مدينة كيبيك، ١ أكتوبر ٢٠٠٨) على المشكلة الثانية من المشكلات الأربع الرئيسة التي حددها فرانسيسكو باندارين، مدير مركز التراث العالمي للثلاث سنوات قادمة[٢٠]. ترأس الورشة راي بوندين، رئيس الجنة الدولية للمدن والقرى التاريخية[٢١] وتضمن الورشة مداخلات من كريستينا كاميرون رئيسة الدورة الثانية والثلاثين للجنة التراث العالمي (المنعقدة في مدينة كيبيك، كندا، بوليو

[٢٠] تتحدد المشكلات الرئيسة الأربع في: (١) التأمل في مستقبل اتفاقية التراث العالمي، قبل الاحتفال بالذكرى الـ ٤٠ في عام ٢٠١٢. (٢) أدوات جديدة للحفظ الحضري. (٣) القدرة البنائية حول العالم. (٤) التجانس بين الاتفاقيات المتعددة لليونسكو، وخصوصا التراث الثقافي الملموس، والتراث الثقافي غير الملموس والتنوع الثقافي.

[٢١] يقصد بها: (اللجنة الدولية للمدن والقرى التاريخية التابعة لأيكوموس).

٢٠٠٨) وفرانسيسكو باندارين ومايكل فايرستون، منسقا المناظر الحضرية العالمية في الاتحاد الدولي للمعالم والمواقع.

تتبعت المداخلات التطور الخطي لمبادرة المناظر الحضرية التاريخية من القرارات المتخذة في جلسات لجنة التراث العالمي من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨، ومن مذكرة فيينا لعام ٢٠٠٥ من خلال سلسلة مؤتمرات إقليمية عقدت في القدس وسانت بطرسبرج وأوليندا، وصولا إلى التقديم المقترح في توصية اليونسكو إلى مؤتمر اليونسكو العام في عام ٢٠١١.

المنطق وراء المبادرة أن تثبت عمليات الحفظ القائمة والأساليب المطبقة على المدن التاريخية جدواها (مثل توصية نيروبي لليونسكو لعام ١٩٧٦ وميثاق واشنطن للاتحاد الدولي للمعالم والمواقع لعام ١٩٨٧ – انظر المقدمة)، ولكنها غير كافية لتلبية الاحتياجات المعاصرة والناشئة، ولذلك من الضروري تحديث التوصيات والمبادئ التوجيهية. يتطور التعريف المحدد للمنظر الحضري التاريخي. أنها تتضمن في جوهرها «الأعمال المشتركة بين الطبيعة والإنسان» في سياق المستوطنات المتحضرة، التي تتراوح ما بين مقياس مدن الكبرى.

يتصور ذلك بوصفه المفهوم الأساسي لتوجيه الإدارة الشاملة للمستوطنات المتحضرة التي تتناول:

- صورة المدينة والتهديدات التي تتعرض لها من مباني شاهقة غير متوافقة مع الطابع المعماري والتطويرات المعقدة أيضا، بما في ذلك العمارة المعاصرة غير المتوافقة مع الطابع المعماري.
- ديناميكيات التخطيط الحضري وعملياته والتغيرات الوظيفية والاجتماعية الاقتصادية، وأنماط المستوطنات البشرية. هنا، لمنهجية الباحث في المورفولوجيا الحضرية إمكانية هامة في المساعدة في نهج الحفظ التقليدية.
- التقاء العناصر الملموسة وغير الملموسة والطبيعية وجميع الأجزاء المكونة لروح المكان.

يتجاوز المفهوم منطقة أمان الممارسة العلمية التقليدية في حفظ المعالم الأثرية والمجموعات والمواقع. إنها تشارك في المصالح والمشاركين الرئيسيين متعددي التخصصات والمشتركة بين القطاعات بوصفهم الجهات المعنية. أنها مبادرة طموحة جمعت بين اليونسكو وأيكوموس في جهد تعاوني مهم بنقطة انطلاقة واضحة ومجموعة من الأهداف التكميلية. بالطبع، المواثيق والتوصيات هي وثائق أساسية تسعى لتأصيل مبادئ جانبا إلى جانب مع العمل التعاوني في توصية اليونسكو المقترحة لعام ٢٠١١ ذاتها، ثمة تعاون مستمر حول قضية المبادئ التوجيهية والأدوات.

تفحصت مجموعات العمل الفرعية لورشة عمل المناظر الحضرية التاريخية جوانب محددة واتضح من ذلك أن ثمة حاجة ليس موجهة إلى إعادة اختراع العجلة بقدر الحاجة إلى التكيف والعمل معا بطريقة متناسقة بين الأدوات الموجودة -أي السياسات والممارسة- وتطبيق تطبيقا انتقائيا في الأماكن المفردة، ولتوسيع نطاقهم خصوصا في مجال المشاركة المجتمعية. ناقشت الورشة عدد من المجالات التي يتعين تناولها، بما في ذلك الحاجة إلى:

- بيانات أهمية واضحة، متعددة المستويات لتعكس القيمة العالمية الاستثنائية من خلال القيم المجتمعية، بما في ذلك التراث الثقافي الملموس.
- وضوح تعريفات للأصالة والنزاهة ومراجعاتها والمراقبة عليها، خصوصا المستوطنات المتحضرة متعددة الطبقات تطورت تطورا طبيعيا: أي الأغلبية العظمى. هنا، دلائل قوية يمكن أن إعلان نارا لعام ١٩٩٤ والميثاق الأقل شهرة: ميثاق الهند الوطني للثقافة والتراث الفني لعام.
- المؤشرات والسياسات التي توجه التطور المتوازن، على سبيل المثال، بين السكان والسياح. تساءلت أحد مجموعات العمل الفردية بالآتي: إذا خصصت جميع المتاجر الموجودة في فيو كيبيك إلى السياح ويفتقر السكان المحليين حتى إلى مخبز، هل المجتمع آنذاك قابل للاستدامة؟

كما قال أحد المتكلمين: «قد تحافظ هذه التدابير الحالية على الإناء، ولكن ماذا عن عما يحتويه؟» والذي ينقلنا إلى سؤال آخر: «ما هي التغيرات المقبولة في المدن التاريخية وكيف نقيمها وندرسها؟»

لتعزيز الإجابات، التي ينبغي أن تكون محددة لكل مكان على حدة، يعد نهج تنازلي (الأكاديميين والمختصين، بما في ذلك مخططي الأماكن الحضرية) في حاجة إلى تلبية احتياجات المجتمع التصاعدي (بما في ذلك الذاكرة والحكي والشعر والأدب). أبرز المنتدى الدولي للشباب الذي سبق هذه الورشة مباشرة هذه القضية المهمة للقضية المجتمعية. التحدي هنا عالمي، إنه يوضح من خلال الموضوع، أي المداخلات الرسمية والنقاشات غير الرسمية حيث أن أيكوموس لديه مهارات والإرادة لتناولها.

إحدى إمكانيات مبادرة المناظر الحضرية التاريخية هي أن تمد بالذخيرة لنهج فعال لصالح الحفظ: للتوقع في، أو تكون أقل اعتمادا على «اللحاق بالركب»

أو أقلّ تركيزًا على كونها دفاعيةً وتفاعليةً. التغير من أجل التغيير ليس تقدمًا. في إعادة صياغة حديث أحد المشاركين في هذه الورشة: لعل التطوير الموجه لـ «إدارة التغيير» ينبغي أن تتغير إلى «إدارة الحفظ في العالم المتغير».

## المراجع


فيلدن، ب. ويوكيليتو، ي. ١٩٩٨. **المبادئ التوجيهية لإدارة مواقع التراث الثقافي العالمي**، الطبعة الثانية، نشر لأول مرة في عام ١٩٩٣. روما، إيكروم.

المجلس الهندي للفنون والتراث الثقافي. **ميثاق لحفظ مواقع التراث المعمارية غير المحمية في الهند**. نيو دلهي، الصندوق الوطني الهندي للفنون والتراث الثقافي. (http://www.intach.org/about-charter.asp?links=about3)

ليمير، ر. وستوفل، هـ تحرير. **وثيقة نارا حول الأصالة**. نارا، اليابان. (http://www.international.icomos.org/charters/nara_e.htm)

مركز التراث العالمي. ٢٠٠٨. **المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي**، تنقيح: مركز التراث العالمي. ٠١/٠٨، نشر لأول مرة عام ١٩٧٧. باريس، اليونسكو، مركز التراث العالمي. (http://whc.unesco.org/archive/opguide08-en.pdf)

# الملاحق

## الملحق أ

### مجموعة من الصكوك الدولية الرئيسة

(مقتبس من وثيقة اليونسكو 181 EX/29، ٢٠ مارس ٢٠٠٩)

- أبرزت التوصية بشأن صون الطابع الجمالي للمناظر والمواقع التاريخية، التي صدرت عن المؤتمر العام لليونسكو في ديسمبر ١٩٦٢، الأهمية العلمية والجمالية للمناظر الطبيعية والثقافية. كما ينص المبدأ العام المدرج في هذا الصك أن "المناظر" تعتبر تراثا ذا تأثير بالغ على الظروف المعيشية للمجتمعات. وتعد التوصية الصادرة عام ١٩٦٢ هي أول وثيقة واضعة للمعايير، تدرج مصطلح المنظر الحضري وتأكد على وجوب حماية هذا المنظر بالأساليب والطرق المتبعة لحماية البيئة الطبيعية، بينما اعتبرت الحفاظ على المناظر الطبيعية مسألة تتعلق بالسياسة العامة. كما كانت هذا الوثيقة هي المرجع الوحيد فيما يتعلق بالتنمية الحضرية في إطار الخطط العامة والتخطيط على المستوى الإقليمي والريفي والحضري. وجسد هذا النهج السياسات العامة للتخطيط في تلك الحقبة، حيث اعتبرت "المناظر" شيء ثابت، وبالتالي كان من المتوقع الحفاظ عليه كما لو كان نصبا تذكاريا "يجب منحه حماية خاصة" (المادة ٥).
- صدر الميثاق الدولي لحفظ وترميم المعالم الأثرية (ميثاق فينيسيا) عام ١٩٣١ خلال المؤتمر الدولي الثاني للمعماريين والفنيين المختصين بالمعالم التاريخية، كإصدار جديد لميثاق أثينا لعام ١٩٣١. وتبنى المجلس الدولي للمعالم والمواقع (أيكوموس) ميثاق فينيسيا باعتباره مبدأ أساسيا لنصوصه عند تأسيسه عام ١٩٦٥. ولا يزال هذا الميثاق بمثابة المرجع الأساسي لفلسفة الحفظ الدولي وممارساته حتى الآن. كما أضاف الميثاق أبعادا جديدة لمفهوم المعالم التاريخية لتشمل بيئتها الحضرية والريفية، كما أبرز أهمية الأصالة مستندا إلى الأدلة الوثائقية والمواد الأصلية، وشدد مجددا على دعم استخدام المواد والتقنيات الحديثة؛ وفي حال استبدال المكونات، فيجب دمج المكونات المستبدلة بشكل متناسق ومتناغم، على ان تكون هذه المكونات مميزة عن التكوين المعماري وتحمل طابعا معاصرا. وتم التأكيد على الالتزام بالمبادئ الواردة في ميثاق فينيسيا في إعلان بيكس عام ٢٠٠٤.
- صدرت التوصية بشأن الحفاظ على الممتلكات الثقافية المهددة نتيجة الأعمال العامة أو الخاصة -والتي أقرها المؤتمر العام لليونيسكو عام ١٩٦٨- استجابة للمخاوف التي أثارها بناء السد العالي على مجرى نهر النيل في أسوان، والذي أدى في نهاية المطاف إلى غمر الوادي الذي يضم العديد من المعابد النوبية التاريخية مثل معبد أبو سمبل وغيره. كما أكدت هذه التوصية على التهديدات التي تشكلها التنمية الصناعية والحضرية على الممتلكات الثقافية المنقولة وغير المنقولة، وشددت أيضا على ضرورة التوفيق بين الحفاظ على هذه الممتلكات والتغيرات الناشئة نتيجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال "بذل جهود جادة لتلبية كلا المطلبين بصدر رحب والاعتماد على نماذج التخطيط المناسبة" (مقدمة التوصية). كما حثت التوصية على أهمية توخي الحذر الشديد عند تنفيذ أعمال التوسع الحضري ومشاريع التجديد، بما في ذلك إنشاء الطرق السريعة و"القيام بالتعديلات والإصلاحات غير المدروسة للمباني التاريخية الفردية" وكذلك مناطق الأحياء والمجمعات التاريخية، سواء كانت في المناطق الحضرية أو الريفية.
- تخضع هذه المفاهيم لتطورات ملحوظة منذ سبعينيات القرن الماضي، نظرا للمخاوف المتزايدة بشأن القضايا البيئية المطروحة على الأجندة السياسية، حيث أصدر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضايا البيئة البشرية -الذي عقد في يونيو عام ١٩٧٢ في مدينة ستوكهولم بالسويد- ما يعرف بـإعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن قضايا البيئة البشرية، مشددا على أهمية تطبيق عملية التخطيط على كافة المستوطنات السكنية والمناطق الحضرية بهدف تجنب الآثار الضارة على البيئة. وفيما يتعلق بالحفاظ على التراث، أصدر المؤتمر المنعقد في ستوكهولم قرارا -اعد إطاره بالتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة واليونسكو- يدعو إلى إطلاق مبادرة تعاون دولية لتوحيد جهود الحفاظ على الطبيعة وصون التراث الثقافي في برنامج شامل تحت مفهوم التراث العالمي.
- وبناء عليه، اعتمد المؤتمر العام لليونسكو في نوفمبر ١٩٧٢، اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، حيث رسخت اتفاقية التراث العالمي، ما يعرف بـمفهوم التراث العالمي المشترك ذو القيمة العالمية الاستثنائية، كما ألقت على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية التعاون لضمان حمايته ونقله للأجيال القادمة، كما ألزمت أيضا الدول الأطراف بحماية وحفظ التراث الثقافي والطبيعي وإبراز دوره في حياة الشعوب في كافة المجتمعات بغض النظر عما إذا كان مدرجا في قائمة التراث العالمي ام لا. وفصلت مضامين هذا الالتزام في توصية اليونسكو على المستوى الوطني، والتي تم اعتمادها بالتزامن مع الاتفاقية في عام ١٩٧٢.
- كانت *التوصية بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي على المستوى الوطني*، والتي اعتمدت في نفس الوقت مع *اتفاقية التراث العالمي*، أول وثيقة دولية تحدد العلاقة بين حماية وتعزيز الآثار ومجموعات المباني واحتياجات سكان المناطق التاريخية في المدن. وقد توسعت التوصية بناء على أهمية منح التراث الثقافي والطبيعي دورا نشطا في الحاضر لتسهيل صونه في المستقبل. وعلاوة على ذلك، ذكر في المادة ٥ أن "التراث الثقافي أو الطبيعي يجب ألا يشمل فقط الأعمال ذات القيمة الجوهرية الكبيرة، بل أيضا العناصر الأكثر تواضعا التي اكتسبت قيمة ثقافية أو طبيعية مع مرور الوقت ". وفيما يتعلق بمسألة خطط إعادة التأهيل التي تؤثر على المباني التاريخية، أكدت توصية عام ١٩٧٢ على أهمية ربط إعادة التأهيل بالسياق الحضري المحيط، فضلا عن

التشاور مع السلطات المحلية وممثلي سكان المنطقة، مما يدخل عمليات تشاركية في إدارة عمليات التطوير الحضري.

- أولى *الميثاق الأوروبي للتراث المعماري* الذي صدر بمبادرة من مجلس أوروبا عام ١٩٧٥، اهتماماً خاصاً بالعمارة العامية. ففي المادة ١، لفت الميثاق الانتباه إلى "مجموعات المباني القليلة في بلداتنا القديمة والقرى المميزة في بيئاتها الطبيعية أو الصناعية"؛ وفي المادة ٦، حذر من التخطيط الحضري الذي يسيء تطبيقه و الذي "يمكن أن يكون مدمرا عندما تستجيب السلطات بسرعة كبيرة للضغوط الاقتصادية ومتطلبات حركة المرور". ولمواجهة مثل هذه التحديات، قدم الميثاق مفهوم *الحفظ المتكامل* في *إعلان أمستردام* الذي صاحبه، والذي اعتمد في إطار الميثاق، مع التركيز بشكل خاص على التهديدات التي تواجه التراث الحضري والنظر في أن "تطوير المناطق الحضرية الطرفية يمكن أن يوجه بطريقة تقلل الضغط على الأحياء القديمة".
- في العام التالي لذلك -عام ١٩٧٦- استضافت مدينة فانكوفر (كندا) مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المعروف باسم (موئل الأمم المتحدة). وقد عقد نتيجة لمؤتمر ستوكهولم، ونشأ من مخاوف بشأن التحضر والتهديد المتصور للبيئة بسبب هذا النشاط البشري. وقد أدى ذلك المؤتمر إلى زيادة الفهم بشأن المدن ومجتمعاتها، مع الاعتراف بضرورة تحقيق الاستدامة للحفاظ على توازن داعم بين المناطق الحضرية والريفية، وتم الترويج لهذا الهدف من خلال إرشادات محددة واردة في *إعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية*.
- في نفس العام، في نوفمبر ١٩٧٦، اعتمد المؤتمر العام لليونسكو في نيروبي (كينيا) *التوصية بشأن صون المناطق التاريخية ودورها المعاصر*، استجابة للمخاوف المتزايدة بشأن التخطيط الحديث للبلدات وتأثيره على مراكز البلدات القديمة والقرى التقليدية. وقد أكدت هذه التوصية على أهمية المناطق التاريخية ودورها في تحديد التنوع الثقافي وهوية المجتمعات الفردية والحاجة إلى دمجها بشكل متناسق في "حياة المجتمع المعاصر [ك]عامل أساسي في تخطيط البلدات وتطوير الأراضي." وأشارت هذه الوثيقة إلى الغياب المتكرر على المستوى الوطني للأحكام التشريعية التي تربط التراث المعماري بسياق التخطيط الخاص به، وانتقدت الاضطرابات الاجتماعية والخسائر الاقتصادية الناجمة عن المضاربات وتدمير المناطق التاريخية والتقليدية، وحثت على وضع "سياسات شاملة وفعالة لحماية هذه المناطق وتجديدها وإحيائها" بالتكامل مع محيطها.

ويؤكد في هذه التوصية على أهمية استمرارية الأنشطة البشرية في المناطق التاريخية - مهما كانت متواضعة، بما في ذلك أنماط الحياة والحرف التقليدية - على قدم المساواة مع حماية المباني وأحجام الأراضي المحددة وأنماط الشوارع، والتنظيم المكاني العام. كما تدعو هذه التوصية إلى العناية الخاصة والسيطرة على حجم وتصميم المباني الجديدة، وتنص على أن تحليل السياق الحضري يجب أن يسبق أي بناء جديد من أجل تحقيق التناغم في الارتفاعات والأحجام والأشكال والنسب والألوان والمواد.

- سبق ميثاق إغر *ميثاق الحفاظ على المدن التاريخية والمناطق الحضرية (ميثاق واشنطن)*، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأيكوموس عام ١٩٨٧، وكان مكملا لميثاق فينيسيا لعام ١٩٦٤. وقد اعترف الميثاق بدور الأحياء والمدن التاريخية كرموز للثقافات الحضرية التقليدية، وحدد خطوات الحفاظ عليها بأنها "الإجراءات الضرورية لحمايتها وحفظها وترميمها [...]، وكذلك تطويرها وتكييفها بشكل متناسق مع الحياة المعاصرة." وقد أفاد ميثاق واشنطن بأن الحفظ الحضري يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط على جميع المستويات. وأكد على الطبيعة متعددة التخصصات للحفظ الحضري، وأبرز أهمية المشاركة الفعالة للسكان – الذين ينظر إليهم كأصحاب المصلحة الأساسيين – كما أصر على تحسين الإسكان كهدف أساسي.

لخص الميثاق الصفات المهمة التي يجب الحفاظ عليها، ومنها التخطيط الحضري وتفاصيله الدقيقة؛ والعلاقات بين المباني والمساحات الخضراء والمفتوحة؛ والعلاقات بين المنطقة أو البلدة التاريخية وبيئتها المحيطة الصناعية والطبيعية؛ وتنوع الوظائف المتراكمة على مدار الزمن؛ والمظهر الخارجي والداخلي للمباني – من حيث الحجم والطرز والمواد، فضلا عن الألوان والزخارف. كما دعم ميثاق واشنطن إدخال العناصر المعمارية المعاصرة كإضافة محتملة لإثراء المنطقة التاريخية، بشرط أن تكون في تناغم ومراعاة للتخطيط المكاني الحالي من حيث النطاق وحجم القطع.

- وفي العام ذاته (١٩٨٧) اعتمد الآيكوموس البرازيلي ميثاقا *بشأن الحفاظ على المراكز التاريخية وإحيائها (ميثاق إيتايباڤا)*، والذي يعد ذو صلة خاصة في هذا الإطار حيث ينص على أن "المدينة بأكملها كيان تاريخي"، مما يربط المواقع الحضرية التاريخية ببيئاتها الطبيعية والعمرانية المحيطة وبتجارب الحياة اليومية لسكانها. كما شدد على أهمية القيم الاجتماعية والثقافية للمراكز التاريخية، حيث أوضح أن "تعزيز الأنماط المرجعية اللازمة للتعبير عن المواطنة هي الهدف الرئيس لعملية الحفاظ"، مما يساهم في تحسين جودة الحياة. وأكد الميثاق أيضا على أهمية السكان والأنشطة التقليدية في المواقع الحضرية التاريخية، كما أوضح ان عملية إحياء تلك المواقع يجب أن ينظر إليها على إنها عملية مستمرة ودائمة وأن القيمة الاجتماعية للملكية الحضرية يجب أن تكون أكثر أهمية من قيمتها السوقية.

- اعتمد المؤتمر الأوروبي للمدن والبلدات المستدامة الذي عقد في مدينة ألبورغ (السويد) عام ١٩٩٤، ميثاقا يعرف بالميثاق الأوروبي للمدن والبلدات نحو الاستدامة (ميثاق ألبورغ)؛ الذي أكد على أهمية الدور المحوري والدائم للمدن كمركز للحياة الاجتماعية ومحركا للأنشطة الاقتصادية وحاملا للثقافة والتراث والتقاليد، فضلا عن كونها مركزا للأنشطة الصناعية والحرفية والتجارية

والتعليمية والحكومية. كما تدارك هذا الميثاق العلاقة بين نمط الحياة الحضرية المعاصر -لا سيما تلك الأنماط المتعلقة بفصل الوظائف والأنشطة المختلفة وأساليب النقل وعمليات الإنتاج الصناعي والأنشطة الزراعية والأنشطة الاستهلاكية والترفيهية- وبين المشكلات البيئية وغياب المساواة الاجتماعية التي تواجهها البشرية. كما أكد الميثاق أيضا على محدودية الموارد الطبيعية في العالم والحاجة إلى العيش ضمن قدرة تحمل الطبيعة، فضلا عن الدور الحيوي الذي يجب أن تقوم به المدن كمراكز استهلاكية في معالجة قضايا الاحتباس الحراري وتحقيق الاستدامة البيئية.

وعرف ميثاق ألبورغ الاستدامة بأنها عملية إبداعية ومحلية تسعى لتحقيق التوازن الذي يلعب دورا محوريا في عملة إدارة المدن، كما شدد الميثاق على وجوب تركيز عمليات صنع القرار على إعطاء الأولوية لحفظ وتعزيز الثروة الطبيعية للمدن، بالإضافة إلى تحسين جودة الحياة في تلك المدن والاستخدام المستدام للأراضي وأنماط التنقل -بما في ذلك، تقليل الحاجة إلى التنقل عبر تطوير أحياء متكاملة وشاملة لكافة الخدمات- والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. كما يدعو الميثاق إلى تعزيز فكرة التبعية الإقليمية المتساوية لتحقيق التوازن في التدفقات بين المدينة والريف ومنع المدن من استغلال موارد المناطق المحيطة بها. كما حث الميثاق أيضا على اتباع نهج النظم الإيكولوجية في إدارة المدن، كما توقع دورا محوريا متزايدا للمواطنين في وضع خطط العمل المحلية طويلة الأجل وتنفيذها (الأجندة المحلية ٢١).

- عقد مؤتمر نارا حول الأصالة في إطار اتفاقية التراث العالمي عام ١٩٩٤ أيضا في مدينة نارا، باليابان، والذي أفضى إلى إصدار وثيقة نارا بشأن الأصالة؛ حيث سعت هذه الوثيقة إلى الطعن في التعريفات التقليدية للأصالة التي تستند بشكل أساسي إلى المفاهيم الغربية، وذلك بهدف تعزيز أهمية التنوع الثقافي والتراثي وتوسيع نطاق تقييم القيم الثقافية للمواقع المقترحة للإدراج على قائمة التراث العالمي وقوائم الجرد الأخرى. وأقرت الوثيقة بأن هناك العديد من المجتمعات المتباينة تربط قيما مختلفة بالخصائص الأصلية والمتلاحقة لتراثها الثقافي، كما حددت إطار عمل يسمح بتقييم الأصالة ضمن كل سياق ثقافي، تاريخيا وجغرافيا، دون مقارنتها بسياقات أخرى لا تمت لها بصلة.

وتوصي وثيقة نارا بأن تشمل عمليات التقييم في جميع الحالات عدة جوانب مختلفة مثل: الشكل والتصميم والمواد والمكونات والاستخدام والوظيفة والتقاليد والتقنيات ونظم الإدارة والموقع والبيئة المحيطة واللغة وغيرها من أشكال التراث غير المادي، بالإضافة إلى الروح والشعور. وأرسى النقاش مفهوما للأصالة لا ينحصر في إطار زمني أو مكاني محدد، فكما ساهمت الأجيال السابقة في تشكيل الطبقات التاريخية للمباني والمدن التي ورثوها، فإن للأجيال الحالية والمقبلة الحق ذاته في إثراء هذا الإرث، شريطة ان تكون إسهاماتهم إيجابية ودائمة. وبناءً على ذلك، ينظر إلى الأصالة على أنها مفهوم ديناميكي يتفاعل فيه الماضي مع الحاضر، ممتدا نحو المستقبل من خلال العمليات الإبداعية الراهنة.

- اعتمدت الجمعية العامة للآيكوموس عام ١٩٩٩ ميثاقا بشأن التراث المبني العامي، الذي أكد على أهمية التراث المرتبط بالتعبيرات التقليدية والمباني المحلية باعتبارها جزءا أساسيا من ثقافة المجتمع وعلاقته ببيئته المحيطة؛ وفي الوقت نفسه، تعبيرا عن التنوع الثقافي العالمي. ويرتكز تقدير هذا التراث وحمايته الفعالة في المقام الأول، على مشاركة ودعم المجتمعات المحلية. وفي إطار مبادئ الحفاظ التي ينص عليها هذا الميثاق، ينص إحدى المبادئ على أن "كافة الأعمال المعاصرة التي تجرى على هذه المباني والمستوطنات يجب أن تحترم قيمها الثقافية وطابعها التقليدي". ويتضح ذلك من خلال التأكيد على أهمية إجراء أي تعديلات مشروعة تلبي متطلبات الاستخدام المعاصر باستخدام مواد تحافظ على اتساق الشكل والمظهر والبنية عبر الهيكل بأكمله واتساق مواد البناء.
- في عام ١٩٩٩، اعتمدت الجمعية العمومية للإيكوموس **الميثاق الدولي للسياحة الثقافية: إدارة السياحة في المناطق ذات الأهمية التراثية**، حيث أشار الميثاق إلى السياحة كأحد أهم وسائل التبادل الثقافي، وعند إدارتها بشكل مناسب فيمكنها أن تصبح قوة اقتصادية وتعليمية قوية تساهم في حفظ التراث، كما وضح الميثاق التهديدات التي نتجت عن سوء الإدارة والزيادة المفرطة في عدد الزوار، ودعا إلى تطبيق السياحة المستدامة التي تحمي الجوانب المادية وغير المادية للموارد التراثية الخاصة بالأجيال القادمة، كما تحترم المجتمعات المضيفة وتفيدها، وتلبي احتياجات الزوار وتطلعاتهم من خلال التواصل الجسدي والفكري والروحي المدار والموضح على نحو جيد، كما أشار الميثاق إلى أهمية تنفيذ التطورات السياحية ومشاريع البنية التحتية باستخدام المواد المحلية مع مراعاة أساليب العمارة المحلية والتقاليد السائدة.
- علاوة على ذلك وفي عام ١٩٩٩، نشر مجلس الإيكوموس التابع لأستراليا نسخة معدلة من ميثاق الأماكن ذات الأهمية الثقافية (ميثاق بورا)، ويشتهر هذا الميثاق دوليا بكونه ميثاق ذو أهمية كبيرة عند وضع "إرشادات حفظ الأماكن ذات الأهمية الثقافية وإدارتها"، حيث لا يقتصر هذا الميثاق على المباني التاريخية والمناطق الحضرية فحسب، بل يشمل كذلك المناظر الطبيعية التي أضاف الإنسان إليها التعديلات وتضم الأماكن الأصلية ذات القيم الثقافية، وتعد أهمية فهم الأهمية التاثية وحفظها المبدئ الرئيسي للميثاق، ويشمل ذلك حل الطبقات التاريخية المستنيرة بطريقة تحجب القيم الجمالية والتاريخية والعلمية والروحية للمكان: من الماضي وفي الحاضر وللمستقبل، ويدعو الميثاق إلى تطبيق نهج متحفظ للحفظ "قائم على احترام البناء الحالي واستخداماته وروابطه معانيه".

- في عام ٢٠٠٠، وافق المجلس الأوروبي على اتفاقية المناظر الطبيعية الأوروبية، ووضحت الاتفاقية مساهمة المناظر الطبيعية في تشكيل الثقافات المحلية، ووصفتها "كعنصر رئيسي للتراث الطبيعي والثقافي الأوروبي، مثل [..] كمثال على المناطق الحضرية والريفية و[..] كمثال على المناطق المشهورة بالجمال الاستثنائي بالإضافة إلى المناطق اليومية"، وروج الميثاق كذلك إلى حماية المناظر الطبيعية وإدارتها وتخطيطها" باعتبارها عنصر رئيسي من الأماكن المحيطة بالأشخاص تعبير عن تراثهم وتأسيس لهواياتهم".
- وفي العام ٢٠٠٣، وافق المؤتمر العام لليونسكو على اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي، وأكدت هذه الاتفاقية على "أهمية التراث الثقافي غير المادي باعتباره المحرك الرئيسي للتنوع الثقافي وضمان للتنمية المستدامة [..] إلى جانب الترابط العميق بين التراث الثقافي غير المادي والطبيعي"، ويشمل التراث الثقافي الملحق أ:

التقاليد الشفهية والتعبيرات التي تشمل اللغات وممارسة الفن والممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات والثقافة والممارسات ذات الصلة بالطبيعة والكون وفنون الطهي والحرف التقليدية، كما تدعو الاتفاقية إلى مراعاة هذه الأمور ليست كمظاهر سابقة يمكن تسجيلها وتوثيقها بل باعتبارها هدف لضمان جدواها وإبداعها المستمر كعنصر أساسي للتنوع الثقافي في عالم اليوم وعالم الغد، وكنتيجة لهشاشة التراث الثقافي غير المادي في مواجهة عمليات العولمة والتحول الاجتماعي، حددت هذه الاتفاقية أدوار الدول الأطراف الخاصة في حماية التراث الثقافي غير المادي على الصعيدين المحلي والعالمي ويشمل ذلك تأسيس القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية، ثم دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٦، وتم تقييم أوائل المرشحين لإدراجهم في القائمة في عام ٢٠٠٩.

- في عام ٢٠٠٥، اعتمد المؤتمر العام للإيكوموس إعلان شيان للحفاظ على أماكن المباني والمواقع والمناطق التراثية، حيث حدد هذا الإعلان وضع المناطق التراثية باعتبارها "البيئة المباشرة والممتدة التي تعد جزءاً من أهميتها وطابعها المميز أو تساهم بهم"، وبعد الإقرار بأن الأهمية والطابع المميز تستمد من العلاقة مع "سياق المنطقة ووضعها المادي والبصري والروحي والثقافي الأخر"، فيعتبر من الضروري تطوير أدوات واستراتيجيات التخطيط المناسبة للحفظ المناطق التي تشكل الوضع وإدارته.
- وافقت الجمعية العمومية للإيكوموس في عام ٢٠٠٨ استكمالاً لهذا الإعلان على إعلان كيبيك لحفظ روح المكان، والذي يعرف بالتفاعل والبناء المتبادل بين العناصر المادية وغير المادية التي "تمنح المعنى والقيمة والعاطفة والغموض للمكان"، حيث لا زال الوقت مبكراً في الوقت الحاضر لقياس مدى هذه النصوص التوجيهية لحفظ المدن التاريخية، حيث عملوا على تعزيز عملية التطور الحالية نحو فهم أكثر شمولية للطابع الحي والدائم للمناظر الطبيعية الحضرية التاريخية، مما يوفر رؤية أكثر شمولاً لرؤية التراث الثقافي التي تحتاج إلى الانعكاس والتقنين على الصعيد العالمي.

## الإرشادات السياسية للموارد التاريخية والثقافية

كافة حقوق الملكية الخاصة بالجمعية الأمريكية للتخطيط في سنة ٢٠٠٧ محفوظة

### النتائج

خلال العقد الماضي، توسع نطاق ممارسات الحفظ التاريخي بغرض حماية مجموعة كبيرة من الموارد الثقافية، ويشمل ذلك الأحياء التاريخية والمباني والهياكل والمواقع والمناظر العامة ومسارات وسائل النقل والمواقع الأثرية والمناطق والمسارات التراثية والمناظر الطبيعية الثقافية والأشياء ونماذج المباني ذات الصلة، وينفذ المخططون هذه الأنشطة باعتبارها جزءًا من إطار التخطيط الشامل الذي يجمع بين فوائد الحفظ وأهداف المجتمع التخطيطية الأخرى.

يلعب التخطيط دورًا في مساندة الحفظ بغرض ضمان حفظ المجموعات السكنية في الأحياء السكنية والتنمية الاقتصادية والإنعاش (ويشمل ذلك حفظ مراكز المدن وإنعاشها) وحماية المناظر الطبيعية التاريخية وحفظ القرى الريفية وتنميتها وحفظ الأراضي الزراعية.

تتسارع تهديدات الموارد التاريخية غير المتجددة في عصر التغييرات الجذرية مما يتطلب إيجاد حلول تخطيطية مبتكرة، وتشمل هذه التهديدات ما يلي:

- تضاؤل التمويل المخصص للحفظ على الصعيدين الاتحادي والدولي.
- أثر مشاريع النقل على الموارد الثقافية.
- النصوص التشريعية المقررة بغرض استباق قوانين الحفظ الوطنية والمحلية.
- حركة حقوق الملكية الخاصة وهجومها على برامج الحفظ على الصعيد المحلي.
- التنمية التي ينتج عنها تلف وجهات المبنى أو الحفاظ عليها.
- الجهل بالموارد الأثرية.
- إخضاع حفظ التراث التاريخي إلى اهتمامات أخرى للتصميم.

أنهكت الاستقطاعات المتكررة من التمويل الاتحادي وانخفاض الحوافز الضريبية إلى جانب انعدام فهم الفوائد الاقتصادية ذات الصلة بالحفظ كامل الطاقة القيمة لحركة الحفظ الأمريكية، وفي نفس الوقت، لدى المخططون فرصة هائلة لاستغلال حركات التنمية الإيجابية التي تساهم في بناء دعم الحفظ، ويشمل ذلك:

- دورا أكبر في حفظ عمليات إنعاش المناطق الريفية والتنمية الاقتصادية والمبادرات التمويل التي يقودها القطاع الخاص.
- تزايد الالتزام بمبادئ إعادة الاستخدام التكيفي، حيث يضمن ذلك مساهمة الموارد المعمارية والتاريخية في اقتصاد مجتمعاتهم.
- تنمية التعاون بين التخصصات المهنية والمجموعات العلمانية ومنظماتهم بغرض الترويج لاستراتيجيات الحفظ الفعالة على الصعيدين الوطني والدولي والمحلي.
- التوافر المتزايد للقوانين والبرامج البيئية باعتبارها موارد.
- استراتيجيات الحفظ الحديثة التي تتناول التراث التاريخي والثقافي وتفسره لكافة فئات المجتمع دون المساس بالعرق أو الدين أو الطبقات الاجتماعية.
- الاستخدام المتزايد لأدوات الحفظ باعتبارها وسائل للوصول إلى الأهداف الأخرى المرغوبة مثل: مجتمعات أكثر تماسكا وحفظ الأحياء وتماسكها والتنمية الاقتصادية والسياحية.
- برمجة تمويل قانون كفاءة النقل السطحي متعدد الوسائط لعام ١٩٩١ بغرض تحسين هذا البناء على أساس حفظ الأحياء والتخطيط للحفظ.
- الاستفادة من فوائد الضرائب للترويج لحفظ المجتمعات.

### مبادئ دليل السياسات

١. تحقيق الاندماج الكامل لممارسات الحفظ والتخطيط، حيث يعتقد كل من الجمعية الأمريكية للتخطيط وفروعها بتحمل المخططين لمسؤولية كبيرة لاستخدام مجموعة من استراتيجيات وخيارات الحفظ، ويعني ذلك:

(أ) يحتاج المخططون إلى العمل مع القطاع الخاص والمنظمات المستقلة والأفراد على جميع المستويات الحكومية بغرض زيادة الوعي حول موارد الدولة التاريخية وحمايتها وتحسينها، ويحدث ذلك في المراحل المبكرة من عمليات التخطيط الشاملة قبل أن ينتج عن التدهور عبئًا لا يمكن للمجتمع والملاك تجاوزه.

(ب) يحتاج المخططون إلى تشجيع المجتمعات على إدراك قيمة الموارد التاريخية نظرًا لدورهم الرئيسي في جودة الحياة والحيوية الثقافية وباعتبارهم موارد تذكرنا بماضينا وتمثل الدافع لإحياء الاقتصاد والسياحة.

٢. تدعم فروع الجمعية الأمريكية للتخطيط الوطني تمويل برامج الحفاظ على المقومات التاريخية للأمة على كافة المستويات الحكومية، وتشتمل محتويات هذه البرامج على:

(أ) عمليات المسح المستمر والتقييم؛

(ب) التشريعات الوقائية، المعبر عنها بمعايير واضحة ومناسبة وتستند إلى آراء الخبراء المؤهلين أو الموارد المعترف بها في هذا المجال؛

(ج) الحوافز المالية لتشجيع إعادة التأهيل والترميم؛

(د) تطوير خطة الحفاظ على التراث التاريخي؛

(ه) اعتمادات الميزانية الكافية للموظفين المؤهلين في الهيئات العامة؛

(و) الجهود التعليمية التعاونية مع القطاع الخاص ومجموعات المواطنين؛

(ز) المشاركة في العديد من الاختصاصات والتحالفات بين المخططين مع غيرهم من المهنيين في المجالات المتعلقة بالحفاظ على التراث التاريخي؛

(ح) تنسيق مبادرات الحفظ مع التعليم ومشاركة المواطنين والتاريخ والفن العام وبرامج أخرى مثل قانون كفاءة النقل السطحي متعدد الوسائط لعام ١٩٩١؛

(ط) استراتيجيات التنفيذ القادرة على حماية الموارد الثقافية وتعزيزها وتوسيع نطاق الاستفادة منها للأجيال القادمة؛

(ي) وضع أحكام (في شكل قرار أو سياسة) لضمان تأخير مؤقت لتغيير أو هدم الموارد الثقافية المعينة حتى يتم استكشاف كافة السبل للحفاظ عليها أو حمايتها؛

(ك) دعم سياسات إعادة الاستخدام التكيفية من خلال الضرائب أو الحوافز الأخرى.

٣. تدعم فروع الجمعية الأمريكية للتخطيط الوطني مخصصات الميزانية التي تضمن أن الحكومة الفيدرالية ستساهم في تسهيل جهود الحفظ من خلال توفير الاعتمادات الكافية لتنفيذ العمليات المفوضة فيدراليًا ولدعم مكاتب الحفاظ على التاريخ الحكومية وتشجيع أنشطة الحفظ على كافة المستويات الحكومية.

٤. تدعم فروع الجمعية الأمريكية للتخطيط الوطني جهود الحكومات المحلية لدمج عملية الحفظ في عملية تخطيط الأراضي، بما في ذلك دمج أهداف الحفظ في الخطة الرئيسية للمجتمع والتسوية بين سياسات الحفظ وتنسيقها مع سياسات التنمية المحلية.

تتمثل أسباب هذا الدعم في اعتماد برنامج حفظ الصوت على المسح وقانون وخطة الحفاظ التاريخي والمساعدة الاقتصادية والفنية بالتنسيق مع السياسات والقوانين المجتمعية الأخرى، كما تعمل الحكومات المحلية مع المواطنين ومجموعات المصالح المحلية لجعل الحفاظ على التراث جزءًا من الجهد الشامل لتعزيز الصالح العام للمجتمع.

٥. تدعم فروع الجمعية الأمريكية للتخطيط مخصصات ميزانية الحكومة المحلية للموظفين المؤهلين للجان الحفاظ على التراث التاريخي ولتوفير التمويل لبرنامج الحكومة المحلية المعتمد.

٦. تدعم الجمعية الأمريكية للتخطيط وفروعها التطبيق المتساوي لقوانين الحفاظ على الموارد الثقافية والتاريخية دون النظر إلى شكل أو طبيعة الملكية أو الانتماء الديني أو الثقافي.

٧. تدعم فروع الجمعية الأمريكية للتخطيط التشريعات التمكينية للدولة لتوفير حوافز ضريبية لتشجيع إعادة تأهيل الموارد التاريخية، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية والتخفيضات.

٨. تدعم فروع الجمعية الأمريكية للتخطيط مخصصات الميزانية التي من شأنها ضمان مشاركة الدولة في دمج الاعتبارات السياحية حسب الاقتضاء مع جهود الحفاظ على التاريخ، وخاصة في التقييم والتكيف الحساس للموارد القابلة للحياة.

٩. تدعم الجمعية الأمريكية للتخطيط وفروعها برامج الحفاظ على التاريخ التي تعتبر شاملة في نطاقها، مما يعني أنها:

(أ) تسعى لإشراك كافة عناصر المجتمع في التخطيط والتطوير والتنفيذ وتقديم التغذية الراجعة.

(ب) تسعى إلى تفسير التاريخ والتراث الثقافي بالمعنى الأكثر شمولاً، وتجاوز حواجز العرق أو الإثنية أو الدين أو الطبقة أو الدخل.

(ج) لا تسعى فقط إلى حماية الموارد نفسها، بل سياقها في المجتمع الأكبر من خلال ضمان أن الحفاظ على الهياكل المهمة لا يقتصر على الحفاظ على "وجهة" المبنى دون مراعاة كافية للأجزاء المكونة له وتاريخه.

١٠. تعتقد الجمعية الأمريكية للتخطيط وفروعها أن فهم قضايا الموارد الثقافية جزء لا يتجزأ من ممارسة التخطيط، وبالتالي تدعم إدراج الحفاظ على الموارد الثقافية كعنصر أساسي في مناهج التخطيط الحضري والإقليمي.

١١. تعترف الجمعية الأمريكية للتخطيط وفروعها بأن الأحياء هي كيانات ديناميكية تتطور مع مرور الوقت بدلا من أن تبقى ثابتة؛ لذلك، يدعمون استراتيجيات الحفاظ التي تحترم تراثَ الأحياء القديمة وتاريخها وسياقها وتصميمها ومقياسها مع الاعتراف في نفس الوقت بتطور الشكل العمراني لتلك الأحياء.

١٢. تعتقد الجمعية الأمريكية للتخطيط وفروعها أن أهداف الإسكان مناسب التكلفة وممارسات الحفظ الجيدة شاملة للطرفين، حيث تدعم الجمعية الأمريكية للتخطيط التحسين بشرط استخدام أدوات الحفظ كطرق للإدماج وليس الاستبعاد؛ الحماية، وليس التهجير؛ وتشجيع الإسكان مناسب التكلفة ومشاريع التعمير، وليس حظرها.

١٣. تدعم الجمعية الأمريكية للتخطيط وفروعها تنسيق برامج التخطيط الشامل وأدوات التنفيذ (تقسيم المناطق والتقسيمات الفرعية وتطوير الأراضي) مع تشريعات الحفاظ على الدولة (ضوابط الواجهة والحوافز الضريبية وغيرها من الأدوات)، بالإضافة إلى الحد الأدنى من المعايير الموضحة في الفقرة ٢ أعلاه، حيث تستخدم هذه البرامج مجموعة متنوعة من الأدوات التي قد تشمل (على سبيل المثال لا الحصر):

(أ) نقل حقوق التنمية؛

(ب) توسيع نطاق المجموعة وتطوير الوحدات المخطط لها لزيادة فرص تحديد المعالم والحفاظ على القرى والمناطق التاريخية؛

(ج) يعتبر الحفاظ على أنماط الاستيطان القروي وسيلة مطلوبة لتعزيز شخصية المجتمع وتنوعه.

١٤. تدعم الجمعية الأمريكية للتخطيط وفروعها الدور المعزز للقطاع الخاص للمساهمة بموارده ومواهبه في تشكيل استراتيجيات فعالة للموارد الثقافية.

ملحوظة: تنفذ الإجراءات على مستوى الدولة بمبادرة من الفرع.

## الملحق ج

### التراث الحضري المدرج ضمن قائمة التراث العالمي

(حتى يوليو لعام ٢٠٠٩)

بادئ ذي بدء، يوضح العمود الأول بالجدول الوارد أدناه لمحة موجزة عن المدن والبلدات المذكورة سواء بصفة كلية أو جزئية، المدرجة بقائمة التراث العالمي. أما العمود الثاني، فيحتوي على مواقع التراث العالمي ومجموعات المباني والآثار المدرجة ضمن النطاق الحضري، التي أصبحت عُرضة للضغوط والتهديدات الناتجة عن كلٍ من عمليات التوسع الحضري وتحديث المدن وترميمها.

جدير بالذكر أن هذا المخطط أو ما يُطلق عليه التصنيف ليس دائمًا بدقيق أو واضح المعالم، حيث يضم بلدانًا عدة من مختلف الخلفيات الثقافية، وتتراوح ما بين بلدانٍ أخرى ومناطق عمرانية كبيرة ومواقع أثرية كائنة بتلك المدن إلى بلدات أو مجموعة بلدات وأخيرًا إلى القرى المنعزلة الكائنة بالمناطق الريفية. علمًا بأنه ثمة تغييرات تدريجية تُدخل على مواقع عدة مما يجعلها عرضة للتفسيرات والتأويلات المختلفة.

عند عرض بعض التأويلات، يتمثل الاعتبار الأسمى فيما إذا أصبحت المواقع عرضة للضغوط والتهديدات الناجمة عن عمليات التوسع الحضاري، كونه الشاغل الرئيسي للإصدار الحالي من سلسلة ورقات التراث العالمي (وحتى هنا يلزم الاعتراف بوجود ضغوط أو تهديدات معينة دائما - فلا يوجد موقع محمي بعيد بعدًا تامًا عن الأذى). وفيما يلي بعض الأمثلة لتوضيح كيفية تطبيق هذه الاعتبارات.

- أنغكور بكمبوديا: كانت تُعرف سابقًا بأنها مجمع حضري واسع، لكنها تحولت الآن إلى موقع أثري، لكن التطورات العشوائية وغير المنضبطة حول المجمعات الأثرية الضخمة تهدد سلامة الموقع وتكامله، مسببة عملية إعادة التوسع الحضري مع جميع التحديات المرتبطة، ونتيجة لهذا التهديد الخطير الذي يثيره التحضر، أُدرجت أنغكور (بالعمود الثاني).

- الكنائس المرسومة في إقليم تورودوس، قبرص: تُعرف بسلسلة من المعالم الأثرية الفردية، كائنة ببيئة ريفية، ومحاطة ببعض القرى الصغيرة التي لا تُعد جزءًا من موقع التراث العالمي. ورغم أن المعالم الأثرية مازالت عرضة لمختلف الضغوط، فإنها لا تخضع للعمليات الهامة للتغيير محل موضوع سلسلة الورقات هذه، لذا، لم تُدرج بهذه النبذة الموجزة. على غرار حالة كنائس ماراموريس الخشبية (برومانيا) أو القريتين التاريخيتين شيراكاوا - غو وغوكاياما (باليابان).

- جبل القديس ميشيل وخليجه بفرنسا، ونظرًا لخضوع البلدة إلى نظام حكم خاضع للسيطرة الكلية، بمعنى كونه نصب تذكاري واحد، لم تُدرج هنا (مما لا يعني أنها خالية من التهديدات والضغوط، بالطبع، ولكن ليس من النوع قيد النظر هنا).
- وعلى خلاف ذلك، مع تعرض معظم أنحاء الصين للتوسع الحضري الهائل وعمليات التغيير الهامة، أُدرجت القرى القديمة بجنوب آنهوي: قرية شيدي وقرية هونغتسون (بالعمود الأول)
- وعلى غرار المواقع الأثرية (بيبلوس /جبيل وصور وبعلبك) بلبنان: حيث لا تُعد مدن تعج بالحياة في حد ذاتها، بل تخضع جميعها لضغوط التوسع الحضري والتعدِ الخطير على المواقع، لذلك، أُدرجت تلك المدن (بالعمود الثاني).

| | المدن والبلدان التاريخية المدرجة بقائمة التراث العالمى بما فى ذلك كل المدن والبلدان التاريخية أو مناطق منها (مدن داخلية وأحياء تاريخية) | مواقع التراث العالمي المدرجة ضمن النطاق الحضري<br>المعالم الأثرية والمواقع الكائنة بالمناطق الحضري |
|---|---|---|
| ألبانيا | ٢٠٠٥ المركزان التاريخيان لبيرات وجيروكاسترا | |
| الجزائر | ١٩٨٢ وادي ميزاب<br>١٩٩٢ قصبة الجزائر العاصمة | ١٩٨٢ تيبازة |
| أرمينيا | | ٢٠٠٠ كاتدرائية إتشميادزين وكنائسها، والمواقع الأثرية بزفارتنوتس. |
| النمسا | ١٩٩٦ المركز التاريخي لمدينة سالزبورغ<br>١٩٩٩ مدينة غراتس ـ المركز التاريخي<br>٢٠٠١ المركز التاريخي بفيينا | |
| أستراليا | | ٢٠٠٤ مبنى المعرض الملكي وحدائق كارلتون<br>٢٠٠٧ دار الأوبرا بسيدني |
| أذربيجان | ٢٠٠٠ مدينة باكو المسورة، وقصر شروانشاه، وبرج العذراء | |
| بلجيكا | ٢٠٠٠ مركز مدينة بروج التاريخي | ١٩٩٨ المناطق الفلمكنية<br>١٩٩٨ الساحة الكبرى في بروكسل<br>١٩٩٨ المصاعد الأربعة لقناة دو سنتر/الوسط ومحيطها، اللا لوفيير واللورو (هينولت)<br>١٩٩٩، ٢٠٠٥ أبراج بلجيكا وفرنسا<br>٢٠٠٠ كاتدرائية نوتردام في تورناي<br>٢٠٠٠ منازل البلدة الرئيسية للمهندس المعماري فيكتور هورتا (بروكسل).<br>2005 متحف بلانتين موريشيوس |
| بوليفيا | ١٩٨٧ مدينة بوتوسي<br>١٩٩١ المدينة التاريخية سوكري | |
| البوسنة والهرسك | ٢٠٠٥ حي الجسر القديم في مدينة موستار القديمة | ٢٠٠٧ جسر محمد باشا سوكولوفيتش في فيشغراد |
| البرازيل | ١٩٨٠ مدينة أورو بريتو التاريخية<br>١٩٨٢ المركز التاريخي لمدينة أوليندا<br>١٩٨٥ المركز التاريخي لمدينة سلفادور دي باهيا<br>١٩٨٧ برازيليا<br>١٩٩٧ مركز ساو لويس التاريخي<br>١٩٩٩ المركز التاريخي لمدينة ديامانتينا<br>٢٠٠١ المركز التاريخي لمدينة غوياس | ١٩٨٥ ملاذ بوم جيسوس دو كونجونهاس |
| بلغاريا | ١٩٨٣ مدينة نيسيبار القديمة | ١٩٧٩ كنيسة بويانا |
| كامبوديا | | ١٩٩٢ أنغكور |
| كندا | ١٩٨٥ مقاطعة كيبيك التاريخية<br>١٩٩٥ البلدة القديمة في لونينبورج | |
| الرأس الأخضر | ٢٠٠٩ قلعة فيلها، المركزي التاريخي لمدينة ريبيرا غراند | |
| تشيلي | ٢٠٠٣ الحي التاريخي لميناء مدينة فالبارايسو. | |
| الصين | ١٩٨٧، ٢٠٠٤ قصور سلالات مينغ وكينغ الإمبراطورية فى بيجينغ وشينيانغ<br>١٩٩٧ مدينة بينغ ياو القديمة<br>١٩٩٧ مدينة ليجيانغ القديمة | ١٩٩٤، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ مجمع قصر بوتالا التاريخي في لاسا<br>١٩٩٧، ٢٠٠٠ حدائق سوتشو الكلاسيكية<br>١٩٩٨ القصر الصيفي، حديقة بيجينغ الإمبراطورية |

| | | |
|---|---|---|
| | ٢٠٠٠ القرى القديمة بجنوب آنهوي: قرية شيدي وقرية هونغتسون<br>٢٠٠٥ المركز التاريخي لمدينة ماكاو<br>٢٠٠٧ كايبينغ دياولو والقرى | ١٩٩٨ المعبد السماوي، المذبح الإمبراطوري في بيجينغ |
| كولومبيا | ١٩٨٤ الميناء والحصون ومجموعة الآثار في قرطاجنة<br>١٩٩٥ وسط سانتا كروز التاريخي في موبوكس | |

| | المدن والبلدان التاريخية المدرجة بقائمة التراث العالمي بما في ذلك كل المدن والبلدان التاريخية أو مناطق منها (مدن داخلية وأحياء تاريخية) | مواقع التراث العالمي المدرجة ضمن النطاق الحضري المعالم الأثرية والمواقع الكائنة بالمناطق الحضري |
|---|---|---|
| كرواتيا | ١٩٧٩ مجمع مدينة سبليت التاريخي مع قصر دقلديانوس<br>١٩٧٩ مدينة دوبروفنيك القديمة<br>١٩٩٧ مدينة تروجير التاريخية | ١٩٩٧ المجمع الأسقفي لكاتدرائية يوفراسيان بمركز بوريك التاريخي<br>٢٠٠٠ كاتدرائية القديس جيمس بشيبينيك<br>٢٠٠٨ سهل ستاري غراد |
| كوبا | ١٩٨٢ مدينة هافانا القديمة ونظام الحصون<br>١٩٨٨ ترينيداد ووادي لوس إنجينيوس<br>٢٠٠٥ المركز التاريخي الحضري لمدينة سينفويغوس<br>٢٠٠٨ مركز كاماغواي التاريخي | |
| قبرص | ١٩٨٠ مدينة بافوس | |
| الجمهورية التشيكية | ١٩٩٢ المركز التاريخي لبلدة تشيسكي كروملوف<br>١٩٩٢ المركز التاريخي لمدينة براغ<br>١٩٩٢ المركز التاريخي لمدينة تيلتش<br>١٩٩٥ كوتنا هورا: المركز التاريخي للمدينة مع كنيسة سانت باربارا وكاتدرائية سيدة سيدليك<br>٢٠٠٣ الحي اليهودي وكنيسة القديس بروكوبيوس في تربيتش | ٢٠٠٠ عمود الثالوث المقدس في أولوموتس<br>٢٠٠١ فيلا توغندهات في برنو |
| الدنمارك | | ١٩٩٥ كاتدرائية روسكيلد<br>٢٠٠٠ قلعة كرونبورغ |
| جمهورية الدومينيكان | ١٩٩٠ مستعمرة سانتو دومينغو | |
| إكوادور | ١٩٧٨ مدينة كيتو<br>١٩٩٩ المركز التاريخي لسانتا آنا دي لوس ريوس دي كوينكا | |
| مصر | ١٩٧٩ القاهرة التاريخية | ١٩٧٩ ممفيس ومقبرتها - منطقة الأهرام من الجيزة إلى دهشور |
| إستونيا | ١٩٩٧ وسط مدينة تالين التاريخي (المدينة القديمة) | |
| إثيوبيا | ٢٠٠٦ حرار جوغول، المدينة التاريخية المحصنة | ١٩٨٠ مملكة أكسوم<br>١٩٨٠ تيا |
| فنلندا | ١٩٩١ مدينة راوما القديمة | ١٩٩١ قلعة سومينلينا |
| جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة | ١٩٧٩ منطقة أوخريد بجوانبها الثقافية والتاريخية وبيئتها الطبيعية | |
| فرنسا | ١٩٨٨ ستراسبورغ - الجزيرة الكبرى<br>١٩٩١ باريس، ضفاف نهر السين<br>١٩٩٧ مدينة كاركاسون التاريخية المحصنة<br>١٩٩٨ موقع ليون التاريخي<br>٢٠٠١ بروفان، مدينة المعارض في العصور الوسطى<br>٢٠٠٥ لو هافر، المدينة التي أعاد بناؤها أوغست بيريه | ١٩٧٩ كاتدرائية شارتر<br>١٩٧٩ قصر وحدائق فرساي<br>١٩٨١ كاتدرائية أميان<br>١٩٨١ آرل، الآثار الرومانية والرومانسكية<br>١٩٨١ قصر وحدائق فونتينبلو<br>١٩٨١ المسرح الروماني وما يحيطه وقوس النصر في أورانج |

| | | |
|---|---|---|
| | ٢٠٠٧ بوردو، ميناء القمر | ١٩٨٣ ساحة ستانيسلاس، ساحة كاريري وساحة التحالف في نانسي<br>١٩٩١ كاتدرائية نوتردام، الدير السابق سانت-ريمي وقصر تاو في ريمس<br>١٩٩٢ كاتدرائية بورج<br>١٩٩٥ المركز التاريخي لأفينيون: قصر الباباوات، المجمع الأسقفي وجسر أفينيون<br>١٩٩٩ أبراج الأجراس في بلجيكا وفرنسا |
| جورجيا | | ١٩٩١ المعالم السياحية في متسخيتا |

| | المدن والبلدان التاريخية المدرجة بقائمة التراث العالمي بما في ذلك كل المدن والبلدان التاريخية أو مناطق منها (مدن داخلية وأحياء تاريخية) | مواقع التراث العالمي المدرجة ضمن النطاق الحضري<br>المعالم الأثرية والمواقع الكائنة بالمناطق الحضري |
|---|---|---|
| المانيا | ١٩٨٧ مدينة الهانزا لوبيك<br>١٩٩٢ مناجم راملسبيرغ ومدينة غوسلار التاريخية<br>١٩٩٣ مدينة بامبرغ<br>١٩٩٤ الكنيسة المجمعية والقصر والمدينة القديمة في كيدلينبورغ<br>١٩٩٨ مدينة فايمار الكلاسيكية<br>٢٠٠٢ المراكز التاريخية في شترالسوند وفيسمار<br>٢٠٠٦ مدينة ريغنسبورغ القديمة وستاد امهوف | ١٩٧٨ كاتدرائية آخن<br>١٩٨١ كاتدرائية اسباير<br>١٩٨١ قصر فورتسبورغ وحدائق البلاط والساحة<br>١٩٨٥ كاتدرائية القديسة مريم وكنيسة القديس ميخائيل في هايلديسهايم<br>١٩٨٦ تريبرنصب رومانية وكاتدرائية القديس بطرس وكنيسة السيدة<br>١٩٩٠ و١٩٩٢ و١٩٩٩ قصور وحدائق بوتسدام وبرلين<br>١٩٩١ دير مدينة لورش والألتنمونستر (كنيسة بندكتين)<br>١٩٩٣ دير ماولبرون<br>١٩٩٤ مصنع الصلب في فولكلينغن<br>١٩٩٦ الباوهاوس والمواقع في فايمار وديساو وبيرناو<br>١٩٩٦ كاتدرائية كولونيا<br>١٩٩٦ النصب التذكارية للوثر في إيسليبن وفيتنبرغ<br>١٩٩٩ ميوزمسينسل (جزيرة المتاحف) في برلين<br>٢٠٠٤ مبنى البلدية وتمثال رولان في ساحة سوق بريمن<br>٢٠٠٨ الممتلكات السكنية ذات الأسلوب البرليني الحديث |
| غانا | | ١٩٧٩ قلاع وقصور فولتا وأكرا ومحيطهما والمناطق الوسطية والجنوبية<br>١٩٨٠ المباني التقليدية الخاصة بشعب أسانتي |
| اليونان | ١٩٨٨ مدينة رودوس العائدة للقرون الوسطى<br>١٩٩٩ موقع كورا التاريخي ودير مار يوحنا اللاهوتي ومغارة نهاية العالم على جزيرة بطموس<br>٢٠٠٧ مدينة كورفو القديمة | ١٩٨٧ أكروبول أثينا<br>١٩٨٨ النصب التذكارية المسيحية القديمة والبيزنطية في عاصمة تسالونيكا |
| جواتيمالا | ١٩٧٩ انتيجوا جواتيمالا | |
| الكرسي الرسولي | ١٩٨٤ مدينة الفاتيكان | |
| الكرسي الرسولي/إيطاليا | ١٩٨٠ وسط روما التاريخي، أملاك الكرسي الرسولي الواقع في هذه المدينة والتي تتمتع بحقوق الحصانة السياسية | |
| المجر | ١٩٨٧ و٢٠٠٢ بودابست بضفاف نهر الدانوب، وحي قصر بودا | ٢٠٠٠ مقبرة بيك الكبيرة المسيحية القديمة في مدينة سوبيانايي |
| الهند | | ١٩٨٣ قلعة أغرا<br>١٩٨٣ تاج محل<br>١٩٨٦ كنائس وأديرة غوا<br>١٩٨٦ فاتهبور سكري |

| | | |
|---|---|---|
| | | ١٩٩٣ ضريح هميون، دلهي<br>١٩٩٣ نصب قطب مينار، دلهي<br>٢٠٠٤ محطة تشاتراباتي شيفاجي المعروفة آنفاً بمحطة فكتوريا<br>٢٠٠٧ مجمع الحصن الأحمر |
| إيران | ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ بام ومنظرها الطبيعي الثقافي | ١٩٧٩ ميدان الإمام، أصفهان |
| إسرائيل | ٢٠٠١ مدينة عكا القديمة<br>٢٠٠٣ مدينة تل أبيب البيضاء – الحركة العصرية | |

| | المدن والبلدات التاريخية المدرجة على قائمة التراث العالمي<br><br>تضم قائمة التراث العالمي مدنا وبلدات تاريخية بأكملها، أو أجزاء محددة منها مثل (المدن الداخلية والأحياء التاريخية) | مواقع التراث العالمي في البيئة الحضرية<br><br>المعالم والمواقع التاريخية في المناطق الحضرية |
|---|---|---|
| **إيطاليا** | ١٩٨٢ المركز التاريخي لفلورنسا<br>١٩٨٧ فينيسيا وبحيرتها<br>١٩٩٠ المركز التاريخي لمدينة سان جيمنيانو<br>١٩٩٤ مدينة فيتشنزا والبلاديون فيلاز في فينيتو<br>١٩٩٥ كريسبي دادا<br>١٩٩٥ فيرارا، مدينة النهضة ودلتا نهر بو<br>١٩٩٥ المركز التاريخي لنابولي<br>١٩٩٥ المركز التاريخي لسيينا<br>١٩٩٦ المركز التاريخي لمدينة بينزا<br>١٩٩٦ مباني ترولي في مدينة ألبيروبيلو<br>١٩٩٧ ساحل أمالفي<br>١٩٩٧ بورتوفينيري، سينك تير، وجزر (بالماريا وتينو وتينيتو)<br>١٩٩٨ المركز التاريخي لأوربينو<br>٢٠٠٠ أسيزي، وباسيليكا سان فرانشيسكو ومواقع الفرنسيسكان الأخرى<br>٢٠٠٠ مدينة فيرونا<br>٢٠٠٢ المدن الباروكية في فال دي نوتو (جنوب شرق صقلية)<br>٢٠٠٦ الطرق الجديدة في جنوة ونظام القصور في بالازي<br>٢٠٠٨ مانتوفا وسابيونيتا | ١٩٨٠ كنيسة سانتا ماريا ديلي غراسي ولوحة العشاء الأخير التي قام برسمها ليوناردو دا فينشي<br>١٩٨٧ ساحة ديل دومو، بيزا<br>١٩٩٦ الآثار المسيحية في رافينا<br>١٩٩٧ الحديقة النباتية في مدينة بادوفا<br>١٩٩٧ كاتدرائية، تور سيفيكا وساحة غراندي، مودينا<br>١٩٩٧ مساكن بيت سافوي الملكي<br>٢٠٠٥ سرقوسة وصخور نكروبوليس بانتاليكا |
| **اليابان** | | ١٩٩٣ الآثار البوذية في منطقة هوريو جي<br>١٩٩٣ هيميجي جو<br>١٩٩٤ المعالم التاريخية لمدينة كيوتو القديمة (كيوتو وأوجي وأوتسو) |

| | | |
|---|---|---|
| | | ١٩٩٦ النصب التذكاري للسلام في هيروشيما (قبة جينباكو)<br>١٩٩٨ المعالم التاريخية في نارا القديمة<br>١٩٩٩ الأضرحة والمعابد في نيكو<br>٢٠٠٠ مواقع جوسوكو والخصائص ذات الصلة بمملكة ريوكيو |
| **القدس (موقع مقترح من قبل الأردن)** | ١٩٨١ مدينة القدس القديمة وأسوارها | |
| **كازاخستان** | | ٢٠٠٣ ضريح خوجة أحمد ياساوي |
| **كينيا** | ٢٠٠١ مدينة لامو القديمة | |
| **جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية** | ١٩٩٥ مدينة لوانغ برابانغ | |
| **لاتفيا** | ١٩٩٧ المركز التاريخي لمدينة ريغا | |
| **لبنان** | | ١٩٨٤ بعلبك<br>١٩٨٤ جبيل<br>١٩٨٤ صور |
| **جمهورية ليبيا العربية** | ١٩٨٦ مدينة غدامس القديمة | |
| **ليتوانيا** | ١٩٩٤ مركز فيلنيوس التاريخي | |
| **لوكسمبورغ** | ١٩٩٤ مدينة لوكسمبورغ: أحيائها وتحصيناتها القديمة | |
| **ماليزيا** | ٢٠٠٨ ملقا وجورج تاون، المدن التاريخية لمضيق ملقا | |
| **مالي** | ١٩٨٨ المدن القديمة في جينيه<br>١٩٨٨ تمبكتو | ٢٠٠٤ قبر أسكيا |
| **مالطا** | ١٩٨٠ مدينة فاليتا | |
| **موريتانيا** | ١٩٩٦ قصور وادان القديمة، شنقيط، تيشيت ووالاتا | |

| | المدن والبلدات التاريخية المدرجة على قائمة التراث العالمي<br><br>تضم قائمة التراث العالمي مدنا وبلدات تاريخية بأكملها، أو أجزاء محددة منها مثل (المدن الداخلية والأحياء التاريخية) | مواقع التراث العالمي في البيئة الحضرية<br><br>المعالم والمواقع التاريخية في المناطق الحضرية |
|---|---|---|
| موريشيوس | | ٢٠٠٦ أبرافاسي غات |
| المكسيك | ١٩٨٧ المركز التاريخي لمدينة مكسيكو وزوتشيميلكو<br>١٩٨٧ المركز التاريخي لأواكساكا وموقع مونتي ألبان الأثري<br>١٩٨٧ المركز التاريخي لبويبلا<br>١٩٨٨ المدينة التاريخية لجواناخواتو والمناجم المجاورة<br>١٩٩١ المركز التاريخي لموريليا<br>١٩٩٣ المركز التاريخي لزاكاتيكاس<br>١٩٩٦ منطقة الآثار التاريخية في كويريتارو<br>١٩٩٨ منطقة الآثار التاريخية في تلاكوتالبان<br>١٩٩٩ المدينة التاريخية المحصنة في كامبيتشي<br>٢٠٠٨ بلدة سان ميغيل المحمية وملاذ يسوع الناصري في أتونيلكو | ١٩٩٧ هوسبيسيو كابانياس، غوادالاخارا<br>٢٠٠٣ البعثات الفرنسيسكانية في سييرا غوردو في كويريتارو<br>٢٠٠٤ منزل واستوديو لويس باراغان<br>٢٠٠٧ حرم المدينة الجامعية المركزية في جامعة المكسيك الوطنية المستقلة |
| الجبل الأسود | ١٩٧٩ المنطقة الطبيعية والثقافية والتاريخية في كوتور | |
| المغرب | ١٩٨١ المدينة القديمة لفاس<br>١٩٨٥ مدينة مراكش القديمة<br>١٩٩٦ المدينة التاريخية لمكناس<br>١٩٩٧ المدينة القديمة لتطوان (كانت تعرف سابقا باسم تيتاوين)<br>٢٠٠١ مدينة الصويرة (المعروفة سابقا بموغادور)<br>٢٠٠٤ المدينة البرتغالية مازاغان (الجديدة) | ١٩٨٧ قصر آيت بن حدو |
| موزمبيق | ١٩٩١ جزيرة موزمبيق | |
| نيبال | ١٩٧٩ وادي كاتماندو | |
| هولندا | ١٩٩٧ منطقة ويلمستاد التاريخية، المدينة الداخلية والميناء<br>١٩٩٩ دروخماكيراي دي بيمستر (بيمستر بولدر) | ٢٠٠٠ ريتفيلد شرويدرهاوس (منزل ريتفيلد شرويدر) |
| النرويج | ١٩٧٩ بريغن<br>١٩٨٠ بلدة روروس للتعدين | |
| باكستان | | ١٩٨١ حصن وحدائق شلمار في لاهور |

| | | |
|---|---|---|
| بنما | ١٩٩٧، ٢٠٠٣ الموقع الأثري في بنما فيغو<br>ومنطقة بنما التاريخية | |
| بيرو | ١٩٨٣ مدينة كوسكو<br>١٩٨٨ المركز التاريخي لمدينة ليما<br>٢٠٠٠ المركز التاريخي لمدينة أريكيبا | |
| الفليبين | ١٩٩٩ المدينة التاريخية فيفان | ١٩٩٣ الكنائس الباروكية في<br>الفلبين |
| بولندا | ١٩٧٨ المركز التاريخي لمدينة كراكوف<br>١٩٨٠ المركز التاريخي لمدينة وارسو<br>١٩٩٢ المدينة القديمة لزاموش<br>١٩٩٧ مدينة تورون الوسطى | ٢٠٠٦ قاعة سانتنال هال<br>(الشعب) في وارسو |
| البرتغال | ١٩٨٣ المنطقة المركزية لمدينة أنجرا دو هيرويسمو في جزر الأزور<br>١٩٨٦ المركز التاريخي لمدينة إيفورا<br>١٩٩٦ المركز التاريخي لمدينة بورتو<br>٢٠٠١ المركز التاريخي لمدينة جيمارايش | ١٩٨٣ دير المسيح في تومار<br>١٩٨٣ دير الإيرونيموس وبرج<br>بيليم في لشبونة |
| جمهورية كوريا | | ١٩٩٥ كهف سوكغورام ومعبد<br>بولغوكسا<br>١٩٩٧ مجمع قصر<br>تشانجدوكغونغ<br>١٩٩٧ حصن هواسيونغ |
| رومانيا | ١٩٩٩ المركز التاريخي لمدينة سيغيشوارا | |

| | مدن وبلدات تاريخية مدرجة فى قائمة التراث العالمي<br>بما في ذلك جميع المدن والبلدات التاريخية أو أجزاء منها (المدن الداخلية والأحياء التاريخية) | مواقع التراث العالمي التي تتوافق مع الطابع الحضري<br>المعالم الأثرية والمواقع في الأقاليم الحضرية |
|---|---|---|
| الاتحاد الروسي | ١٩٩٠ وسط سانت بطرسبرغ التاريخي ومجمعات فنية ملحقة بها<br>١٩٩٢ نصب نوفغورود وجوارها التاريخية<br>2000 المجموعة التاريخية والهندسية لكرملين قازان<br>٢٠٠٥ وسط مدينة ياروسلافل الوطني | ١٩٩٠ الكرملين والساحة الحمراء، موسكو<br>١٩٩٢ المجموعة التاريخية والثقافية والطبيعية لجزر سولوفيتسكي<br>١٩٩٢ نصب فلاديمير وسوزدال<br>١٩٩٣ المجموعة الهندسية لدير الثالوث الأقدس - القديس سيرج في سيرغيف بوزاد<br>٢٠٠٣ قلعة ديربنت ومدينتها القديمة وحصنها<br>٢٠٠٤ تجمع دير نوفوديفيتشي |
| سان مارينو | ٢٠٠٨ المركز التاريخي لسانت ماران وجبل تيتانو | |
| السنغال | ٢٠٠٠ جزيرة سانت لويس | ١٩٧٨ جزيرة غوري |
| صربيا | | ٢٠٠٤ آثار من القرون الوسطى في كوسوفو |
| سلوفاكيا | ١٩٩٣ مدينة بانسكا ستيافنيكا التاريخية والنصب التقنية المجاورة<br>١٩٩٣،٢٠٠٩ ليفوكا سبشسكي هراد والمعالم الثقافية المرتبطة بهما<br>٢٠٠٠ محمية مدينة باردييجوف | |
| أسبانيا | ١٩٨٤ الحمراء، جينيراليف البيازين، غرناطة<br>١٩٨٤ وسط قرطبة التاريخي<br>١٩٨٥ مدينة أفيلا القديمة وكنائسها القائمة خارج أسوار المدينة<br>١٩٨٥ مدينة سيغوفيا القديمة وقنواتها للإمداد بالماء<br>١٩٨٥ مدينة سانتياغو دي كومبوستيل القديمة | ١٩٨٤ كاتدرائية بورغوس<br>١٩٨٤ دير الإسكوريال وموقعه (مدريد)<br>١٩٨٤، ٢٠٠٥ أعمال أنطوني غاودي<br>١٩٨٥ نصب أوفييدو وقصر الأستوريين<br>١٩٨٦، ٢٠٠١ هندسة أراغون المدجنة<br>١٩٨٧ الكاتدرائية والقصور الأندلسية وأرشيف الهند في قلب أشبيلية<br>١٩٩٣ دير سانتا ماريا دي غوادالوبي الملكي |

| | | |
|---|---|---|
| | ١٩٨٦ مدينة طليطلة التاريخيّة<br>١٩٨٦ مدينة كاسيريس القديمة<br>١٩٨٨ مدينة سالامانكا القديمة<br>١٩٩٦ مدينة كوينكا التاريخيّة المحصّنة<br>١٩٩٨ جامعة آلكالا دي هيناريس وحيّها التاريخي<br>١٩٩٩ إيبيزا، تنوع بيولوجي وثقافة<br>١٩٩٩ سان كريستوبال دي لا لاغونا<br>٢٠٠١ منظر أرانخويث الثقافي<br>٢٠٠٣ مجمّعات فنيّة نهضويّة فى أوبيدا وبايزا | ١٩٩٦ سوق الحرير في فالينسيا<br>١٩٩٧ قصر موسيقى كاتالونيا ومستشفى القديس باو، برشلونة<br>٢٠٠٠ مجموعة تاراكو التاريخيّة<br>٢٠٠٠ كنائس رومانيّة كاتالونيّة في فال دي بوي<br>٢٠٠٠ أسوار لوغو الرومانية<br>٢٠٠٦ جسر فيسكايا |
| سري لانكا | ١٩٨٨ مدينة غال القديمة وتحصيناتها<br>١٩٨٨ مدينة كاندي المقدسة | |
| سورينام | ٢٠٠٢ وسط مدينة باراماريبو التاريخي | |
| السويد | ١٩٩٥ منطقة فيسبي الهانزية<br>١٩٩٦ القرية الكنسية في غاميلشتاد في لوليا<br>١٩٩٨ مرفأ كارلسكرونا البحري | ١٩٩٣ مسابك انغلسبورغ<br>١٩٩٤ سكوغسكيركو غاردن |
| سويسرا | ١٩٨٣ مدينة برن القديمة<br>٢٠٠٩ لاشو ـ دي ـ فون/ للوكل | ١٩٨٣ دير سانت غال<br>٢٠٠٠ ثلاثة قصور وسور وأسوار مدينة بيلينزون |
| الجمهورية العربية السورية | ١٩٧٩ مدينة دمشق القديمة<br>١٩٨٠ مدينة بصرى القديمة<br>١٩٨٦ مدينة حلب القديمة | |
| تونس | ١٩٧٩ مدينة تونس القديمة<br>١٩٨٨ القيروان<br>١٩٨٨ مدينة سوسة | ١٩٧٩ موقع قرطاج الأثري |
| تركيا | ١٩٨٥ اسطنبول التاريخية<br>١٩٩٤ مدينة سفرنبلو | ١٩٨٥ المسجد الكبير ومشفى ديوريجي |
| تركمانستان | | ٢٠٠٥ قونيا - أورغنش |

| | | |
|---|---|---|
| أوكرانيا | ١٩٩٨ لفيف - مجمع الوسط التاريخي | ١٩٩٠ كييف: كاتدرائية القديسة صوفيا ومجموعة الأديرة ودير لافرا كييف بيشيرسكا |
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | ١٩٨٧ مدينة باث<br>١٩٩٥ مدينتا ادينبرة القديمة والجديدة<br>٢٠٠٠ مدينة سان جورج التاريخية والحصون الملحقة بها في جزر البرمودا<br>٢٠٠١ لانارك الجديدة<br>٢٠٠١ سالتير<br>٢٠٠٤ ليفربول – مرفأ تجاري | ١٩٨٦ القلاع المحصنة وأسوار الملك ادوارد الاول في إمارة غوينيد القديمة<br>١٩٨٦ كاتدرائية دورهام وقصرها<br>١٩٨٦ عنق جسر ايرونبريدج (جسر الحديد)<br>١٩٨٧ قصر ويستمنستر ودير ويستمنستر وكنيسة سانت مارغريت الصغيرة<br>١٩٨٨ الكاتدرائية ودير القديس أغسطين وكنيسة سان مارتان في كانتربيري<br>١٩٨٨ برج لندن<br>١٩٩٧ ماريتيم غرينيتش<br>٢٠٠٣ حدائق كيو النباتية الملكية |
| جمهورية تنزانيا المتحدة | ٢٠٠٠ مدينة زنجبار الحجرية | |
| الولايات المتحدة الأمريكية | | ١٩٧٩ صالة الاستقلال |
| أوروغواي | ١٩٩٥ الحي التاريخي في مدينة كولونيا دي ساكرامنتو | |
| أوزبكستان | ١٩٩٠ ايتشان كالا<br>١٩٩٣ وسط بخارى التاريخي<br>٢٠٠٠ وسط شاخيسيابز التاريخي<br>٢٠٠١ سمرقند – ملتقى الثقافات | |
| فنزويلا | ١٩٩٣ كورو ومرفأها | ٢٠٠٠ مدينة كاراكاس الجامعية |
| فييت نام | ١٩٩٩ مدينة هوي - آن القديمة | ١٩٩٣ مجموعة نصب هوي |
| اليمن | ١٩٨٢ مدينة شبام القديمة وسورها<br>١٩٨٦ مدينة صنعاء القديمة<br>١٩٩٣ حاضرة زبيد التاريخية | |

## المجمع التاريخي لقصر بوتالا في لاسا (الصين)

الشكل (١)

أدرجت ممتلكات التراث العالمي على أنها «مجمع تاريخي»، وهي عبارة عن قصر بوتالا، والقصر الشتوي للدالاي لاما منذ القرن السابع والذي أدرج في ١٩٩٤، والممتلكات الإضافيةً في القرن السابع لدير معبد جوخانغ والقرن الثامن عشر نوربولينجكا، القصر الصيفي السابق للدالاي لاما. وتعتبر هذه الامتدادات منفصلة عن القصر وأدرجت في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ على التوالي. حيث كان هذا إدراجًا مبكرًا مع التركيز على هندسته المعمارية الضخمة وزخارفه الغنية، وخلال السنوات السابقة انفصل مجمع القصر عن المناظر الطبيعية الحضرية التاريخية المحيطة به من خلال مشروع بنية تحتية كبير كجزء من استراتيجيات التطوير الحضري (الشكل ١). ولا يوجد في الوقت الحاضر سوى بقايا من اللغة العامية الحضرية التبتية التقليدية (الشكل ٢)، ولكن لم تعد فيما يتعلق بقصر بوتالا، مما يقلل من الفهم الحقيقي للموقع التاريخي والمعنى، فضلاً عن تجربة الزائر.

الشكل (٢)

## دراسات حالة

### برج لندن (المملكة المتحدة)

البرج الأبيض الهائل هو مثال نموذجي للعمارة العسكرية النورماندية [و] برج لندن – حيث أنشئ حصن مهيب ذات طبقات عديدة من التاريخ حول البرج الأبيَض، وهذا ما جاء في النص الذي تضمن في تسجيل العقار في عام ١٩٨٨. وبالرغم من ذلك، فإن التطورات الشاهقة في الفترة الأخيرة- التي تحتوي على بعض من أهم العقارات على هذا الكوكب - تهدد بتقليص البرج الأبيض «الهائل» وتقليص هذا «الحصن المهيب» إلى مجرد إنشاء يشبه ديزني لاند (الشكل ١). في حين أنه لا يزال من المهم فهم العلاقة الديناميكية بين برج لندن وسياقه الحضري المتغير باستمرار على مر القرون، فإن هذا النصب التذكاري التاريخي الأكثر زيارة في المملكة المتحدة (أكثر من ٢ مليون سنويًا) يستحق بعض مساحة للتنفس التي تمتد إلى ما هو أبعد من ملئه الآن -في الخندق، وذلك من أجل الحفاظ على التقدير الكامل لروعتها المعمارية وموقعها الاستراتيجي وبيئتها، حيث أن هناك جهد مبذول لحماية منظرها الذي لا يزال مفتوحًا قانونيًا، كما يتضح من الجانب الآخر من نهر التايمز من خلال منع أي منشآت شاهقة في خلفيتها، (الشكل ٢).

الشكل (١)

الشكل (٢)

## وادي درسدن إلبه (ألمانيا)

الشكل (١)

أدرج وادي درسدن إلبه في ٢٠٠٤ كمنظر طبيعي ثقافي والذي يمتد لمُسافة ١٨ كيلومترات على طول النهر؛ وذلك بسبب التكامل المتناسق للآثار المعمارية والقصور والمتنزهات من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين في المناظر الطبيعية للنهر الأوسع بضفافه المنحدرة ومروجه المنخفضة (الشكل ١)، ويضم أيضاً فيلات وحدائق الضواحي في القرنين التاسع عشر والعشرين؛ نظرا لأن معظم المدينة وآثارها أعيد بناؤها من الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، لم يكن التسجيل كمدينة تاريخية ممكناً على أساس فقدانها للأصالة. ومع ذلك، كان من الممكن اتباع نهج المناظر الطبيعية الثقافية، حيث كانت القيمة الخلابة أحد المكونات الرئيسية في فهم أهمية الموقع. لكن بناء جسر كما هو بالشكل (٢)؛ لتوفير بنية تحتية مختصرة من أعماق المنظر الطبيعي الثقافي، بعد عدة تحذيرات من لجنة التراث العالمي، كان سبباً في حذفه كممتلك في عام ٢٠٠٩، وهو الثاني في تاريخ اتفاقية التراث العالمي.

الشكل (٢)

## دراسات حالة

### مدينة كيتو (الإكوادور)

كانت مدينة كيتو، عاصمة الإكوادور، أول مدينة مدرجة في قائمة التراث العالمي في عام ١٩٧٨، بعد إنشاء اتفاقية التراث العالمي في عام ١٩٧٢ ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٧٦. على الرغم من العديد من الزلازل، ولا سيما زلازل عام ١٩١٧، وضغوط التحضر والعولمة، فإن المدينة بها أفضل مركز تاريخي محفوظ وأقل تغييرا في أمريكا اللاتينية (الشكل ١). وحققت استراتيجية متكاملة لإعادة التأهيل الحضري مع برامج مشاركة عامة، وضعت تحسيناً في المناطق الحضرية مع العديد من عمليات الترميم الضخمة (الشكل ٢) وذلك من خلال الثمانينات والتسعينات بمساعدة وتمويل من بنك التنمية للبلدان الأمريكية، من بين جهات أخرى، فضلاً عن النقل الطوعي للباعة المتجولين إلى مراكز تسوق جديدة في قلب المدينة.

الشكل (١)

الشكل (٢)

## المركز التاريخي في فيينا (النمسا)

يتميز منظر المدينة التاريخي في فيينا بمبانيه السكنية منخفضة الارتفاع، وتتكون هذه الأبنية عادة من أربعة أو ستة طوابق ذات مناظر للأسطح متجانسة إلى حدا ما في جميع أنحاء المدينة الداخلية، كما أن لها تتسم بصفات النمط المعماري الكلاسيكي من القرن التاسع عشر (انظر الشكل ١)، ولكن تختلف القباب الكنائس وأبراجها والمباني الدينية الأخرى عن هذا المنظر الطبيعي الحضري التاريخي، ويمكن رؤيتهم من زوايا مختلفة للرؤية في المدينة، ويمكن كذلك اعتبارهم من المعالم الشهيرة، وخاضت لجنة التراث العالمي نقاشا حادا خلال دورتها السادسة والعشرين المنعقدة في باريس (بتاريخ يوليو ٢٠٠٢) وبعد تزايد احتجاجات المجتمع المدني حول إزالة فيينا من قوائمها بسبب البناء المخطط له لأربعة أبراج شاهقة في موقع مشروع فيينا ميتي، حيث تم إدراج اسم المدينة في قائمة التراث العالمي قبل عاما واحدا فقط (انظر الشكل ٢)، ونجم عن ذلك النقاش تقدم اللجنة بطلب ينادي بعقد مؤتمر دولي يهدف إلى مناقشة تنظيم تجديد البيئات الحضرية التاريخية وفي نفس وقت المحافظة على القيم المتأصلة في مناظر المدينة الموروثة وخاصة المدن المدرجة في قائمة التراث العالمي، استضافت مدينة فيينا المؤتمر في تاريخ مايو ٢٠٠٥، ونتج عنه إصدار "مذكرة فيينا".

**الشكل (١)**

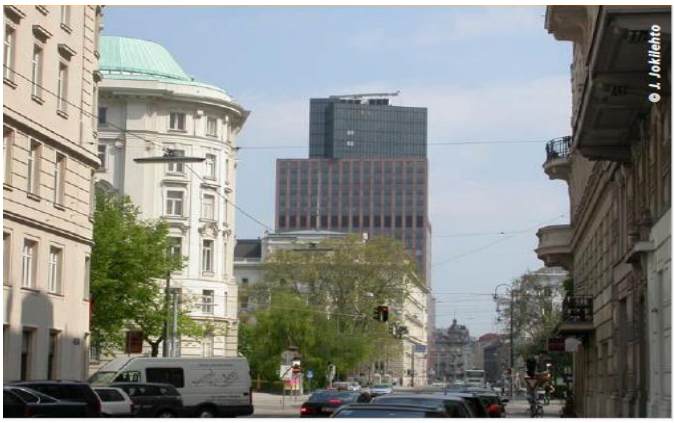


الشكل (٢)

## وادي كاتماندو (نيبال)

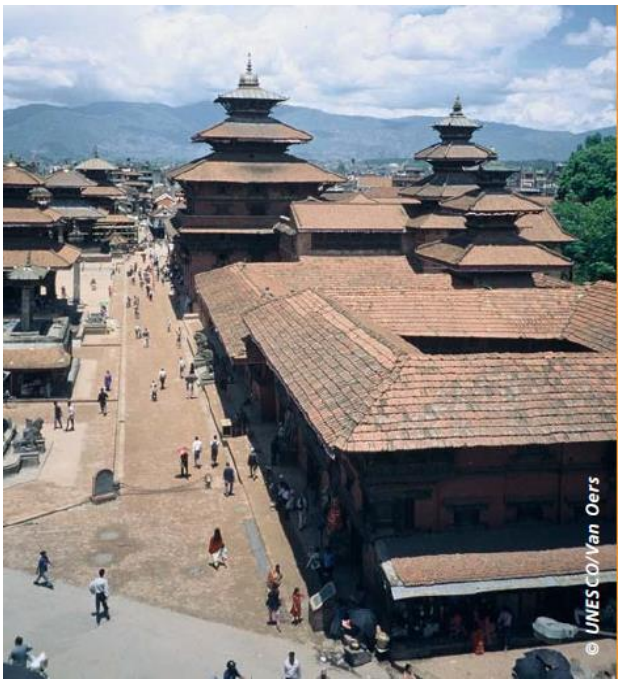


الشكل (١)

يتكون وادي كاتماندو كموقع للتراث العالمي من سبعة مجموعات من المعالم والمباني، ويظهر ذلك النطاق الكامل للإنجازات التاريخية والفنية ويشمل ذلك ساحات دوربار في كاتماندو (انظر الشكل ١) باتان وبهاكتابور والأبراج البوذية في سوايامبو وبودهاناث والمعابد الهندوسية في باشوباتي وتشانغو نارايان، وفي عام ٢٠٠٣، وبعد إرسال العديد من البعثات عالية المستوى، تم إدراج اسم الوادي في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر بسبب التدهور المتزايد تجاه أوجه التراث التقليدي في ستة من أصل سبعة مواقع فردية، وكانت هذه نتيجة التنمية الحضرية غير المنظمة (انظر الشكل ٢)، والافتقار إلى آلية الإدارة المنسقة لمعالجة المشكلة، ثم أزيل اسم الوادي من قائمة الأماكن المعرضة للخطر وأُدرج في قائمة التراث العالمي مرة أخرى في ٢٠٠٧ بسبب المناطق الأساسية والعازلة التي أعيد تعريفها حديثا وقانونيا للمناطق الأثرية السبعة وبسبب تطوير خطة إدارة متكاملة لموقع التراث العالمي بأكمله وتنفيذها.

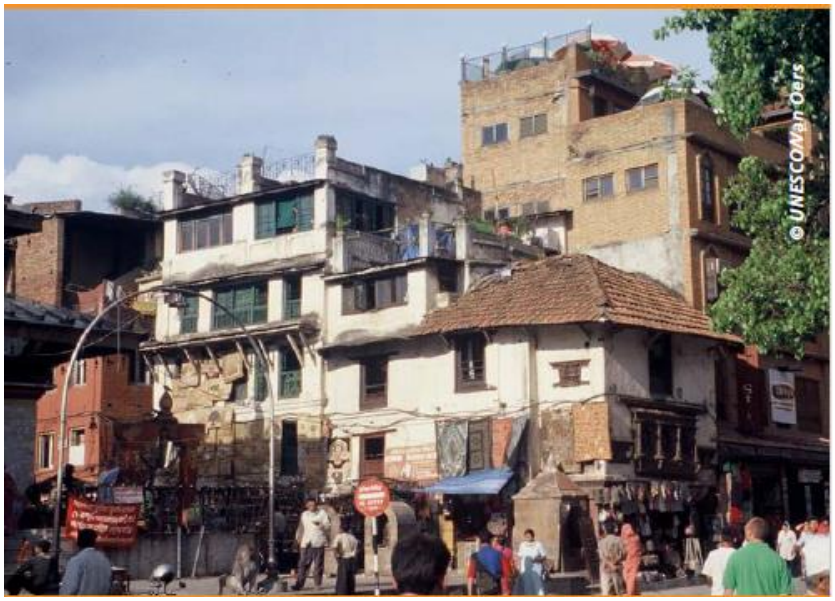


الشكل (٢)

## تمبوكتو (مالي)

الشكل ١

اشتهرت تمبوكتو بكونها عاصمة فكرية وروحية ومركزاً لنشر الإسلام في جميع أنحاء أفريقيا أثناء القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر، وتذكرنا أكبر ثلاثة مساجد بها وهم مسجد جنغاريبير ومسجد سانكور (انظر الشكل ١) ومسجد سيدي يحيى بعصر المدينة الذهبي، وبالرغم من ترميمها على نحو مستمر، تنقل الأساليب والمهارات من جيل إلى جيلٍ أخر، ونضمن بذلك أصالة المواقع، واجهتْ تمبوكتو خطر التصحر لمدة طويلة، وتفاقمَ هذا الخطر اليوم نتيجة لضغوط التنمية الحضرية، ومنذ عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩، استمرت لجنة التراث العالمي في مناقشة التصميم غير المناسب وحجم المركز الثقافي الجديد أحمد بابا في المنطقة العازلة لمسجد سانكور، حيث تعتبر أبعاده ونمطه وتكنولوجيا ومواد بنائه غير مناسبين لمسجد سانكور، كما يشكلون تهديداً لسلامة الموقع وأصالته (انظر الشكل ٢)، وبسبب المرحلة المتقدمة للمشروع (حيثُ اكتمل ما نسبته ٨٠ بالمائة من الأعمال الهيكلية للموقع في شهر يونيو لعام ٢٠٠٨)، لن يتأثر المكان بأي تغيير أو تعديل، وكما هو الحال، طغت المباني الجديدة على مسجد سانكور، ولم يعد مسجد سانكور ذو أهمية كبيرة في هذه المنطقة، مما يثير مخاوف الإمام، وعلاوة على ذلك، يمكن أن يشكل مشروع أحمد بابا سابقة عند مقارنته بمشاريع البناء الكبرى الأخرى التي تهدف إلى السيطرة على المدينة القديمة وتجزئتها.

الشكل ٢

## المركز التاريخي لسانت بطرسبرغ ومجموعات الآثار ذات الصلة (الاتحاد الروسي)

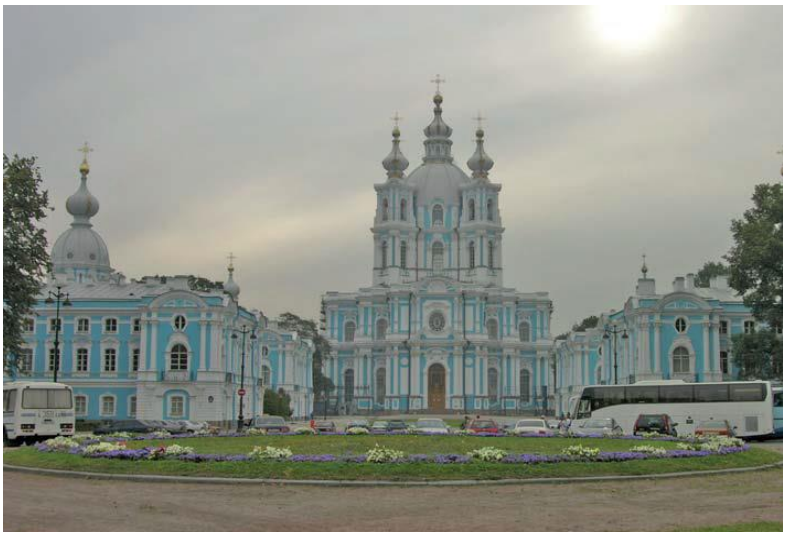

الشكل (١)

في يوم ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦، قدمت بي بي سي نيوز تقرير عن خطة شركة الطاقة الروسية العملاقة غازبروم لبناء "مدينة غازبروم" ويتضمن المشروع بناء شركة كبيرة ومركز سكني على ضفة نهر نيفا مقابل كاتدرائية سمولني (انظر الشكل ١) وبناء برج يبلغ ارتفاعه ٣٩٦ مترًا في وسطه (انظر الشكل ٢) وأثار تصميم البرج الذي تقدمت به شركة آر ام جي ام للهندسة المعمارية في إدنبرة (المملكة المتحدة) بعد فوزها بالمسابقة جدلًا حاميًا في سانت بطرسبرغ وخارجها ولا يزال مستمرًا حتى اليوم، حيث يعتبر أنه يتجاهل قيم المدينة التاريخية لمدينة سانت بطرسبرغ، وهي مدينة ذات طابع معماري كلاسيكي جديد بالكامل ومناظر طبيعية حضرية أفقية مميزة، كما يقع المبنى خارج محيط موقع التراث العالمي، ولكنه يقع في جواره المباشر وله تأثيرات بصرية مهمة، خاصة على كاتدرائية سمولني، وهي تعتبر واحدة من أهم نماذج العمارة في القرن الثامن عشر بالمدينة، ويعتبر التأثير البصري على وسط مدينة سانت بطرسبرغ أقل بسبب بعد البرج عن المركز (حوالي ٣ كم)، ولكنه لا يزال مهمًا - بما في ذلك كونه قد يرسخ سابقة تؤدي إلى بناء المزيد من الأبراج.

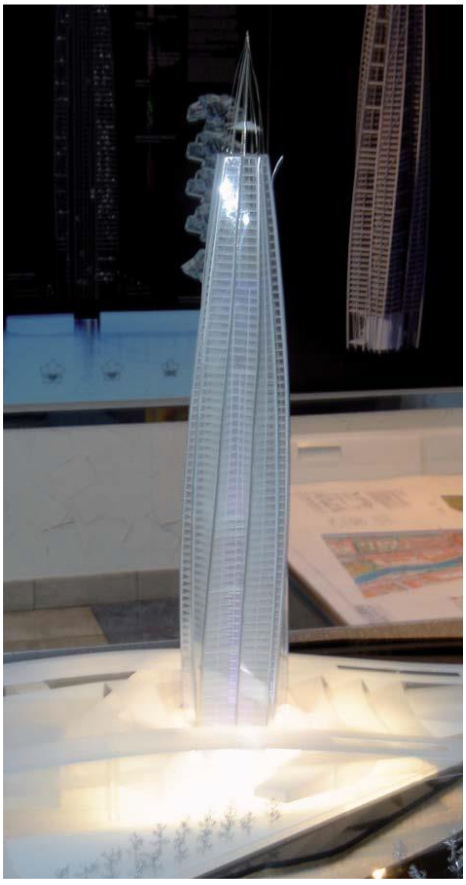

الشكل (٢)

**ميدان الإمام، أصفهان (جمهورية إيران الإسلامية)**

بُني الميدان على يد العظيم شاه عباس الأول في بداية القرن السابع عشر، وتُعرف بمبانيها الأثرية التي تحدها من جميع الجهات والمُرتبطة بسلسلة من الممرات المكونة من طابقين وتشمل هذه المباني :المسجد الملكي ومسجد الشيخ لطف الله والقيصرية ذات الرواق الرائع وقصر تيموري يعود للقرن الخامس عشر (أنظر الشكل ١)، في يناير ٢٠٠٢، وجدت بعثة تابعة لليونسكو أنه قد بني مجمع متعدد الوظائف وهو مجمع جاهان نما التجاري داخل المنطقة العازلة للموقع، حيث يبلغ ارتفاع أعلى جزء من المجمع الذي يقع على بعد حوالي ٧٠٠ متر من ساحة نقش جهان ٥٨ مترًا (أنظر الشكل ٢)، لم تصرح الحكومة المركزية بالبناء وتجاوز حدود الارتفاع وكان له آثار سلبية على التكامل البصري للموقع، وطلبت لجنة التراث العالمي إعادة تصميم المجمع لضمان اتباع القيود واللوائح التي وضعتها منظمة التراث الثقافي الإيراني منذ مهمة مركز التراث العالمي التي أجريت في مايو ٢٠٠٦، هُدم الطابقين الثالث عشر والرابع عشر من برج المجمع التجاري وفي نفس الوقت الذي يوجد فيه تأخيرات، كان هناك التزام قوي من جانب مختلف الجهات الحكومية بخفض ارتفاع المجمع إلى الطابق الحادي عشر.

الشكل (١)

الشكل (٢)

# وثائق التراث العالميّ


منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة
(اليونسكو)

اتفاقية التراث العالميّ

**للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:**

مركز التراث العالمي التابع لليونسكو

تليفون: ٣٣ (٠)١ ٤٥ ٦٨ ١٨ ٧٦

فاكس: ٣٣ (٠)١ ٤٥ ٦٨ ٥٥ ٧٠

إيميل: wh-info@unesc.org

الموقع الإلكتروني: http://whc.unesco.org



9 789230 041755